قصصهم وحكايتُنا

خلق الفرص حيثما تمسّ الحاجة إليها ™

التقرير السنوي لمؤسسة التمويل الدولية 2009

IFC
International
Finance
Corporation
World Bank Group

مؤسسة التمويل الدولية في لمحة

مجموع الأصول

بملايين الدولارات

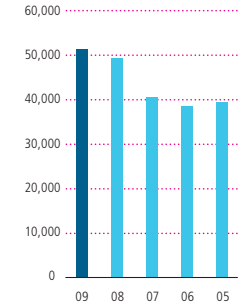

صافي الدخل

بملايين الدولارات

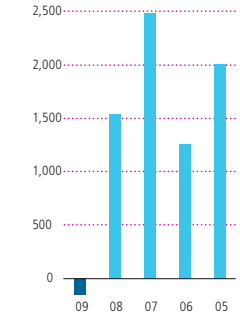

يمكن الاطلاع على القوائم المالية لمؤسسة التمويل الدولية ومناقشات جهاز الإدارة وتحليلاته على موقع المؤسسة على شبكة الإنترنت: WWW.IFC.ORG/ANNUALREPORT.

أبرز ملامح الأداء المالي لمؤسسة التمويل الدولية

كما في السنة / السنوات المنتهية في 30 يونيو/حزيران

بملايين الدولارات	2009	2008	2007	2006	2005
صافي الدخل (الخسارة)	(151)	1,547	2,490	1,264	2,014
منح إلى المؤسسة الدولية للتنمية	450	500	150	–	–
مجموع الأصول	51,483	49,471	40,599	38,547	39,583
صافي القروض واستثمارات أسهم رأس المال وسندات الديون	22,214	23,319	15,796	12,787	11,489
العائد على متوسط الأصول [1]	%(0.3)	%3.4	%6.3	%3.2	%5.6
العائد على متوسط رأس المال [2]	%(0.9)	%9.6	%19.8	%12.1	%22.9
الاستثمارات النقدية والسائلة كنسبة مئوية من صافي الاحتياجات النقدية المقدّرة على مدى السنوات الثلاث التالية	%75	%62	%85	%112	%142
مستوى سيولة التمويل الخارجي [3]	%163	%96	%95	غير متاح	غير متاح
نسبة الديون إلى المساهمات في رأس المال [4]	2.1:1	1.6:1	1.4:1	1.6:1	1.9:1
نسبة رأس المال إلى الأصول المرجحة المخاطر [5]	%44	%48	%57	%54	%50
مجموع احتياطي تغطية خسائر القروض إلى حافظة القروض المدفوعة [6]	%7.4	%5.5	%6.5	%8.3	%9.9

يتم احتساب بعض النسب المالية مع استبعاد الآثار الخاصة بصافي الأرباح والخسائر على الأدوات المالية الأخرى غير القابلة للتداول والدخل الآخر الشامل المتراكم.

[1] يُعرّف العائد على متوسط الأصول بأنه صافي الدخل الخاص بالسنة المالية كنسبة مئوية من متوسط مجموع الأصول في نهاية هذه السنة المالية والسنة المالية السابقة.

[2] يُعرّف العائد على متوسط رأس المال بأنه صافي الدخل الخاص بالسنة المالية كنسبة مئوية من متوسط مجموع رأس المال (لا يشمل ذلك المبالغ المدفوعة بسبب الاكتتابات المنتظرة) في نهاية هذه السنة المالية والسنة المالية السابقة.

[3] بدءاً من 30 يونيو/حزيران 2007، تم تنقيح سياسة مؤسسة التمويل الدولية الخاصة بالأصول السائلة حتى تستطيع المؤسسة الاحتفاظ بأدنى مستوى من هذه الأصول، وهي تتألف من الإيرادات المتأتية من التمويل الخارجي، وذلك لتغطية نسبة لا تقل على 65 في المائة من مبلغ (1) 100 في المائة من القروض الممتازة المباشرة المرتبط بتقديمها ولكنها غير مدفوعة؛ (2) 30 في المائة من الضمانات المرتبط بتقديمها؛ و(3) 30 في المائة من أدوات إدارة المخاطر لدى الجهات المتعاملة المرتبط بتقديمها.

[4] تُعرّف نسبة الديون إلى المساهمات في رأس المال بأنها نسبة المبالغ المقترضة غير المسددة مضافاً إليها الضمانات غير المسددة إلى رأس المال المكتتب مضافاً إليه الأرباح المحتجزة غير المخصصة (مطروحاً منها أرباح وخسائر القروض غير المحققة، والاستثمارات في أسهم رأس المال، والأدوات المالية الأخرى غير المتداولة بالقيمة العادلة في صافي الدخل) في نهاية السنة المالية.

[5] تُعرّف نسبة رأس المال إلى الأصول المرجحة بالمخاطر بأنها نسبة رأس المال (شاملاً رأس المال المدفوع، والأرباح المحتجزة، والاحتياطي (العام) لتغطية خسائر القروض في الحافظة)، إلى الأصول المرجحة بالمخاطر، وكل بنود الحساب المدرجة في الميزانية العمومية والخارجة عنها. ولا تشمل هذه النسبة الأرباح المحتجزة التي تم تخصيصها والمدرجة في مجموع رأس المال الوارد في الميزانية العمومية الموحدة لمؤسسة التمويل الدولية.

[6] يُعرّف مجموع احتياطي تغطية خسائر القروض إلى حافظة القروض المدفوعة بأنه احتياطي تغطية خسائر القروض كنسبة مئوية من حافظة القروض المدفوعة في نهاية السنة المالية.

أبرز أنشطة العمليات

كما في السنة / السنوات المنتهية في 30 يونيو/حزيران

بملايين الدولارات	2009	2008	2007	2006	2005
ارتباطات عمليات الاستثمار					
عدد المشاريع [1]	447	372	299	284	236
عدد البلدان	103	85	69	66	67
مجموع الارتباطات الموقّعة [2]	12,405	14,649	9,995	8,275	6,449
لحساب المؤسسة الخاص [3]	10,547	11,399	8,220	6,703	5,373
مجموع الموارد التي تمت تعبئتها [4]	3,964	4,752	3,887	2,817	2,125
مدفوعات الاستثمار					
مجموع التمويل المدفوع	7,606	9,921	7,456	5,739	4,011
لحساب المؤسسة الخاص	5,640	7,539	5,841	4,428	3,456
مجموع الموارد التي تمت تعبئتها	1,966	2,382	1,615	1,311	555
حافظة ارتباطات المؤسسة					
عدد الشركات	1,579	1,490	1,410	1,368	1,313
مجموع حافظة ارتباطات المؤسسة	42,498	39,891	30,954	26,706	24,536
لحساب المؤسسة الخاص [3]	34,502	32,366	25,411	21,627	19,253
القروض المشتركة [2]	7,996	7,525	5,543	5,079	5,283
الخدمات الاستشارية					
عدد المشاريع	782	862	1,018		
قيمة المشاريع التي تمت الموافقة عليها (بملايين الدولارات)	940.8	919.1	846.3		
الإنفاق على الخدمات الاستشارية	290.9	268.7	196.9	151.5	122.5

[1] تشمل أول ارتباط مقدم إلى المشاريع في هذه السنة المالية. وقد تم احتساب المشاريع التي تضمّ تقديم تمويل إلى أكثر من شركة واحدة على أنها تمثل ارتباطاً واحداً.

[2] اعتباراً من السنة المالية 2006، تشمل المساهمات في قروض وضمانات.

[3] يشمل ضمانات القروض وأدوات إدارة المخاطر المالية.

[4] يشمل القروض المشتركة والأدوات المنظمة والموّرقة، والمبادرات الجديدة لمؤسسة التمويل الدولية.

استجابت مؤسسة التمويل الدولية للأزمة الاقتصادية العالمية بسرعة ومرونة وابتكار – حيث قدمت حزمة عريضة من الاستثمارات الموجهة والخدمات الاستشارية لمساعدة مؤسسات الأعمال في البلدان النامية.

وساعدت هذه المبادرات الشركات في تلك الأوقات العصيبة على: الحفاظ على فرص العمل وخلق المزيد منها، ومساندة سلاسل جانب العرض، وتوفير الائتمان الذي تمسّ الحاجة إليه.

تقديم المساندة بغرض توفير السيولة

التجارة

أدت الأزمة العالمية إلى توجيه رؤوس الأموال الخاصة بعيداً عن الأسواق الصاعدة إلى الأسواق الأقل خطراً. ونتيجة لذلك، تقلصت التسهيلات الائتمانية الحيوية اللازمة لتمويل التجارة، مما أدى إلى خلق حاجة ماسّة لتوفير موارد تمويلية جديدة في قطاعات كانت تحظى بتمويل جيد في السابق. ولمؤسسة التمويل الدولية برنامجان يكمل احدهما الآخر لمساندة تمويل التجارة:

— قامت المؤسسة بتوسيع برنامج تمويل التجارة العالمية التابع لها من مليار دولار إلى 3 مليارات دولار، مما وفرّ ضمانات ضد المخاطر التي لن تتحملها البنوك التجارية – وخاصة بالنسبة للشركات الأصغر حجماً في البلدان الأكثر فقراً – وأتاح إمكانية مساندة ما قيمته 18 مليار دولار إضافية من النشاط التجاري في السنوات الثلاث المقبلة. ومن المتوقع أن يتوسع هذا البرنامج، الذي يعمل حالياً في أكثر من 70 بلداً، ليشمل المزيد من البلدان في العام المقبل.

— يعمل برنامج توفير السيولة للتجارة العالمية (GTLP)، الذي اعتمدته المؤسسة حديثاً، على نطاق أكبر، حيث يجمع بين المؤسسة وبين المؤسسات المتعددة الأطراف، والحكومات الوطنية، والبنوك الدولية الرئيسية معاً بغرض توفير السيولة لعمليات التجارة من خلال البنوك في مختلف أنحاء العالم. ويهدف هذا البرنامج إلى مساندة ما قيمته 50 مليار دولار من النشاط التجاري على مدى السنوات الثلاث المقبلة.

البنية الأساسية

تمثل الأزمة الراهنة أيضاً خطراً على الكثير من مشاريع البنية الأساسية المرتقبة في بلدان الأسواق الصاعدة التي يتوقع أن تلعب دوراً تنموياً مهماً.

— يساند برنامج تسهيلات التصدّي لأزمات البنية الأساسية الذي اعتمدته المؤسسة حديثاً مشاريع القطاع الخاص أو المشاريع المشتركة بين القطاعين العام والخاص التي تمتلك مقومات البقاء والتي تواجه مصاعب مالية. وستوفر الديون والاكتتابات في أسهم رأس المال موارد تمويلية قصيرة إلى متوسطة الأجل، كما ستساعد الخدمات الاستشارية الحكومات على تصميم أو إعادة تصميم مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص. وتتضمن الخطط ما يلي:

— ضمان حد أدنى من استمرارية أنشطة المشاريع الجديدة في الحالات التي يمكن أن يستغرق استئناف خطط إعداد المشاريع وقتاً طويلاً يمتد لعدة سنوات.

— استثمار ما يصل إلى 300 مليون دولار في صندوق أسهم رأس المال التابع لهذا البرنامج، مع توقع قيام مستثمرين آخرين بالمساهمة بمبلغ لا يقل عن ملياري دولار.

التمويل الأصغر

على الرغم من أن استمرار الأداء الجيد للتمويل الأصغر التجاري ككل، فإن رأس المال الخاص الذي اجتذبه في السنوات الأخيرة لم يعد متاحاً فعلياً في الوقت الحالي. ولمساعدة هذه الصناعة البالغة الأهمية على إعادة بناء الثقة في الأسواق والحفاظ على زخمها في محاربة الفقر:

— قامت مؤسسة التمويل الدولية والبنك الألماني للتنمية (KfW) بإنشاء برنامج تسهيلات تعزيز التمويل الأصغر. وتقوم ثلاث من مؤسسات إدارة الصناديق الخاصة الرائدة في هذه الصناعة ـ هي: مؤسسة (BlueOrchard Finance)، ومؤسسة (responsAbility Social Investments AG)، ومؤسسة (Cyrano Management) – بدور مديري الاستثمار، مما يضمن سرعة الاستجابة وتحقيق كفاءة التكلفة.

— ستتلقى أكثر من 100 مؤسسة تعمل في مجال التمويل الأصغر إعادة تمويل تمسّ حاجتها إليه.

— يمكن أن يستفيد من هذه المبادرة 60 مليون مقترض من ذوي الدخل المنخفض في أكثر البلدان فقراً في العالم.

إعادة بناء البنية الأساسية للقطاع المالي

الاستثمار في البنوك المحلية الرئيسية

تضطلع الأجهزة المصرفية القوية بدور أساسي في استئناف تدفق الائتمان في بلدان الأسواق الصاعدة، حتى يمكن لمنشآت الأعمال الاستمرار في توسيع أنشطتها، وحتى يمكن للاقتصادات استعادة نشاطها. وقد شرعت مؤسسة التمويل الدولية، من خلال العمل مع شركائها، في تدعيم البنوك المحلية التي تلعب دوراً حاسم الأهمية في السلامة الاقتصادية للبلدان النامية.

— سيتيح صندوق المؤسسة المعني بإعادة الرسملة المزيد من رؤوس الأموال لصالح البنوك الرئيسية في البلدان النامية حتى يمكنها مواصلة أنشطة الإقراض ومساندة الانتعاش الاقتصادي وخلق فرص العمل أثناء الأزمة.

— سيقدم هذا الصندوق قروضاً غير ممتازة واستثمارات في أسهم رأس المال أو استثمارات مرتبطة بأسهم رأس المال في البنوك الخاصة الرئيسية أو في البنوك العامة التي تعتزم الدول المعنية خصخصتها.

— يتألف هذا الصندوق الذي تبلغ موارده 3 مليارات دولار من مليار دولار من استثمارات المؤسسة ومليارى دولار من البنك الياباني للتعاون الدولي.

— تقوم المؤسسة أيضاً باستطلاع إمكانية توسيع نطاق تغطية هذا الصندوق من خلال إنشاء صناديق موازية مخصصة لبنوك الاستثمار في أفريقيا وأوروبا الشرقية في الأمد القصير.

تعزيز الخدمات الاستشارية

قامت مؤسسة التمويل الدولية بسرعة بتعبئة جهودها الاستشارية وحشد شركائها من الجهات المانحة لمساعدة الحكومات والمتعاملين معها والأسواق على التصدي لهذه الأزمة واستعادة عافيتها بسرعة. وتشمل الأولويات ما يلي:

— مساعدة المؤسسات المالية على تحسين إدارة المخاطر والقروض المتعثرة لديها.

— تكملة جهود الاستثمارات التي تقوم بها المؤسسة في القطاع المصرفي فيما يتعلق بمؤسسات الأعمال الصغيرة والمتوسطة الحجم، ومؤسسات التمويل الأصغر، والتمويل الإسكاني من خلال تقديم المشورة إلى المؤسسات المالية.

— مساندة جهود الحكومات للحفاظ على تدفق التجارة من خلال تقديم المشورة بشأن النظم اللوجستية للتجارة.

— مساعدة الحكومات التي تواجه زيادة العجز في ميزانياتها على توسيع أوعيتها الضريبية.

— تشجيع الحكومات على تبسيط أنظمة شهر الإفلاس لديها بغرض إتاحة الفرصة للشركات المدينة لاستعادة عافيتها والانتعاش بصورة أسرع.

— إسداء المشورة لمجالس إدارة الشركات بشأن إدارة المخاطر والإجراءات التدخلية أثناء الأزمات.

— مساعدة الحكومات على إعادة تصميم مشاريع البنية الأساسية بين القطاعين العام والخاص التي تواجه مصاعب نتيجة للأزمة الراهنة.

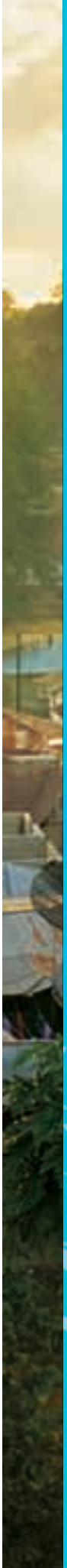

رؤية مؤسسة التمويل الدولية

- تتمثل رؤية مؤسسة التمويل الدولية في أنه يجب أن تسنح للناس فرصة الخلاص من براثن الفقر وتحسين أحوالهم المعيشية

غرض مؤسسة التمويل الدولية

- يتمثل غرض مؤسسة التمويل الدولية في تهيئة الفرص للناس للخلاص من براثن الفقر وتحسين أحوالهم المعيشية عن طريق:
  - تشجيع الأسواق المفتوحة والقادرة على المنافسة في البلدان النامية
  - مساندة الشركات والشركاء الآخرين في القطاع الخاص حيثما توجد فجوة
  - المساعدة على خلق فرص العمل المنتجة وتقديم الخدمات الأساسية إلى الفئات التي لا تحصل على خدمات كافية

اقلب الصفحة للاطلاع على مبادرات مؤسسة التمويل الدولية الخاصة بالاستجابة للأزمة

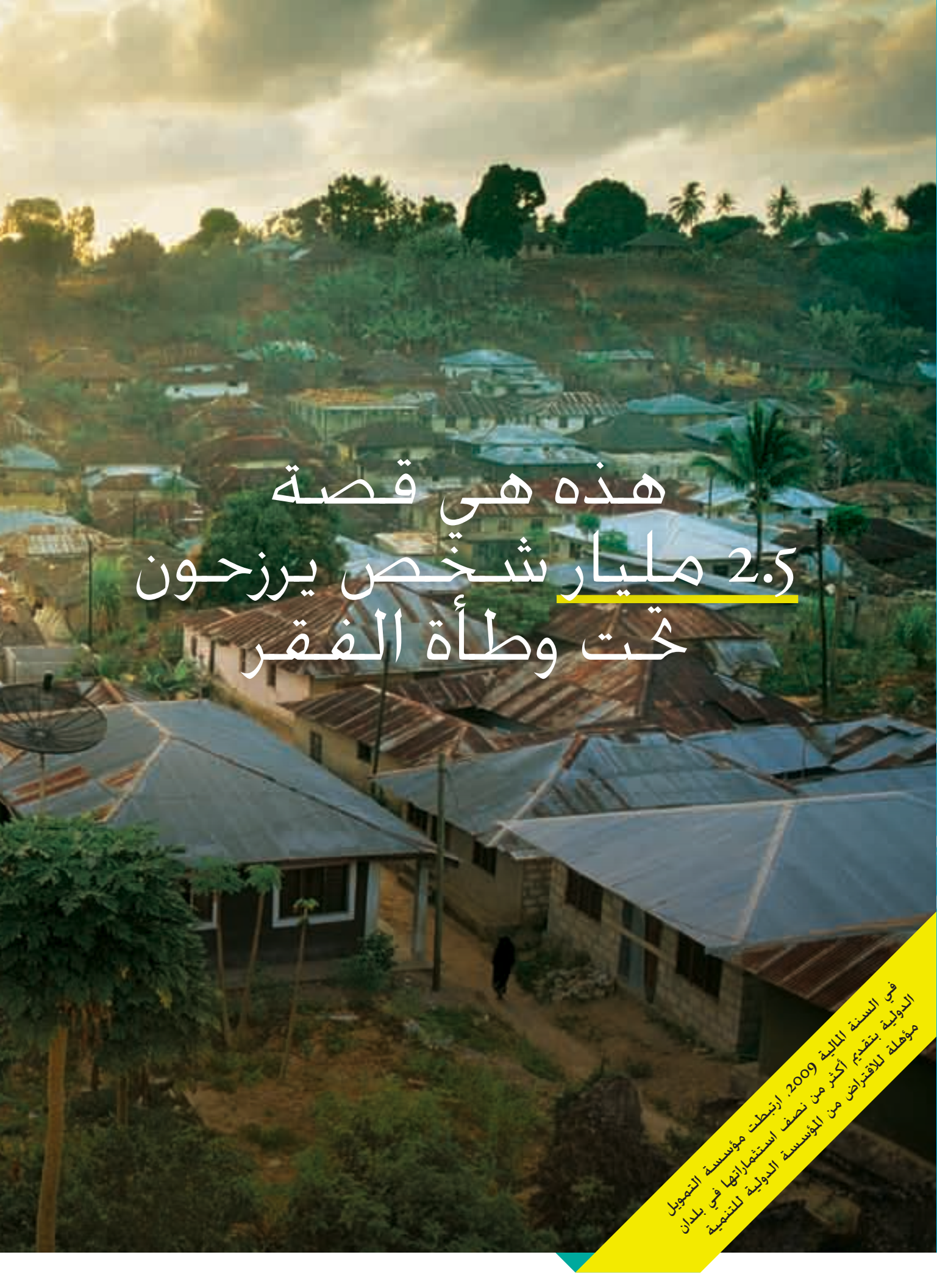

هذه هي قصة 2.5 مليار شخص يرزحون تحت وطأة الفقر

في السنة المالية 2009، ارتبطت مؤسسة التمويل الدولية بتقديم أكثر من نصف استثماراتها في بلدان مؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية

قصصهُم وحكايتُنا

مؤسسة التمويل الدولية تخلقُ الفرص حيثما تمسّ الحاجة إليها.™

فتحت الأزمة الاقتصادية العالمية فصلاً حافلا بالاحتمالات المجهولة التي تلقي بظلال من الشك والريبة، خاصةً بالنسبة لحياة مليارين ونصف المليار من الناس الذين يعيشون على أقل من دولارين للفرد في اليوم.

فالكثير من هؤلاء لا تتوفر لديهم الكهرباء أو المياه النظيفة أو الرعاية الصحية الأساسية، علماً بأن النمو الاقتصادي في البلدان النامية ساعد، على مدى عشر سنوات على الأقل، في توسيع توفّر الاحتياجات الضرورية والتخفيض المُطرد لعدد الذين يعيشون في براثن الفقر.

إلا أنه يُتوقع هذا العام أن يكون عدد منْ يعيشون في فقر مُدقع أعلى كثيرا من العدد الذي أشارت إليه التوقعات قبل نشوب الأزمة. فالبطالة ماضيةٌ في الارتفاع، لكن بلدانا عديدة لا تتوفر لديها الموارد المحلية اللازمة لتسريع عجلة التنمية.

وقد استجابت مؤسسة التمويل الدولية بصورة سريعة وخلاّقة لتحسين الأحوال المعيشية لأشد الناس عرضة للمعاناة من خلال عملها مع القطاع الخاص لتهيئة الأوضاع المواتية لتحقيق الرخاء المستدام، حيثما تشتد الحاجة إليها.

يعيش 2.5 مليار شخص على أقل من دولارين للفرد في اليوم

دولاران للفرد/ اليوم

قصة هانه

استثمرت مؤسسة التمويل الدولية حوالي 1.2 مليار دولار في بلدان منطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ في السنة المالية 2009

هذا هو دورنا

نؤمنُ بالدور البالغ الأهمية لاستثمارات القطاع الخاص في مجالات التنمية.

قصة هانه فو

قبل أربع سنوات، تخلت هانه فو عن وظيفتها في القطاع الحكومي لتُصبح سيدة أعمال. فلطالما راودتها أحلامُ الرغبة في امتلاك مشروع خاص حتى دفعتها إلى افتتاح متجر لفساتين الزفاف في هانوي. ولم يكن معها من رأس المال إلا ما يكفي لافتتاح متْجرٍ صغير به ماكينتَا حياكة.

الدور الذي قامت به هانه نام

ساعدت هانه نام، من مؤسسة التمويل الدولية، في توسعة هذا المشروع من خلال البنك التجاري الفني (Techcombank)، المتعامل مع المؤسسة، الذي منح هانه فو واحدا من القروض الأولى المُقدمة لمشاريع الأعمال الصغيرة. وتدير هانه فو الآن مشروعا تجاريا مزدهرا يضم 125 عاملا وعاملة. وهي تعتزم تصدير منتجاتها إلى الأسواق الخارجية.

للاطلاع على التفاصيل، انظر الصفحة 41.

1,350

قرضا سريعا قدمها البنك التجاري الفني الفيتنامي (Techcombank) المتعامل مع مؤسسة التمويل الدولية إلى مؤسسات صغرى وصغيرة ومتوسطة الحجم في فيتنام منذ خريف عام 2008.

2008

قصة الأزمة العالمية

50 تريليون دولار: الحجم التقديري لانخفاض قيمة الأصول والموجودات المالية في العالم في عام 2008

قصة استجابتنا

نقومُ بتنفيذ خيارات ذكية في هذه الأوقات غير العادية.

قصة الأزمة العالمية

سرعان ما تحوّلت أزمة قطاع البنوك في الولايات المتحدة إلى أكبر انكماش اقتصادي شهده العالم منذ أزمة الكساد الكبير.

وأدى هبوط أسعار المنازل في الولايات المتحدة إلى اندلاع أزمة الائتمان التي أسفرت عن انخفاض حاد في تدفقات رؤوس الأموال الخاصة إلى البلدان النامية، وتراجع التجارة، وإطلاق شرارة انكماش عالمي.

قصةُ استجابتنا

تحرّكت مؤسسة التمويل الدولية بشكل سريع لاستنباط طرق من شأنها تعظيم تأثيرها الإنمائي في ظل أوضاع السوق المتقلبة. ونتيجة لذلك، أصبحنا في طليعة المتصدرين للاستجابة للأزمة العالمية.

2.1 مليون

فرصة عمل وفّرتها الجهات المتعاملة مع مؤسسة التمويل الدولية في عام 2008

قصة الحفاظ على الاستقرار المالي

كان بنك كونتيننتال (Banco Continental) في بارانغواي أوّل مؤسسة مالية حصل على تمويل من الصندوق الجديد لإعادة الرسملة الذي أنشأته مؤسسة التمويل الدولية

قصة توسيع نطاق القدرة على الحصول على التمويل

نقوم بتدعيم مؤسسات الأعمال والمشاريع من خلال إتاحة استمرار تدفق الائتمان.

قصة الحفاظ على الاستقرار المالي

تعزيز قدرة بنك كونتيننتال على النمو وسطَ الأجواء التي تخيّمُ عليها ظلال الأزمة.

أصبح بنك كونتيننتال أكبر بنك قائم على الملكية المحلية في باراغواي من خلال الإبداع والابتكار، والإدارة السليمة، وقوة مركزه المالي. ولكن الأزمة العالمية هددت قدرته على توسيع نطاق الخدمات التي يقدمها لعملائه من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم.

قصة توسيع نطاق الحصول على التمويل

إرسال إشارة الثقة

قمنا بتعبئة موارد إحدى مبادراتنا المتعددة في سياق الاستجابة للأزمة من أجل تعزيز قدرة بنك كونتيننتال على النمو والمنافسة. فقد استثمر صندوق مؤسسة التمويل الدولية المعني بإعادة الرسملة 20 مليون دولار في بنك كونتيننتال، مما أعطى إشارة قوية للثقة في البنك وتمتعه بآفاق قوية للنمو.

للاطلاع على التفاصيل، انظر الصفحة 37.

40,000

هو عدد العملاء الذين يخدمهم بنك كونتيننتال

كامبيناس، البرازيل

استطاعت سونيا كامارغو الحصول على وظيفة أفضل.

للاطلاع على التفاصيل، انظر الصفحة 67.

مقاطعة ناتور، بنغلاديش

استطاعت نسيمة خاتون زيادة دخلها.

للاطلاع على التفاصيل، انظر الصفحة 110

قصة حفز أنشطة الأعمال

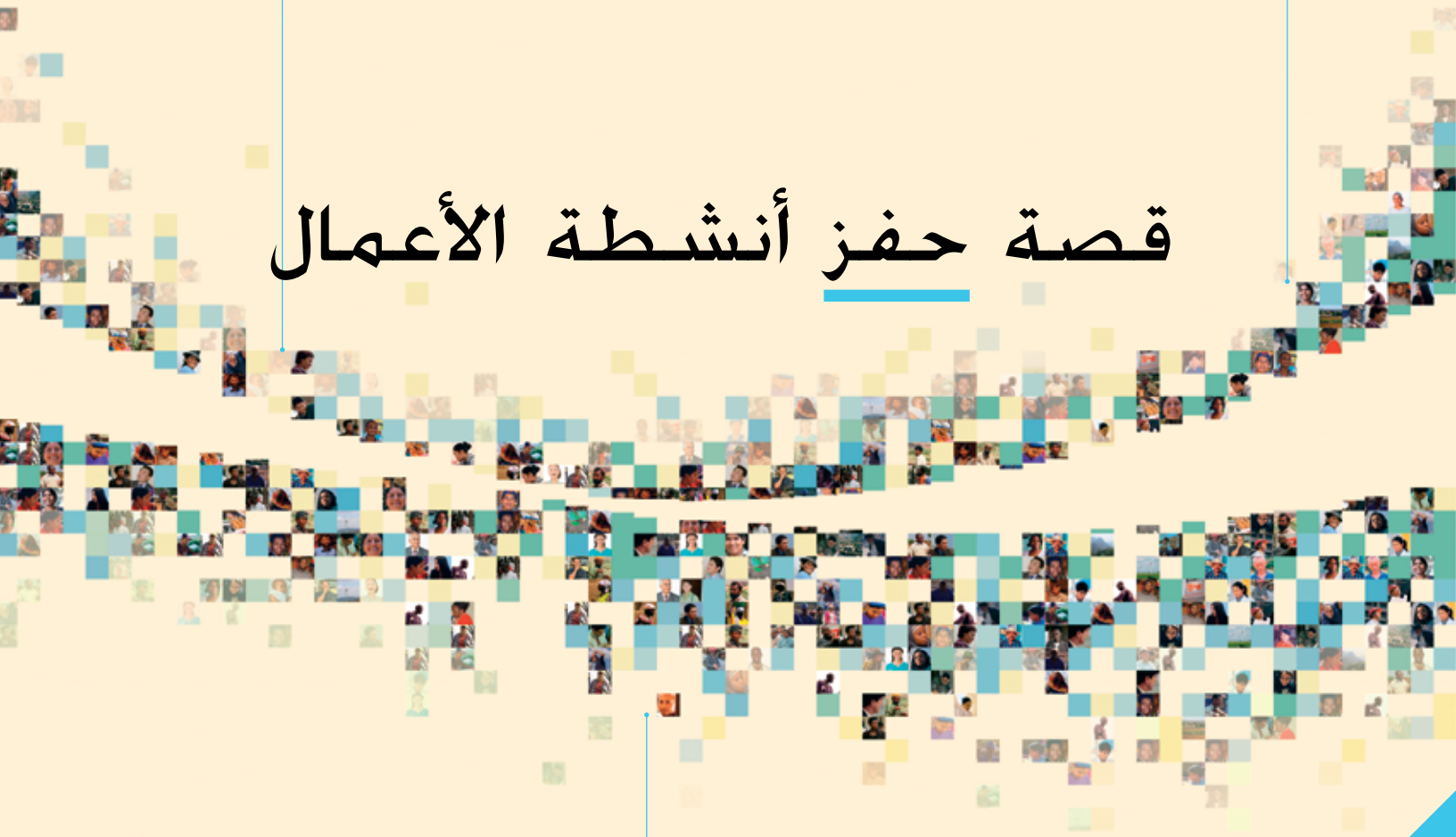

تبليسي، جورجيا

استطاع جورج ساباناذزي إصلاح وترميم منزله.

للاطلاع على التفاصيل، انظر الصفحة 72.

110 مليارات دولار: القيمة التقديرية لمشاريع البنية الأساسية التي تعاني من إشكاليات التأخير والإعاقة بسبب الأزمة

مهافيلونا، مدغشقر

استطاعت نورو دينا دفع نفقات تعليم أطفالها.

للاطلاع على التفاصيل، انظر الصفحة 37.

قصة توفير السيولة

لوساكا، زامبيا

استطاع ويسدم مابابي مضاعفة إنتاج محاصيله.

للاطلاع على التفاصيل، انظر الصفحة 95.

أَبْيَنْ، اليمن

أصبحت ياسمين المطري سيدة أعمال ناجحة.

للاطلاع على التفاصيل، انظر الصفحة 69.

ساعدت استثماراتُنا في المساهمة في تحسين الظروف المعيشية للأشخاص المعرّضين للمعاناة.

قصة إعادة تحريك أنشطة الأعمال

يُتوقع أن تكونَ البلدان النامية وبلدان الاقتصادات الصاعدة قاطرةَ النمو بعد نهاية هذه الأزمة. ولكن الأزمة الآن تعيقُ تنمية القطاع الخاص في العديد من الأسواق الصاعدة، في ظل تجميد الائتمان وتعثّر الكثير من المبادرات الهامة.

قصة توفير السيولة

في السنة المالية 2009، قدّمت مؤسسة التمويل الدولية 14.5 مليار دولار من الموارد التمويلية لمؤسسات الأعمال في البلدان النامية. وقامت المؤسسة في هذا السياق بتدعيم خلق فرص العمل وتوسيع نطاق الحصول على التعليم والطاقة والخدمات المالية، وإعطاء أشد الناس عُرْضةً للمعاناة الأدوات التي يحتاجونها لتحسين حياتهم.

%14

هي النسبة المئوية للاستثمارات التي ارتبطت بتقديمها مؤسسة التمويل الدولية لقطاع البنية الأساسية في السنة المالية 2009

قصة خلق الفرص

في عام 2008 قدمت الجهات المتعاملة مع مؤسسة التمويل الدولية 1.3 مليون قرض بقيمة إجمالية قدرها حوالي 9 مليار دولار إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم

قصة أوسكار

نقوم بشكل سريع بزيادة المساندة التي نقدمها لمؤسسات الأعمال الصغيرة.

تعهَّد أصحاب مشاريع العمل الحر الجدد بالدعم والمساندة

يمثل تدعيم مؤسسات الأعمال الصغرى والصغيرة والمتوسطة أولوية إستراتيجية لمؤسسة التمويل الدولية، لأن هذه المؤسسات تتيح نسبة كبيرة من فرص العمل في جميع أنحاء العالم. والواقع أن خدمات التمويل والمشورة التي نقدمها لهذه المؤسسات قد مكّنت أصحاب مشاريع العمل الحر الجدد، مثل أوسكار كيماني، من تحقيق أحلامهم.

النجاح عن طريق اغتنام الفرص الجديدة

كاد مكتب السياحة والسفر الذي يملكه أوسكار أن يُغلق أبوابه عندما أدت أعمال الشغب إلى توقف الأنشطة السياحية في كينيا في عام 2007. ولكن مؤسسة التمويل الدولية مدّت لأوسكار يد العون والمساعدة من خلال إسداء النّصح والمشورة وتعريفه بالفرص الجديدة المتاحة. وها هو الآن مشروع أوسكار يمضي في مسيرة التطور والازدهار بتقديمه مجموعة عريضة من الخدمات – التي تشمل تصميم المواقع الالكترونية على شبكة الانترنت والتدريب على الأنشطة والأعمال التجارية.

للاطلاع على التفاصيل، انظر الصفحة 38.

161,329

هو عدد القروض التي قدمتها الجهات المتعاملة مع مؤسسة التمويل الدولية إلى مؤسسات الأعمال الصغرى والصغيرة والمتوسطة في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء في عام 2008

قصة صالح

في عام 2008، قامت الجهات المتعاملة مع مؤسسة التمويل الدولية بمساعدة ٤٫٥ مليون مريض

قصة تحسين الأحوال المعيشية للناس

نُساعدُ القطاع الخاص في توسيع نطاق الرعاية الصحية المحلية عالية الجودة.

جراحة لمريض فقير في مستشفى المغربي للحفاظ على نعمة البصر

كاد صالح خليفة أن يفقد نعمة البصر بسبب عتامة عدستي عينيه اليُمنى واليسرى، مما أقعده عن العمل عاجزا عن إعالة أسرته. ولم يستطع هذا الحدّاد المصري البالغ من العمر 49 عاما تدبير مبلغ تعادل قيمته 370 دولارا لعملية تصحيح قدرته على الإبصار.

استعادة سبل كسب العيش لحدّادٍ مصري

جاءت المساعدة من مستشفى المغربي للعيون في القاهرة التي تساندها مؤسسة التمويل الدولية. حيث يجري هذا المستشفى فحوصات العين بتكلفة منخفضة لسكان المناطق الفقيرة. اتصل موظفو المستشفى بصالح وأبلغوه أن الأطباء سيُجْرون له عملية جراحية، وأنه من المُنتظر أن يستعيد قدرته على الإبصار. ويقول صالح "يعني ذلك أنني سوف أستطيع أن أعول أسرتي من جديد".

للاطلاع على التفاصيل، انظر الصفحة 47.

45
مليون دولار
تمويل من مؤسسة التمويل الدولية لمستشفى المغربي للمساعدة في توسيعها في مصر واليمن

4.4 مليار دولار
قيمة ارتباطات مؤسسة التمويل الدولية في السنة المالية 2009 في البلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية

17.1 مليون
عدد المستهلكين المستفيدين من خدمات زيادة توليد الكهرباء في منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي

2.1 مليون
عدد المرضى الذين وفّرت لهم الجهات المتعاملة معنا رعاية طبية في منطقة جنوب آسيا

500,000
عدد النساء في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا اللواتي استفدْن من خدمات القروض

602,000
عدد فرص العمل التي تم توفيرها في منطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ

6 مليارات دولار
مجموع قروض تمويل الإسكان المُقدمة في منطقة أوروبا وآسيا الوسطى

4 ملايين
عدد زبائن السكك الحديدية الذين وفّرت لهم الجهات المتعاملة معنا الخدمة في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء

4.1 مليار دولار
مجموع قروض التمويل الأصغر المقدّمة في منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي

149 مليون
توصيلة هاتف جديدة في منطقة جنوب آسيا

1.4 مليون
عدد القروض المقدمة إلى مؤسسات الأعمال الصغرى والصغيرة والمتوسطة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

147 مليون
عدد زبائن السكك الحديدية الذين وفّرت لهم الجهات المتعاملة معنا الخدمة في منطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ

في عام 2008، قدمت الجهات المتعاملة مع مؤسسة التمويل الدولية قروضا بلغ حجمها أكثر من 9.3 مليار دولار إلى 8.5 مليون مؤسسة أعمال صغرى.

228,364

عدد قروض تمويل الإسكان المقدمة في منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي

19.1 مليون

عدد الذين وفّرت لهم الجهات المتعاملة معنا فرصة الحصول على الكهرباء في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء

4.2 مليار دولار

قيمة المدفوعات التي تلقّتها الحكومات في منطقة أوروبا وآسيا الوسطى

1.2 مليون

عدد المزارعين الذين ساعدناهم في منطقة جنوب آسيا

8.5 مليون

عدد المسافرين في المطارات الذين وفرّت لهم الجهات المتعاملة معنا الخدمة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

قصة النتائج...

388,000

عدد الطلاب الذين تم تعليمهم في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء

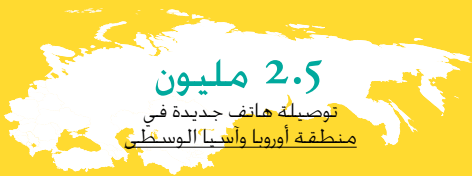

2.5 مليون

توصيلة هاتف جديدة في منطقة أوروبا وآسيا الوسطى

11.2 مليون

عدد مستهلكي الغاز الذين وفّرت لهم الجهات المتعاملة معنا الخدمة في منطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ

ضرورة أن تسنح للناس فرصة الخلاص من الفقر وتحسين حياتهم.

مؤسسة التمويل الدولية تلعب دوراً مؤثراً عندما كانت الحاجة إليها أشدّ وأمضى

استمرّ التزامنا الراسخ بمساندة القطاع الخاص في البلدان النامية في الوقت الذي شهد انخفاضا حادا في تدفقات رؤوس الأموال إلى هذه البلدان. وأكدنا صدق التزامنا بفعل المزيد والمزيد لمساعدة أشدّ بلدان العالم فقرا. حيث شرعنا في تنفيذ نصف جميع مشاريع السنة المالية 2009 في بلدان مؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية.

وفي إطار هذا الجهد، قامت المؤسسة بتحسين الأحوال المعيشية للناس على نحو ملموس. ففي عام 2008، قامت الجهات المتعاملة مع مؤسسة التمويل الدولية بتوفير 2.1 مليون فرصة عمل، والرعاية الصحية لما يبلغ 5.5 مليون مريض، وساعدت في تعليم أكثر من مليون طالب وحقّقت نسبة 71 في المائة من مشاريعنا الاستثمارية مراتب تصنيفية عالية من حيث النتائج التنموية، بما يضاهي المستوى المرتفع في السنة المالية 2008.

4.4
مليار دولار

قيمة ارتباطات مؤسسة التمويل الدولية في السنة المالية 2009 في البلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية

كيف نقرأ هذا الكتاب

1

الفصل الأول: خلق الفرص
22–33

تعمل مؤسسة التمويل الدولية مع الجهات المتعاملة معها والشركاء من أجل تحسين الأحوال المعيشية للناس في البلدان النامية.

الركائز الإستراتيجية الخمس/ كيف تخلقُ مؤسسة التمويل الدولية الفرص حيثما تمس الحاجة إليها/ التوجهات الإستراتيجية لمجموعة البنك الدولي/ تعميق مشاركتنا في مساندة البلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية/ مجموعة إدارة مؤسسة التمويل الدولية/ أسلوب مؤسسة التمويل الدولية

2

الفصل الثاني: الخيارات الذكية
34–53

تفكير مؤسسة التمويل الدولية وتخطيطها للاستجابة للأزمة الراهنة.

مبادرات مؤسسة التمويل الدولية للاستجابة للأزمة/ تعظيم الأثر الإنمائي لعملياتنا/ معالجة المخاطر الفورية والطويلة الأمد/ الحفاظ على نموذج أعمال مستدام/ استشراف آفاق المستقبل – برنامج طويل الأمد من أجل التنمية/ خطوة تاريخية – إنشاء شركة تابعة لإدارة الأصول

3

الفصل الثالث: الأثر الملموس لعمليات المؤسسة
54–101

النتائج التي حققتها مؤسسة التمويل الدولية حسب المناطق، ومجموعات الصناعات، والخدمات الاستشارية.

الأثر العالمي للمؤسسة/ النتائج حسب المناطق/ النتائج حسب قطاعات الصناعات/ النتائج حسب الخدمات الاستشارية

4

الفصل الرابع: كيفية عمل المؤسسة
102–121

ثقافة مؤسسة التمويل الدولية، وأدواتها ومنتجاتها، وخبراؤها وموظفوها العاملون في 102 مدينة في 86 بلدا.

جهاز موظفي المؤسسة/ نظام إدارة (حوكمة) المؤسسة/ المساءلة/ مسؤولية العمل/ معايير الأداء/ الأدوات والمنتجات/ خدمات الخزانة/ إدارة الموافظ/ كفاية رأس المال والقدرات المالية/ العمل مع الشركاء وتعبئة الموارد/ النتائج التنموية

رسالة من
رئيس مجموعة البنك الدولي

روبرت ب. زوليك
رئيس مجموعة البنك الدولي

كانت سنة 2008 محكّاً لاختبار مجموعة البنك الدولي وقدرتها على الاستجابة لاحتياجات البلدان والجهات المتعاملة معها. فقد تطورت الأزمة المالية بسرعة إلى أزمة اقتصادية وأزمة بطالة، ويمكن أن تتحول بعد ذلك إلى أزمة اجتماعية وإنسانية ذات مدلولات سياسية. وفي هذه البيئة المتسمة بسرعة التغير واحتمالاتها المجهولة، تمضي مجموعة البنك الدولي قدما في تقديم الخدمات للجهات المتعاملة معها بمرونة وسرعة وابتكار واهتمام بتحقيق النتائج على أرض الواقع.

وتُسهِمُ مؤسسة التمويل الدولية بدور حيوي في هذا الجهد. ويسرني تقديم تقريرها السنوي لهذا العام الذي يجسد منجزات المؤسسة كقوة دافعة ومحفزة على العمل. وعملها مع الشركاء من أجل تعبئة الموارد اللازمة لمساندة وتدعيم المشاريع والشرائح التي تحتاج لهذه الموارد بصورة عاجلة، فضلا عن تفكير المؤسسة بصورة خلاقة لتحريك أنشطة الأعمال ثانية إلى الأمام في البلدان النامية.

وبعد أن طالت الأزمة الأسواق الصاعدة في هذا العام، عملت مؤسسة التمويل الدولية مع شركائها من أجل المسارعة باتخاذ المبادرات لضمان توفير التمويل اللازم لتلبية احتياجات التنمية الحيوية: تقوية البنوك المحلية؛ ومساندة المؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة؛ وتدعيم التجارة؛

عملت مؤسسة التمويل الدولية مع شركائها من أجل المسارعة باتخاذ المبادرات لضمان توفير التمويل اللازم لتلبية احتياجات التنمية الحيوية.

ودفع عجلة المشاريع الضرورية في مجالات البنية الأساسية. ومن المتوقع أن تفضي مبادرات مؤسسة التمويل الدولية في مواجهة الأزمة إلى توفير موارد تمويلية كبيرة في السنوات القليلة القادمة، بما في ذلك تعبئة المساهمات المقدمة من الحكومات والمؤسسات المالية الدولية وغيرهما من المصادر الأخرى.

وقد قامت المؤسسة في عام 2009 باتخاذ خطوة تاريخية لتوجيه الاستثمارات إلى البلدان النامية عن طريق الشركة التي أنشأتها لإدارة الأصول – وهي شركة تابعة ومملوكة بالكامل للمؤسسة تقوم بتعبئة رأس المال من مصادر خارج نطاق قاعدة المستثمرين التقليديين لديها. ويعتبر هذا الإنجاز ابتكارا إبداعيا رائعا. فالشركة تقوم بإدارة صندوق جديد في المؤسسة معني بإعادة الرسملة وقوامه 3 مليارات دولار من أجل تقوية البنوك في بلدان الأسواق الصاعدة الأصغر حجما. وسوف تضطلع الشركة أيضا بإدارة صندوق خاص جديد للاستثمار في أسهم الشركات. وسيقوم هذا الصندوق بالاستثمار في منطقتي أفريقيا وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي.

إن أشد البلدان فقراً ـ وهي البلدان المؤهلة للإقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية (IDA) ـ في حاجة ماسة إلى وجود قطاع خاص ديناميكي. وقد وسعت مؤسسة التمويل الدولية

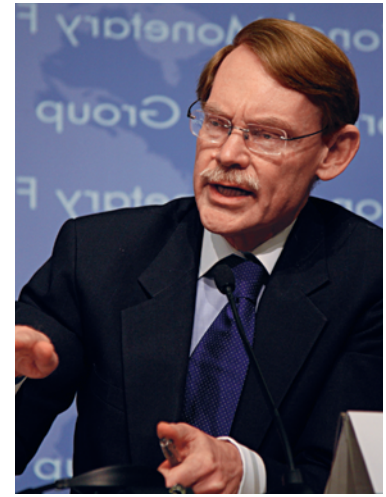

"مع بدء خروج أسواق الاقتصادات الصاعدة والبلدان النامية من الأزمة التي نشهدها اليوم، فإنها سوف تحتاج إلى المجموعة الفريدة من أدوات الاستثمار والمشورة التي تقدمها مؤسسة التمويل الدولية".

روبرت ب. زوليك

رئيس مجموعة البنك الدولي

نطاق مساهماتها بصورة ملموسة في هذا المجال: ففي السنة المالية 2009، تم تنفيذ أكثر من نصف مشاريع مؤسسة التمويل الدولية البالغ عددها 447 مشروعا في بلدان مؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية. وبلغ مجموع الارتباطات الجديدة في هذه البلدان أكثر من 4.4 مليار دولار، أو حوالي 42 في المائة من إجمالي ارتباطات مؤسسة التمويل الدولية. وفي ديسمبر/ كانون الأول من عام 2008، قدمت مؤسسة التمويل الدولية مساهمة إضافية قدرها 450 مليون دولار إلى التجديد الخامس عشر لموارد المؤسسة الدولية للتنمية، وتمثل هذه المساهمة جزءا من تعهد المؤسسة بتقديم 1.75 مليار دولار على مدى ثلاث سنوات.

وقد دأبت مؤسسة التمويل الدولية أيضا على العمل بصورة وثيقة مع المؤسسات الأخرى في مجموعة البنك الدولي، بل وساعدت ـ وهي في غمرة التصدي لأشد التحديات التنموية إلحاحا ـ على تحقيق الاستفادة القصوى من مجالات الخبرات العملية والمنتجات والخدمات المتنوعة لمجموعة البنك الدولي. وفي السنة المالية 2009، قامت المؤسسة بتنفيذ 15 مشروعا استثماريا مشتركا و104 مشاريع استشارية مشتركة في بلدان مؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية.

ومع بدء خروج أسواق الاقتصادات الصاعدة والبلدان النامية من الأزمة التي نشهدها الآن، فإنها سوف تحتاج إلى المجموعة الفريدة من أدوات الاستثمار والمشورة التي تقدمها المؤسسة. فأموال القطاع العام وحدها ليست كافية لضمان الانتعاش الاقتصادي المستدام؛ ومن ثم تمس الحاجة إلى الشركات الخاصة ورأس المال اللازم لازدهارها.

من المؤكد أن مؤسسة التمويل الدولية ساحةً مثالية لدفع مسيرة تنمية القطاع الخاص في هذه الأسواق، حيث تتصدى المؤسسة والقطاع الخاص معاً للأزمة ومعالجة التحديات الأوسع نطاقا. إذ أدركت المؤسسة، على سبيل المثال، أنه في وسع القطاع الخاص الإسهام بصورة مفيدة في تخفيض انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري، وهي تعكف حاليا على زيادة الاستثمارات في مجالي كفاءة استخدام الطاقة والطاقة المتجددة.

أود في الختام أن أشكر خبراء وموظفي مؤسسة التمويل الدولية على تفانيهم في عملهم هذا العام. فقد ارتقوا إلى مستوى التحديات الجديدة التي نواجهها، وساعدوا في تحويل مجموعة البنك الدولي إلى مؤسسة أكثر ديناميكية ومرونة وقدرة على الإبداع والابتكار. وتعكس إنجازات المؤسسة أيضا قوة وفعالية القيادة التي يتولاها لارس ثونيل فهو يوجه فريقا ممتازا يمتلك الحكمة والسداد والخبرة العملية والدافع لتحقيق النتائج. كما أود أن أشكر مجلس المديرين التنفيذيين ومجلس المحافظين والكثير من المساهمين والشركاء.

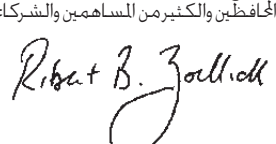

روبرت ب. زوليك
رئيس مجموعة البنك الدولي

رسالة من نائب الرئيس التنفيذي
والمسؤول التنفيذي الأول لمؤسسة التمويل الدولية

لارس هـ. ثونيل
نائب الرئيس التنفيذي والمسؤول
التنفيذي الأول لمؤسسة التمويل الدولية

مساعدة الناس حيثما تمس حاجتهم إليها

الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة مستشرية على نطاق واسع ـ وتمسّ جميع أرجاء العالم، وهي أزمةٌ عميقة الأغوار أيضا، حيث انطوت على أشد انكماش اقتصادي منذ أكثر من 50 عاما، ودفعت عشرات الملايين من البشر إلى السقوط في هوّة الفقر.

والواقع أن هذا الوقت الذي انخفضت فيه تدفقات رؤوس الأموال الخاصة إلى البلدان النامية بمقدار النصف يُضفي أهمية أكبر من أي وقت مضى على رسالة مؤسسة التمويل الدولية المتمثلة في تشجيع القطاع الخاص في البلدان النامية. فما زالت تنمية القطاع الخاص الطريقة الأكثر فعالية لخلق فرص العمل ومساعدة الناس في الإفلات من براثن الفقر.

وفي مقابل الانخفاض الحاد في التدفقات الخاصة، تماسكت استثمارات مؤسسة التمويل الدولية بصورة جيدة حيث بلغت 14.5 مليار دولار، مقابل المستوى القياسي البالغ 16.2 مليار دولار في العام الماضي. أما تعبئة الأموال العامة والخاصة، بما فيها القروض المشتركة والتمويل المنظم (Structured Finance)، فبلغت 4 مليارات دولار، أي مستوى مماثل لنظيره في العام السابق. وبهذه الطريقة تكون مؤسسة التمويل الدولية قد اضطلعت على خير وجه بدورها في مواجهة التقلبات الدورية، وقدّمت المساعدة وقتما وحيثما كانت الحاجة لها على أشدّها. وعلى الرغم من تأثير الأزمة على الأسواق المالية، إلا أن مؤسسة التمويل الدولية حققت في هذا العام دخلا قدره 299 مليون دولار، علماً بأنها قامت قبل ذلك بتحويل 450 مليون دولار إلى المؤسسة الدولية للتنمية.

إن الاحتياجات كبيرة ومتشعبة، ولذا قمنا بتحديد أولوياتنا وخياراتنا الذكية بما يضمن استخدام الموارد بأساليب تُساعدُ على تحسين الأحوال المعيشية للناس. واتخذنا من روح الإبداع والابتكار نبراسا، وطورنا طرقا جديدة لتعبئة التمويل اللازم للتنمية، وحرّكنا بخطوات سريعة، منهمكين في شراكة مثمرة مع البلدان والجهات المتعاملة معنا لمساعدتها على التكيف مع هذه البيئة الاقتصادية الجديدة.

وقد شاهدت أثناء رحلاتي المتكررة إلى البلدان النامية في مختلف أنحاء العالم، كيف تُسهمُ استثمارات مؤسسة التمويل الدولية وخدماتها الاستشارية في تحسين نوعية حياة الفئات الأكثر تعرضاً للمعاناة. فالنتائج التي نحققها لا تتعلق فقط بحجم الاستثمارات أو العائدات المالية. الأهمّ من ذلك كله أن نتائجنا تُعنى بالأثر الإنمائي على أرض الواقع.

فنتائجنا تُعنى بالأثر الإنمائي على أرض الواقع.

في عام 2008، قامت الجهات المتعاملة مع المؤسسة بتوفير 2.1 مليون فرصة عمل، والرعاية الصحية لما يبلغ 5.5 مليون مريض، وساعدت في تعليم 1.2 مليون طالب. كما وفّرت هذه الجهات إمكانية الحصول على المياه والكهرباء والغاز لأكثر من 200 مليون مستهلك، وتوصيلات هاتفية لما يبلغ 220 مليون شخص، و9.8 مليون قرض إلى مؤسسات الأعمال الصغرى والصغيرة والمتوسطة.

ولمست بنفسي أيضا كيف أن آثار الأزمة على أشد بلدان ومناطق العالم فقرا تستدعي استجابة سريعة حقا. وقد قامت المؤسسة بتكييف إستراتيجيتها القصيرة الأجل لتلبية الاحتياجات الفورية الناشئة عن الأزمة.

لقد اتخذنا مجموعة كبيرة ومتنوعة من المبادرات لتلبية هذه الاحتياجات الفورية والعاجلة وتعبئة الموارد المالية اللازمة للقطاعات الحساسة والمهمة، مثل البنية الأساسية، والقطاع المصرفي، وتمويل التجارة، والتمويل الأصغر، إلى جانب برامج الخدمات الاستشارية. وأنشأنا في الوقت نفسه صندوقا لاستقطاب الاستثمارات الخاصة وتوجيهها إلى قطاع الصحة في أفريقيا.

وقامت مؤسسة التمويل الدولية في العام الماضي وحْدهُ بتعبئة ما يزيد على 5 مليارات دولار للمبادرات المعنية بالتصدي للأزمة، مما يؤكد عراقة اسم المؤسسة وسمعتها ومكانتها المرموقة. بل نتوقع تعبئة ما هو أكثر من ذلك المبلغ في العام القادم. ونعتقدُ أن ذلك سوف يُشجع على زيادة الاستثمارات الخاصة بصورة ملموسة.

وزيادة على ذلك، قامت المؤسسة بوضع الأساس لتعبئة رأس المال الخاص مستقبلا لأغراض التنمية، من خلال التدشين التاريخي لشركة تابعة من أجل إدارة الصناديق التجارية، وهي الشركة التابعة لمؤسسة التمويل الدولية المعنية بإدارة الأصول (IFC Asset Management Company). وسوف تضطلع هذه الشركة بتنفيذ مبادرة المؤسسة الخاصة بصناديق الثروة السيادية وصندوق إعادة الرسملة التابع لها وهو يهدف إلى تدعيم البنوك في البلدان الأصغر حجما والأشد فقرا.

لقد التقيت مع عدد من المتعاملين مع المؤسسة ـ من أصحاب المشاريع الصغرى والشركات متعددة الجنسيات في مناطق الاقتصادات الصاعدة ـ ومستثمرين ووزراء من جميع أنحاء العالم، وزادتني هذه اللقاءات يقيناً على يقين بأن المؤسسة قد بنت لنفسها سمعة طيبة ومكانة مرموقة وشهرةً واسعة كشريك طويل الأمد وجدير بالثقة في رحاب التعاون في المستقبل. لا غرو إذنْ أن مؤسسة التمويل الدولية هي المؤسسة الرائدة والقائدة في مجال التمويل الإنمائي للقطاع الخاص على مستوى العالم، وواحدة من المؤسسات المالية القلائل التي أصبح اسمها يتردد على كل لسان في أعقاب الأزمة العالمية.

"بعد انقشاع هذه الأزمة، سوف تشتد الحاجة إلى تمويل القطاع الخاص من قبل مؤسسة التمويل الدولية في جميع السيناريوهات الاقتصادية باستثناء الأشد طموحا منها."

لارس هـ. ثونيل
نائب الرئيس التنفيذي والمسؤول التنفيذي الأول لمؤسسة التمويل الدولية

وهذا هو ما يجعلنا نتبوأ مركزا يتيح لنا القيام بدور لمّ الشمل وتجميع مؤسسات التمويل الإنمائي الأخرى التي تشاركنا نفس الأهداف والمقاصد. والواقع أن تعاوننا الوثيق مع المؤسسات الإنمائية الأخرى في تنفيذ برامج التمويل المشترك للاستجابة للأزمة في مناطق أوروبا الشرقية، وأمريكا اللاتينية، وأفريقيا قد أوضح أن العمل سوياً كفريق واحد يمكّننا من زيادة الاستفادة من الموارد وتعزيز الآثار المرجوة.

من شأن تفاقم محنة 2.5 مليار شخص يعيشون في براثن الفقر أن يكثف التزامنا الطويل الأمد بفعل الكثير لمساعدة أشد بلدان العالم فقرا والتركيز على المناطق العالية المخاطر أو الجديدة في التعامل في البلدان المتوسطة الدخل. وقد تم تنفيذ ما يربو قليلا على نصف جميع مشاريع مؤسسة التمويل الدولية في البلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية التي يمثل نقص رأس المال فيها مشكلة مزمنة. وزادت استثمارات مؤسسة التمويل الدولية في أفريقيا، التي تتركز فيها أكبر نسبة من البلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية، بما مقداره 30 في المائة تقريبا مُسجلةً رقما قياسيا يبلغ 1.8 مليار دولار.

وكان هذا الأداء الرائع أمرا ممكنا بسبب طابعنا العالمي والمحلي وتفاني خبرائنا وموظفينا المنتمين إلى 135 بلدا والعاملين في 102 مكتب في ظل الصلاحيات المفوضة إليهم للتركيز على إيجاد الحلول للجهات المتعاملة مع المؤسسة. وأدت معارفنا العالمية وحضورنا المحلي إلى تعزيز قدرتنا على الاستجابة السريعة للأوضاع الاقتصادية المتغيّرة.

والواقع أننا نتطلع إلى الفصل التالي من حكايتنا، مُدركين أن حاجة الأطراف الأشد تأثرا بالأزمة إلى المساعدة سوف تستمر ردحا طويلا من الزمن بعد زوال الركود الاقتصادي رسميا.

إننا نسترشد بركائزنا الإستراتيجية. فالمؤسسة تركز على البلدان والمناطق الأشد فقرا، والأسواق المالية المحلية، وبناء علاقات طويلة الأمد مع الشركاء، والتنمية المستدامة. ونقوم بتكثيف جهودنا في مجالات الصحة والتعليم والبنية الأساسية.

وسوف يظل الطلب على خدمات المؤسسة قويا في الأمد القريب. فما زالت الاحتمالات المجهولة تحيط بالانتعاش الاقتصادي العالمي. ناهيك عن استمرار ارتفاع أسعار الغذاء والوقود، وارتفاع معدلات البطالة واستمرار صعوبة الحياة بالنسبة للشرائح الضعيفة والأكثر عُرضة للمعاناة في العالم. ويمثل تغير المناخ تحديا عالميا يفرض تكاليف متزايدة بشكل سريع على عاتق البلدان النامية.

وبعد انقشاع هذه الأزمة، سوف تشتد الحاجة إلى تمويل القطاع الخاص من قبل مؤسسة التمويل الدولية في جميع السيناريوهات الاقتصادية باستثناء الأشد طموحا منها. وستظل احتياجات التمويل مرتفعة تاريخيا سواء اتخذ الانتعاش مسار تباطؤ النمو الاقتصادي أو الركود أو الكساد المزدوج.

تشكل البلدان النامية، التي تثقل كاهل حكوماتها، نسبة كبيرة ومتزايدة من الاقتصاد العالمي، ومن شأن الانخفاض المستمر للقروض التي يتيحها النظام المصرفي العالمي أن يُسفر عن تراجع حجم التمويل المتاح للشركات خلال فترة زمنية لا يُستهان بها، وخاصةً بالنسبة للشركات الصغيرة والمتوسطة التي تعتبر المحرّك الرئيسي لخلق فرص العمل.

وتتزايد نسبة الشباب من سكان المناطق الحضرية التي تحتاج إلى خدمات صحية وتعليمية عالية النوعية وبنية أساسية أفضل. وسيكون الطلب من جانب هذه الطبقات المتوسطة الناشئة قوةً دافعة للنمو الاقتصادي في البلدان النامية. كما أن في وسع ذلك أيضا التعويض عن أثر ارتفاع الادخار في العالم الصناعي على النشاط الاقتصادي العالمي.

وبدورها ستواصل مؤسسة التمويل الدولية التكيّف لمواجهة هذه التحديات والعمل من أجل عالم قائم على التنمية الاقتصادية الاشتمالية والمستدامة. وسوف نواظب على تحقيق اللامركزية ووضع الأشخاص المناسبين في المكان المناسب. وسنستمر في تعبئة التمويل من قبل الشركاء وإتاحة موارد جديدة لمساندة منشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة وتعزيز الأمن الغذائي والتصدي لتغير المناخ، وخاصة في أقل البلدان نمواً، حيثما تمسّ الحاجة إلى تنفيذ الاستثمارات.

إن ما يُحدّ من قدرتنا على الاستجابة هو فقط مقدار رأس المال الذي يتعين علينا استثماره.

أتيهُ فخراً واعتزازا أن أكونَ جزءا من نسيج قصة فريق قوي من المهنيين القائمين بتكريس كل جهودهم لتحقيق رؤية خلق الفرص اللازمة لتحسين الأحوال المعيشية للناس وقتما وحيثما تمسّ الحاجة إليها.

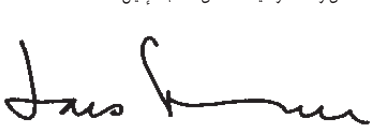

لارس هـ. ثونيل
نائب الرئيس التنفيذي والمسؤول التنفيذي الأول لمؤسسة التمويل الدولية

مقدمة:
الأوقات غير العادية

كانت البداية في صيف عام 2007 عندما تعرضت سوق الرهن العقاري عالية المخاطر في الولايات المتحدة لموجات متلاحقة من الخسائر وبحلول خريف عام 2008، تحولت هذه الأزمة إلى أزمة مالية عالمية واسعة النطاق، مما أدى إلى اهتزاز ثقة البنوك والمستثمرين والعائلات في مختلف أرجاء العالم، ودفعت الاقتصاد العالمي إلى الدخول في دوامة كساد لا يعلم مداها أحد إلا الله.

وكان توقيت اندلاع الأزمة، بالنسبة لبعض البلدان الأكثر فقراً – وخاصة في أفريقيا – سيئاً للغاية إذ كانت هذه البلدان بصدد اكتساب قوة دفع في جهودها الرامية إلى محاربة الفقر وتحقيق التنمية المستدامة للقطاع الخاص. وانخفضت إيرادات التصدير وتراجعت الاستثمارات الأجنبية، كما تعرضت مشاريع البنية الأساسية الحيوية للخطر وامتد لهيب الأزمة ليطال قدرة الحكومات على تعبئة الموارد المحلية اللازمة للتخفيف من حدة الفقر.

وفي ضوء جسامة الأزمة ونطاق آثارها على التنمية البشرية، فإن إصلاح الأضرار التي نجمت عنها سيستغرق وقتاً طويلاً. وتحظى مؤسسة التمويل الدولية، وهي الوحيدة من بين بنوك التنمية المتعددة الأطراف التي تركز حصرياً على القطاع الخاص، بمركز فريد يمكنها من لعب دور مؤثر – من خلال مساعدة القطاع الخاص في البلدان النامية على استئناف دوره كمحرك للنمو الاقتصادي المستدام.

53 مليون

شخص آخرين

يُتوقع أن يسقطوا في براثن الفقر ليعيشوا عند مستوى يقل عن 1.25 دولار في اليوم للفرد في عام 2009[1]

[1] البنك الدولي، "استجابة مجموعة البنك الدولي للأزمة المالية"، 24 مارس/آذار 2009.

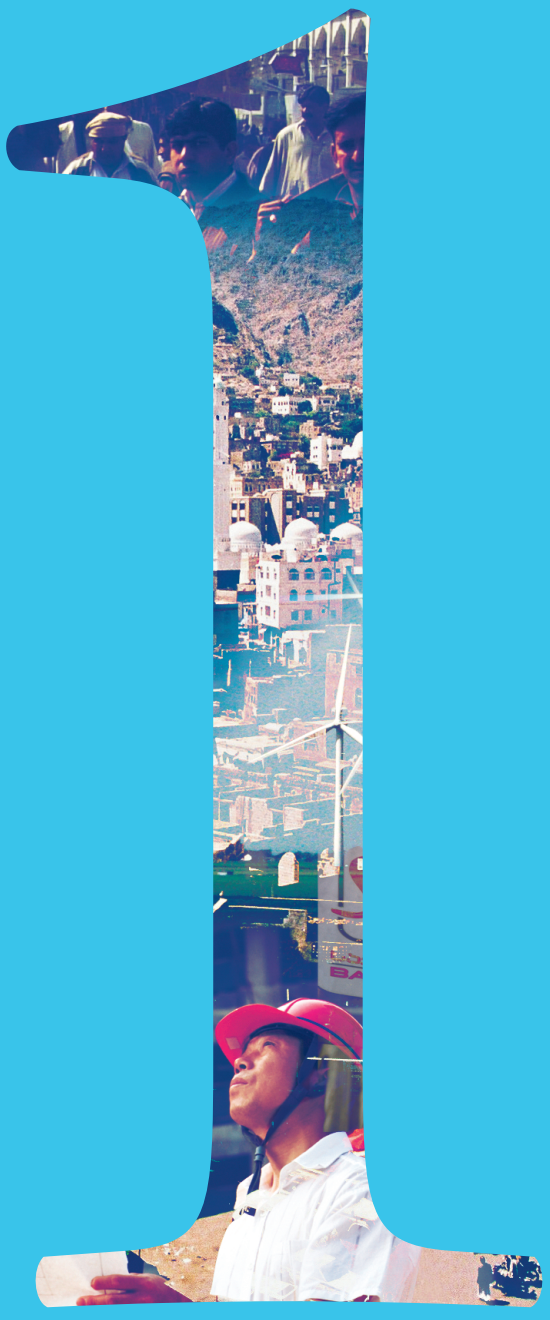

قصصهم وحكايتُنا

الفصل الأول:

خلق الفرص

حيثما تمسّ الحاجة إليها ™

لم تكن هناك من قبل حاجة أشدّ إلحاحاً لخلق الوظائف وإتاحة الفرص لتحسين الأحوال المعيشية في مختلف أنحاء العالم أكثر مما هي الآن.

إذ يمكن أن يتعرض حوالي 50 مليون شخص لفقدان وظائفهم في عام 2009 وسط أكبر أزمة اقتصادية تضرب العالم منذ الكساد الكبير. وتشير التوقعات إلى سقوط أكثر من 50 مليون شخص آخر في براثن الفقر المدقع كان يمكن أن ينجو من أنيابه لولا هذه الأزمة.

تضطلع مؤسسة التمويل الدولية، وهي أكبر مؤسسة إنمائية عالمية تركز على القطاع الخاص، بدور محوري في الجهود الرامية إلى بناء الأساس اللازم لانتعاش الاقتصاد العالمي بصورة دائمة. وهي تساعد مؤسسات الأعمال في البلدان النامية على خلق فرص العمل والحفاظ عليها – من خلال تقديم القروض والاستثمارات التي تمكنها من النمو على نحو يتسم بالسرعة والقدرة على الاستمرار، وإسداء المشورة التي تساعدها على الابتكار، والارتقاء بالمعايير، والتخفيف من حدة المخاطر.

وتعمل المؤسسة على إيجاد سبل مبتكرة لزيادة تأثير مواردها – وموارد شركائها – لتبلغ مستويات غير مسبوقة لم تبلغها من قبل. وهذا العام، ساعدت المؤسسة على تدشين مؤسسات جديدة في مجال التمويل الأصغر في أفريقيا، وشاركت في تمويل أعمال توسعة قناة بنما، كما توسعت في مساندة مشاريع توليد الكهرباء من قوة الريح في العديد من الأسواق. وساعدت، من خلال العمل مع البنوك المحلية، في زيادة ملكية المنازل في أذربيجان، والضفة الغربية وقطاع غزة، وغيرهما من البلدان.

وتعمل المؤسسة، من خلال مساعدة الجهات المتعاملة معها على تحقيق النجاح، على الاضطلاع برسالتها الرئيسية ـ المتمثلة في خلق الفرص للناس للخلاص من براثن الفقر وتحسين أحوالهم المعيشية.

كيف تعمل مؤسسة التمويل الدولية مع الجهات المتعاملة معها والشركاء من أجل تحسين الأحوال المعيشية للناس في البلدان النامية.

الركائز الإستراتيجية الخمس

تسعى مؤسسة التمويل الدولية إلى تقديم الموارد والخدمات التي يتعذر الحصول عليها من أية جهة أخرى. وتتيح المؤسسة للجهات المتعاملة معها مزيجاً فريداً من الاستثمارات والخدمات الاستشارية بغرض تشجيع التنمية المستدامة للقطاع الخاص في الأسواق الصاعدة. وتسمي المؤسسة هذه الميزة الخاصة بها "العوامل الإضافية". ويشكل استخدامها لتعظيم تأثير المؤسسة الإنمائي حجر الزاوية لإستراتيجيتها. وتسترشد أنشطة المؤسسة بهذه الأولويات الإستراتيجية الخمس التي تتيح لها تقديم المساعدة حيثما تمسّ الحاجة، وأينما يمكن للمساعدة التي تقدمها المؤسسة أن تحقق أفضل النتائج.

الركيزة

الأولى.

تدعيم التركيز على الأسواق عالية المخاطر أو الجديدة في التعامل

تنشط مؤسسة التمويل الدولية حيثما تمسّ الحاجة إليها، وتصل إلى الذين لا يتلقون خدمات كافية حيثما كانوا ـ في البلدان الأكثر فقراً، وأفقر مناطق البلدان المتوسطة الدخل، والدول المتأثرة بالصراعات والضعيفة، والصناعات التي لديها أكبر إمكانات لحفز التنمية وتحسين الأحوال المعيشية. وتشمل أولوياتها في تلك المجالات – الأسواق عالية المخاطر أو الجديدة في التعامل (frontier markets)؛ استنباط حلول ابتكارية لتنمية القطاع الخاص في المناطق الأكثر فقراً في العالم، واستنهاضه في البلدان الضعيفة والمتأثرة بالصراعات، وتقديم خدمات استشارية بغرض المساعدة على تحسين مناخ الاستثمار في قطاعات بعينها وتعزيز قدرات أصحاب منشآت الأعمال المحليين من خلال تدعيم قدرتهم على الحصول على التمويل واكتساب المهارات، وتكثيف تعاونها مع المؤسسات الأخرى بمجموعة البنك الدولي وغيرها من الجهات الشريكة لخدمة البلدان الأكثر فقراً.

الركيزة

الثانية.

إقامة شراكات دائمة مع الأطراف الفاعلة في بلدان الأسواق الصاعدة

أثبتت الخبرة العملية التي تتمتع بها مؤسسة التمويل الدولية أن بإمكانها تحقيق نواتج إنمائية أفضل عندما تُقيم شراكات طويلة الأمد مع المتعاملين معها. وتُمكّنها تلك الشراكات من توجيه عملية تطوير المتعاملين معها من الشركات والمؤسسات وتوسيع نطاق منافع النمو الاقتصادي من خلال مساعدتها في الاستثمار في بلدان نامية أخرى. كما تتيح هذه الشراكات للمؤسسة إمكانية المساعدة في الارتقاء بمستوى المعايير المرجعية وتدعيم مناخ أنشطة الأعمال بصورة عامة. وتشمل أولويات المؤسسة في هذا المجال: تمويل الاستثمارات فيما بين بلدان الجنوب، مما يؤدي إلى زيادة تدفقات رأس المال والمهارات والتكنولوجيا فيما بين بلدان العالم النامية؛ ومساعدة المتعاملين معها في إدماج مؤسسات الأعمال الأصغر المحلية في سلاسل جانب العرض؛ وتحسين حوكمة الشركات؛ ومساعدة منشآت الأعمال الأصغر حجماً على تحسين مهارات إدارة الأعمال حتى تكون أكثر قدرة على المنافسة وتُمكّنها الحصول على التمويل.

الركيزة

الثالثة.

التصدّي لتغيّر المناخ والتأكد من الاستدامة البيئية والاجتماعية

تواجه أقل البلدان تقدّماً عقبات طويلة الأمد تعيق تحقيق ازدهارها المستدام. وبشكل تغيّر المناخ مخاطر بالغة على نحو خاص لشعوبها، علماً بأن العديد منهم يعتمدون في كسب رزقهم على الزراعة والحراجة وصيد الأسماك، فضلاً عن محدودية إمدادات المياه والطاقة أو عدم إمكان التعويل عليها. كما يؤدي عدم الإنصاف الاجتماعي إلى الحد من الإمكانيات الاقتصادية للعديد من الأشخاص. وتشمل أولويات المؤسسة الخاصة بالتصدي لهذه التحديات: استحداث نماذج عمل وأدوات تمويل جديدة لأغراض الطاقة النظيفة، ووضع وتحسين المعايير المرجعية البيئية والاجتماعية المتعلقة بالقطاع الخاص، واستقطاب الأيدي العاملة ورؤوس الأموال الاجتماعية، والحيلولة دون فقدان التنوع البيولوجي.

الركيزة

الرابعة.

تشجيع نمو القطاع الخاص في مجالات البنية الأساسية والرعاية الصحية والتعليم وسلسلة جانب العرض من المواد الغذائية

من السّهل تحقيق النمو الاقتصادي حينما تتم تلبية احتياجات الناس الأساسية – الغذاء، والمياه، والمأوى، والنقل، وهو يحدث بسرعة أكبر حين تكون لديهم قدرة جيدة على الحصول على خدمات التعليم والرعاية الصحية. غير أن الحكومات في العديد من البلدان النامية تواجه عقبات وقيوداً بالغة في الاستثمار في كل من: البنية الأساسية، والتعليم، والرعاية الصحية وإمدادات المواد الغذائية. ولكن يمكن للمستثمرين من القطاع الخاص القيام بالمزيد للمساعدة في سد هذه الفجوة. وتعمل مؤسسة التمويل الدولية على زيادة القدرة على الحصول على الخدمات الأساسية من خلال: تمويل مشاريع البنية الأساسية الرئيسية، وتوسيع نطاق الاستثمارات والخدمات الاستشارية في قطاعات الرعاية الصحية والتعليم وسلسلة القيمة في الصناعات الزراعية؛ والعمل مع مؤسسات مجموعة البنك الدولي الأخرى بغية تعظيم أثرها الإنمائي.

الركيزة

الخامسة.

تطوير الأسواق المالية المحلية

بشكل نقص الخدمات المالية عقبة رئيسية أمام الأفراد ومؤسسات الأعمال في القطاع الخاص في العديد من البلدان النامية. وغالباً لا تستطيع مؤسسات الأعمال – الصغيرة والكبيرة على السواء – الحصول على القروض لارتفاع مستوى مخاطرها الائتمانية. ولذلك، جعلت مؤسسة التمويل الدولية من أولوياتها توسيع نطاق القدرة على الحصول على التمويل وتعميق أسواق رأس المال من خلال: توسيع مدى توفّر التمويل الأصغر والائتمان لمؤسسات الأعمال الصغيرة والمتوسطة؛ وإدخال أدوات جديدة تساعد في تخفيض المخاطر الائتمانية، ولاسيما من خلال التمويل بالعملات المحلية، وبرنامج تمويل التجارة العالمية التابع للمؤسسة، وصناديق الاستثمار الخاص في أسهم رأس المال؛ وتدعيم البنية الأساسية للقطاع المالي، شاملاً أنظمة المدفوعات، والمعلومات الائتمانية، وتنمية أسواق الأوراق المالية المحلية؛ فضلاً عن تعبئة الموارد التمويلية من البنوك الدولية والمستثمرين الآخرين.

كيف تخلق مؤسسة التمويل الدولية الفرص حيثما تمسّ الحاجة إليها

لدى الشركات التي تساندها مؤسسة التمويل الدولية مجموعة عريضة من المساهمات في البلدان النامية. ويمكن أن يؤتي نجاحها آثاراً متتابعة عبر الاقتصاد، مما يتيح للفقراء الفرصة لتحسين أحوالهم المعيشية.

وتعود هذه الشركات بالنفع على الموظفين وعائلاتهم، ومجتمعاتهم المحلية، والموردين والمستثمرين، والعملاء الذين يشترون منتجاتها. وهي تحقق أيضا إيرادات ضريبية كبيرة للحكومات الوطنية والمحلية، مما يحرر الموارد المتاحة لاستخدامها في مساعدة الفقراء. كما يمكنها استخدام التمويل والمشورة التي تقدمهما المؤسسة في: تحديث أدائها البيئي، وتدعيم حوكمة الشركات، وتحسين أنظمة إدارتها، والتزامها بمعايير الصناعة.

في السنة المالية 2008، وفرت الجهات المتعاملة مع مؤسسة التمويل الدولية نحو 2.1 مليون فرصة عمل، شاملة أكثر من 520 ألف فرصة عمل في قطاعي الصناعات التحويلية والخدمات، وما يقرب من 320 ألف فرصة عمل في قطاعات البنية الأساسية، وتكنولوجيا المعلومات، والاتصالات السلكية واللاسلكية. بالإضافة إلى ذلك، أتاحت مؤسسات الأعمال التي تمت مساندتها بصورة غير مباشرة من خلال صناديق الاستثمار التي تساندها المؤسسة، ما يقرب من 740 ألف فرصة عمل، تمت إضافة حوالي 300 ألف فرصة عمل منها بعد أن بدأت هذه الصناديق عمليات الاستثمار.

— استثمرت المؤسسة في مرفق لصناعة الملابس من دنيم القطن في الريف الباكستاني، مما أتاح فرص عمل مباشرة وغير مباشرة لأكثر من 6400 شخص.

— في جنوب أفريقيا، استثمرت المؤسسة في شركة تعدين توظف 24 ألف شخص في أنحاء البلاد، وقد برزت هذه الشركة كنموذج وطني يحتذى لعلاقات الشراكة بين القطاعين العام والخاص بالنسبة لمؤسسات الأعمال والمجتمعات المحلية.

وفي العام 2008، قام المتعاملون مع المؤسسة بما يلي:

— تقديم 9.8 مليون قرض إلى مؤسسات الأعمال الصغرى والصغيرة والمتوسطة الحجم، وبلغت قيمة محافظها القائمة نحو 100 مليار دولار تقريباً، منها 8.5 مليون قرض في مجال التمويل الأصغر.

— تقديم خدمات المرافق الأساسية لأكثر من 200 مليون مشترك، وشمل ذلك توزيع المياه إلى 20.5 مليون مشترك، وتوليد الكهرباء وتوزيعها لما يبلغ 165 مليون مشترك، وتوزيع الغاز لما يبلغ 12.5 مليون شخص.

— تنفيذ 220 مليون توصيلة هاتف، 48 مليون منها جديدة.

— تقديم خدمات الرعاية الصحية إلى 5.5 مليون مريض، وخدمات التعليم إلى أكثر من مليون طالب. فعلى سبيل المثال، ضمت إحدى الجامعات الخاصة في أمريكا الجنوبية تساندها المؤسسة نحو 25 ألف طالب، منهم طلبة غير مقيدين وطلبة في برامج التعلّم عن بُعد. وقد ارتفع معدل قيد الطلبة الجدد في الجامعة بحوالي 11 في المائة منذ عام 2007، وبلغ عدد الطلبة الذين حصلوا على منح دراسية كاملة أو خصومات 1300 طالب تقريباً.

المستثمرون

لتحقيق الأرباح أهمية كبيرة بالنسبة لشركات القطاع الخاص حتى يمكنها الاستمرار واستقطاب المزيد من الاستثمارات ـ في الشركة نفسها، وفي شركات أخرى في البلدان النامية.

— استثمرت مؤسسة التمويل الدولية في أحد صناديق الاستثمار الخاصة في أمريكا اللاتينية الذي حقق، رغم ظروف الأزمة المالية، معدل عائد داخلي بلغ أكثر من 600 في المائة في عام 2008، مما أعطى إشارة قوية للثقة بأن بالإمكان القيام باستثمارات مربحة في الأسواق الصاعدة ـ حتى أثناء أوقات الأزمات.

— دخلت المؤسسة في علاقة شراكة مع أحد صناديق الاستثمار الخاصة في أسهم الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم لتقديم مبلغ 1.1 مليون دولار من المساعدات المالية إلى شركات الحوافظ الأفريقية التابعة لها حتى يمكنها الوفاء بالمعايير البيئية المعترف بها دولياً.

المجتمعات المحلية

تساعد سياسات وإجراءات ومعايير الأداء الخاصة بمؤسسة التمويل الدولية الجهات المتعاملة معها على تعزيز أثرها الإيجابي على المجتمعات المحلية مع تفادي الآثار السلبية أو التخفيف من حدتها في الوقت نفسه.

— في العام الماضي وحده، أنفقت الشركات المتعاملة مع المؤسسة والتي تعمل في قطاع النفط والغاز والتعدين والكيماويات مبلغ 165 مليون دولار على برامج تنمية المجتمعات المحلية.

— أنفقت إحدى شركات التعدين الأفريقية المتعاملة مع المؤسسة أكثر من 7 ملايين دولار على برامج تنمية المجتمعات المحلية، وشمل ذلك تقديم برامج تدريب على المهارات، ومساعدات زراعية، وموارد تمويلية إلى إحدى مؤسسات العمل الخيري التي ستساند تنمية المجتمعات المحلية على الأمد الطويل.

— ساند استثمار للمؤسسة شركة في بيرو – تُعتبر حالياً نموذجاً للأداء البيئي والاجتماعي في مجال الطرق التي يمكن استخدامها مقابل رسم مرور في البلاد ـ أُغرِيت كافة عمليات إعادة التوطين وأنشطة إنقاذ الآثار القديمة وفقاً لأفضل الممارسات الدولية.

الشركات الخاصة

في عام 2008، اشترت الجهات المتعاملة مع مؤسسة التمويل الدولية ما قيمته 47 مليار دولار تقريباً من السلع والخدمات من الموردين المحليين، بما في ذلك 32.8 مليار دولار في قطاعي الصناعات التحويلية والخدمات، و14.2 مليار دولار في قطاع النفط والغاز والتعدين. كما أفادت أنشطة المتعاملين مع المؤسسة في مجال الصناعات الزراعية ما يزيد على 1.6 مليون مزارع.

— أشركت إحدى شركات الصناعات الزراعية المتعاملة مع المؤسسة أكثر من 58 ألف مزارع آسيوي من خلال سلسلة الإمدادات التابعة لها.

— دخلت إحدى الجهات المتعاملة في غانا في علاقة شراكة مع قطاع الخدمات الاستشارية للمؤسسة لتشجيع التنمية الاقتصادية المحلية، ومنحت في السنة المالية 2009 عقوداً بقيمة 3.7 مليون دولار إلى الموردين المتعاملين مع مؤسسات الأعمال الصغيرة والمتوسطة الحجم المحليين في معظمهم.

الموردون

تساعد أنشطة مؤسسة التمويل الدولية الشركات والشركاء الآخرين في القطاع الخاص في البلدان النامية على تذليل المعوقات التي تواجه نمو القطاع الخاص.

— استثمرت المؤسسة في إحدى شركات النفط في جنوب آسيا التي عززت مشاركة القطاع الخاص في صناعة النفط والغاز في الهند، وطورت هياكل البنية الأساسية المتاحة حالياً لمستخدمين آخرين من القطاع الخاص في البلاد.

— ساندت المؤسسة أحد الموانئ المصرية من خلال تمويل تطوير محطة حاويات تتسم بالكفاءة وحسن الإدارة. ويساعد استثمار المؤسسة على إعادة توزيع التجارة من الموانئ المصرية الواقعة على سواحل البحر الأبيض المتوسط إلى تلك الواقعة على سواحل البحر الأحمر، كما يساعد على حفز التنمية الصناعية على طول سواحل البحر الأحمر.

— استثمرت المؤسسة في إحدى شركات الطاقة الروسية التي تلقت جائزة من رابطة حماية حقوق المستثمرين. وقد ساعد هذا المشروع، بفضل قوة أدائه، على إثارة المنافسة واجتذاب الاهتمام من الداخلين المحتملين في قطاع الطاقة.

— في مدغشقر، ساعد مشروع تسانده المؤسسة مصدّري الفاكهة على الحصول على شهادة اعتماد دولية، وأدى ذلك إلى مضاعفة صادراتهم إلى الاتحاد الأوروبي، مما أسفر عن تحقيق إيرادات قيمتها 42 مليون دولار سنوياً.

الحكومات

بلغت الإيرادات التي حصلت عليها الحكومات من الجهات المتعاملة مع مؤسسة التمويل الدولية في السنة الماضية حوالي 22.7 مليار دولار، ويشمل ذلك: 11.5 مليار دولار من قطاع النفط والغاز والتعدين والكيماويات؛ و4.3 مليار دولار من قطاعي الصناعات التحويلية والخدمات؛ و4.3 مليار دولار من قطاع البنية الأساسية.

— ساعدت المؤسسة مؤخراً إحدى شركات الطاقة البرازيلية في أن تصبح من بين أوائل الشركات من نوعها التي تم إدراج أسهمها في بورصة نيويورك. وبلغ إجمالي الضرائب التي دفعتها هذه الشركة إلى الحكومة البرازيلية ما قيمته مليارَي دولار.

— في أفريقيا، استثمرت المؤسسة في إحدى شركات النفط التي دفعت أكثر من 1.9 مليار دولار إلى الحكومة في شكل رسوم امتياز وضرائب منذ بدء المشروع.

— في بنغلاديش، ساعدت التوصيات التي قدمتها المؤسسة من أجل تحسين مناخ الاستثمار الحكومة على خفض الوقت اللازم لتسجيل منشأة الأعمال من 35 يوماً إلى يوم واحد.

البيئة

يساعد العديد من المتعاملين مع مؤسسة التمويل الدولية حالياً في التصدي لمشكلة تغيّر المناخ، والنهوض بالاستدامة البيئية والاجتماعية.

— أدى أحد برامج الإنارة المتسمة بالكفاءة إلى زيادة في المبيعات السنوية من مصابيح الفلوريسنت الصغيرة في بيرو بواقع 20 مثلاً، وذلك من 250 ألفاً إلى 5 ملايين مصباح، وإلى انخفاض أسعار هذه المصابيح بنسبة 87 في المائة في الأرجنتين.

التوجهات الإستراتيجية لمجموعة البنك الدولي

تقوم رؤية مجموعة البنك الدولي على المساهمة في بناء عولمة اشتمالية ومستدامة – حتى يمكن القضاء على الفقر، وتعزيز النمو مع العناية بالبيئة، وخلق مستقبل مفعم بالأمل وزاخر بالفرص.

وتقوم مؤسسة التمويل الدولية بدورها في محاور التركيز الإستراتيجية الستة لمجموعة البنك الدولي، وفي كل منها مكون هام من مكونات القطاع الخاص.

البلدان الأشدّ فقراً

المساعدة في التغلّب على الفقر وحفز النمو المستدام في أشد البلدان فقراً، ولاسيما في أفريقيا. وتشكّل استثمارات مؤسسة التمويل الدولية وعملها الاستشاري في 79 بلداً من البلدان الأكثر فقراً المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية (IDA) أكثر من نصف مشاريع مؤسسة التمويل الدولية في السنة المالية 2009. ويبلغ مجموع استثمارات المؤسسة في هذه البلدان 4.4 مليار دولار.

الضعف والصراعات

التصدّي للتحدّيات الخاصة بالبلدان الآخذة في الخروج من صراعات أو الساعية لتفادي تفتت دولتها. أطلقت المؤسسة مبادرة الدول المتأثرة بالصراعات في أفريقيا بمبلغ 25 مليون دولار لحفز التنمية في البلدان التي اتصفت بعدم الاستقرار في السابق، وذلك بغرض مساعدتها على إعادة بناء أسواقها المالية، وتدعيم مؤسسات الأعمال الصغيرة والمتوسطة، وتشجيع مشاركة القطاع الخاص في تحسينات البنية الأساسية.

البلدان المتوسطة الدخل

إعداد قائمة تنافسية من "الحلول الإنمائية" من أجل البلدان المتوسطة الدخل، تتضمّن خدمات مُكيَّفة تتناسب مع أوضاع كل منها فضلاً عن الموارد التمويلية. وأثناء الأزمة العالمية، ساعدت المؤسسة في تمويل مشاريع البنية الأساسية الحيوية في البلدان المتوسطة الدخل، مثل أعمال توسعة قناة بنما. وساعدت المؤسسة كذلك على تشجيع تمويل تخفيض انبعاثات غاز الكربون في العديد من البلدان.

سلع النفع العام العالمية

الاضطلاع بدور أكثر نشاطاً في سلع النفع العام الإقليمية والعالمية بشأن قضايا عابرة لحدود البلدان، منها تغيّر المناخ، والمعونات من أجل التجارة. وتقوم مؤسسة التمويل الدولية بتحديد المعايير المرجعية في الأوساط المالية العالمية مع قيام المزيد من البنوك باعتماد مبادئ التوازن (equator principles) باعتبارها مجموعة إرشادات تشجع الاستدامة الاجتماعية والبيئية في تمويل المشاريع.

العالم العربي

مساندة الذين يدفعون قُدُماً التنمية والفرص في العالم العربي. فاستثمارات مؤسسة التمويل الدولية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ازدادت بواقع أربعة أمثال في السنوات الخمس الأخيرة، مما ساعد على النهوض بمشاريع البنية الأساسية الحيوية، وتوسيع نطاق الموارد التمويلية المتاحة لقطاعي الإسكان والتعليم.

المعرفة والتعلّم

تشجيع أجندة "المعرفة والتعلّم" في مختلف وحدات مجموعة البنك الدولي لدعم دورها "كهيئة خبراء" تضم خبرات تطبيقية. وقد حدد نظام تقييمات المؤسسة مواطن القوة ونقاط الضعف في استجابات المؤسسة الماضية للأزمات المالية، مما ساعد المؤسسة على استخلاص الدروس المستفادة التي قامت بتطبيقها للاستجابة بقدر أكبر من الفعالية للأزمة الراهنة.

تعميق مشاركة مؤسسة التمويل الدولية في البلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية

تشكل أنشطة مؤسسة التمويل الدولية في البلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية عنصراً محورياً في جهود المؤسسة لتحسين الأحوال المعيشية للفئات الأكثر فقراً في العالم. وقد تحمل الكثير من هذه البلدان وطأة الأزمة الحالية من حيث آثارها على أوضاع الفقر. أضف إلى ذلك أن قدرتها على الحصول على التمويل الدولي لمساندتها على اجتياز هذه الأزمة محدودة للغاية.

يتمثل أحد الأدوار الرئيسية لمؤسسة التمويل الدولية في هذه الأسواق المحفوفة بالتحديات والمصاعب في المساعدة على وضع حد لاستمرار عزوف المستثمرين عن تقبل المخاطر. وذلك من خلال ما تقدمه من استثمارات وخدمات استشارية وتعبئة الموارد وتوجيه التمويل إلى المجالات التي يكون أثرها الإنمائي أكبر. وعلى مدى السنوات القليلة الماضية، قامت المؤسسة بزيادة عدد موظفيها في مكاتبها الميدانية في البلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية زيادة كبيرة، وتوسيع حجم مشاريعها واستثماراتها هناك، وخاصة في بلدان أفريقيا جنوب الصحراء.

وخلال فترة السنوات المالية 2005-2009، ازداد حجم استثمارات المؤسسة في البلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية بواقع أربعة أمثال ليصل إلى 4.4 مليار دولار، وبما عدد مشاريع المؤسسة في هذه البلدان ليصل إلى 225 مشروعاً. وشكل ذلك أكثر من نصف مشاريع المؤسسة في السنة المالية 2009. وشكلت بلدان أفريقيا جنوب الصحراء، حيث بلغ مجموع ارتباطات استثمارات المؤسسة 1.8 مليار دولار من أجل 92 مشروعاً، ما نسبته 40 في المائة من استثمارات المؤسسة في البلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية.

كما قدمت مؤسسة التمويل الدولية موارد كبيرة مباشرة إلى المؤسسة الدولية للتنمية منذ عام 2007. وتتيح زيادة الموارد المقدمة من كل من مؤسسة التمويل الدولية والبنك الدولي فرصة لزيادة تنسيق الاستجابة في هذه الأوقات البالغة الصعوبة. وقد تبيّن أن الاستخدام المشترك لخبرات وأدوات وموارد المؤسسة والبنك الدولي يساهم في تحقيق النمو ويؤدي إلى تحسين النتائج من أجل الفقراء في مختلف أنحاء العالم.

فازدياد اهتمام مؤسسة التمويل الدولية بالبلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية يعكس ازدياد الوعي بالدور الذي يمكن أن يضطلع به القطاع الخاص في مساعدة البلدان الأشد فقراً على تقليص الفقر وتحسين الأحوال المعيشية للناس ـ وإدراكاً لحقيقة أن مؤسسة التمويل الدولية تتبوأ مركزاً فريداً يسهّل اجتذاب المستثمرين من القطاع الخاص إلى تلك الأسواق. وتسعى مؤسسة التمويل الدولية والبنك الدولي حالياً، من خلال سكرتارية المؤسسة الدولية للتنمية ومؤسسة التمويل الدولية، وراء الفرص لزيادة الجهود المشتركة لمجموعة البنك الدولي بغرض مساندة تنمية القطاع الخاص في البلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية.

وتم إحراز تقدّم كبير هذه السنة. ففي السنة المالية 2009، جرى تقديم ارتباطات لما يبلغ 15 مشروعاً استثمارياً مشتركاً في البلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية، وثمة 33 مشروعاً آخر قيد الإعداد حالياً أو في مراحل مبكرة من الإعداد. كما تعاون جهاز موظفي المؤسسة في 104 مشاريع استشارية مشتركة في بلدان مؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية في هذه السنة، مقابل 78 مشروعاً في السنة المالية 2008.

وبدأت هذه المشاريع المشتركة في تحقيق النتائج: في اليمن، ساعد مشروع لمؤسسة التمويل الدولية يهدف إلى تبسيط إجراءات بدء النشاط التجاري (تأسيس الشركات) على تحسن ترتيبه من المركز 128 إلى المركز 50 على مؤشر "بدء النشاط التجاري" في تقرير ممارسة أنشطة الأعمال. ومكّن مشروع تجريبي بين المؤسسة الدولية للتنمية ومؤسسة التمويل الدولية من أجل مؤسسات الأعمال الصغرى والصغيرة والمتوسطة في سبعة بلدان في أفريقيا الجهات المتعاملة مع المؤسسة على تقديم 711066 قرضاً إلى هذه المؤسسات، وتقديم تدريب فني إلى 44800 مؤسسة، وسن أو تعديل 66 قانوناً جديداً أو إجراءً حكومياً، واستحداث مقدمي خدمات الأعمال التجارية لما يبلغ 124 أداة أو خدمة جديدة.

الخدمات الاستشارية لمؤسسة التمويل الدولية هي في الغالب أول ما تقدمه إلى البلدان التي تواجه تحديات بالغة المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية، ويرجع ذلك إلى أن الخدمات الاستشارية التي تقدمها المؤسسة بشأن تحسين مناخ الاستثمار يمكن أن تساعد في تمهيد الطريق أمام الاستثمارات. ففي جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، ساعدت مبادرة قام بها برنامج الخدمات الاستشارية لمناخ الاستثمار بمجموعة البنك الدولي مؤخراً على تسليط الضوء على أفضل الممارسات الدولية في قوانين تشجيع الاستثمار، مما ساند جهود الحكومة في إعداد أنظمة قانونية وإجرائية جديدة واضحة ويمكن التنبؤ بها من أجل الاستثمارات المحلية والأجنبية.

خلق الفرص

الشراكات

جائزة القيادة الناجحة التي تقدمها مؤسسة التمويل الدولية للشركات المتعاملة معها

تقدر مؤسسة التمويل الدولية الشركات المتعاملة معها التي تشاطرها الالتزام بالتنمية المستدامة اجتماعياً وبيئياً. ومنذ عام 2004، تقوم المؤسسة بتقديم جائزة القيادة السنوية للشركات المتعاملة معها بغرض تكريم الشركة التي تجسد قيم المؤسسة وتبرهن على الابتكار والتفوق في العمليات وقوة نظام حوكمة الشركات لديها.

وهذا العام، ولأول مرة، كان هناك فائزان:

الفائز الأول كان مؤسسة (Anhanguera Educacional) المساهمة في البرازيل، وهي مؤسسة خاصة تعمل في مجال تقديم التعليم العالي تتيح برامج التدريب المهني ومهارات العمل إلى عدد كبير من البالغين العاملين من ذوي الدخل المتوسط والمنخفض (انظر الصفحة 67). ويجد الخريجون، بصفة عامة، أنه بات في مقدورهم تحقيق دخل يزيد بواقع الضعفين أو ثلاثة أضعاف عن ما كانوا يحصلون عليه في السابق. كما أدى نموذج العمل المبتكر الذي تعتمده مؤسسة Anhanguera إلى الاستمرار في تحقيق نجاحات على الصعيد المالي: في فترة السنوات 2005-2008، زادت الإيرادات بواقع ثمانية أمثال لتصل إلى 280 مليون دولار.

كان بنك إيكوبنك Ecobank الفائز الثاني. وهو شركة قابضة تملك بنوكاً في أفريقيا لديها عمليات تقدم كافة الخدمات المصرفية في 27 بلداً في أفريقيا جنوب الصحراء، وحافظة متنامية من القروض إلى مؤسسات الأعمال الصغرى والصغيرة، مع إيلاء تركيز كبير على سيدات الأعمال وصاحبات مشاريع العمل الحر (انظر الصفحة 59). وقد أدى تأكيد بنك Ecobank على النوعية العالية للخدمات المالية التي يقدمها إلى السكان الذين يعانون من نقص الخدمات بنك Ecobank إلى تحقيقه معدلات نمو قوية ومطردة. ومنذ عام 2004، تضاعفت الإيرادات بواقع أربعة أمثال، وزادت الأرباح بواقع ثلاثة أمثال تقريباً.

نمو أنشطة أعمال مؤسسة التمويل الدولية في منطقة أفريقيا (شاملة كل من خدمات الاستثمار والخدمات الاستشارية)

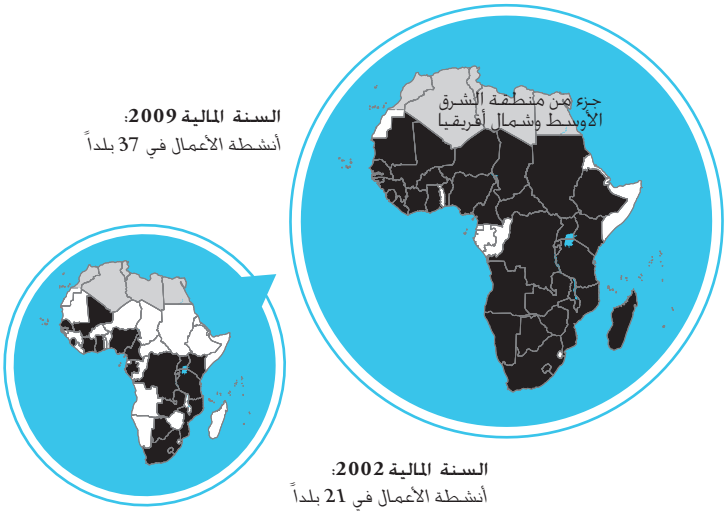

السنة المالية 2009:
أنشطة الأعمال في 37 بلداً

السنة المالية 2002:
أنشطة الأعمال في 21 بلداً

مجموعة إدارة مؤسسة التمويل الدولية

يقوم فريق متمرس من المسؤولين التنفيذيين بوضع إستراتيجية مؤسسة التمويل الدولية وسياساتها. من خلال ما يثرون به عمل هذه المؤسسة من تنوّع غنيّ في المعرفة والمهارات والخبرة العملية والمنظور الثقافي الحضاري، مما يشحذ مرونتها في أوقات التغير السريع. ويقوم فريق الإدارة – المؤلف من المسؤول التنفيذي الأول ونواب الرئيس – بالاختيارات الدقيقة الضرورية لضمان سرعة استجابة المؤسسة لاحتياجات المتعاملين معها مع تعظيم أثرها الإنمائي في الوقت نفسه.

وتعمل مجموعة الإدارة على توسيع قدرات المؤسسة على خلق الفرص لصالح الفقراء في البلدان النامية، وذلك من خلال: تحقيق لامركزية العمليات، ومنح موظفي المؤسسة المزيد من الصلاحيات، وزيادة كفاءة إجراءات عمل المؤسسة. كما يساعد كبار مديري المؤسسة على تشجيع ثقافة مؤسسية قوامها حسن الأداء والمساءلة والمشاركة من شأنها السماح للمؤسسة بزيادة مساهمتها في تحقيق التنمية المستدامة في بلدان الأسواق الصاعدة.

RACHEL KYTE
نائب الرئيس،
لشؤون الخدمات الاستشارية
لمؤسسات الأعمال

LARS H. THUNELL
نائب الرئيس التنفيذي
والمسؤول التنفيذي الأول
لمؤسسة التمويل الدولية

JYRKI KOSKELO
نائب الرئيس، لشؤون أوروبا
وآسيا الوسطى وأمريكا
اللاتينية والبحر الكاريبي،
والأسواق المالية العالمية

RASHAD KALDANY
نائب الرئيس، لشؤون الشرق
الأوسط وشمال أفريقيا
وشرق آسيا وجنوبها، والبنية
الأساسية العالمية

NINA SHAPIRO
نائب الرئيس،
للشؤون المالية وأمانة الخزانة

RACHEL ROBBINS

نائب الرئيس والمستشار القانوني العام

THIERRY TANOH

نائب الرئيس، لشؤون أفريقيا جنوب الصحراء وأوروبا الغربية والصناعات التحويلية العالمية

MICHEL MAILA

نائب الرئيس، لشؤون إدارة المخاطر

DOROTHY BERRY

نائب الرئيس لشؤون الموارد البشرية والاتصالات والإدارة

KRISTALINA GEORGIEVA

نائب الرئيس والسكرتير المؤسسي

أسلوب عمل المؤسسة

"أسلوب عمل مؤسسة التمويل الدولية" هو طريقة العمل التي تعتمدها في تحديد وتعزيز تقاليدها المؤسسية واسمها التجاري، وعملية تشرك من خلالها جميع العاملين على كافة المستويات وفي سائر المناطق للمساهمة في إثراء معلومات عملية اتخاذ القرارات الإدارية. وهي تجسد رؤية المؤسسة، وقيمها الأساسية، والغرض منها، وطريقة عملها.

بدأت هذه المبادرة في السنة المالية 2008 بإجراء عملية تشاور هي الأوسع في تاريخ مؤسسة التمويل الدولية – 52 عملية تشاور شارك فيها أكثر من 1400 موظف بالمؤسسة في 31 بلداً. وتعلمت المؤسسة من هذه المشاورات أن من شأن التواصل الشخصي المنتظم مع جهاز الموظفين أن يؤدي إلى رؤى متبصرة وأفكار محددة يمكن وضعها موضع التطبيق. وتعلمت المؤسسة كذلك أن هذه المناقشات، التي تتيح لموظفي المؤسسة الفرصة للتعبير عن شواغلهم وأفكارهم مع جهاز الإدارة، تساعد على بلورة شعور عام بالالتزام والعمل الجماعي.

وتبني المؤسسة حالياً على هذا الزخم، مما يؤدي إلى ترسيخ تقاليدها في كافة أنشطتها على نحو يساعدها أن تكون أكثر تركيزاً على تلبية احتياجات المتعاملين معها، وتحقيق نتائج أكثر قوة. وفي السنة المالية 2009، أجرت المؤسسة 47 مشاورة تقوم على "مواصلة الحوار"، حيث أشركت جهازي الموظفين والإدارة في مجموعة متنوعة من المبادرات المؤسسية وشواغل جهاز الموظفين.

وتشكل التقاليد المؤسسية القوية عنصراً محورياً في مقدرة أية مؤسسة على تحقيق النجاح والتكيّف مع التحديات الجديدة. وقد شجعت تقاليد مؤسسة التمويل الدولية على تكيف جهاز موظفيها الذي يزيد على 3 آلاف موظف في أكثر من 80 بلداً على إيجاد طرق مبتكرة لمواجهة التحديات الناشئة عن الأزمة العالمية.

ويؤدي "أسلوب عمل المؤسسة"، من خلال تحديد القيم المشتركة لجهاز موظفيها المتسمين بالتنوع، وإقامة منتديات دورية للحوار والمناقشة المعتادين فيما بين الموظفين والمديرين، إلى تعزيز قدراتها على مجابهة التحديات الجديدة.

أسلوب عمل المؤسسة

رؤية مؤسسة التمويل الدولية

ضرورة أن تسنح للناس فرصة الخلاص من براثن الفقر وتحسين أحوالهم المعيشية

القِيَم الرئيسية للمؤسسة

التفوق، والالتزام، والنزاهة، والعمل الجماعي

غرض مؤسسة التمويل الدولية

خلق الفرص للناس للخلاص من براثن الفقر وتحسين أحوالهم المعيشية من خلال:
— تشجيع الأسواق المفتوحة والقادرة على المنافسة في البلدان النامية
— مساندة الشركات والشركاء الآخرين في القطاع الخاص حيثما توجد فجوة
— المساعدة على خلق فرص العمل المنتجة وتقديم الخدمات الأساسية إلى الفئات التي لا تحصل على خدمات كافية

عملية وضع إستراتيجيات المؤسسة

لمؤسسة التمويل الدولية نهج منظم واشتمالي إزاء وضع إستراتيجياتها، وتتبع في ذلك إجراءات ولغة مشتركة:
— تأخذ المؤسسة أولا البيئة الخارجية بعين الاعتبار حتى يمكنها تحديد كيفية مساعدة المتعاملين معها على النجاح
— تعتمد المؤسسة بعد ذلك على المعارف العالمية والخبرات الفنية المحلية لجهاز موظفيها
— تعمل المؤسسة بشكل موحد لتحقيق أهدافها
— تبحث المؤسسة عن فرص بناء علاقات الشراكة بغرض تعظيم أثرها الإنمائي

كيفية عمل المؤسسة

— تساعد المؤسسة المتعاملين معها على النجاح في عالم متغيّر
— العمل الجيد مستدام، والاستدامة عمل جيد
— مؤسسة واحدة، فريق واحد، هدف واحد
— التنوّع يخلق القيمة
— خلق الفرص يتطلب الشراكة

— المعرفة العالمية والخبرة المحلية
— الابتكار يستحق المخاطرة
— نتعلم من الخبرة العملية
— لنعمل بذكاء ونسعد بعملنا
— ما من مجال جديد بعيد المنال أو شديد الصعوبة

قصصُهم/وحكايتنا

الفصل الثاني:

الخيارات الذكية

أدت الأزمة الاقتصادية في عام 2008 إلى تخفيز مؤسسة التمويل الدولية إلى اتخاذ تدابير استثنائية لتعظيم أثرها الإنمائي وخلق الفرص حيثما تمسّ الحاجة إليها.

وفي الأيام الأولى للأزمة، بدأ خبراء مؤسسة التمويل الدولية في إجراء اتصالات بالجهات التي تتعامل معها من أجل مساعدة تلك الجهات في تحديد الخطوات التي يمكنها اتخاذها للحد من مخاطرها المالية. وقمنا بتقييم المخاطر المحتملة في حافظة المؤسسة والعمل بما يضمن قدرتنا على دفع عجلة تنمية القطاع الخاص بقوة.

ولم يتم تسيير الأعمال في عام 2009 من المنظور المعتاد بالنسبة للمؤسسة. إذ اتسم عمل الخبراء والموظفين بقدر كبير من الذكاء والحنكة والبراعة لمساعدة الجهات المتعاملة مع المؤسسة في التغلب على آثار الأزمة. فانطلاقا من معرفة أن احتياجات المتعاملين معنا ستكون أكبر مما نستطيع تقديمه بمفردنا، قمنا باستنباط طرق مبتكرة لتعبئة الموارد المالية اللازمة من مصادر أخرى.

كان واضحاً أن الأزمة ستتجاوز نطاق البلدان الغنية لتضرب باقي بلدان العالم. وبدأنا في الإعداد لإنشاء صندوق برأس مال 3 مليارات دولار لتوفير الدعم للبنوك المهمة في النظام المصرفي في بلدان الأسواق الصاعدة. ثم أتْبعنا ذلك باتخاذ مبادرات أخرى جديدة من أجل تعبئة الموارد المالية اللازمة للقطاعات بالغة الأهمية مثل قطاع التجارة، والبنية الأساسية، والتمويل الأصغر.

اتجه تفكيرنا وتخطيطنا إلى ما هو أبعد من آفاق الأزمة الراهنة، حيث انصبّ عملنا أيضا على المساعدة في تشكيل عالم ما بعد الأزمة والتصدي للتحديات الطويلة الأمد، بما في ذلك تغير المناخ وشحة المياه والغذاء.

تفكير مؤسسة التمويل الدولية وتخطيطها في سياق الاستجابة للأزمة الراهنة.

مبادرات مؤسسة التمويل الدولية
للاستجابة للأزمة

في وقت الاضطرابات الاقتصادية الشديدة، تحرّكت مؤسسة التمويل الدولية بشكل سريع وخلاق للقيام بدورها في المساعدة في إصلاح الأضرار الناجمة وإرساء الأساس اللازم للانتعاش الاقتصادي المستدام.

سرعان ما امتدت الأزمة المالية – التي بدأت بانهيار سوق الرهونات العقارية عالي المخاطر في الولايات المتحدة – إلى بلدان أخرى في جميع أنحاء العالم بسبب تجميد أسواق الائتمان وانكماش حجم التجارة للمرّة الأولى منذ 27 عاما. وانعكست نتيجة ذلك في حدوث انتكاسة كبيرة للجهود العالمية الرامية إلى تخفيض أعداد الفقراء.

وانطلاقاً من إدراك أن قوة القطاع الخاص هي العامل الحيوي لخلق فرص العمل في الأسواق الصاعدة، قامت مؤسسة التمويل الدولية بتدشين سلسلة من المبادرات لمساعدة مؤسسات الأعمال بالقطاع الخاص في التصدي للأزمة. ويُتوقع أن تؤدي هذه المبادرات إلى توفير موارد تمويلية كبيرة على مدى السنوات الثلاث القادمة، من خلال الجمع بين موارد مؤسسة التمويل الدولية والمساهمات التي تتم تعبئتها من مصادر مختلفة، منها الحكومات والمؤسسات المالية الدولية الأخرى.

وكانت مبادرات مؤسسة التمويل الدولية جزءا مهما من الاستجابة للأزمة العالمية، إذ تقوم هذه المبادرات بتلبية الاحتياجات الفورية والطويلة الأمد للقطاع الخاص – عن طريق المساعدة في استعادة السيولة، وإعادة بناء البنية الأساسية للقطاع المالي، والحد من شحة الغذاء، وإدارة الأصول المتعثرة، والتخفيف من حدة الصعوبات التي تواجهها المناطق المختلفة.

توفير السيولة

الجهات الشريكة في مبادرات مؤسسة التمويل الدولية للتصدي للأزمة

البلدان وبنوك التنمية الإقليمية العاملة مع مؤسسة التمويل الدولية في مبادرات التصدي للأزمة حتى 30 يونيو/حزيران 2009:

البلدان	النمسا، وكندا، والصين، وفنلندا، وفرنسا، وألمانيا، واليابان، ولكسمبرغ، وهولندا، والمملكة العربية السعودية، والسويد، والمملكة المتحدة
بنوك التنمية الإقليمية	البنك الأفريقي للتنمية، ومؤسسة تنمية الأنديز، ومصرف التنمية للجنوب الأفريقي، والبنك الأوروبي للإنشاء والتعمير، وبنك الاستثمار الأوروبي، وبنك التنمية للبلدان الأمريكية، وصندوق الأوبك للتنمية الدولية

التجارة

من المتوقع هذا العام أن تنخفض التجارة العالمية للمرّة الأولى منذ عقود، حيث ستتراجع بما نسبته 10 في المائة. وقد أدى انخفاض الإقراض من قبل البنوك في جميع أنحاء العالم إلى خلق فجوة مقدارها 300 مليار دولار في تمويل التجارة. وينطوي ذلك على مخاطر بالنسبة للبلدان النامية التي تعتمد على التجارة بصفة خاصة من أجل تحقيق النمو الاقتصادي.

وتمثلت استجابة مؤسسة التمويل الدولية في توسيع برنامج تمويل التجارة العالمية التابع لها بزيادة حجمه بواقع ثلاثة أمثال إلى 3 مليارات دولار. ويقدم هذا البرنامج ضمانات لمساندة العمليات التجارية في الأسواق الصاعدة. وفي السنة المالية 2009، ارتفع حجم الضمانات التي قدمتها المؤسسة فعليا إلى أكثر من 2 مليار دولار. ومن المتوقع أن يقدم البرنامج مساندة إلى عمليات تجارية إضافية تبلغ قيمتها حوالي 6 مليارات دولار سنويا. ويعمل هذا البرنامج في أكثر من 70 بلدا.

وقد اتضح لنا أن الضمانات وحدها لن تكون كافية لمعالجة الفجوة القائمة في تمويل التجارة. وبالتالي، وعلى أساس الموافقة الرسمية من جانب بلدان مجموعة العشرين، ساعدت مؤسسة التمويل الدولية في تدشين البرنامج المعني بتوفير السيولة للتجارة العالمية (GLTP)، الذي يستند إلى مبادرة فريدة تجمع بين الحكومات ومؤسسات التمويل الإنمائي والبنوك التجارية للمساعدة في إطلاق العنان للتمويل التجاري في الأسواق الصاعدة. والجدير بالذكر أن برنامج توفير السيولة للتجارة العالمية، الذي بدأ عملياته في مايو/ أيار 2009، يتكوّن مبدئيا من ارتباطات من قبل الحكومات ومصادر أخرى من القطاع العام، منها مليار دولار من مؤسسة التمويل الدولية. ومن المتوقع أن يساند هذا البرنامج أنشطة تجارية تصل قيمتها إلى 50 مليار دولار في بلدان العالم النامية.

البنية الأساسية

تعتبر الموانئ والطرق والسكك الحديدية بمثابة العصب الحيوي للتنمية الاقتصادية. وينطبق ذلك أيضا على المياه والكهرباء وتوصيلات الانترنت. إلا أن الأزمة العالمية أدت إلى انخفاض التمويل المتاح لهذه البنية الأساسية. بل إن هنالك مخاطر التأخر أو التأجيل التي تواجهها مشاريع جديدة يمولها القطاع الخاص وتبلغ قيمتها حوالي 110 مليارات دولار.

ولسدّ الفجوة في التمويل المتاح لمشاريع البنية الأساسية السليمة التي يمولها القطاع الخاص أو المشاريع المشتركة بين القطاعين العام والخاص في بلدان الأسواق الصاعدة، أنشأت مؤسسة التمويل الدولية برنامج تسهيلات التصدّي لأزمات البنية الأساسية. ويتضمن هذا البرنامج مكوّنات خاصة بالديون وأسهم رأس المال من أجل تقديم تمويل قصير ومتوسط الأجل لمشاريع البنية الأساسية. كما سيشتمل البرنامج على خدمات استشارية لمساعدة الحكومات في تصميم أو إعادة تصميم المشاريع المشتركة بين القطاعين العام والخاص.

ومن المتوقع أن يتمكن تمويل قصير ومتوسط الأجل لمشاريع البنية في نهاية المطاف من استقطاب موارد مالية تصل إلى حوالي 10 مليارات دولار. وتعتزم فرنسا المساهمة بما مقداره مليار يورو فضلا عن مساهمة قدرها 500 مليون يورو من قبل ألمانيا. وسوف تسهم المؤسسة بما يصل إلى 300 مليون دولار كاستثمارات في أسهم رأس المال. ويُمكنُها تقديم ما يصل إلى 2 مليار دولار في عمليات التمويل المشترك.

التمويل الأصغر

أثبت التمويل الأصغر قدرته كأداة بالغة الأهمية في مكافحة الفقر حيث يقوم بخلق الفرص لصالح الفئات المنخفضة الدخل. فتوسيع نطاق خدمات التمويل الأصغر – بما في ذلك القروض الصغيرة والتحويلات النقدية – قد أتاح للأسر الفقيرة إمكانية بدء مؤسسات الأعمال الصغيرة وتحسين الخدمات الصحية والتعليمية لأطفالها.

إلا أن الأزمة المالية العالمية هدّدت بتقييد توافر هذه الخدمات، حيث تواجه بعض مؤسسات التمويل الأصغر صعوبات في إعادة تمويل ديونها على الرغم من السلامة الأساسية لحافظة قروضها. ويستهدف صندوق تعزيز التمويل الأصغر، الذي أنشأته مؤسسة التمويل الدولية هذا العام، مواجهة هذا التحدي.

من المتوقع أن يقوم هذا الصندوق بإعادة تمويل أكثر من 100 مؤسسة تمويل أصغر في 40 بلدا منها 20 من أشد بلدان العالم فقرا. وفي السنة السادسة من تاريخ إنشائه، نتوقع أن تصل خدمات هذا الصندوق إلى 60 مليون مؤسسة تمويل أصغر بحافظة عمليات قدرها 84 مليار دولار.

وتساهم مؤسسة التمويل الدولية بما مقداره 150 مليون دولار في هذا الصندوق. وقدم البنك الألماني للتنمية (KfW) ارتباطات تبلغ 130 مليون دولار، بينما ساهم البنك الإنمائي النمساوي (OeEB) بمبلغ 25 مليون دولار. كما جرت الموافقة على تعهد مستثمرين آخرين متشابهين في الأفكار والتوجهات بتقديم مساهمات يصل بها الصندوق إلى حجمه المستهدف البالغ 500 مليون دولار.

وتدير هذا الصندوق مؤسسة (BlueOrchard Finance) ومؤسسة (responsibility Social Investments AG) ومؤسسة (Cyrano Management)، وهي ثلاث مؤسسات رئيسية في مجال إدارة صناديق الاستثمار.

مدغشقر

مشروع هواتف القرى يربط المجتمعات الريفية بعالم أوسعُ أفقا وأكثرَ رحابة

نورو دينا ماميسوا (التي تظهر صورتها أدناه)، هي زوجة تبلغ من العمر 38 عاماً وأمّ لطفلين، وهي واحدة من 3 آلاف امرأة في مدغشقر، معظمهنّ من مناطق ريفية ويكتسبن قوتهن من العمل "في تشغيل خدمات الهاتف في القرى" بفضل مشروع هواتف القرى الذي تسانده مؤسسة التمويل الدولية (انظر الصورة). وقبل عمل ماميسوا في تشغيل خدمة الهاتف، كانت قريتها النائية المسماة "مهافيلونا" محرومة تماما من خدمات الهاتف. وكان سكان هذه القرية يضطرون لقطع مسافة 15 كيلو مترا سيرا على الأقدام، أو ركوب الحافلة التي تأتي للقرية مرّة في الأسبوع، من أجل الوصول إلى أقرب مدينة لإجراء مكالمة هاتفية.

تقول ماميسوا "حققت خدمة هواتف القرى الكثير من الأشياء النافعة لي ولأسرتي ولمجتمعنا المحلي". فقد مكنها هذا المشروع من دفع تكلفة تعليم طفليها وتلبية احتياجاتهما الأخرى فضلا عن تحقيق انتعاش النشاط التجاري في محل البقالة الذي تقوم بتشغيله.

فمنذ عام 2008 ومؤسسة التمويل الدولية تعمل مع شركة في مدغشقر تابعة لمجموعة شركات زين الرائدة في تشغيل خدمات الاتصالات المتنقلة في أفريقيا والشرق الأوسط وهي مجموعة متعاملة مع المؤسسة، من أجل تحفيز التنمية الاقتصادية من خلال مشروع هواتف القرى. ويقوم هذا المشروع الممّول من قبل جهات مانحة بإنشاء مؤسسات تمويل أصغر مستدامة في المناطق الريفية عن طريق تدريب أصحاب وصاحبات الأعمال وتوفير التمويل والمساندة الفنية والتجارية. وقد أسفر مشروع هواتف القرى حتى تاريخه عن وصول الخدمات الهاتفية إلى مليون شخص في المناطق الريفية في مدغشقر.

ويحصل القائمون بتشغيل الخدمات الهاتفية على أجهزة لالتقاط إشارة شبكة زين، بما في ذلك ألواح الطاقة الشمسية التي تُمكّن هؤلاء من العمل كمراكز لتقديم الخدمات الهاتفية في المناطق الريفية نظير دفع تكاليف المكالمات، فضلا عن إعادة شحن أرصدة الهواتف المحمولة. والجدير بالذكر أن هذا المشروع، الذي تم تنفيذه في نيجيريا أيضا، يجري تكرار تنفيذه في الهند وموزامبيق، وهنالك خطط بشأن تنفيذه في بوركينا فاصو وجمهورية الكونغو الديمقراطية.

وبما أن النساء في المناطق الريفية يشكلن الشريحة الرئيسية المستفيدة من مشروع هواتف القرى، فإن هذا المشروع يساعد في تحقيق أحد الأهداف الإنمائية للألفية وهو الهدف المعني بتعزيز المساواة بين الجنسين والمساعدة على تمكين المرأة من أسباب القوة.

إعادة رسملة البنوك

أسفرت الأزمة المالية العالمية عن انخفاض الائتمانات المتاحة في جميع أرجاء العالم تقريبا، بل واجهت البنوك القوية هي الأخرى في البلدان النامية تحديات كبيرة بسبب هبوط تدفقات رؤوس الأموال الخاصة.

ويستهدف صندوق إعادة الرسملة التابع لمؤسسة التمويل الدولية مساندة البنوك التي تكتسي أهمية حيوية بالنسبة للنظام المالي في أي بلد من بلدان الأسواق الصاعدة. ومن خلال الاستثمار في المؤسسات المهمة بالنسبة للأنظمة المالية، يهدف الصندوق إلى تعجيل خطى الانتعاش الاقتصادي وتعزيز خلق فرص العمل مع القيام في الوقت نفسه بتخفيف أثر الأزمة المالية. وتقدم مؤسسة التمويل الدولية خدمات استشارية إلى جانب استثمارات الصندوق من أجل تعزيز تنمية القطاع الخاص وتحسين الأداء الاقتصادي والمالي للبنوك.

كما نقوم أيضا باستكشاف آفاق توسيع نطاق وصول خدمات صندوق إعادة الرسملة من خلال إنشاء صناديق موازية متخصصة في الاستثمار في بنوك أفريقيا وأوروبا الشرقية على المدى القصير. وتجدر الإشارة إلى أن هذه الصناديق الموازية، التي يمكن توسيع نطاقها لتشمل مناطق أخرى في المدى المتوسط إلى الطويل، قد تتضمن مؤسسات تمويل دولية أخرى ومستثمرين من القطاع الخاص.

وعندما تصبح البنوك التي تتلقى رؤوس أموال قادرة على زيادة إقراض عملائها، فإن الأثر الكلي سيتمثل في مضاعفة حجم الصندوق. ومن شأن هذه المبالغ المالية أن تساعد في الاقتصادات الأصغر حجما على زيادة الثقة في النظام المصرفي والاقتصاد وتخفيف حدة تأثير الأزمة على الفقراء.

الخدمات الاستشارية

تؤدي الخدمات الاستشارية التي تقدمها مؤسسة التمويل الدولية دورا بارزا في الاستجابة للأزمة المالية. فقد تمكنّا ـ بفضل خبرتنا العالمية وحضورنا القوي على أرض الواقع في البلدان النامية ـ من التحرّك السريع لمساعدة الشركات والحكومات المتعاملة معنا بإسداء المشورة اللازمة لتحسين القدرة على الحصول على التمويل وتعزيز حوكمة الشركات وإدارة المخاطر وتحسين مناخ الاستثمار.

وقد اتسمت استجابتنا بالسعة والشمول، إذ نعمل مع البنوك في جميع أنحاء العالم ونُسدي لها المشورة بشأن سُبل زيادة إقراض المؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة. كما نقدم المشورة إلى مجالس إدارة الشركات حول أفضل الطرق لإدارة المخاطر والتغلب على الأزمة. ونتعاون مع الحكومات لمعالجة المعوّقات الرئيسية الماثلة أمام مناخ الاستثمار ـ من خلال تشجيع الحكومات، على سبيل المثال، على زيادة كفاءة أنظمة شهر الإفلاس لتسريع استعادة الشركات المدينة لعافيتها. علاوة على ذلك، نقوم بتقديم المشورة بشأن الخدمات اللوجستية للتبادل التجاري من أجل مساندة الجهود التي تبذلها الحكومات للحفاظ على استمرارية تدفقات التجارة.

وتتعاون مؤسسات التمويل الدولية بصورة وثيقة مع باقي مؤسسات مجموعة البنك الدولي في تنفيذ المبادرات المتعددة المرتبطة بالأزمة. ففي أوكرانيا، على سبيل المثال، نعمل مع الحكومة لتحديد الطرق الكفيلة بإزالة سمات وخصائص قانون الضرائب المؤدية إلى تثبيط بيع الأصول المتعثرة. فمن شأن إزالة هذه العقبات أن تزيد سهولة انتعاش البنوك في المناطق المتضررة من خلال إصلاح مراكزها المالية.

إدارة الأصول المتعثرة

دأبت مؤسسة التمويل الدولية على المشاركة بصورة نشطة وفعالة في إدارة الأصول المتعثرة في أعقاب الأزمات المالية السابقة في آسيا وأمريكا اللاتينية. ونعكف، وهذه الحقيقة ماثلة في الأذهان، على بحث طرق الاستفادة من خبرتنا في تسهيل إنعاش الأصول المتعثرة في المناطق والبلدان ذات الأسواق الصاعدة التي تأثرت إلى حد كبير بالأزمة العالمية. ويمكن أن تتضمن هذه الجهود كلا من مساندة الاستثمار وتقديم الخدمات الاستشارية التي تُركز على تحسين بيئة الأسواق للحد من احتمالات اندلاع الأزمات المالية.

الاستجابة للأزمة

تعزيز قدرة بنك في باراغواي على النمو في خضم الأزمة

أصبح بنك كونتيننتال أكبر بنك مملوكاً محليا في باراغواي من خلال طاقة الإبداع والابتكار والإدارة السليمة، وقوة المركز المالي. وباراغواي هي أحد البُلدان الأشد فقرا في منطقة أمريكا اللاتينية، وقد تمكن بنك كونتيننتال من تحقيق النمو من خلال تقديم الخدمات للعملاء ذوي الدخل المنخفض والمتوسط.

ولكن الأزمة المالية العالمية هدّدت بإعاقة قدرة هذا البنك على التوسع، علماً بأن النظام المصرفي في باراغواي يخضع ـ مثل الكثير من الأنظمة الأخرى في أمريكا اللاتينية ـ لهيمنة البنوك الأجنبية. وتجد في أغلب الحالات أن البنوك المحلية تواجه مصاعب جمة في المنافسة لأنها تفتقر إلى وفورات الحجم بالإضافة إلى أن تكاليف التمويل لديها أعلى من مثيلتها في البنوك الأجنبية.

كان بنك كونتيننتال متمتعا برأس مال قوي. إلا أن مؤسسة التمويل الدولية أدركت أن هناك عوامل معيقة لقدرة هذا البنك على توسيع نطاق خدماته إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم ـ في كل من العاصمة أسونسيون والمناطق الريفية النائية. إذ افتقر البنك إلى جهات الاستثمار واعتمد فقط على المساهمين المحليين الأفراد في تلبية الاحتياجات الرأسمالية اللازمة للنمو.

يقول أوسكار ديزل، رئيس مجلس الإدارة وأحد المساهمين: "أردنا إظهار القوة والصلابة وأن نُثبت أمام الأسواق والعملاء أن بنك كونتيننتال قوي ومتماسك مثل البنوك الدولية."

وفي شهر مارس/ آذار، استطاعت مؤسسة التمويل الدولية تعبئة إحدى مبادراتها المعنية بالاستجابة للأزمة من أجل تعزيز قدرة بنك كونتيننتال على النمو والمنافسة. وفي أول عملية له، قام صندوق مؤسسة التمويل الدولية المعني بإعادة الرسملة باستثمار 20 مليون دولار في بنك كونتيننتال.

ويعتبر بنك كونتيننتال، الذي يعمل به أكثر من 500 موظف ويخدُم أكثر من 40 ألف عميل، في وضع أفضل الآن يُتيح له مواصلة تطبيق إستراتيجيته ـ التي تتضمن التوسّع في تقديم قروض إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، وخاصة في القطاعات المهمة بالنسبة للاقتصاد مثل قطاع الصناعات الزراعية. كما أن مشاركة مؤسسة التمويل الدولية تُرسل أيضا إشارة قوية لثقة العملاء والمستثمرين المحتملين في هذا البنك.

كما أن هذه العملية من قبل صندوق إعادة الرسملة تؤدي أيضا إلى تمكين بنك كونتيننتال من الاستفادة بشكل أوسع نطاقا من الخبرة العالمية لمؤسسة التمويل الدولية. ويقول كارلوس مورينو، مدير عام البنك وأحد المساهمين: "تساعد مؤسسة التمويل الدولية على فتح الأبواب أمامنا في الأسواق الأجنبية. إنها تقدم لنا أفضل الممارسات والدروس المستفادة، مما يساعدنا على المنافسة مع البنوك الدولية هنا".

التمويل الأصغر: ليبريا

بناء مستقبل أفضل

يتحرك القطاع الخاص في ليبريا عائدا إلى الحياة بعد عقدين من الحرب الأهلية الطاحنة، وذلك بفضل الحنكة والبراعة وسعة الحيلة التي يتمتع بها أصحاب مشاريع الأعمال من أمثال عبدالواسع سليمان (الذي تظهر صورته أدناه) والفرص التي تخلقها لهم مؤسسة التمويل الدولية.

اقترض سليمان مؤخرا 1700 دولار من أكسس بنك – ليبريا، وهو عبارة عن مؤسسة جديدة للتمويل الأصغر تم افتتاحها في أوائل عام 2009، بمشاركة من مؤسسة التمويل الدولية كعضو مساهم مؤسس. واستخدم سليمان هذا المال المقترض في فتح محل ثان للملابس له في مونروفيا، وهو الآن يستورد ملابس جديدة من غانا ونيجيريا وتوغو لأسواق الجملة في ليبريا.

ويقول سليمان "من السهل التعامل مع أكسس بنك كما أن سعر الفائدة جيد إلى حد كبير، بل هو منحة من السماء. فمستقبلي يبدو أكثر إشراقا وتألقا الآن".

وما الجهد الذي بذلته مؤسسة التمويل الدولية لتدشين أكسس بنك – ليبريا إلا مجرد مثال للتأثير الإيجابي الذي يمكن أن تحدثه المؤسسة في هذا البلد. وقد طبّقنا نهجا تتابُعيا في ليبريا، حيث قمنا أولا بتقديم خدمات استشارية بغرض تعزيز البيئة المواتية لأنشطة الأعمال في البلاد. وقمنا بعد ذلك بتقديم مشورة تهدف إلى تحسين القدرة على الحصول على التمويل. ثم قمنا أخيرا بالاستثمار في شركات ليبريّة.

وفي يوليو/ تموز 2008، قامت المؤسسة بتنفيذ أول استثمار لها في ليبريا منذ أكثر من 20 عاما، حيث قدّمت قرضا للمساعدة في إعادة تأهيل وتوسيع مزارع المطاط في منطقة صلالة وتحسين عمليات المعالجة والتجهيز وزيادة القوى العاملة. وتقدم المؤسسة أيضا ضمانات خاصة بتمويل التجارة إلى البنك الليبري للتنمية والاستثمار، كما تعمل مع الحكومة والقطاع الخاص على تحسين بيئة أنشطة الأعمال في البلاد.

وفي ظل وجود 3.8 مليون شخص يعيشون على 54 سنتا للفرد في اليوم، ما تزال ليبريا أحد أشد البلدان فقرا على وجه الأرض. وفي إطار استراتيجيتها المعنية بزيادة مساندة البلدان المتأثرة بالصراعات، تلتزم مؤسسة التمويل الدولية بعمل المزيد في هذا البلد حتى يستطيع الليبريون من أمثال سليمان مواصلة بناء مستقبل أفضل.

كينيا

تعهّد أصحاب مشاريع العمل الحر الواعدين بالدعم والمساندة في الأوقات الصعبة

كان مشروع السفر والسياحة القائم على استخدام شبكة الانترنت، لصاحبه أوسكار كيماني (الذي يظهر في الصورة إلى اليسار)، على وشك البدء في تحقيق انطلاقة كبيرة عندما عصفت الاضطرابات السياسية بكينيا في أعقاب النزاع على نتائج الانتخابات التي أجريت في أواخر عام 2007.

اشتعلت النيران وتصاعدت ألسنة اللهب في منشأة أعمال أسرته حتى أحالتها أثراً بعد عين، تاركةً الأسرة تجاهد في سبيل الحصول على ما تسدّ به رمقها. كما أدت أعمال الشغب المستشرية في البلاد إلى توقف السياحة بصورة تامة، ونتيجة لذلك كاد مكتب كيماني للسياحة والسفر يُغلق أبوابه نهائيا. فكان المستقبل عندئذ يبدو قاتما.

يقول كيماني وهو يسترجع تلك الأوقات الصعبة، "لقد ساعدتني مؤسسة التمويل الدولية على البقاء حياً أُرزَق."

فقد قام المركز المعني بتقديم حلول للشركات الصغيرة والمتوسطة في نيروبي، والتابع لمؤسسة التمويل الدولية، بتدعيم مشروع أعمال كيماني عن طريق تأجيل رسوم التراخيص والمساندة، وتوفير التدريب، وتعريفه على فرص أعمال جديدة. وحققت المساندة من قبل مؤسسة التمويل الدولية وتفاني كيماني في العمل مردودا طيبا؛ ففي نهاية عام 2008، قام كيماني بسداد كل ما عليه من ديون.

وها هو مشروع كيماني (Trans Tech) يمضي الآن في مسيرة التطور والازدهار، ويُساعد صناعة السياحة والسفر في كينيا على الاستفادة الكاملة من فرص الأعمال المتاحة على شبكة الانترنت. فقد أصبح كيماني رجل أعمال واسع النطاق، حيث يقدم لعملائه مجموعة متنوعة من خدمات الأعمال، بما في ذلك تصميم المواقع الالكترونية على شبكة الانترنت، والتعاقد الخارجي على خدمات تكنولوجيا المعلومات، وتدريب على الأنشطة والأعمال التجارية. كما بدأ كيماني في إدارة منتدى لمساعدة أصحاب مشاريع الأعمال من الشباب على بدء إنشاء شركاتهم ومنشآت أعمالهم.

تمثل مساندة المؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة، مثل ترانس تيك، أحد محاور التركيز الرئيسية لإستراتيجية مؤسسة التمويل الدولية في أفريقيا، لأن تلك الشركات تشكّل جزءا كبيرا من القطاع الخاص الأفريقي. وتتواصل المؤسسة بشكل مباشر مع هذه الشركات من خلال مركزيّ كينيا ومدغشقر لتقديم الحلول للشركات الصغيرة والمتوسطة، اللذين يقدمان المشورة والتمويل إلى منشآت الأعمال، وعن طريق الاستثمار في المؤسسات المالية وتقديم المشورة لها بشأن كيفية تحسين تقديم الخدمات إلى المشاريع والشركات الأصغر حجما.

الواقع أن إستراتيجية مؤسسة التمويل الدولية تؤتي أكلها. ففي عام 2008، ساندنا الجهات المتعاملة معنا وقدّمنا للشركات الصغيرة والمتوسطة 1.3 مليون قرض بلغت قيمتها الإجمالية قرابة 91 مليار دولار. وفيما بين صيف عام 2007 ونهاية عام 2008، قمنا بتمكين 62 ألف شخص في أنحاء مختلفة من العالم من الحصول على التدريب في إطار برنامج التفوق في أنشطة الأعمال ومجموعة الأدوات المعنية بالشركات الصغيرة والمتوسطة لدى مؤسسة التمويل الدولية. وفي ظل استمرار تركيز المؤسسة على هذا القطاع، سوف يتمكن المزيد من أصحاب مشاريع الأعمال الجدد، مثل كيماني، من تحقيق أحلامهم.

يقول كيماني "كل ما امتلكته هو الرؤية ولكن مؤسسة التمويل الدولية زودتني بوسيلة لتحقيقها".

البنية الأساسية: بنما

مشروع أعمال توسعة قناة بنما يمضي قُدُما على الرغم من العواصف والأعاصير

بمجرد افتتاحها قبل قرابة مائة عام، أدت قناة بنما إلى تغيير قواعد لعبة التجارة العالمية. فبوصفها أول وسيلة صنعها الإنسان للربط بين أكبر مُحيطين هما المحيط الأطلنطي والمحيط الهادئ، أتاحت قناة بنما تصدير السلع ووصولها إلى الأسواق الرئيسية بوتيرة أكثر سرعة من ذي قبل. والآن يعتبر هذا الممر المائي البالغ طوله 08 كيلو مترا واحدا من أنجح مشاريع البنية الأساسية على مستوى بلدان العالم النامية – وتمس الحاجة إلى تحديث هذا الشريان المائي بشكل رئيسي لمواجهة حركة المرور المتزايدة وسفن نقل البضائع الأكثر ضخامة في القرن الحادي والعشرين.

وهنالك مشروع توسعة تصل تكلفته إلى 5.3 مليار دولار لمضاعفة القدرة الاستيعابية للقناة بحلول عام 2014. ويعتمد هذا المشروع على البنوك التجارية في تقديم هذا التمويل الضخم. وقد قدمت مؤسسة التمويل الدولية 300 مليون دولار جنبا إلى جنب مع بنك التنمية للبلدان الأمريكية ومؤسسات أخرى في إطار ارتباطات تقديم 2.3 مليار دولار من مؤسسات التمويل الإنمائي لسد فجوة التمويل. ويعتبر هذا الجهد جزءا رئيسيا من الالتزام العالمي من جانب المؤسسة بتعزيز البنية الأساسية، ومن شأنه أن يؤدي إلى خلق 7 آلاف فرصة عمل في مجالات الإنشاءات للعمال المحليين. بل إنه سيحقق، بالإضافة إلى ذلك، إيرادات قدرها 13 مليار دولار سيجري تخصيصها لبرامج التنمية الحكومية الجديدة – التي لها أهمية حيوية في بلد تصل نسبة الفقر فيه إلى 40 في المائة.

ونظرا لزيادة احتياجات البنية الأساسية وانكماش خيارات التمويل، ستقوم مؤسسة التمويل الدولية بتطبيق هذه التجربة على الصعيد العالمي. وسوف يضطلع برنامج تسهيلات التصدّي لأزمات البنية الأساسية والمبادرات الأخرى التابعة للمؤسسة بتقديم الدعم والمساندة للمشاريع ذات الأولوية القصوى، بما يضمن قدرة جهود رئيسية، مثل مشروع توسعة قناة بنما، على المضي قدما حسب الخطة الموضوعة.

الميزة التي تتمتع بها المؤسسة

لدى مؤسسة التمويل الدولية برنامج عالمي لتمويل التجارة، ولهذا البرنامج أهمية خاصة خلال الأزمة.

المبادرات الإقليمية المحددة الأهداف

بلدان أوروبا ذات الاقتصادات الصاعدة

تعتبر مؤسسة التمويل الدولية جزءا من مجموعة من المؤسسات المالية الدولية التي تعهدت بتقديم ما تصل قيمته إلى 24.5 مليار يورو لمساندة القطاعات البنكية في بلدان أوروبا الوسطى والشرقية وتمويل إقراض منشآت الأعمال التي تضررت بسبب الأزمة العالمية. وتتضمن هذه المؤسسات البنك الأوروبي للإنشاء والتعمير، والبنك الأوروبي للاستثمار، والبنك الدولي للإنشاء والتعمير، والوكالة الدولية لضمان الاستثمار. وطبقا لخطة العمل المشترك لهذه المؤسسات المالية الدولية، تم التعهد بتقديم مساعدة مالية سريعة وكبيرة الحجم ومُنسّقة من أجل تشجيع إقراض القطاع الحقيقي، وخاصة القروض المقدمة إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم. وسوف تتضمن المساندة المالية استثمارات في أسهم رأس المال وتمويل الديون، وتسهيلات ائتمانية، وتأمين المخاطر السياسية. ومن المتوقع أن تُسهم مؤسسة التمويل الدولية من خلال مبادرات الاستجابة للأزمة بما مقداره ملياري يورو لقطاعات مثل القطاع المصرفي، والبنية الأساسية، والتجارة، بالإضافة إلى الاستثمارات التقليدية والخدمات الاستشارية.

أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي

تم تنظيم المبادرة المتعددة الأطراف للتصدي للأزمة في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي من أجل تجميع موارد التمويل العالمي من المصادر العامة والخاصة وتوسيع نطاق المبادرات المعنية بالاستجابة للأزمة. وبالإضافة إلى مؤسسة التمويل الدولية، يُشارك في هذه المبادرة البنك الدولي للإنشاء والتعمير، ومؤسسة تنمية الأنديز، والبنك الكاريبي للتنمية، وبنك التنمية للبلدان الأمريكية. وقد تعهدت هذه المؤسسات معا بتقديم ما يبلغ 90 مليار دولار لمساندة القطاع الخاص في منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي. وسوف تبلغ مساهمة مؤسسة التمويل الدولية في هذه المبادرة 7.9 مليار دولار على مدى عامين.

أفريقيا

تستهدف خطة العمل المشتركة لأفريقيا استقطاب تمويل إضافي، وحماية البرامج الهامة الجاري تنفيذها، ومساندة مبادرات الاستثمارات الجاهزة. وقد انضمت مؤسسة التمويل الدولية وباقي مؤسسات مجموعة البنك الدولي إلى تحالف للمؤسسات المالية الدولية بقيادة البنك الأفريقي للتنمية لمساندة الأنشطة التنموية في أفريقيا. ومن بين المشاركين الآخرين البنك الأوروبي للاستثمار، وبنك إف إم أو الهولندي للتمويل الإنمائي، والبنك الألماني للتنمية والوكالة الألمانية للاستثمار والتنمية (DEG) – وهي ذراعه المعني بالتعامل مع القطاع الخاص. وطبقا لهذه الخطة، سوف تتم زيادة الارتباطات الخاصة بهذه المنطقة بواقع 15 مليار دولار على الأقل على مدى العامين إلى الثلاثة أعوام القادمة. وسوف تساهم مؤسسة التمويل الدولية بمليار دولار على الأقل كتمويل إضافي على مدى العامين القادمين.

تعظيم الأثر الإنمائي للمؤسسة

العمل على زيادة الوظائف المُنتجة

بالنسبة للفقراء في العالم، يعتبر الحصول على وظيفة في القطاع الرسمي أفضل طريقة للخلاص من الفقر إلا أن الأزمة الاقتصادية العالمية يمكن أن تُطيح بما يصل إلى 50 مليون فرصة عمل في القطاعات الرسمية في العالم هذا العام، طبقا لمنظمة العمل الدولية.

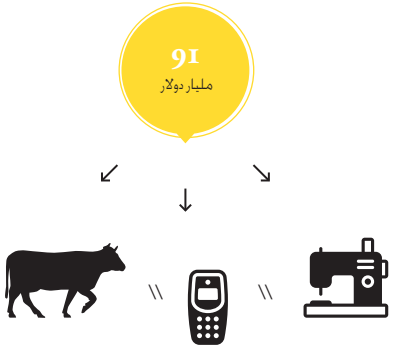

قامت استثمارات مؤسسة التمويل الدولية بمساندة الجهات المتعاملة معها التي قدمت قروضا بلغت قيمتها 91 مليار دولار إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم

تمثل مساعدة القطاع الخاص على خلق الوظائف المنتجة هدفا محوريا لمؤسسة التمويل الدولية. ويسترشد كل جانب من جوانب أنشطتها بهذا الهدف – بما في ذلك مبادراتنا المعنية بالاستجابة للأزمة من أجل إعادة رسملة البنوك، وتنشيط التجارة العالمية، ومساندة تمويل مشاريع البنية الأساسية، واستدامة توافر الائتمانات اللازمة لمؤسسات التمويل الأصغر. كما يسترشد بهذا الهدف عملنا المنهجي الاعتيادي في البلدان النامية – تحسين مناخ الاستثمار، وتوفير القدرة على الحصول على التمويل، وتمويل البنية الأساسية الضرورية، وتدعيم نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم.

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، كما لاحظت منظمة العمل الدولية "مسؤولة بصورة متزايدة عن خلق القسم الأوفر من الوظائف في جميع أنحاء العالم، ويمكنها أن تساعد في خلق بيئة لروح الابتكار وثقافة العمل الحر". وتشكل مساندة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أولوية إستراتيجية بالنسبة لمؤسسة التمويل الدولية. وفي عام 2008، ساندت مؤسسة التمويل الدولية الجهات المتعاملة معها التي قدمت قروضا بلغت قيمتها حوالي 91 مليار دولار إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

علاوة على ذلك، من شأن عملنا الجاري في ظل روابط سلاسل جانب العرض أن يساعد الشركات الكبيرة في زيادة أثر استثماراتها عن طريق تأمين الوظائف المحلية عبر سلاسل جانب العرض وأنشطة التوريدات. وربما ينطوي عملنا المعني بتحسين مناخ الاستثمار على الأثر الأكبر بوجه عام، حيث اتضح أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتعرض لأشد ألوان المعاناة بسبب سوء مناخ الاستثمار. والواقع أن تسهيل إجراءات بدء النشاط التجاري وتأسيس الشركات يمكن أن يسفر عن زيادة الوظائف وفرص العمل.

تميل وتيرة خلق الوظائف إلى أن تكون المقياس الشائع لدى تنمية وتطور القطاع الخاص – ولكن الوصول إلى قياس دقيق هو مهمة بالغة الصعوبة – حتى بالنسبة للحكومات الوطنية.

وفي قياسها للأثر الإنمائي لعملياتها، تقوم مؤسسة التمويل الدولية بتتبّع عدد الوظائف في الشركات التي تستثمر فيها المؤسسة ورصد التغيّرات بمرور الوقت. وفي عام 2008، بلغ عدد الموظفين في الجهات المتعاملة معنا حوالي 2.1 مليون عامل، بما في ذلك أكثر من 500 ألف عامل في قطاعي الصناعات التحويلية والخدمات وأكثر من 400 ألف في قطاعات البنية الأساسية والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.

إلا أن هذه المعلومات لا تتيح لنا بصورة نمطية معرفة ما إذا كانت استثماراتنا قد أسفرت عن خلق فرص العمل، لأن هنالك أيضا عوامل أخرى مؤثرة على مستويات العمالة. ولكن بعض البيانات تشير إلى أن استثمارات مؤسسة التمويل الدولية تخلق فرص عمل جديدة. فعلى سبيل المثال، قامت منشآت الأعمال، التي تدعمها بشكل غير مباشر صناديق الاستثمار التي تساندها المؤسسة، بتوفير حوالي 740 ألف فرصة عمل في عام 2008، منها أكثر من 300 ألف وظيفة جديدة بعد بدء الصناديق في الاستثمار. ويمثل قياس الأثر الناتج عن عملنا أولوية قصوى بالنسبة للمؤسسة، ونقوم بصفة مستمرة بتنقيح أنظمة القياس التي نستخدمها، بما في ذلك البدء في بيانات العمالة المصنفة حسب نوع الجنس.

تدرك مؤسسة التمويل الدولية أيضا أن خلق فرص العمل يجب أن يُحقق الاستدامة الاجتماعية والبيئية. وتتمثل إحدى الغايات الرئيسية للأمم المتحدة في إطار الأهداف الإنمائية للألفية في توفير العمالة الكاملة والمنتجة والعمل اللائق للجميع بمن فيهم النساء والشباب. وقد قامت مؤسسة التمويل الدولية هذا العام بتوسيع نطاق التعاون الوثيق بصورة ملموسة مع منظمة العمل الدولية بشأن تنفيذ برنامج "مكان عمل أفضل". ويساعد هذا البرنامج، الذي بدأ تطبيقه في كمبوديا في عام 2001، الحكومات والشركات في تحقيق الامتثال لمعايير العمل الدولية من خلال حوافز سوق العمل. ثمّ جرى توسيع نطاق هذا البرنامج ليشمل هايتي والأردن وفييتنام في جهد يهدف إلى تحسين الأحوال المعيشية لحوالي 1.2 مليون عامل وعاملة.

فييتنام

شيءٌ من محاسن الاقتراض: قرض صغير يحقق عُلوّ شأن متجر لفساتين الزفاف في هانوي

تبلغ هانه فُو (التي تظهر صورتها أدناه) من العمر 28 عاما، وهي حاصلة على شهادتين جامعيتين ومتمتعة بخبرة عملية في مجال تصميم الأزياء. وقبل أربع سنوات، تخلت هانه فو عن وظيفتها في إحدى الوزارات لتُدير عملاً حراً لحساب نفسها. فلطالما راودتها أحلامُ الرغبة في افتتاح متجر لفساتين الزفاف في هانوي. ولكن لم يكن معها من رأس المال إلا ما يكفي لافتتاح متْجرٍ صغير به ماكينتَا حياكة.

استطاعت مؤسسة التمويل الدولية أن تمد يدَ العون لمساعدتها على تنمية نشاطها التجاري من خلال البنك التجاري الفني الفيتنامي المتعامل مع المؤسسة، الذي منح هانه فو واحدا من القروض الأولى الجديدة المقدّمة لمشاريع الأعمال الصغيرة. وبفضل تفانيها في العمل وقوة تصميمها وإرادتها، تمكنت هانه من تحويل حلمها إلى نشاط تجاري يضم الآن صالتي عرض ومصنعين للإنتاج.

وقامت المؤسسة بتقديم خدمات استشارية وقرض إلى البنك التجاري الفني لمساعدته في توسيع حافظة عملياته الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم. وبعد ذلك بدأ البنك في خريف عام 2008 في تقديم أول قروض سريعة في فيتنام. وقدّم البنك منذ ذلك الحين 1350 قرضا سريعا إلى المؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة العاملة في السوق المحلية. وجعلت الحكومة الفيتنامية تنمية القطاع الخاص، الذي تهيمن عليه الشركات والمؤسسات الصغيرة، ركيزة أساسية في إستراتيجيتها المعنية بتخفيض أعداد الفقراء.

وتخطط هانه فو حاليا لافتتاح ثلاث صالات عرض إضافية ومصنع إنتاجي جديد في المنطقة الصناعية في ثانه هوا وهي المقاطعة التي تقيم فيها هانه فو وتقع في جنوب هانوي. وقد حقق النشاط نموا وازدهارا لدرجة أنها تُشرف الآن على 125 من العمالة الماهرة، وبفضل عينها المُدرّبَة والحريصة على متابعة التطورات الاجتماعية والاقتصادية في فيتنام، تتطلع هانه أيضا إلى زيادة حجم النشاط بواقع 3 أمثال ليشمل إنتاج فساتين المساء والسهرة التي تحمل علامتها التجارية المميزة.

الميزة التي تتمتع بها المؤسسة

تركز مؤسسة التمويل الدولية بشكل أساسي على المؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة التي تعتبر شرائح معرّضة للمخاطر وقوى رئيسية محركة لخلق فرص العمل الجديدة في معظم البلدان النامية.

توسيع نطاق خلق فرص العمل المتاحة للنساء

لا تزال النساء يمثلن ثروة غير مستغلة إلى حد كبير في البلدان النامية، ويمثل نقص فرص عمل المرأة في القطاع الرسمي تحديا كبيرا أمام النمو الاقتصادي والرخاء الاجتماعي في هذه البلدان.

لمواجهة هذا التحدي، تسعى مؤسسة التمويل الدولية إلى زيادة فرص عمل النساء القابلة للاستمرار من خلال الوحدة المعنية بتعزيز المساواة بين الجنسين واستثمارات المؤسسة في هذا المجال. وفي عام 2008، قامت الجهات المتعاملة مع المؤسسة بتوظيف أكثر من 361 ألف امرأة في جميع المناطق والصناعات. وتشكل النساء قرابة 30 في المائة من القوى العاملة لدى الجهات المتعاملة مع المؤسسة التي تتوافر عنها بيانات مصنفة حسب نوع الجنس.

وقد حققت فرص عمالة المرأة أعلى مستوى في قطاع الصحة حيث تشكل النساء 59 في المائة من إجمالي القوى العاملة في هذا القطاع. كما تتمتع المرأة بتمثيل جيد بصورة ملموسة في شغل الوظائف في قطاعي التعليم والمنسوجات، وإن كانت فرص العمل ما تزال نادرة في الصناعات الخاضعة تقليديا لهيمنة الذكور مثل قطاعات النفط والغاز والتعدين والتشييد والبناء والصناعات الثقيلة والمرافق.

وفي منطقة أوروبا وآسيا الوسطى، تشكل المرأة أكثر من 40 في المائة من القوى العاملة لدى الجهات المتعاملة مع المؤسسة. ولكن بالنسبة للجهات المتعاملة مع المؤسسة في مناطق أفريقيا والشرق الأوسط وجنوب آسيا، تقل نسبة النساء عن 20 في المائة من القوى العاملة. وقد أوضحت الدراسات أن متوسط الدخل القومي للفرد يرتفع تبعاً لزيادة مشاركة المرأة في القوى العاملة.

ويوضح استثمار مؤسسة التمويل الدولية في شركة (TRG) باكستان التزامنا بالمساعدة في خلق فرص العمل للنساء حيثما تمس الحاجة إليها. فشركة (TRG)، وهي شركة رائدة في مجال الأعمال والخدمات، تستفيد من الشرائح السكانية المتعلمة التي تجيد التحدث باللغة الانجليزية، وقد بلغ عدد النساء العاملات في هذه الشركة في باكستان والفلبين 2300 امرأة حتى ديسمبر/ كانون الأول 2008. وبالإضافة إلى ذلك، أدت استثمارات المؤسسة في مجال التمويل الأصغر في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إلى استفادة حوالي 500 ألف امرأة مقترضة.

مطار النفيضة

تعظيم الأثر الإنمائي في وقت الأزمة

تعتبر تونس، نظرا لما تتمتع به من المناظر الطبيعية الصحراوية والآثار الرومانية والشواطئ الذهبية، واحداً من أهم المقاصد السياحية في أفريقيا. وتوفر السياحة التونسية فرص العمل لحوالي 15 في المائة من السكان. وقد عملت مؤسسة التمويل الدولية على ترسيخ هذا النجاح واستدامته، حيث تساعد في تمويل بناء مطار حديث قادر على استيعاب 7 ملايين سائح سنويا.

ومع انتشار الأزمة الاقتصادية العالمية في عامي 2008 و2009، زادت صعوبة الحصول على التمويل الخاص اللازم لمشروع مطار النفيضة زين العابدين بن علي الدولي. إذ احتاجت شركة تاف التركية القائمة ببناء المطار إلى قروض أطول أجلا من القروض التي تقدمها البنوك التجارية. وقد أمكن فقط تدبير جزء من مبلغ 250 مليون يورو في شكل قروض مشتركة. ونشأت الحاجة بصورة مفاجئة إلى إعادة صياغة الاتفاقيات القانونية.

تطلب هذا الموقف روح الابتكار وسرعة الحركة – واستجابت مؤسسة التمويل الدولية لنلبية النداء. فقامت المؤسسة مبدئيا بتقديم قروض تبلغ قيمتها 135 مليون يورو بآجال استحقاق تصل إلى 20 عاما، مما أدى إلى تسهيل قيام الشركة التونسية التابعة لشركة تاف بالتوفيق بين الوفاء بالتزامات السداد والتكاليف الأولية الباهظة لأشغال البناء. وعندما أصبح من الصعب تنظيم قروض مشتركة، ساعدت المؤسسة في تحقيق المشاركة من قبل مؤسسات رئيسية للتمويل الإنمائي – البنك الأوروبي للاستثمار والبنك الأفريقي للتنمية، ومؤسسة التنمية والمشاركة للتعاون الاقتصادي الفرنسية (PROPARCO)، وصندوق الأوبك للتنمية.

على حد تعبير جولين ثيوريه، المدير العام ورئيس قطاع تمويل مشاريع البنية الأساسية في مجموعة سوسيتيه جنرال، وهي واحدة من أبرز المؤسسات المنظمة للقروض المشتركة، "إن النجاح في تنظيم هذه العملية للقروض المشتركة في ظل أوضاع السوق الحافلة بالتحديات سوف يكون إنجازا عظيما. والواقع أن هذه العملية تُتيح لمجموعة سوسيتيه جنرال الاستمرار في مساندة المتعاملين معها في جميع أنحاء العالم، كما أنها تبرز أهمية التعاون بين البنوك التجارية الدولية والمؤسسات المالية الدولية في الأسواق الصاعدة. وتوضح الدور القيادي الذي تؤديه مؤسسة التمويل الدولية لتشجيع هذا التعاون".

وساعدت مؤسسة التمويل الدولية أيضا في توضيح الاتفاقيات القانونية، جاعلةً المشروع أكثر جاذبية في نظر المستثمرين. وتم التفاوض على التعديلات مع الحكومة التونسية في غضون 30 يوما لا أكثر – وهو وقت قياسي بالنسبة لمشروع مشترك بين القطاعين العام والخاص – مما يعكس الشهرة والسمعة الحسنة التي تتمتع بها المؤسسة في تونس.

من المقرر افتتاح مطار النفيضة في أكتوبر/ تشرين الأول 2009، وهو واحد من أكبر المطارات في أفريقيا، ومُزود بأحدث التكنولوجيا والمرافق القادرة على استيعاب 18 طائرة. ومن المتوقع أن يؤدي هذا المشروع إلى خلق 500 وظيفة دائمة في المطار إلى جانب تحفيزه بشكل غير مباشر لخلق 25 ألف فرصة عمل في منتجع المنستير السياحي والمناطق المجاورة. وقالت مجلة بروجيكت فاينانس إن الفضل في قدرة هذا المشروع على جذب التمويل، في وقت الأزمة، يرجع إلى المشاركة من قبل مؤسسة التمويل الدولية.

أمريكا اللاتينية

مساندة أول مشروع للغاز الطبيعي المسال

في 14 نوفمبر/ تشرين الثاني 2008، وبعد أيام قليلة من تعرّض متوسط مؤشر داو جونز الصناعي لأسوأ أسبوع في تاريخه في ظل الانهيار المالي العالمي، قامت مؤسسة التمويل الدولية وشركاؤها بصرف أول مبلغ لمساندة مشروع الغاز الطبيعي المسال في بيرو البالغة تكلفته 4 مليارات دولار، وهو أول مرفق لتصدير الغاز الطبيعي المسال في أمريكا اللاتينية.

وعلى الرغم من المصاعب المتعلقة بتدهور أسواق الائتمان والهبوط الحاد في أسعار السلع، ساعدت مؤسسة التمويل الدولية في إتمام التمويل في وقت قصير للغاية وبدون تغيير الشروط.

يتضمن هذا المشروع مصنعا للإسالة ومحطة شحن بحري على الساحل الأوسط لبيرو، وخط أنابيب جديد يبلغ طوله 408 كيلومترات وسيتم ربطه بشبكة خطوط الأنابيب القائمة في شرق الأنديز حيث يتم الحصول على الغاز من حقول كاميسي.

ونظرا لحجم المشروع وطول فترة الإنشاء والتشغيل، التصورات بشأن المخاطر في هذا البلد النامي، احتاجت الشركة إلى اقتراض أموال يزيد أجل استحقاقها على 10 سنوات – وهو تمويل غير متاح من قبل أي من البنوك التجارية أو أسواق السندات وحدها.

وعلى الرغم من التحسّن الكبير للآفاق الاقتصادية لبيرو، مازال المقرضون التجاريون يتوخون الحذر إزاء الارتباط بتقديم تمويل طويل الأجل بالحجم المطلوب بدون تغطية المخاطر السياسية. وبنوك التنمية المتعددة الأطراف، مثل مؤسسة التمويل الدولية ووكالات ائتمان الصادرات، هي وحدها القادرة على تحويل هذا المشروع العظيم إلى حقيقة واقعة من خلال إعطاء البنوك التجارية التطمينات الضرورية لموافقتها على آجال سداد تصل إلى 14 سنة، بل إن مؤسسة التمويل الدولية تجاوزت هذا الحد بكثير، حيث ساهمت بتقديم قرض يبلغ 300 مليون دولار بأجل استحقاق مدته 17 سنة في إطار مجموعة قروض المشروع البالغة إجمالا ملياري دولار.

يمثل الغاز الطبيعي المسال في بيرو أكبر استثمار أجنبي مباشر في تاريخ البلاد، ومن المتوقع أن يجعل بيرو مُصدّرا صرفا للهيدروكربون بعد بدء عمليات المشروع في عام 2010. وبالإضافة إلى الأنشطة الأولية لمشروع كاميسي للإمداد بالغاز، سيقوم مشروع الغاز الطبيعي المسال بمساندة النمو الاقتصادي في بعض المناطق الأشد فقرا في بيرو.

أداء دور رئيسي في تمويل التنمية

عندما انخفض الائتمان بسبب الانكماش العالمي، استنبطت مؤسسة التمويل الدولية طرقا ذكية لتعظيم قدرتها على مساندة أنشطة الأعمال في الأسواق الصاعدة حيثما تمس الحاجة إلى المساعدة ومدّ يد العون.

فقد أدت الأزمة إلى تضاؤل رغبة البنوك التجارية في الإقراض الذي كان يمثل بصورة تقليدية الوسيلة الرئيسية المتاحة أمام مؤسسة التمويل الدولية لتعبئة الموارد من الغير لخدمة احتياجات الجهات المتعاملة معها في بلدان الأسواق الصاعدة. وتمثلت استجابة المؤسسة في إيجاد طريقة لقيام مؤسسات التمويل الإنمائي ومؤسسات التمويل الدولية بتوسيع نطاق استثماراتها بشكل سريع – من خلال تمكين هذه المؤسسات من المشاركة في تقديم القروض الموازية المشتركة.

وفي ظل هذا النهج الجديد، تستخدم مؤسسة التمويل الدولية البرنامج الحالي المعني بالقروض المشتركة بالإضافة إلى استخدام خبرتها في هيكلة صفقات القروض وحضورها على الساحة العالمية في تحديد الاستثمارات، وأداء التدقيق والعناية الواجبة، والتفاوض بشأن مستندات القروض، وتقاسم تلك المزايا مع مؤسسات التمويل الإنمائي والمؤسسات المالية الدولية الأخرى. والواقع أن ما تتمتع به مؤسسة التمويل الدولية من قدرات عالية على خلق فرص الإقراض ومهارتها في هيكلة الصفقات كان كفيلا باجتذاب مؤسسات التمويل الإنمائي الأخرى للانضمام إليها في تنفيذ الاستثمارات والمساعدة في سد جزء من فجوة التمويل الناجمة عن تضاؤل ما يقدمه المقرضون التجاريون.

فعلى سبيل المثال، استطاعت المؤسسة توفير تمويل قدره 100 مليون دولار لشركة بانتالين، وهي شركة منتجة للسكر والإيثانول في غواتيمالا، من خلال الشراكة مع 4 مؤسسات للتمويل الإنمائي في إطار قرض مواز مشترك. إذ قامت المؤسسة بتقديم ما مجموعه 50 مليون دولار لشركة بانتالين في شكل ديون واستثمارات في أسهم رأس المال، بينما قامت مؤسسات التمويل الإنمائي الأربع الأخرى – وهي: مؤسسة التنمية والمشاركة للتعاون الاقتصادي الفرنسية، والوكالة الألمانية للاستثمار والتنمية، وبنك إف إم أو الهولندي للتمويل الإنمائي، ومؤسسة الاستثمار للبلدان الأمريكية – بتقديم 50 مليون دولار إضافية. وسوف تعمل مؤسسة التمويل الدولية كوكيل طوال عُمر القرض.

أتاح هذا النهج المنسق لكل من المقترضين ومؤسسات التمويل الإنمائي إمكانية توفير الوقت وتخفيض التكاليف مع القيام في الوقت نفسه بتمكين الجهات المتعاملة مع مؤسسة التمويل الدولية من تحسين قدرتها على الحصول على التمويل. وفي السنة المالية 2009، شكلت مؤسسات التمويل الإنمائي والمؤسسات المالية الدولية 17 في المائة من 2.2 مليار دولار قامت مؤسسة التمويل الدولية بتعبئتها من خلال عمليات القروض المشتركة. والواقع أن مؤسسة التمويل الدولية هي واحدة من بين المجموعة الأولى من بنوك التنمية المتعددة الأطراف السبّاقة في اعتماد هذا النهج الجديد. ويؤكد هذا النجاح الدور الريادي الذي تواصل المؤسسة أداءه في مجال التمويل الإنمائي.

زيادة خياراتنا المتاحة للتمويل الإنمائي

في إبريل/ نيسان 2009، قمنا بتدشين أكبر إصدار للسندات على الإطلاق للمساعدة في تمويل إقراض المؤسسات الخاصة في البلدان النامية. وإلى حد كبير فاق عدد الراغبين في الاكتتاب حجم إصدار السندات البالغة قيمته 3 مليارات دولار، حيث اكتتب فيه كبار المستثمرين العالميين، وزاد سجل الطلب على السندات على 4 مليارات دولار.

وكان الطلب الكاسح على الإصدار السنوي العاشر للسندات العالمية من قبل مؤسسة التمويل الدولية – في وقت يتسم بالاحتمالات المجهولة إلى حد كبير في الأسواق المالية – تأكيداً للمركز الطليعي للمؤسسة في أسواق الائتمان وقوة سجل إنجازاتها في مجال إصدار السندات العالمية.

وقد اجتذب الإصدار طلبات من قبل 88 من المؤسسات المالية الرائدة. وقام مستثمرون من آسيا بشراء 36 في المائة من السندات، بينما اشترى مستثمرون من الأمريكتين 40 في المائة منها، وقام نظراؤهم في أوروبا والشرق الأوسط بشراء 24 في المائة.

يمثل إصدار السندات العالمية المقومة بالدولار الأمريكي عنصرا أساسيا في إستراتيجية التمويل لدى مؤسسة التمويل الدولية. ويقدم هذا الإصدار معايير مرجعية للأسواق، بالنسبة لكل من عمليات الاقتراض الأخرى للمؤسسة وأدوات التمويل المنظم التي تقوم المؤسسة بترتيبها للجهات المتعاملة معها.

وفي السنة المالية 2009، قمنا أيضا بتدشين برنامج إصدار سندات الدين القصيرة الأجل بما قيمته 3 مليارات دولار من أجل زيادة الخيارات المتاحة أمامنا لتمويل سلسلة من الأنشطة الإنمائية مع القيام في الوقت نفسه بتعزيز قدرتنا على إدارة النقد وتزويد المستثمرين بأداة جديدة آمنة للاستثمار القصير الأجل. كما أن البرنامج الجديد للاقتراض بسندات خصم يتيح للمؤسسة وسيلة إضافية لتمويل القروض القصيرة الأجل المقدمة للجهات المتعاملة مع المؤسسة – بما في ذلك الجهات المقترضة في إطار برنامج توفير السيولة للتجارة العالمية.

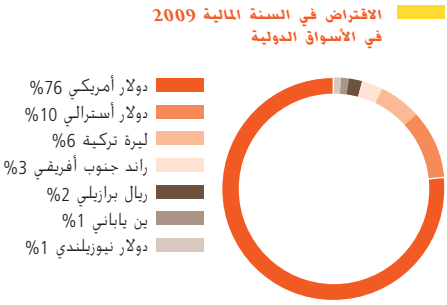

بناء الشراكات من أجل توسيع نطاق الوصول

يتطلب خلق الفرص إقامة علاقات شراكة، وخاصة في وقت الأزمة. وفي السنة المالية 2009، قمنا باستقطاب المزيد من الأموال من مصادر كثيرة عن أي وقت مضى، حيث تمت تقوية شراكتنا مع المنظمات الثنائية والمتعددة الأطراف والمؤسسات الخيرية.

وساعدت الشراكات في زيادة الموارد المتاحة لمعالجة التحديات الإنمائية الرئيسية – بما فيها أزمة الغذاء، وتغير المناخ. وتقديم المعونة للبلدان المتأثرة بالصراعات. إذ قمنا بتعبئة أكثر من 5 مليارات دولار لمبادراتنا المعنية بالتصدي للأزمة على مدار السنة، ونتوقع زيادة هذا الرقم في السنوات القادمة. علاوة على ذلك، قدّم الشركاء المانحون ارتباطات قياسية بلغت 251 مليون دولار لمساندة خدماتنا الاستشارية (انظر الصفحة 114 للاطلاع على المزيد من التفاصيل عن عملنا مع الشركاء).

الميزة التي تتمتع بها المؤسسة

تعتبر مؤسسة التمويل الدولية قناة فعالة لنقل الأموال إلى القطاع الخاص في البلدان النامية، حيث يؤدي كل دولار في رأس المال إلى تعبئة حوالي 17.5 دولار من تكاليف المشروع، وتوليد حوالي 11.5 دولار فوق تكاليف المشروع.

برنامج المؤسسة المعني بالبلدان المتأثرة بالصراعات في أفريقيا

قامت المؤسسة بتنفيذ برنامج لمنح شعوب البلدان الأفريقية الضعيفة المتأثرة بالنزاعات فرصة تحسين الأحوال المعيشية من خلال النمو الاقتصادي الذي يقوده القطاع الخاص.

وتستجيب هذه المبادرة المتعددة المانحين للحاجة إلى تقديم المساندة الفورية والطويلة الأمد لهذه البلدان، انطلاقا من إدراك أنها يمكن أن تنزلق مرة أخرى إلى دوامة العنف في غياب فرص العمل وانعدام استقرار منشآت الأعمال والانفتاح التجاري.

ومنذ إنشائه في عام 2008، يقوم برنامج يمتد لخمس سنوات ويعنى بالبلدان المتأثرة بالصراعات في أفريقيا برأس مال قدره 25 مليون دولار، بإتاحة أدوات لتنمية القطاع الخاص بهدف تحسين بيئة أنشطة الأعمال، وإعادة بناء الأسواق والمؤسسات المالية، وتدعيم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتشجيع مشاركة القطاع الخاص في مشاريع تحسين البنية الأساسية.

لقد انصبَّ محور تركيز مؤسسة التمويل الدولية على القطاع المالي، على سبيل المثال، على مساندة البنوك، وإعادة إتاحة تمويل التجارة، والتمويل الأصغر. فقد أنشأت المؤسسة بنوكا جديدة للتمويل الأصغر في أنغولا، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وليبريا. وتستند المؤسسة في ليبريا أيضا إلى استثمارات أسهم رأس المال الطويلة الأمد لتعزيز قدرة بنوك التنمية والاستثمار الليبرية.

وقد استفاد البرنامج من الخبرات العالمية للمؤسسة وحضورها في الساحة المحلية. وتتضمن التحديات إحداث التوازن الصحيح للمخاطر بين جسارة الإصلاحات، والمعوقات السياسية، ومحدودية القدرات الفنية. أما الأولويات فتشمل تضمين حماية المستثمرين في إصلاحات قوانين الاستثمار من أجل إظهار أن هذه البلدان "منفتحة على أنشطة الأعمال" مرة أخرى.

وبنصبَّ محور التركيز الأولي على أربعة بلدان متأثرة بالصراعات: هي جمهورية أفريقيا الوسطى، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وليبريا، وسيراليون. وسوف يتوسع البرنامج لاحقا ليشمل بلدانا أفريقية أخرى متأثرة بالصراعات.

ويعمل هذا البرنامج في إطار التعاون الوثيق مع برنامج المؤسسة المعني بمشاريع الشركات الصغيرة والمتوسطة، وهو عبارة عن مبادرة مدتها 5 سنوات وبرأس مال قدره 100 مليون دولار لتقديم الخدمات الاستشارية ورأس المال المخاطر إلى الشركات الصغيرة والمتوسطة في 8 بلدان، منها البلدان الأفريقية الأربعة المتأثرة بالصراعات. وتم توفير التمويل الأولي لبرنامج أفريقيا من قبل أيرلندا وهولندا والنرويج ومؤسسة التمويل الدولية.

قوة الشراكة

صندوق تدعيم منشآت الأعمال الشعبية

المقصود بمنشآت الأعمال الشعبية المؤسسات الربحية وغير الربحية في البلدان النامية التي تتبع نهج القطاع الخاص لمساعدة أعداد كبيرة من الفقراء على اكتساب القدرة على الوصول إلى الأسواق، والسلع والخدمات ذات الأسعار المعقولة، والمنتجات والأدوات المالية المبتكرة.

في يوليو/ تموز 2008، وبعد أربع سنوات من احتضانه في مؤسسة التمويل الدولية، تم رسميا إنشاء صندوق تدعيم منشآت الأعمال الشعبية كهيئة مستقلة غير هادفة للربح، بمساندة مالية من مؤسسة التمويل الدولية وشركاء آخرين من القطاعين العام والخاص. وبوصفه منظمة مستقلة، قام صندوق منشآت الأعمال الشعبية بتحسين فرص العمل مع الشركاء الخارجيين، وأتاح قدرا كبيرا من المرونة في مساندة منشآت الأعمال الشعبية من خلال الاستثمارات والمِنَح.

ويقدم الصندوق مزيجا من رأس المال الطويل الأمد، وبناء القدرات، والانضباط التجاري لمساعدة منشآت الأعمال الشعبية في تحقيق الأثر الإنمائي المرتفع مع المضي قدما نحو الاستدامة المالية. وفي أثناء احتضانه في مؤسسة التمويل الدولية وبعد أن أصبح منظمة مستقلة، ساعد الصندوق من خلال مبادراته على تقديم الخدمات الاجتماعية الأساسية إلى حوالي 1.7 مليون شخص وساند أكثر من 400 ألف مستفيد بصورة مباشرة في قاعدة الهرم. ولدى الصندوق حاليا حافظة تضم 14 مشروعا في 10 بلدان، ويجري تنفيذ حوالي 60 في المائة من هذه الحافظة في أفريقيا.

عبر التعاون الوثيق مع شبكة أسبن لأصحاب مشاريع الأعمال الإنمائية، قام الصندوق بترسيخ أقدامه كطرف فاعل رئيسي في مجال قياس النتائج وإعداد التقارير عن أثر مشاريع الأعمال الاجتماعية الحرة.

للمزيد من المعلومات، يُرجى زيارة الموقع: www.gbfund.org.

GRASSROOTS BUSINESS FUND

معالجة المخاطر الفورية والطويلة الأمد

إتاحة المعرفة والدراية لمساعدة منشآت الأعمال في إدارة المخاطر

في الكثير من بلدان الأسواق الصاعدة، لا تمثل شحة رأس المال العقبة الوحيدة الماثلة أمام تنمية القطاع الخاص. بل يمكن أن يكون نقص المعرفة والدراية الفنية عائقا خطيرا أيضا، وبخاصة في ظل الأزمة الاقتصادية.

تلعب مؤسسة التمويل الدولية دورا مهماً في إزالة هذه المعوّقات، حيث تقدم سلسلة من الخدمات الاستشارية لمساعدة الجهات المتعاملة معها على سُرعة تحديد المخاطر والإجراءات العلاجية اللازمة إلى جانب العمل أيضا على إنشاء بيئة سليمة وصحية لأنشطة الأعمال ومواجهة التحديات الطويلة الأمد مثل تغير المناخ والحصول على الائتمان. وبقيامها بذلك، تساعد المؤسسة على بناء أسس أكثر استقرارا للمنشآت الخاصة فور انتهاء الأزمة المالية.

نظرا لانتشار الأزمة، أنشأت المؤسسة برامج استشارية جديدة لمساندة القطاع المالي. ويستهدف أحد هذه البرامج مساعدة المؤسسات المالية في إدارة القروض غير العاملة، إما عن طريق إعادة هيكلتها أو شطبها من الدفاتر. ويضطلع برنامج آخر بمساعدة المؤسسات المالية على تحسين ممارسات إدارة المخاطر في مجالات الحوكمة، وإدارة الأصول والخصوم والسيولة، وكفاية رأس المال، ومخاطر الائتمان.

قمنا أيضا بزيادة نطاق عملنا الاستشاري مع مراكز الاستعلام والتصنيف الائتماني التي تساعد المقرضين في تحديد العملاء ذوي مستويات المديونية المفرطة في الارتفاع. كما وسّعنا نطاق أنشطتنا المعنية بتعزيز الوعي والتثقيف المالي ومعايير الإفراض المسؤول. وفي بلدان أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى، التي تضررت بصفة خاصة نتيجة للأزمة، نعمل على تشجيع إنشاء سوق للأصول المتعثرة. وقمنا أيضا في تلك المنطقة ومناطق أخرى في العالم بمساعدة مجالس إدارة الشركات على أداء دور أقوى في ميدان حوكمة الشركات من خلال توفير التدريب على إدارة المخاطر.

وفي مختلف أنحاء العالم، عقدت المؤسسة حلقات عمل وندوات لزيادة الوعي بالممارسات الأفضل. فقد عقدنا في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا سلسلة من المؤتمرات التي استعرضت الدروس المستفادة من عمل المؤسسة مع بنوك المنطقة. وفي منطقتي جنوب وشرق آسيا، نظمنا العديد من حلقات العمل تحت شعار "إدارة المخاطر في أوقات الشدّة والرخاء" لمساعدة البنوك في المنطقة على تعميق إدراك كيفية تحديد المخاطر والتصدي لها. وجذبت حلقات العمل كبار المديرين في المؤسسات المالية الإقليمية، ووكالات التصنيف الائتماني والتجاري، وشركات مراجعة الحسابات، والشركات الاستشارية.

تعمل مؤسسة التمويل الدولية، بالشراكة مع باقي مؤسسات البنك الدولي، على تحسين مناخ الاستثمار في بلدان الأسواق الصاعدة – حيث تقوم على سبيل المثال بتقديم مساندة فنية لمساعدة البلدان على تحسين أنظمة شهر الإفلاس لمعالجة العدد المتزايد من الشركات المعسرة نتيجة للأزمة. ونقوم أيضا من خلال مشروع تقرير ممارسة أنشطة الأعمال بتوسيع نطاق عملنا الاستشاري فيما يتعلق بإجراءات الإصلاح التنظيمية التي تشمل حماية المستثمرين، وإنفاذ العقود، وأنظمة المحاكم.

تميل الأزمات الاقتصادية إلى تعريض الشرائح السكانية الضعيفة – أي الفقراء والجوعى والمُستَغَلّين – لمخاطر أشد وأنكى. ولهذا السبب، تدرك مؤسسة التمويل الدولية أهمية أن تكون المشاريع قابلة للاستدامة. وتقوم المؤسسة بتطبيق ما لديها من معايير الأداء لتحقيق الاستدامة البيئية والاجتماعية. وتساعدُ المؤسسة أيضا الجهات المتعاملة معها في إيجاد طرق للتصدي لمعضلات تغير المناخ عن طريق الاستثمار في نماذج أعمال جديدة للطاقة النظيفة، وتمويل تخفيض انبعاث الكربون، والتكنولوجيات السليمة بيئيا. ومن شأن هذا النهج أن يساعد في تخفيض التكاليف التشغيلية للجهات المتعاملة مع المؤسسة بمضي الوقت.

مساعدة منشآت الأعمال في تخفيف حدة تغير المناخ والتكيف معه

لتغير المناخ تداعيات وآثار كبيرة على العديد من البلدان النامية.

وفقاً للبنك الدولي، من شأن ارتفاع منسوب مياه البحار بواقع متر واحد، على سبيل المثال، أن يؤدي إلى فقدان مصر ما نسبته 13 في المائة من أراضيها الزراعية. ويمكن أن يسفر أيضا عن تدمير 28 في المائة من الأراضي الرطبة التي تحقق استدامة صناعة مصائد الأسماك في فييتنام وتقي المدن الساحلية شرّ العواصف والأعاصير.

ولهذا السبب، يمثل تخفيف حدة تغير المناخ أولوية إستراتيجية بالنسبة لمؤسسة التمويل الدولية. فنحن نعمل على تشجيع الاستثمارات غير المضرة بالمناخ – مثل استثمارات الطاقة الشمسية والطاقة الأكثر نظافة وتكنولوجيا الإنتاج التي تستهدف تحسين كفاءة استخدام الطاقة وتقليل الفاقد. وفي السنة المالية 2009، وللمرة الأولى في تاريخنا، تم توجيه أكثر من نصف استثماراتنا الخاصة بقطاع الطاقة الكهربائية إلى مجالات الطاقة المتجددة. واستثمرنا في السنة المالية 2009 ما مقداره 1.03 مليار دولار في 55 مشروعاً في مجالي الطاقة المتجددة وكفاءة استخدام الطاقة، ونهدف إلى تحقيق زيادة كبيرة في استثماراتنا في الطاقة النظيفة على مدى السنوات القليلة القادمة. للاطلاع على المزيد من المعلومات عن استثماراتنا في مجالات الطاقة المتجددة وكفاءة استخدام الطاقة، يُرجى زيارة الموقع: www.ifc.org/ifcext/sustainability.nsf/Content/ClimateChange.

فضلا عن هذه الاستثمارات، تقوم المؤسسة بتقديم مساهمات كبيرة من خلال الخدمات الاستشارية. وتعتبر خبراتنا في مجال تخفيف حدة تغير المناخ مهمة على وجه الخصوص للبلدان المتوسطة الدخل. ونسعى أيضا للحفاظ على دورنا الريادي لأنشطة الاستدامة البيئية من خلال مبادرات مثل مبادئ التوازن (انظر الصفحة 111).

يمثل تمويل تخفيض انبعاث الكربون ركيزة أساسية في إستراتيجية المؤسسة المعنية بتغير المناخ. إذ تساعدُ المؤسسة الشركاتِ على اكتساب المزيد من القيمة لما في حوزتها من اعتمادات تخفيض الكربون عن طريق ضمان تسليمها لمشترين في البلدان المتقدمة. ويمكن أن تقوم المؤسسة أيضا بتنظيم قروض مقابل الإيرادات المتأتية مستقبلاً من هذه الاعتمادات.

التمويل الإنمائي

مساندة صناعة الطاقة الشمسية في الأسواق الصاعدة

تساعد مؤسسة التمويل الدولية الجهات المتعاملة معها في البلدان النامية على تعظيم القدرة على الحصول على الكهرباء والحدّ من انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري من خلال مساندة مصادر الطاقة المتجددة مثل الطاقة الشمسية.

تعتبر الطاقة الفولطا ضوئية – أي استخدام الخلايا والألواح والوحدات الفولطا ضوئية – الطريقة الرئيسية لتحويل الطاقة الشمسية إلى كهرباء. وتنطوي هذه الصناعة المتنامية على إمكانات عظيمة على الأمد الطويل، ولكن التكنولوجيا المستخدمة مازالت حلاً متميزاً مرتفع التكلفة.

تعتمد صناعة الفولطا ضوئية الشمسية على السوق في عدد قليل من البلدان المتقدمة (ألمانيا، واليابان، وأسبانيا، والولايات المتحدة) حيث يجري تقديم إعانات لتدعيمها. وقد أخذت المراكز التقليدية لتصنيعها في أوروبا، واليابان، وتايوان، والولايات المتحدة في التحول نحو بلدان الأسواق الصاعدة في آسيا، مثل الصين التي تنتج الآن 27 في المائة من الطاقة الفولطا ضوئية الشمسية.

وتتمثل إستراتيجية مؤسسة التمويل الدولية في تعزيز تنمية صناعة الطاقة الشمسية في الأسواق الصاعدة، بما يساعد في تخفيض التكاليف لتمكين هذه الصناعة من القدرة على المنافسة. ومن شأن استثمارات المؤسسة أن تساعد في توسيع نطاق سلسلة التوريد لدفع تكلفة الطاقة الفولطا ضوئية نحو الانخفاض إلى "نقطة التعادل على مستوى الشبكات"، أي النقطة التي يمكن عندها منافسة المصادر التقليدية للطاقة الكهربائية.

في السنة المالية 2009، استثمرت المؤسسة 50 مليون دولار في أسهم رأس مال شركة "نيتول سولار" الروسية المنتجة لمادة البوليسيليكون لمساندة مصنعها الجديد في جنوب شرق سيبريا. وتعتبر البوليسيليكون المادة الخام الضرورية المستخدمة في صناعة الخلايا الفولطا ضوئية، علماً بأنه كان هناك نقص في توافر هذه المادة في الأسواق العالمية. ومن شأن استثمارات المؤسسة أن تساعد في سد هذا النقص بالإضافة إلى تدعيم قطاع الطاقة المتجددة في روسيا.

وافقت المؤسسة أيضا على استثمار 50 مليون دولار في شركة صن تيك القابضة المحدودة، وهي أكبر شركة مصنعة للخلايا الشمسية في الصين. فعن طريق مساهمات في أشباه رأس المال الطويلة الأمد التي يصعُب الحصول عليها في البيئة الراهنة للأسواق، سوف تساعدُ المؤسسة هذه الشركة على التوسّع، مع مساندة سوق الخلايا الشمسية في الصين. ويندرج أكثر من نصف مشاريع المؤسسة الخاصة بالطاقة الكهربائية، والتي تم الارتباط بتقديمها عليها خلال العام، في فئة مشاريع الطاقة المتجددة.

تعتزم المؤسسة، على مدى السنوات القليلة القادمة، تقديم ما يتراوح بين 100 إلى 150 مليون دولار سنويا كاستثمارات مباشرة في مجال الطاقة الشمسية، وتعبئة ضِعْفيّ إلى ثلاثة أضعاف هذا المبلغ من المؤسسات المالية الأخرى. وتقديم 100 إلى 150 مليون دولار أخرى عن طريق برنامج تسهيلات لأسهم رأس مال المخاطرة. وتتعهد المؤسسة بزيادة هذه الاستثمارات بواقع 3 أمثال في مشاريع الطاقة المتجددة وكفاءة استخدام الطاقة بتطبيق كافة التكنولوجيات، وذلك من 1.1 مليار دولار مُسْتَثْمَرة بين السنتين الماليتين 2005 و2007 إلى 3.3 مليار دولار فيما بين السنتين الماليتين 2009 و 2011.

دور المؤسسة في الحدّ من شُحة المياه

في كل صباح يستيقظ أكثر من مليار شخص من نومهم لا يجدون ما يشربونه من المياه النظيفة. ولا تشكل شُحة المياه النظيفة خطرا ماحقا على صحتنا فحسب، بل تطيحُ بمصادر إمدادنا بالغذاء، ونظمنا الإيكولوجية، ونمونا الاقتصادي، وبما نستظل به من الأمن والأمان.

في بلدان الأسواق الصاعدة، لا يمكن أن تقوم الحكومات وحدها بتوفير 180 مليار دولار مطلوبة تقديريا كل عام لتمويل مشاريع المياه والصرف الصحي على مدى العقدين القادمين أو نحو ذلك. وتدرك هذه الحكومات أن تنمية البنية الأساسية سوف تعتمد على الشراكات المعقودة بين القطاعين العام والخاص. وتساعدُ مؤسسة التمويل الدولية على تشجيع عدد متنامي لهذه الشراكات، حيث تمدُّ يدَ العون في تصميم المشاريع واستنباط حلول التمويل المبتكرة.

فعلى سبيل المثال، دخلت المؤسسة في علاقة شراكة مع الشركة الدولية للمياه والصحة (WaterHealth International). وهي شركة خاصة تقوم بتوفير مياه الشرب النظيفة لأكثر من 1.5 مليون شخص كان يعاني من نقص الخدمة في غانا، والهند، والمكسيك، والفلبين، وسري لانكا. وتم توسيع الاستثمار الأولي من قبل مؤسسة التمويل الدولية بإضافة ارتباط قدره 15 مليون دولار في السنة المالية 2009، إلى جانب المساعدة في تخفيز تعبئة 29 مليون دولار في شكل تمويل مساهمات في رأس المال من قبل مستثمرين من القطاع الخاص.

تحيط المخاطر بالمياه من كل حدب وصوب لأننا نهْوى الإسراف والاستهلاك الفاحش للمياه. ناهيك عن أن ممارسات ترشيد استخدام المياه ما زالت محدودة في قطاعي الزراعة والصناعة، اللذيْن يمثلان 90 في المائة من إجمالي استهلاك المياه العذبة. وتقوم مؤسسة التمويل الدولية، بالاشتراك مع شركائها، بوضع إطار للاستجابة لشُحّة المياه من أجل تدعيم الاستثمارات الرامية إلى تحقيق كفاءة الاستخدام من قبل الحكومات والشركات المتطلعة إلى إعطاء الأولوية لإستراتيجيات معالجة قضايا شُحة المياه.

مؤسسة التمويل الدولية هي عضو مؤسس في شبكة البصمة المائية (Water Footprint Network)، التي تهدف إلى وضع منهجية مشتركة يمكن أن يستخدمها القطاعان العام والخاص في قياس كمية المياه اللازمة لإنتاج السلع والخدمات من قبل الأفراد، والمؤسسات، وسكان البلد بأكمله.

علاوة على ذلك، تعمل المؤسسة مع أكاديميين وخبراء بارزين من أجل تحديد التكنولوجيات ونماذج العمل المبتكرة للإمداد بالمياه النظيفة إلى الأسواق التي لا تحصل على إمدادات كافية في البلدان النامية. وتتمثل الفكرة في التغلب على الحواجز الماثلة أمام نمو الشركات في هذا القطاع، وتطوير فرص الاستثمار، واستكشاف آفاق الشراكات الممكنة بين أصحاب المصلحة في مجموعة البنك الدولي والشركاء الآخرين، مثل المؤسسات المالية المتعددة الأطراف والبنوك التجارية.

الخيارات الذكية

التمويل الإنمائي

تشجيع الإنتاج الأكثر نظافة

يؤدي توسّع قطاع الصناعات التحويلية، والزراعة، والخدمات الحيوية مثل خدمات الصحة والتعليم، إلى تحقيق الكثير من المزايا والمنافع للبلدان النامية. ولكن تكلفة تحقيق هذا التقدم يمكن أن تكون أعلى في بعض الأحيان مما ينبغي – من حيث كل من القيمة الاقتصادية والقيمة البيئية.

تساعدُ المؤسسة على تخفيض تلك التكاليف وتحسين قدرة الجهات المتعاملة معها على المنافسة من خلال البرنامج التجريبي للإفراض من أجل زيادة نظافة الإنتاج. وتقوم بتقديم قروض سريعة لمساعدة الجهات المتعاملة معنا على زيادة كفاءة استخدام المواد الخام والطاقة والمياه من خلال تحسين عمليات التشغيل والخدمات والمنتجات. ومن شأن تقليل الفاقد والنفايات أن يساعد الشركات على توفير المال ليس من المواد الخام ومقومات الإنتاج الأخرى وحدها، بل التوفير أيضا في تكاليف التخلص من النفايات. وعلاوة على ذلك، من شأن أنظمة الإنتاج الأكثر نظافة أن تؤدي إلى تقليل انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري، مما يحقق النفع للمجتمعات المحلية ويساعد في الوقت نفسه على تخفيف حدة تغير المناخ.

وفي النصف الثاني من عام 2008، ساعدت المؤسسة واحدة من أكبر شركات صناعة الصُلب التركيةّ –شركة حسن دمير– في زيادة كفاءة استخدام الطاقة في مصنع الألومونيوم التابع لها في توزلا. إذ قدمت المؤسسة قرضا بمبلغ 4 ملايين دولار لمساعدة هذه الشركة على تقليل الفاقد الحراري في أفران الصهر والمسابك، واسترجاع وإعادة تدوير الحرارة المفقودة. ومن شأن هذا المشروع تخفيض درجة حرارة الأفران في عمليات المسابك، وتوفير الطاقة والحد من الانبعاثات.

يقول عدنان سن، المدير التنفيذي بالشركة "الوافع أن القرض الذي قدمته لنا مؤسسة التمويل الدولية لأغراض الإنتاج الأكثر نظافة أتاح حلاً سريعا لتمويل احتياجاتنا المستمرة للاستثمار التي تحددها أولويات عالية مثل كفاءة استخدام الطاقة. ويوضح ذلك أيضا كيف تستطيع المؤسسة تعجيل إنجاز الأمور عندما تُلقي بثقلها وراء أي برنامج".

بالإضافة إلى ذلك، وافقت المؤسسة على تقديم قرض لأغراض الإنتاج الأكثر نظافة مقداره 3 ملايين دولار إلى شركة جيه كيه للورق، وهي ثاني أكبر شركة منتجة في الهند لورق الطباعة والكتابة الذي يحمل علامتها التجارية. ويُستخدم هذا القرض في تمويل سلسلة من عمليات تحسين كفاءة استخدام الطاقة والمياه في ولايتي أوريسا وغوجارات. ومن المتوقع أن تسفر هذه التحسينات عن انخفاض ملموس في استهلاك المياه والكهرباء وتخفيض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون.

أنشأت المؤسسة في عام 2007 هذا البرنامج المعني بمساندة الإنتاج الأكثر نظافة من أجل تشجيع الجهات المتعاملة معها على تنفيذ الاستثمارات المحققة للإنتاج الأكثر نظافة وإثبات السلامة المالية والمنافع البيئية لهذه المشروعات. وتقوم المؤسسة في إطار هذا البرنامج بتمويل الديون بما يتراوح بين 250 ألفا إلى 5 ملايين دولار للمشروع الواحد. وتتم عملية تقديم القرض بشكل سريع بفضل زيادة تبسيط هذه العملية. كما تحصل الجهات المتلقية لهذه القروض على فرصة الاستعانة بالأخصائيين الفنيين والبيئيين في المؤسسة القادرين على تقديم مجموعة متنوعة من الخدمات الاستشارية. وتكللت مسيرة البرنامج بالنجاح إلى حد أن المؤسسة تُمعن النظر في توسيع نطاقه.

الخيارات الذكية

توفير المعرفة والدراية الفنية

تتبُّع انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري

قامت مؤسسة التمويل الدولية بوضع منهجية قيُد الاختبار يمكنها مساعدتنا والأطراف المختلفة صاحبة المصلحة الحقيقية في تحسين فهم آثار انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري فيما يتعلق باستثماراتنا. ويستند هذا النهج إلى منهجية حسابات الكربون المستخدمة على نطاق واسع نسبة لمنشآت الأعمال التابعة للقطاع الخاص، التي اعتمدها المجلس العالمي للأعمال التجارية من أجل التنمية المستدامة ومعهد الموارد الدولية. كما نعمل أيضا مع البنك الدولي والمؤسسات المالية الأخرى المتعددة الأطراف لتحديد الطرق المنهجية لحسابات الكربون التي تُلبي احتياجات القطاع المالي.

تعتزم المؤسسة قياس الانبعاثات في استثماراتها الجديدة في القطاع الحقيقي التي تمثل قرابة 60 في المائة من نشاطنا، على أن يلي ذلك في السنوات اللاحقة تطبيق نفس الشيء على قروض المؤسسة إلى الشركات، واستثماراتها في القطاع المالي.

وينطبق هذا البرنامج التجريبي على المشاريع الجديدة التي تدخل في دورة تجهيز المشاريع حتى فبراير/ شباط 2009. ويجب تغطية حافظة استثماراتنا بصورة تامة في حوالي 6 سنوات. وسوف تتقاسم المؤسسة النتائج والدروس المستفادة مع المؤسسات المتعددة الأطراف والشركاء الآخرين الذين اعتمدوا مبادئ التوازن.

مصـر

كان تواصلنا مع إحدى المستشفيات سببا في الحفاظ على نعمة البصر

أُصيب صالح زكي خليفة بعتامة عدستي عينيه اليمنى واليسرى. وبسبب ذلك، أصبح هذا الحدّاد البالغ من العمر 49 عاما عاجزا عن العمل وإعالة أطفاله الثلاثة الصغار.

يقول صالح خليفة الذي يعيش في قرية صغيرة بشمال القاهرة "لا أستطيع العمل. لا أستطيع حتى أن أمشي بمفردي. يقودني من يدي ابني مصطفى البالغ من العمر 12 عاما في كل مرّة أسير فيها في الطريق."

عندما جرى تشخيص حالته في العام الماضي، ذهب صالح خليفة إلى المستشفى ولكنه لم يستطع تدبير مبلغ تعادل قيمته 370 دولارا لإجراء عملية تصحيح قدرته على الإبصار. أقعدته هذه الحالة عن العمل، وكان الدخل الوحيد للأسرة يأتي من زوجته التي كان راتب وظيفتها بكفي بالكاد لدفع إيجار الشقة التي يسكنون فيها.

جاءت المساعدة من مستشفى المغربي بالقاهرة التي تدعمها مؤسسة التمويل الدولية (انظر الصورة). تم فحص عيون صالح في أحد برامج "القوافل الطبية" لمستشفى المغربي التي يقوم أطباؤها ومساعدوهم بزيارة المناطق الفقيرة في مصر ثلاث مرّات في الأسبوع لفحص حالة 300 إلى 400 مريض في كل موقع تزوره القافلة الطبية. وتركز هذه البرامج على الاستجابة لأمراض العيون في مرحلة مبكرة وكافية للحيلولة دون فقدان نعمة البصر.

اتصل موظفو المستشفى بصالح وأبلغوه أن الأطباء سيجرون له عملية جراحية وأنه من المنتظر أن يستعيد قدرته على الإبصار.

يقول صالح خليفة "زالت همومي تماما وشعرت بالراحة عندما علمت أنهم سيساعدونني على الإبصار مرة أخرى. يعني ذلك أنني سوف أستطيع أن أعول أسرتي من جديد." وسوف يسعد صالح برؤية أطفاله يكبرون أمام ناظريه.

في عام 2008، قدمت مؤسسة التمويل الدولية قرضا تمويليا قدره 45 مليون دولار إلى مستشفيات المغربي بالمملكة العربية السعودية للمساهمة في تمويل خطط توسيعها، بما في ذلك مستشفيات العيون ومراكز الإحالة في مصر ومستشفى العيون في اليمن. وتقوم هذه المستشفيات الجديدة نظير تكلفة منخفضة بإجراء نصف مليون فحص للعيون و50 ألف عملية جراحية في السنة، وهي توفر ألف وظيفة جديدة للأخصائيين الطبيين المهرة.

وتقدم مستشفيات المغربي أيضا خدمات صحية مجانية ومنخفضة التكلفة لسكان المناطق الريفية الفقيرة من خلال مؤسسة النور مغربي الخيرية. وتنتقل "قافلة المغربي" الطبية للعيون من قرية إلى أخرى في المناطق النائية، ويتم صرف الأدوية مجانا وإحالة الحالات التي تتطلب عمليات جراحية إلى مستشفى المغربي للعيون في القاهرة. ويساند التمويل الذي قدمته المؤسسة هذه المستشفى، التي تقوم بدورها بمساندة أنشطة مؤسسة النور مغربي الخيرية.

الحفاظ على نموذج العمل المستدام

لم تكن مؤسسة التمويل الدولية بمنأى عن التعرض لآثار الأزمة المالية العالمية. إذ أدى هبوط أسواق الأسهم في جميع أنحاء العالم إلى تقليل أرباح المؤسسة والحد من قدرتها على زيادة استثماراتها. واستجابة لذلك، اتخذت المؤسسة العديد من الخطوات لضمان استخدام مواردها المالية حيثما يمكن تحقيق القدر الأكبر من المنافع والحفاظ على استمرار قوة المؤسسة وقدرتها الطويلة الأمد على خدمة الجهات المتعاملة معها.

وتحافظ المؤسسة على نموذج العمل المستدام من خلال ضبط التكاليف، وتعزيز إدارة حافظة العمليات الاستثمارية والمخاطر الأخرى، وابتكار الطرق الكفيلة بزيادة كفاءة المؤسسة وتكيفها مع التحديات الجديدة. وقد زاد اقتراب المؤسسة من الجهات المتعاملة معها، وتم تحقيق لا مركزية صُنع القرار من أجل تحسين خدمة هذه الجهات. وقامت المؤسسة أيضا بتعزيز تقاليدها المؤسسية التكيّفية – والمواهب والمهارات المتنوعة لخبرائها وموظفيها – لزيادة كفاءتها وفعاليتها أثناء الأزمة.

تبسيط عملية اتخاذ القرارات المؤسسية في مؤسسة التمويل الدولية

تتطلب تلبية الاحتياجات المتغيرة للجهات المتعاملة مع مؤسسة التمويل الدولية ـ ومراعاة الحرص والتأني في إدارة المخاطر في الوقت نفسه ـ قيام المؤسسة باتخاذ قرارات سريعة وحكيمة. وفي السنة المالية 2009، اتخذت المجموعة القائمة بإدارة المؤسسة عدة خطوات لتحسين سرعة وفعالية اتخاذ القرارات الخاصة بالعمليات والموارد البشرية إلى جانب تعزيز قدرة المؤسسة أيضا على تحديد المخاطر ومعالجتها.

قامت مجموعة الإدارة بتعزيز ثلاث لجان – لجنة المخاطر المؤسسية المعنية بمناقشة وتقرير السياسات الخاصة بالمخاطر المالية والتشغيلية والقانونية والبيئية والاجتماعية؛ ولجنة العمليات المؤسسية المعنية باستعراض وتوضيح مشاريع الاستثمار والخدمات الاستشارية ووضع السياسات؛ ولجنة الموارد البشرية المعنية بوضع السياسات الخاصة بإدارة الموارد البشرية. وتتكون كل لجنة من 5 إلى 7 أعضاء من مجموعة الإدارة التي تضم 10 أعضاء. ويرأس هذه اللجان الثلاث لارس ثونيل نائب الرئيس التنفيذي والمسؤول التنفيذي الأول لمؤسسة التمويل الدولية.

ويؤدي هذا الهيكل التنظيمي إلى زيادة كفاءة استخدام وقت وخبرات أعضاء مجموعة الإدارة، وتحسين كل من سرعة وفعالية اتخاذ القرار. وتجتمع لجنة العمليات المؤسسية، على سبيل المثال، مرتين في الأسبوع وتنظر في مقترحات الاستثمار الروتينية على أساس عدم الممانعة. وبموجب هذا النظام، تعتبر المقترحات معتمدة في حالة عدم الاعتراض. وتحيل اللجان الثلاث أحيانا إلى مجموعة الإدارة بعض القضايا التي تتطلب النظر فيها على مستوى المجموعة ـ وخاصة إذا كانت الإجراءات قيد النظر تنطوي على آثار واسعة النطاق على المؤسسة أو مجموعة البنك الدولي.

تعزيز اللامركزية لخدمة الجهات المتعاملة مع المؤسسة

يتزايد اقتراب المؤسسة من المتعاملين معها كي يمكنها تحسين الوفاء باحتياجاتهم في عالم سريع التغيّر. ففرص أنشطة الأعمال آخذة في التوسع سريعاً في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل التي تعمل فيها المؤسسة. وفي الوقت ذاته، يتوقع المتعاملون مع المؤسسة وشركاؤها الآخرون سرعة ومرونة اتخاذها لقراراتها. وقد أدركت المؤسسة الحاجة إلى زيادة بناء القدرات خارج مقر المؤسسة الرئيسي في واشنطن العاصمة لتتمكن من تقديم الحلول اللازمة للجهات المتعاملة معها وضمان التنمية المستدامة للقطاع الخاص.

حالياً، يعمل أكثر من نصف موظفي المؤسسة في مكاتب ميدانية في جميع أنحاء العالم. وقد تعزّز وجود المؤسسة بصورة ملموسة في أكثر اقتصادات العالم ضعفاً منذ عام 2004. ويتم على نحو متزايد اتخاذ قرارات الاستثمار على المستوى المحلي. ففي السنة المالية 2008، بدأت المؤسسة تفويض الصلاحيات فيما يخص العديد من القرارات بشأن المشروعات إلى العاملين بالمكاتب الميدانية في إدارات منطقة آسيا. وبالاستفادة من تلك التجربة والبناء عليها، ستبدأ المؤسسة تنفيذ نهجها هذا في كافة مناطق عملها في السنة المالية 2009. فالتغيير الحاصل جوهري: إذ بلغت في السنة الماضية نسبة ارتباطات المؤسسة التي اتخذ قراراتها موظفون مختصون عاملون في مكاتب ميدانية 37 في المائة – مقابل 20 في المائة في عام 2006. وتم منذ عام 2001 تخفيض متوسط مدة تجهيز عمليات استثمارات المؤسسة بواقع الثلث.

ونهدف في سياق اللامركزية إلى وضع الشخص المناسب في المكان المناسب، وضمان نشر المعرفة والمهارات حيثما تمس الحاجة إليها. إذ انتقل العديد من كبار موظفي المؤسسة إلى مكاتب ميدانية، ونعمل على جعل ذلك الانتقال جذاباً للموظفين من ذوي الإمكانات العالية. وتقوم المؤسسة أيضا بتعيين عدد متزايد من موظفيها محليا وتحسين خبراتهم في بناء تخصص مهني في المؤسسة. كما تعمل المؤسسة، في كل من المقر الرئيسي والمكاتب الميدانية، على تحسين طرق تقاسم المعرفة والدروس المستفادة.

يؤدي نهج اللامركزية إلى زيادة كفاءة المؤسسة وتعزيز إدارة المخاطر في نفس الوقت. كما أنه يساعدُ المؤسسة في تصميم مناهج تناسب احتياجات بلدان محددة وأسواق عالية المخاطر أو جديدة في التعامل، فضلاً عن زيادة قدرة المؤسسة في أن يكون لها أثر إيجابي على تنمية وتطوّر الاقتصادات الصاعدة.

أعمال غير معتادة

1/3–

خفض متوسط الوقت اللازم لمعالجة عمليات مؤسسة التمويل الدولية بواقع الثلث منذ عام 2001.

%37

ارتفاع عدد ارتباطات مؤسسة التمويل الدولية التي قادها موظفون متخصصون عاملون في مكاتب ميدانية للمؤسسة إلى 37 في المائة مقابل 20 في المائة في عام 2006.

تحسين إجراءات العمل

أبرزت الأزمة العالمية حاجة مؤسسة التمويل الدولية إلى خدمة الجهات المتعاملة على نحو أفضل وأسرع وأكثر كفاءة. وفي يوليو/تموز 2008، جعلت مجموعة إدارة المؤسسة تحسين إجراءات العمل أولوية قصوى بالنسبة للمؤسسة.

تسعى مبادرات تحسين إجراءات العمل في المؤسسة إلى تحسين رضا المتعاملين مع المؤسسة عن طريق تبسيط العمليات، وتخفيض الوقت اللازم للموافقة على المشاريع، وزيادة إمكانية التنبؤ بالقرارات المتخذة. وتستهدف هذه المبادرة تحسين رضا الموظفين من خلال إلغاء الخطوات الإجرائية غير الضرورية والتحديد الواضح لأوجه المساءلة في أداء الأدوار. وأخيرا، تهدف المبادرة إلى زيادة الكفاءة التشغيلية وتمكين المؤسسة من إنجاز المزيد بقدر أقل من الموارد.

يتمثل هدف المؤسسة على مدى العامين القادمين في زيادة رضا المتعاملين معها عن مستوى الاستجابة لاحتياجاتهم – وتهدف المؤسسة إلى تخفيض الوقت المستغرق في تجهيز المشروع من 241 إلى 141 يوما. وتتجه النية أيضا إلى خفض تكاليف الموظفين المباشرة في كل ارتباط استثمار – بواقع 10 آلاف دولار في المتوسط. وبالإضافة إلى ذلك، تهدف المؤسسة إلى مضاعفة النسبة المئوية لرضا المتعاملين مع المؤسسة من خلال موظفيها عن عمليات المؤسسة.

يعمل قطاع الخدمات الاستشارية في المؤسسة على تحسين إجراءات العمل أيضا. وتتمثل الفكرة في تحسين كفاءة العمل بشأن كافة الخدمات الاستشارية عن طريق تخفيض عدد الخطوات اللازمة من بداية المشروع إلى الموافقة عليه بنسبة 30 في المائة. ومن المتوقع أن يسفر تبسيط العمليات عن تحسين نوعية المشاريع وزيادة التلاحم والتماسك في تنفيذها.

يجري حاليا تعميم المزيد من التحسينات. ومن بين التحسينات التي يتم إجراؤها لأول مرة في تاريخ المؤسسة تفويض المديرين بالموافقة على طائفة مختارة من العمليات، مما يمكن أن يؤدي إلى تعجيل تجهيز المشروعات المزمع تنفيذها بنسبة أكثر من 30 في المائة. وينطوي أحد جوانب التحسين الأخرى على تخفيض عدد المسؤولين الذين تعتبر موافقتهم على المشروع ضرورية، مع القيام في الوقت نفسه بضمان ضبط الجودة النوعية وإدارة المخاطر.

سرعة الحركة التنظيمية – كيفية تكيف المؤسسة وموظفيها مع الأزمة

لدى اتساع نطاق الأزمة العالمية، قامت المؤسسة بإجراء تحوّلات سريعة في إستراتيجية الموارد البشرية من أجل الاستجابة للأوضاع الجديدة في الأسواق واحتياجات العمل. وبعد زيادة القوى العاملة بأكثر من 50 في المائة في السنوات الخمس الماضية، وجهت المؤسسة انتباهها في السنة المالية 2009 إلى تعزيز سرعة الحركة التنظيمية ـ للتأكد من توزيع مواهب ومهارات موظفي المؤسسة حيثما تمسّ الحاجة إليها.

زادت القوى العاملة في المؤسسة، ولكن بوتيرة أكثر تباطؤا منها في السنوات السابقة، بهدف سد النقص في المهارات الحيوية التي تطلبتها الأزمة. وركزت المؤسسة بصفة خاصة على تعيين خبراء متخصصين رفيعي المستوى في مجالات إعادة الهيكلة المالية، وأسهم رأس المال، وحافظة الاستثمارات، وإدارة المخاطر. وفيما يتعلق بالخدمات الاستشارية، بدأت المؤسسة في التركيز على توظيف خبراء في منتصف حياتهم المهنية متخصصين في مجالات القدرة على الحصول على التمويل ومناخ الاستثمار.

وتمثلت إحدى الأولويات القصوى في تحسين إنتاجية وكفاءة ومرونة الخبراء والموظفين. وقامت المؤسسة بتدريب العاملين في الموضوعات المرتبطة بالأزمة العالمية – مثل إعادة الهيكلة وحافظة العمليات وإدارة المخاطر. وتم أيضا تدريب مسؤولي الاستثمار لمساعدتهم في الاستفادة من خبرات وتجارب المؤسسة في الأزمات الاقتصادية السابقة.

استشراف آفاق المستقبل –
برنامج طويل الأمد معني بالبيئة

عندما تخف حدة الأزمة العالمية، يمكن أن تشهد المؤسسات المالية في البلدان المتقدمة زيادة في الإجراءات التنظيمية والرقابية وانخفاضا في الرغبة في تحمل المخاطر

من شأن ذلك أن يلحق الضرر بتدفق رأس المال إلى الأسواق الصاعدة على المدى الأطول أجلا. ونتيجة لذلك، من المحتمل أن يتزايد الطلب على خدمات مؤسسة التمويل الدولية تمشيا مع الأهمية المتزايدة للبلدان النامية في الاقتصاد العالمي. وبما أن المؤسسة هي البنك الإنمائي الوحيد المتعدد الأطراف الذي يقتصر محور تركيزه على تنمية القطاع الخاص، فإن سجل الإنجاز الرائع للمؤسسة وقاعدة معارفها العميقة في تقديم التمويل والخدمات الاستشارية سيقدمان أفضل برنامج طويل الأمد لتحقيق مسيرة تقدم القطاع الخاص في البلدان النامية.

المضيَ قُدُما

تطبيق الدروس المستفادة من الخبرة العملية

تسعى المؤسسة جاهدةً على الدوام من أجل تحسين عملياتها وكيفية تقديم منتجاتها وخدماتها – من خلال استعراض الأنشطة وتقييم مواطن النجاح والإخفاق، وتقييم مدى الجاهزية والاستعداد لمواجهة الأوضاع الصعبة.

في خريف عام 2007، عندما لاحت أول إشارة إلى بوادر اندلاع أزمة في الأسواق المالية، بدأت مجموعة إدارة المؤسسة في وضع إستراتيجية شاملة لتمكين خبرائها وموظفيها من تحسين خدمة الجهات المتعاملة في ظل الأوضاع المناوئة. وأرست هذه الإستراتيجية الأساس لمبادرات المؤسسة المعنية بمواجهة الأزمة وشحذ محور تركيزها على إدارة حافظة العمليات والمخاطر عند انتشار الأزمة.

قامت المؤسسة، لضمان استخدام الموارد الرأسمالية بحكمة وفعالية، بتخفيض متوسط مدّة القروض عن طريق إجراء المزيد من عمليات تمويل التجارة القصيرة الأجل وتقليل عدد القروض الممتازة مع الحفاظ في الوقت نفسه على مستوى الاستثمارات في أسهم رأس المال. كما قامت المؤسسة أيضا بزيادة القدرة على إدارة المشاريع التي تتطلب عمليات تسوية، وتعيين الكثير من موظفي الاستثمار في الإدارة المعنية بالعمليات الخاصة. وبوجه عام، فرضت المؤسسة ضوابط مُحكمة لمراقبة الميزانية مع تخفيض وتيرة تعيين موظفين.

لقد استخلصنا العديد من الدروس المستفادة من خبرتنا العملية على مدى العام الماضي، وسنقوم بتطبيقها في عمليات اتخاذ القرار. وفيما يلي بعض الدروس المستفادة:

— يجب أن تقوم المؤسسة بزيادة استخدام أدوات التمويل الوسيطة، مثل القروض القابلة للتحويل، التي توفر حماية أفضل للمؤسسة ضد انكماش الأسواق المفاجئ؛

— تحتاج المؤسسة إلى خلق حوافز أفضل للموظفين لزيادة تشجيعهم على إنجاز مبيعات أسهم رأس المال، وتحسين الاتصالات مع الحكومات والجهات المتعاملة مع المؤسسة التي تعترض على مبيعات أسهم رأس المال.

— في أوقات السيولة العالية، يجب أن تركز المؤسسة على الاستثمارات التي تؤدي فيها دورا فريدا يمكن أن ينعكس في الأسعار.

— تطبيق نهج اللامركزية على توزيع خبراء وموظفي المؤسسة جعلها أكثر اقترابا من الجهات المتعاملة معها وأتاح لها الحصول على معلومات أفضل عن أوضاع المتعاملين معها في أوقات الشدة، كما جعلها أكثر استجابة.

— تحتاج المؤسسة إلى سرعة الحركة التنظيمية لضبط إستراتيجية التوظيف طبقا للتغيّرات في إستراتيجية العمل.

— في أوقات الأزمة، يزيد كثيرا الطلب على رأس المال المخاطرة عن الموارد المحدودة للمؤسسة – مما يبرز الحاجة إلى تعبئة تمويل إضافي لاستكمال الموارد المالية للمؤسسة.

خطوة تاريخية:
تأسيس شركة لإدارة الأصول تابعة للمؤسسة

يؤدي سجل المؤسسة الحافل بتحقيق أرباح قوية وأثر إنمائي فعال إلى تحقيق منفعة إضافية راسخة – حيث يساعد المستثمرين الآخرين في إدراك مزايا الاستثمار في أسواق البلدان النامية.

فيما يتعدى حدود الاستجابة للأزمة العالمية، يعني عمل الخيارات الذكية البناء على نموذج عمل المؤسسة الثابتة كفاءته من أجل توسيع نطاق التواصل مع الجهات المتعاملة مع المؤسسة.

في عام 2009، أنشأت المؤسسة أول شركة تابعة مملوكة بالكامل لها – وهي شركة إدارة الأصول – من أجل تعبئة رأس المال من مصادر خارج نطاق قاعدة المستثمرين التقليديين لديها. وسوف تكون شركة إدارة الأصول بمثابة مدير صندوق أسهم رأس المال الخاص وستقوم بالاستثمار بالنيابة عن المستثمرين الذين لم يندرجوا من قبل مطلقا ضمن أصحاب العمليات المزمعة في المؤسسة. ويتمثل غرض الشركة في تقديم عائد مالي قوي إلى المستثمرين مع القيام في الوقت نفسه بتحقيق أثر إنمائي متميز في الأسواق الصاعدة التي تستثمر فيها.

تهدف شركة إدارة الأصول إلى خلق علاقة تعاونية بين المؤسسة والمستثمرين والجهات المتعاملة مع المؤسسة. وتقوم المؤسسة بتنفيذ استثمارات مشتركة في الصناديق التي تديرها الشركة، مما يؤدي إلى تمديد جسور المصالح وزيادة قدرتها على الاستثمار. وفي الوقت نفسه، تستفيد الجهات المتعاملة مع المؤسسة من توسيع نطاق تقديم منتجات المؤسسة. كما ستتمتع الطائفة الجديدة من المستثمرين للمرة الأولى بالقدرة على الاستفادة من خبرات المؤسسة التي لا نظير لها في مجال الاستثمار في البلدان النامية والأسواق العالية المخاطر أو الجديدة في التعامل. بالإضافة إلى سجل المؤسسة في تحقيق عائد قوي لاستثمارات أسهم رأس المال في هذه الأسواق.

كخطوة أولية، تقوم الشركة بإدارة الصندوق الجديد في المؤسسة المعني بإعادة الرسملة – الذي تم تمويله بصورة مشتركة بما مقداره 2 مليار دولار من قبل البنك الياباني للتعاون الدولي ومليار دولار من جانب المؤسسة. وقام الصندوق بأول عملية له في شهر مارس/ آذار بتقديم ارتباط قدره 20 مليون دولار لبنك كونتيننتال في باراغواي. ومن المتوقع إنجاز المزيد من الاستثمارات في عام 2009.

ستقوم الشركة أيضا بإدارة صندوق عام جديد برأس مال مليار دولار لأسهم رؤوس الأموال الخاصة ويتيح للمستثمرين تنفيذ استثمارات مشتركة مع المؤسسة في عمليات استثمارية في أفريقيا، وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي. وستقوم الشركة بإدارة المبادرات الخاصة بأية صناديق أخرى فور إنشائها.

وفي شهر مايو/أيار، قامت المؤسسة بتعيين غيفن ويلسون كمسؤول تنفيذي أول للشركة. وكان ويلسون، وهو بريطاني الجنسية، يعمل في السابق مديرا عاما لقسم الاستثمارات المصرفية في بنك غولدمان ساكس في لندن الذي ظل يعمل فيه على مدى فترة 13 عاما الماضية. وقد بدأ ويلسون حياته المهنية في مؤسسة ماكينزي وشركاه، وانضم إلى مجموعة البنك الدولي في عام 1988 حيث عمل في الإدارة المعنية بمنطقة أفريقيا في البنك الدولي، ثم عمل لمدة 6 سنوات في إدارة خدمات تمويل الشركات في مؤسسة التمويل الدولية. وخدم لاحقا كمستشار خاص لبنك انجلترا قبل انضمامه إلى بنك غولدمان ساكس. وقد عمل ويلسون في أكثر من 50 بلدا.

Gascol

قصصُهم/ وحكايتنا

الفصل الثالث:

الأثر الملموس لعمليات المؤسسة

أدت استجابة مؤسسة التمويل الدولية السريعة والمبتكرة للأزمة الاقتصادية العالمية إلى تمكينها من إحداث أثر ملموس في البلدان النامية. فمن خلال التعلّم من الأزمات السابقة والإعداد في مرحلة مبكرة للتصدي للأزمة الراهنة، عملت المؤسسة على تخفيف آثار الأزمة مع الحفاظ في الوقت نفسه على تركيزها على خلق الفرص للناس لتخليصهم من براثن الفقر وتحسين أحوالهم المعيشية.

في خلال هذه السنة التي شهدت انخفاض تدفقات رؤوس الأموال الخاصة إلى الأسواق الصاعدة بمقدار النصف تقريبا، ساعدت المؤسسة على توجيه استثمارات قدرها 14.5 مليار دولار لمساندة منشآت الأعمال الخاصة ـ أي ما يقل قليلا عن الرقم القياسي البالغ 16.2 مليار دولار في السنة المالية 2008. وساعدت المؤسسة الشركات المتعاملة معها في إقراض أكثر من 9 مليارات دولار إلى حوالي 8.5 مليون مقترض في إطار التمويل الأصغر. وقدمت تلك الجهات المتعاملة مع المؤسسة قروضا بلغت قيمتها قرابة 91 مليار دولار إلى حوالي 1.3 مليون من المؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة في عام 2008. كذلك قامت الجهات المتعاملة مع المؤسسة بتوفير أكثر من مليوني فرصة عمل، ورعاية صحية لما يقرب من 5.5 مليون مريض، وساعدت في تعليم أكثر من مليون طالب وطالبة.

نتائج مؤسسة التمويل الدولية حسب المناطق، ومجموعات الصناعات، ومجالات الخدمات الاستشارية

الأثر العالمي للمؤسسة

تعزيز النمو المستدام للقطاع الخاص

في السنة المالية 2009، بلغت ارتباطات مؤسسة التمويل الدولية لحسابها الخاص 10.5 مليار دولار، كما قامت بتعبئة 4 مليارات دولار من مصادر أخرى. وشكلت المشاريع المنفذة في البلدان الأشد فقرا ما نسبته 42 في المائة من استثمارات المؤسسة وأكثر من 46 في المائة من المشاريع الاستشارية الجديدة. وفي منطقة أفريقيا جنوب الصحراء، بلغ إجمالي استثمارات المؤسسة لحسابها الخاص 1.8 مليار دولار، أي ما يمثل 17 في المائة من مجموع ارتباطات المؤسسة في هذه السنة. وبلغ إجمالي الإنفاق على الخدمات الاستشارية 291 مليون دولار، تم توجيه 52 في المائة منها لمشاريع في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء.

حافظة الارتباطات حسب الصناعات

لحساب المؤسسة حتى 30 يونيو/حزيران 2009

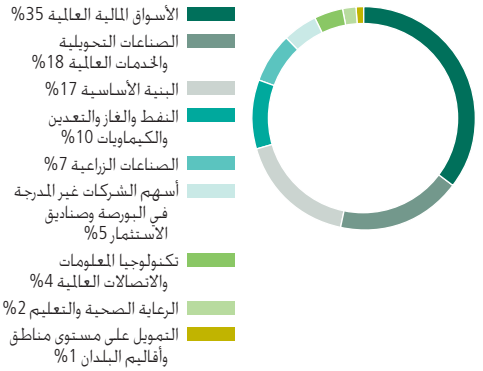

حافظة الاستثمارات في السنة المالية 2009 حسب الصناعات

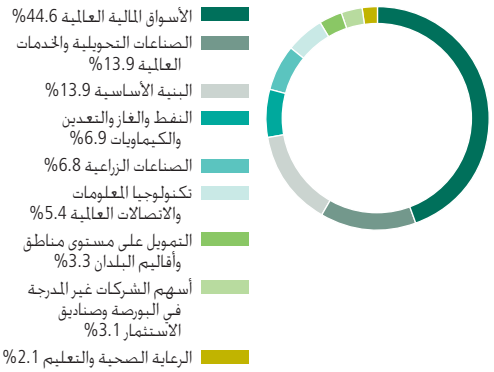

الخدمات الاستشارية والإنفاق حسب أنواع أنشطة الأعمال

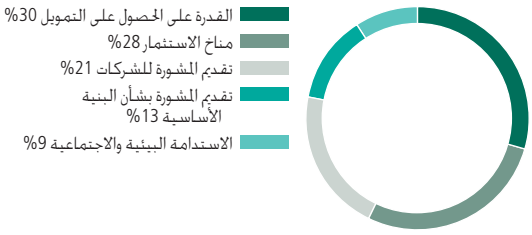

حافظة الارتباطات حسب الأدوات

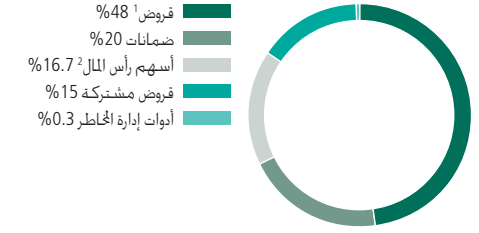

[1] تشمل أدوات من نوع القروض وأشباه الأسهم
[2] تشمل أدوات من نوع أسهم رأس المال وأشباه أسهم رأس المال

ارتباطات المؤسسة في السنة المالية 2009 حسب فئة التصنيف البيئي والاجتماعي

الفئة[1]	الارتباطات (ملايين الدولارات)	عدد المشاريع
A	446	4
B	4,283	137
C	2,096	104
FI	2,991	109
N[2]	731	93
	10,547	447

[1] انظر وصف الفئة في الصفحة 111.
[2] N تشير إلى إسناد الارتباطات الخاصة بمشاريع قائمة أو مقابضات وإصدار الحقوق.

البلدان الأكبر اقتراضاً من المؤسسة[1]

حتى 30 يونيو/حزيران 2009 (استناداً إلى حساب المؤسسة)

البلد (الترتيب العالمي)	الحافظة (ملايين الدولارات)	النسبة المئوية للحافظة على مستوى العالم
الهند (1)	3,389	10
البرازيل (2)	2,364	7
الاتحاد الروسي (3)	2,244	7
الصين (4)	2,099	6
تركيا (5)	1,910	6
الأرجنتين (6)	1,054	3
الفلبين (7)	960	3
كولومبيا (8)	873	3
المكسيك (9)	781	2
بيرو (10)	744	2

[1] ماعدا حصص البلدان المنفردة من المشاريع الإقليمية والعالمية.

حسب المناطق

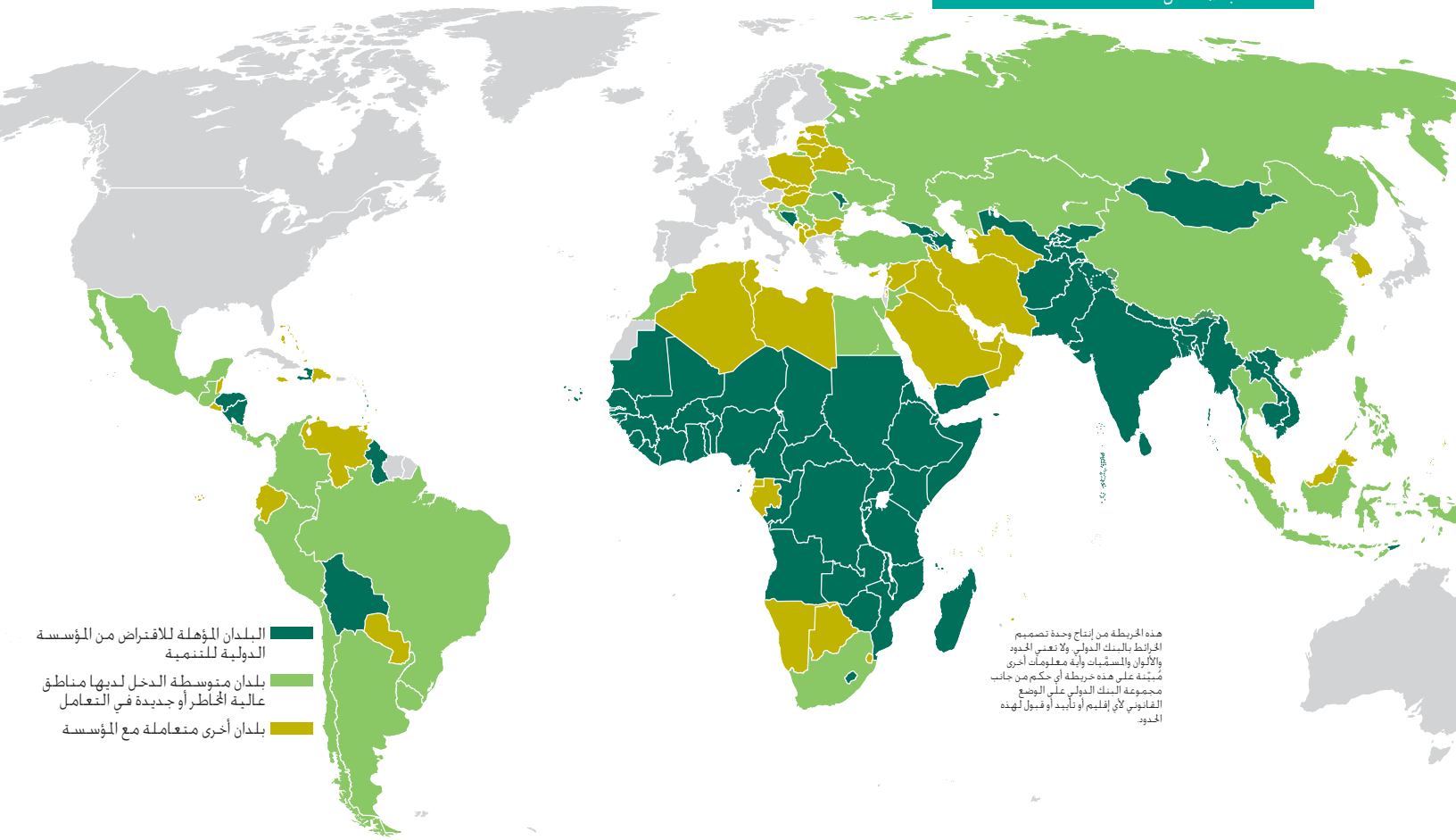

هذه الخريطة من إنتاج وحدة تصميم الخرائط بالبنك الدولي. ولا تعني الحدود والألوان والمسمّيات وأية معلومات أخرى مُبيّنة على هذه خريطة أي حكم من جانب مجموعة البنك الدولي على الوضع القانوني لأي إقليم أو تأييد أو قبول لهذه الحدود.

حافظة الارتباطات حسب المناطق

لحساب المؤسسة حتى 30 يونيو/حزيران 2009

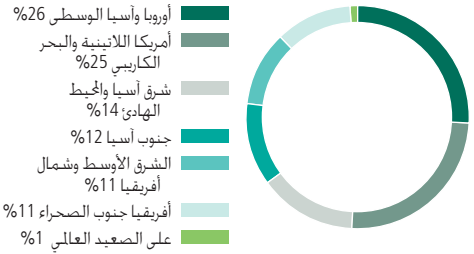

استثمارات المؤسسة في السنة المالية 2009 حسب المناطق

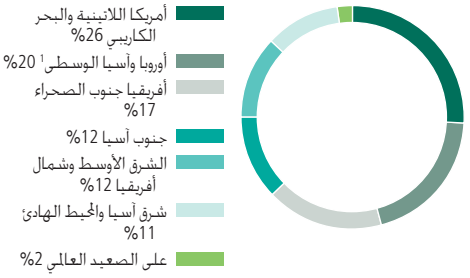

[1] بعض المبالغ تشمل حصصاً إقليمية من الاستثمارات التي تصنف رسمياً كمشاريع عالمية. انظر الأقسام الخاصة بالأقاليم للاطلاع على التفاصيل.

الخدمات الاستشارية والإنفاق حسب المناطق

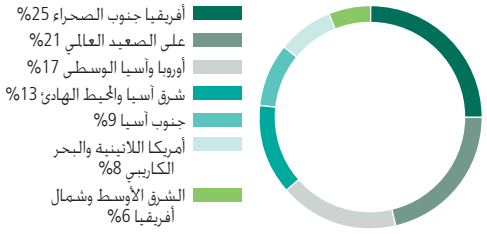

النتائج التنموية حسب الصناعات

(الاستثمارات)

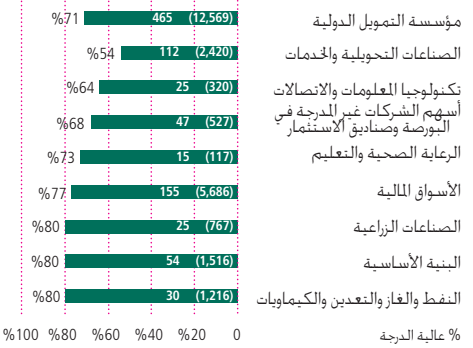

بيانات نظام تتبّع النتائج الإنمائية حتى 30 يونيو/حزيران 2009 بالنسبة للمشاريع التي تمت الموافقة عليها في فترة السنوات الميلادية 2000–2005.
ملاحظة: يمثل العدد داخل العمود عدد المشاريع المعطاة درجات. ويمثل العدد بين قوسين مجموع استثمارات المؤسسة (بملايين الدولارات) في تلك المشاريع.

النتائج التنموية حسب المناطق

(الاستثمارات)

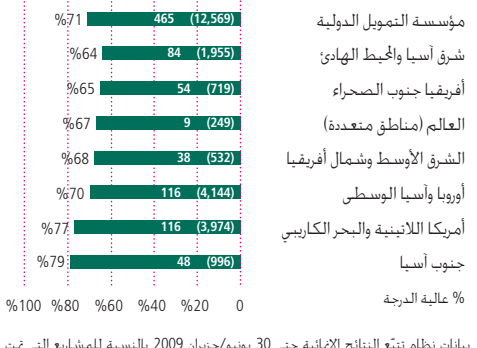

بيانات نظام تتبّع النتائج الإنمائية حتى 30 يونيو/حزيران 2009 بالنسبة للمشاريع التي تمت الموافقة عليها في فترة السنوات الميلادية 2000–2005.
ملاحظة: يمثل العدد داخل العمود عدد المشاريع المعطاة درجات. ويمثل العدد بين قوسين مجموع استثمارات المؤسسة (بملايين الدولارات) في تلك المشاريع.

النتائج التنموية غير المرجحة والمرجحة عبر الوقت

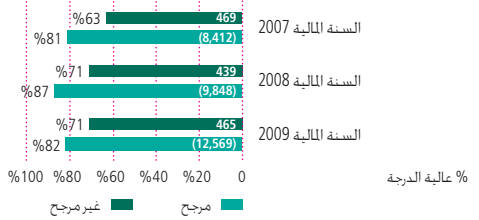

السنة المالية 2007: بيانات نظام تتبع النتائج الإنمائية حتى 30 يونيو/حزيران 2007 للمشاريع التي تمت الموافقة عليها خلال فترة السنوات الميلادية 1998-2003؛ والسنة المالية 2008: بيانات نظام تتبع النتائج الإنمائية حتى 30 يونيو/حزيران 2008 للمشاريع التي تمت الموافقة عليها خلال فترة السنوات الميلادية 1999-2004؛ والسنة المالية 2009: بيانات نظام تتبّع النتائج الإنمائية حتى 30 يونيو/حزيران 2009 بالنسبة للمشاريع التي تمت الموافقة عليها في فترة السنوات الميلادية 2000-2005.
ملاحظة: تمثل الأرقام داخل الأعمدة عدد المشاريع المعطاة درجات بالنسبة للسلسلة غير المرجحة. ومجموع استثمارات المؤسسة المعطاة درجات (بملايين الدولارات الأمريكية) بالنسبة للسلسلة المرجحة.

منطقة أفريقيا جنوب الصحراء

أنغولا بنن بوتسوانا بوركينا فاصو بوروندي الكاميرون الرأس الأخضر جمهورية أفريقيا الوسطى تشاد جزر القمر
جمهورية الكونغو الديمقراطية جمهورية الكونغو كوت ديفوار جيبوتي غينيا الاستوائية إريتريا إثيوبيا غابون
غامبيا غانا غينيا غينيا-بيساو كينيا ليسوتو ليبيريا مدغشقر ملاوي مالي موريتانيا موريشيوس موزامبيق
ناميبيا النيجر نيجيريا رواندا سان تومي وبرينسيبي السنغال سيشيل سيراليون الصومال جنوب أفريقيا
السودان سوازيلند جمهورية تنزانيا المتحدة توغو أوغندا زامبيا زمبابوي

بلد مؤهل للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية بلدان متوسطة الدخل لديها مناطق عالية المخاطر أو جديدة في التعامل
بلد آخر متعامل مع المؤسسة

تلتزم مؤسسة التمويل الدولية بزيادة مساندة القطاع الخاص.

نظرة عامة

لم تفُلت منطقة أفريقيا جنوب الصحراء من الآثار الناجمة عن الاضطرابات الاقتصادية العالمية. إذ أسفرت الانخفاضات الحادة في أسعار السلع الأولية، بما في ذلك النفط ومعظم المعادن، عن تدهور إيرادات الصادرات. كما تدهورت أيضا صناعة السياحة، وهي قوة أخرى محركة للنمو الاقتصادي. ولكن مؤسسة التمويل الدولية ارتقت إلى مستوى التحديات، حيث قامت بزيادة الموارد التمويلية والخدمات الاستشارية للحفاظ على استمرار تدفقات الاستثمار إلى المنطقة، فضلا عن قيامها بتعبئة موارد إضافية من خلال المبادرات المعنية بالاستجابة للأزمة. وتركز إستراتيجية المؤسسة على مساندة أنشطة الأعمال الأصغر حجما، وبناء البنية الأساسية، ودفع مسيرة تقدم الرعاية الصحية، وتطوير الصناعات الزراعية، وإصلاح مناخ الاستثمار، وتعزيز إنعاش البلدان المتأثرة بالصراعات. والواقع أن الآفاق الاقتصادية الطويلة الأمد لهذه المنطقة ما تزال واعدة ومبشرة بالخير. وتلتزم المؤسسة بزيادة مساندتها للقطاع الخاص لتمكين المزيد من البلدان الأفريقية من بناء مستقبل أفضل.

الأثر الإنمائي

تقوم المؤسسة بتحقيق الاستفادة القصوى من الموارد من أجل زيادة مرونتها وتعظيم الآثار المحققة. فقد اضطلعت المؤسسة بتدشين أو توسيع نطاق العديد من الصناديق للاستثمار في القطاعات أو المناطق التي كان من الصعب الوصول إليها في السابق. وأنشأت المؤسسة برنامجا جديدا للاستثمار في أسهم المنشآت الصحية من شأنه تحسين قدرة أصحاب مشاريع الأعمال ومنشآت الرعاية الصحية على الحصول على أسهم رأس المال والخبرات التخصصية، بما في ذلك أصحاب مشاريع الأعمال المشاركين في مجال التعليم الطبي. وهنالك صندوقان جديدان لمعالجة النقص الحاد في رؤوس الأموال الخاصة اللازمة لمشاريع البنية الأساسية. وتُواصل المؤسسة استخدام الصناديق الأخرى للاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، التي تمثل جزءا شديد الأهمية من القطاع الخاص في أفريقيا. ونظرا لجفاف منابع الائتمان المتاح للبنوك الأفريقية بسبب الأزمة المالية العالمية، اضطلعت المؤسسة بزيادة المساندة التي تقدمها للقطاع المالي، إذ أنشأت صندوقا جديدا للاستثمار في أسهم رأس المال والديون الثانوية من أجل توفير الائتمان للبنوك التي تعاني من نقص السيولة. كما قامت المؤسسة بزيادة حجم برنامج تمويل التجارة العالمية. وحصلت أفريقيا في العام الماضي على ما نسبته حوالي 30 في المائة من الضمانات التي قدمها هذا البرنامج. وكان استاندرد بنك، وهو أكبر مُقرض في أفريقيا، من بين أول بنكين ينضمّان إلى البرنامج المعني بتوفير السيولة للتجارة العالمية. ومن خلال مساندة القطاع المالي وتوجيه الأموال عبر البنوك، تستطيع المؤسسة المساعدة في تحسين الأحوال المعيشية للمزيد من الأفارقة.

تكوين الشراكات وتعبئة الموارد

تمثل الشراكات عنصراً مهما في أداء رسالة مؤسسة التمويل الدولية. وقد أقدمت المؤسسة على العمل بروح الفريق مع المؤسسات المالية الدولية الأخرى من أجل تدشين خطة العمل المشتركة بشأن أفريقيا بهدف تنسيق استجابة المؤسسات المالية الدولية للأزمة الاقتصادية. وبالبناء على قدرات كل مؤسسة من هذه المؤسسات، قامت المبادرة بتعبئة ما لا يقل عن 15 مليار دولار لتشجيع التجارة، وتدعيم القطاع المالي، وزيادة إقراض مشاريع البنية الأساسية والقطاعات الأخرى من الاقتصاد التي تعاني من نقص السيولة. وتقدم شراكة مؤسسة التمويل الدولية مع مؤسسات الأعمال الخاصة من أجل أفريقيا خدمات استشارية إلى الحكومات ومؤسسات الأعمال التجارية لمعالجةً القيود الماثلة أمام نمو القطاع الخاص. وتعمل المؤسسة وشركاؤها المانحون، جنبا إلى جنب مع الحكومات الأفريقية والقطاع الخاص، من أجل تشجيع الشركات الأصغر حجما، وتطوير مشاريع البنية الأساسية الكبيرة، وتحسين المناخ العام للاستثمار. وتهدف الشراكة الجديدة للمؤسسة مع النمسا بشأن برامج الاستدامة الاجتماعية والبيئية إلى مساعدة كيانات القطاع الخاص في وضع أفضل الممارسات والأساليب لإدارة المخاطر البيئية والاجتماعية وتحقيق المنافع الاقتصادية للمجتمعات المحلية المجاورة. وتضطلع أيضا شراكة المؤسسة مع مؤسسات الأعمال الخاصة من أجل أفريقيا بمساندة البرامج التي تساعد في تشجيع توسّع المدارس الخاصة للمساعدة في تلبية احتياجات التعليم المتزايدة. وتديرُ هذه الشراكة 88 برنامجا في 30 بلدا، مما ساعد على خلق الفرص وتحسين الأحوال المعيشية للناس في بعض الأماكن الأشد فقرا على مستوى العالم.

الاستدامة

تقوم المؤسسة بزيادة قدرتها على تحسين إدارة مخاطر الاستدامة والفرص في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء عن طريق زيادة عدد الخبراء المتخصصين في شؤون الاستدامة وتدشين برامج تدريبية لتعزيز الاستدامة الاقتصادية والاجتماعية للمتعاملين مع المؤسسة من القطاع المالي. وتشكل تنمية المجتمعات المحلية مكوّناً أساسيا في إستراتيجية المؤسسة. وخير مثال لذلك هو برنامج المؤسسة المعني بتشجيع النمو المستدام في المجتمعات المحلية المحيطة بعمليات شركة لونمين، وهي شركة لتعدين البلاتينيوم في جنوب أفريقيا. فقد ساعد هذا البرنامج على تنمية 27 شركة محلية، بما في ذلك شركة ليتل روك للإنشاءات، وهي مملوكة بالكامل لمجموعة من النساء السود اللواتي يقمْنَ بإدارتها وتشغيلها. وقامت المؤسسة، من خلال برنامجها المعني بالمساواة بين الجنسين، بتقديم تمويل وخدمات استشارية لزيادة قدرة سيدات الأعمال على الحصول على التمويل والحد من الحواجز القائمة على نوع الجنس في بيئة أنشطة الأعمال. وفي غانا وكينيا، قامت المؤسسة بتوسيع نطاق برنامج إنارة أفريقيا، الذي يساعد في تقديم بدائل منخفضة التكلفة للاستغناء عن استخدام الفحم النباتي والوقود الأحفوري في الإضاءة. كذلك قامت المؤسسة بإجراء دراسات حالات إقليمية لتحديد كيفية الحدّ من تغير المناخ في منشآت مثل مشروع كافيو جورج لوار للطاقة الكهرومائية في زامبيا. وعملت المؤسسة مع شركة غرين ريسورسز، وهي شركة لحراجة الغابات في تنزانيا، من أجل إنشاء محطة لإنتاج كل من الطاقة الحرارية والكهربائية باستخدام كميات كبيرة من النفايات الخشبية بغرض الاقتصاد في استهلاك الطاقة، وتخفيض التكاليف. وتمكين الشركة من بيع اعتمادات تخفيض الكربون.

الاستفادة من التجارب والخبرات السابقة

تستفيد المؤسسة من تجاربها وخبراتها السابقة في أفريقيا في معالجة التحديات الجديدة التي تواجهها المنطقة. وللمساعدة في تخفيض أسعار المواد الغذائية المرتفعة، تبحث المؤسسة عن الطرق الكفيلة بزيادة الإنتاج الزراعي من خلال تزويد المزارعين بالتمويل الفعال للمحاصيل، والحد من أثر أحوال الطقس الفاسية عن طريق التأمين، وتشجيع زيادة الإنتاجية الزراعية على نطاق أوسع، مثل محاصيل البستنة عالية القيمة. وتتضمن المناهج الاستثمار في المزارع، والخدمات اللوجستية، والبنية الأساسية من أجل زيادة الإمدادات الغذائية. وقد قامت المؤسسة بتدشين البرنامج المعني بالبلدان المتأثرة بالصراعات في أفريقيا (انظر الصفحة 43) لمعالجة نقص البنية الأساسية، وضعف آفاق فرص العمل، والمساندة المحدودة لمنشآت الأعمال الصغيرة، التي ربما تشكل السبيل الوحيد لكسب العيش في البلدان الأشد فقرا في العالم. وتبعث المؤسسة خبراءها في مهام ميدانية على أرض الواقع، فضلا عن تحقيق تكامل الخدمات الاستشارية من أجل تطوير الإستراتيجيات القطرية بالتنسيق الوثيق مع شركائنا في مجموعة البنك الدولي. ومن خلال البناء على خبراتها وتجاربها في مجال تعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص للمساعدة على تطوير البنية الأساسية، قامت المؤسسة أيضا بتدشين صندوق جديد من أجل توفير رأس مال المخاطرة في مرحلة مبكرة ولتمويل دراسات الجدوى وإعداد النماذج والهياكل اللازمة لمشاريع البنية الأساسية. وتتمثل الفكرة في معالجة أحد المعوقات الرئيسية أمام التنمية في أفريقيا.

نطاق وصول التنمية

المؤشر	الحافظة السنة الميلادية 2007	الحافظة السنة الميلادية 2008	توقعات أنشطة العمل الجديدة في السنة المالية 2009
قروض لمؤسسات الأعمال الصغرى والصغيرة والمتوسطة (عدد القروض)	222,829	161,329	671,530
قروض لمؤسسات الأعمال الصغرى والصغيرة والمتوسطة (المبالغ بملايين الدولارات)	2,438	2,109	2,440
كهرباء تم توليدها (ملايين المشتركين)	17.1	19.1	0
توزيع خدمات المرافق (ملايين المشتركين)[1]	2.7	2.9	0
توصيلات هاتف جديدة (ملايين المشتركين)	6.9	6.1	3.3
عدد المرضى الذين تم الوصول إليهم	89,392	112,450	230,000
عدد الطلبة الذين تم الوصول إليهم	380,000	388,000	525
فرص العمل	124,262	134,515	26,344
مشتريات محلية من السلع والخدمات (ملايين الدولارات)	1,166.1	1,394.9	65.8
المدفوعات للحكومة (ملايين الدولارات)	2,608.4	3,309.2	221.3

لا تتطابق البيانات الخاصة بالسنتين الميلاديتين 2008 و2007 بصورة تامة نظراً لاستنادها إلى حافظة مختلفة من الجهات المتعاملة مع المؤسسة. وتتباين بيانات نطاق الوصول الخاصة بصناعات مختارة وتعاريف المؤشرات وفترات الإبلاغ بعض الشيء فيما بين الصناعات. وقد تم تنقيح بعض البيانات من السنوات السابقة.

[1] يشمل الكهرباء والغاز والمياه.

تمويل وحافظة المشاريع

(ملايين الدولارات)	السنة المالية 2008[1]	السنة المالية 2009[2]
تمويل مرتبط به لحساب المؤسسة	1,380	1,824
القروض[3]	541	907
اكتتابات في أسهم رأس المال[3]	202	232
ضمانات وإدارة مخاطر	638	685
قروض مشتركة موقعة	0	58
مجموع الارتباطات الموقّعة	1,380	1,881
حافظة الارتباطات لحساب المؤسسة	3,252	3,936
حافظة الارتباطات لحساب الآخرين (مساهمات في قروض وضمانات)	326	258
مجموع حافظة الارتباطات	3,578	4,194

[1] يشمل الخصص الإقليمية لمؤسسة ECOM Agroindustrial Corp. Ltd، ومؤسسة Mixta Africa للاستثمار المصنفتين رسمياً كمشاريع عالمية.

[2] يشمل الخصص الإقليمية لصندوق Altima One World للتنمية الزراعية، ومؤسسة Bait Al Batejee Medical Co.، ومؤسسة GTLP Standard Chartered investments للاستثمارات المصنفة رسمياً كمشاريع عالمية.

[3] تشمل القروض أدوات من نوع القروض وأشباه أسهم رأس المال. وتشمل أسهم رأس المال أدوات من نوع أسهم رأس المال وأشباه أسهم رأس المال.

درجات النواتج الإنمائية

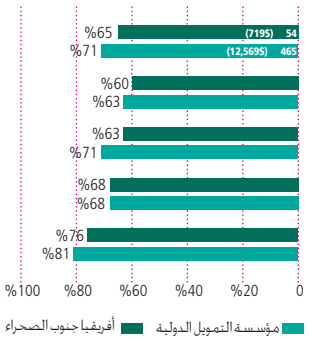

بيانات نظام تتبّع النتائج الإنمائية حتى 30 يونيو/حزيران 2009 بالنسبة للمشاريع التي تمت الموافقة عليها في فترة السنوات الميلادية 2000–2005.
ملاحظة: يمثل العدد داخل العمود عدد المشاريع المعطاة درجات. ويمثل العدد بين قوسين مجموع استثمارات المؤسسة (بملايين الدولارات) في تلك المشاريع.

الارتباطات

(التمويل بملايين الدولارات)	السنة المالية 2006	السنة المالية 2007	السنة المالية 2008	السنة المالية 2009
عدد المشاريع	38[1]	52	55[2]	92[3]
عدد البلدان	11	17	25	30
تمويل لحساب المؤسسة	700	1,379	1,380	1,824
قروض مشتركة	0	261	0	58

[1] يشمل مؤسسة Veolia AMI.

[2] يشمل مؤسستي ECOM WC-IDA و Mixta Africa.

[3] يشمل مؤسسات Altima Agro، و SGH، و GTLP Citi، و GTLP SCB.

البلدان الأكبر اقتراضاً من المؤسسة

البلد (الترتيب داخل المنطقة)		الحافظة (ملايين الدولارات)
1 جنوب أفريقيا	السنة المالية 2009	578
	السنة المالية 2008	535
2 نيجيريا	السنة المالية 2009	557
	السنة المالية 2008	587
3 غانا	السنة المالية 2009	521
	السنة المالية 2008	153

الأثر الملموس لعمليات المؤسسة

بوركينا فاصو

تحسين الخدمة الهاتفية

تعتبر بوركينا فاصو أحد البلدان ذات المعدلات الأشد انخفاضا لانتشار الخدمة الهاتفية على مستوى العالم. وقد قامت مؤسسة التمويل الدولية بشراء حصة قدرها 5 في المائة في شركة أوناتيل، وهي الشركة القائمة بتشغيل خدمات الاتصالات في بوركينا فاصو. وكانت هذه أول عملية للطرح العام الأولي للاكتتاب في أسهم الشركة. وساعدت المؤسسة بذلك في زيادة الخدمة الهاتفية المتاحة بتكلفة معقولة في البلاد. مع القيام في الوقت نفسه بتنمية الأسواق الرأسمالية لغرب أفريقيا لإتاحة المزيد من خيارات التمويل أمام مؤسسات الأعمال الخاصة. فمن شأن البنية الأساسية للاتصالات السلكية واللاسلكية المتقدمة والأسواق الرأسمالية السليمة أن تخلق أساسا قويا للنمو الاقتصادي والتنمية.

وفي أواخر عام 2006، أصبحت مؤسسة التمويل الدولية أول مؤسسة غير مقيمة تقوم بإصدار سندات مقوّمة بالفرنك الغرب أفريقي، وهي العملة المتداولة في بوركينا فاصو و 7 بلدان مجاورة، من أجل المساعدة في تنمية سوق السندات المقومة بالعملة المحلية في هذه المنطقة. وبالإضافة إلى تقديم قرض بلغت قيمته 7.5 مليون يورو إلى شركة أوناتيل في عام 2007، فإن من شأن حصة المؤسسة في أسهم هذه الشركة أن تمكنها من تحديث مستوى شبكات خطوط الهواتف الثابتة والمحمولة وزيادة توصيل الخدمة الهاتفية.

نيجيريا

حصول المزيد من منشآت الأعمال الصغيرة على التمويل

من أجل تقوية القطاع المصرفي في أفريقيا وزيادة إقراض الشركات الصغيرة والمتوسطة التي تعاني من صعوبة الحصول على الائتمان، عقدت مؤسسة التمويل الدولية شراكة مع إيكوبنك في عام 2008، وهو بنك أفريقي يضم شبكة من أكثر 500 فرع مصرفي في 27 بلدا.

قدمت المؤسسة لإيكوبنك قرضاً تمويليا بلغ أكثر من 200 مليون دولار لمساندة توسّع أنشطته في المنطقة. وتشجيعه لإقراض منشآت الأعمال الأصغر حجماً في نيجيريا. وتسهيل تدفقات التجارة عن طريق تقديم ضمانات للمعاملات التجارية الأساسية لفروع إيكوبنك في بنن، وبوركينا فاصو، وكوت ديفوار، ومالي، والنيجر، ونيجيريا، والسنغال، وتوغو.

ومن شأن هذا المشروع، الذي يستفيد من ويبني على شراكة دامت 15 عاما بين هاتين المؤسستين، أن يُساعد إيكوبنك على الوصول إلى المزيد من المناطق مع تمكين مؤسسة التمويل الدولية من تحقيق أثر إنمائي أكبر في هذه المنطقة. وتنظر المؤسسة حاليا في تقديم تمويل إضافي إلى إيكوبنك لمساندة الصناعات الزراعية، والصحة، والتعليم، والبنية الأساسية في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء.

والواقع أن ضمان استمرار قدرة هذه القطاعات الحيوية على الحصول على التمويل أثناء هذه الفترة الحافلة بالاحتمالات المجهولة بشأن الاقتصاد العالمي سيكون عاملاً ضروريا لتنمية المنطقة.

واعترافا بقيام إيكوبنك بمساندة الأولويات الإستراتيجية لمؤسسة التمويل الدولية نحو الوصول إلى الأسواق عالية المخاطر أو الجديدة في التعامل وزيادة الحصول على التمويل في أفريقيا، حصل إيكوبنك في عام 2009 على جائزة القيادة التي تقدمها المؤسسة للشركات الناجحة المتعاملة معها.

منطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ

كمبوديا الصين فيجي إندونيسيا كيريباس جمهورية كوريا جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ماليزيا
جزر المارشال ميكرونيزيا (ولايات – الموحدة) منغوليا ميانمار بالاو بابوا غينيا الجديدة الفلبين جمهورية كوريا
ساموا جزر سليمان تايلند تيمور- ليشتي تونغا فانواتو فييتنام

بلد مؤهل للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية بلدان متوسطة الدخل لديها مناطق عالية المخاطر أو جديدة في التعامل
بلد آخر متعامل مع المؤسسة

نظرة عامة

تساعد مؤسسة التمويل الدولية الجهات المتعاملة معها على التعافي من الأزمة.

انطوت الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية على آثار عميقة على النمو الاقتصادي، والعمالة، والفقر في منطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ، وهي إحدى المناطق الأكثر توجُّها نحو التصدير في العالم. وتساعدُ المؤسسةُ الجهاتِ المتعاملة معها من خلال الاستجابات المالية والتشغيلية، مع الحفاظ في الوقت نفسه على محور تركيز المؤسسة الإستراتيجي على التصدي للتحديات الطويلة الأمد للفقر والاستدامة البيئية. إذ قامت المؤسسة بزيادة نسبة عملياتها في المناطق والبلدان الأشد فقرا والأكثر تأثرا بالأزمة، مثل كمبوديا وفييتنام. وفي الوقت ذاته، واصلت المؤسسة تقديم الاستثمارات والخدمات الاستشارية لمساعدة الجهات المتعاملة معها في معالجة تغير المناخ. واستشرافا لآفاق المستقبل، بدأت المؤسسة في التركيز على القوى الاقتصادية التي من شأنها مساعدة المنطقة في التعافي من الأزمة، بما في ذلك مجالات التنمية الحضرية، والصناعات الزراعية، والاستهلاك المحلي كمصدر للنمو الاقتصادي.

الأثر الإنمائي

استثمرت المؤسسة 1.2 مليار دولار في 45 مشروعا في عموم المنطقة، منها 24 مشروعا في بلدان مؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية. ومن المتوقع حُسْنُ الوصول المستدام إلى الخدمات الأساسية لصالح 135 ألف شخص بفضل الاستثمارات في قطاع الطاقة الكهربائية من المصادر المتجددة في الصين وفييتنام. كما يُنتظَر تدفق موارد مالية إضافية قدرها مليار دولار إلى المؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة نتيجة للاستثمارات التي جرى تنفيذها في السنة المالية 2009. ومن شأن استثمارات المؤسسة في القطاع الحقيقي أن تُساند خلق أكثر من 20 ألف فرصة عمل. وقد حققت البرامج الاستشارية المعنية بتعزيز القطاع المالي نتائج طيبة في هذه الأوقات الصعبة. إذ ساعدت المشاريع المنفذة في الصين وفييتنام المؤسسات المالية الشريكة على تقديم تمويل قوامُه 9.6 مليار دولار إلى مؤسسات الأعمال الصغرى والصغيرة والمتوسطة. وكانت المؤسسات المالية أيضا شريكا فاعلاً في معالجة قضايا تغير المناخ. فقد ساعدت البرامج البنوك في الصين والفلبين في إقراض 487 مليون دولار إلى مشاريع كفاءة استخدام الطاقة، بما مكّن الشركات المقترضة من تفادي توليد ما يعادل 12,5 مليون طن متري من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون. وتُواصل برامجنا الاستشارية تحسين مناخ الاستثمار في جميع أرجاء هذه المنطقة. إذ قدّمت المؤسسة خدمات استشارية إلى الحكومات المتعاملة معها بشأن 10 إصلاحات قانونية و55 إصلاحا للسياسات والمؤسسات. ويُتوقع أن تؤدي المشاريع الاستشارية في مجالات البنية الأساسية إلى تقديم أو تحسين الخدمات الأساسية التي ينتفع بها أكثر من 14 مليون نسمة في المنطقة.

تكوين الشراكات وتعبئة الموارد

على الرغم من الأسواق الحافلة بالتحديات، إلا أن حجم التمويل الذي استطاعت مؤسسة التمويل الدولية تعبئته هذه السنة من مصادر أخرى في منطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ فاق حجم مثيله في السنة المالية 2008. وفي السنة المالية 2009، تم الارتباط بتقديم قروض مشتركة قدرها 333.5 مليون دولار لمشاريع مؤسسة التمويل الدولية، التي يتم تنفيذ 28 في المائة منها (93 مليون دولار) لصالح البلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية. واستخدمت مؤسسة التمويل الدولية أدوات ومنتجات تمويل مُنَظَّمَة من أجل مساندة إتاحة التمويل بالعملة المحلية للقطاعات التي لا تحصل على خدمات تمويلية كافية وللمناطق الأكثر فقرا في البلدان المتوسطة الدخل. وفي السنة المالية 2009، أنشأت المؤسسة صندوق تقاسم المخاطر الذي أدى إلى توسيع نطاق حصول الشركات الصغيرة والمتوسطة على التمويل وساعد الشركات الصينية الصغيرة على الانتعاش بعد زلزال سيشوان. ومن شأن استثمار 15 مليون دولار من قبل المؤسسة أن يُمكّن البنوك الشريكة، المضمونة من جانب شركة تشنغدو لضمان الائتمان، من تقديم قروض جديدة تصل قيمتها على مدى 8 سنوات إلى مليار دولار إلى الشركات الصغيرة والمتوسطة في المناطق التي ضربها الزلزال. وفي السنة المالية 2009، ساهم الشركاء المانحون بمبلغ 25.9 مليون دولار للخدمات الاستشارية التي تقدمها المؤسسة في منطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ؛ كما أن شراكتنا مع الحكومة الاسترالية عبر برنامج المعونات الخارجية في الوكالة الاسترالية للتنمية الدولية (AusAID)، وهي أكبر جهة مانحة لهذه المنطقة، تتضمن حالياً مشاورات رفيعة المستوى في واشنطن العاصمة وكانبرّا، علاوة على تعاون ميداني وثيق. كما ساعدت الوكالة النيوزيلندية للمعونة والتنمية الدولية (NZAID) في تمويل مشروع لمساعدة الشركات المحلية الصغيرة والمتوسطة الحجم في إندونيسيا. وقدمت سويسرا تمويلا إضافيا لهذا المشروع أيضا.

الاستدامة

لتغيّر المناخ عواقب محلية عميقة الأثر على منطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ، وهي أكبر منطقة في العالم من حيث انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري. وتهدف مؤسسة التمويل الدولية إلى معالجة هذه القضية من خلال توسيع نطاق المبادرات الناجحة وتكرار تطبيقها مع القيام في الوقت نفسه بخلق فرص جديدة للجهات المتعاملة مع المؤسسة. فعلى سبيل المثال، تم توسيع نطاق البرنامج الخاص بالصين، المعني بتقديم قروض إلى الشركات الأصغر حجما من خلال مؤسسات الوساطة المالية لأغراض شراء معدات الاقتصاد في استخدام الطاقة، ليشمل إندونيسيا والفلبين وفييتنام. وقامت المؤسسة بتنفيذ استثمارات في مصادر الطاقة الشمسية والطاقة الكهرومائية والطاقة الحرارية الأرضية. وتبلغ حافظة الطاقة المتجددة لهذه المنطقة حاليا 330 مليون دولار، بالإضافة إلى 40 مليون دولار لصناديق الطاقة النظيفة. وتشكل التغيّرات في استخدامات الأراضي مصدرا آخر رئيسيا لانبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري، وخاصة في إندونيسيا. وتمثل برامج الزراعة والحراجة المستدامة استجابات مهمة من قبل مؤسسة التمويل الدولية لهذا التحدي. فمن خلال مزيج من المبادرات الخاصة بوضع المعايير والخدمات الاستشارية والاستثمارات في الشركات البارزة، تقوم المؤسسة بمساندة أفضل الممارسات في هذه القطاعات. وتواصل المؤسسة العمل مع الحكومة الصينية لمساعدة المؤسسات المالية الوطنية في تعزيز إدارة المخاطر البيئية والاجتماعية في أنشطة إقراضها. وقد أصبح البنك الصناعي، وهو أحد المتعاملين مع المؤسسة، أول بنك صيني قام باعتماد مبادئ التوازن في نوفمبر/ تشرين الثاني 2008 (انظر الصفحة 111). كما كان أول جهة تحصل على الخدمات الاستشارية الجديدة المعنية بتشجيع المشاريع الأصغر حجما لتخفيض انبعاثات الغازات.

الاستفادة من التجارب والخبرات السابقة

استفادت المؤسسة من الدروس المستخلصة من الأزمة المالية الآسيوية في أواخر تسعينيات القرن الماضي في تحقيق استنارة استجابتها للتحديات الراهنة. فقد ركزت المؤسسة على مساندة هذه المنطقة في وضع برامج لتسوية الأوضاع المالية، وإجراء اختبارات الإجهاد والضغوط بشأن القطاعات المالية المتعاملة مع المؤسسة، وفحص الأنظمة المؤسسية التنظيمية. وساعدت المؤسسة المصرفيين على بناء قدرات إدارة المخاطر. ووجدت مجموعة التقييم المستقلة التابعة للمؤسسة أن الإجراءات الوقائية البيئية والاجتماعية تعاني في أغلب الحالات أثناء الأزمات الاقتصادية، وبالتالي تقوم المؤسسة بإنشاء مشاريع جديدة تُركز على حفظ البيئة وتشديد الرقابة على تنفيذ الإجراءات التحوطية البيئية والاجتماعية في مشاريعها الراهنة.

نطاق وصول التنمية

المؤشر	الحافظة السنة الميلادية 2007	الحافظة السنة الميلادية 2008	توقعات أنشطة العمل الجديدة في السنة المالية 2009
قروض لمؤسسات الأعمال الصغرى والصغيرة والمتوسطة (عدد القروض)	1,231,563	1,421,169	209,456
قروض لمؤسسات الأعمال الصغرى والصغيرة والمتوسطة (المبالغ بملايين الدولارات)	17,025	20,496	1,046
كهرباء تم توليدها (ملايين المشتركين)	13.4	20.9	1.6
توزيع خدمات المرافق (ملايين المشتركين)[1]	15.6	19.6	0
توصيلات هاتف جديدة (ملايين المشتركين)	5.2	2.3	1.3
عدد المرضى الذين تم الوصول إليهم	1,068,100	1,025,258	0
عدد الطلبة الذين تم الوصول إليهم	33,192	27,636	0
فرص العمل	502,735	602,093	23,466
مشتريات محلية من السلع والخدمات (ملايين الدولارات)	4,090.9	9,364.4	2,019.2
المدفوعات للحكومة (ملايين الدولارات)	457.4	968.0	956.8

لا تتطابق البيانات الخاصة بالسنتين الميلاديتين 2008 و2007 بصورة تامة نظراً لاستنادها إلى حافظة مختلفة من الجهات المتعاملة مع المؤسسة. وتتباين بيانات نطاق الوصول الخاصة بصناعات مختارة وتعاريف المؤشرات وفترات الإبلاغ بعض الشيء فيما بين الصناعات. وقد تم تنقيح بعض البيانات من السنوات السابقة.

[1] يشمل الكهرباء والغاز والمياه.

تمويل وحافظة المشاريع

(ملايين الدولارات)	السنة المالية 2008[1]	السنة المالية 2009[2]
تمويل مرتبط به لحساب المؤسسة	1,634	1,197$
القروض[3]	1,134	798
اكتتابات في أسهم رأس المال[3]	287	251
ضمانات وإدارة مخاطر	212	148
قروض مشتركة موقعة	59	290
مجموع الارتباطات الموقّعة	1,693	1,487
حافظة الارتباطات لحساب المؤسسة	4,671	4,846
حافظة الارتباطات لحساب الآخرين (مساهمات في قروض وضمانات)	519	748
مجموع حافظة الارتباطات	5,190	5,595

[1] يشمل الحصة الإقليمية لمؤسسة ECOM Agroindustrial Corp. Ltd وصندوق الاستدامة للاستثمارات الزراعية للبيئة في آسيا Green Investment Asia Sustainability Fund I investments المصنفين رسمياً كمشاريع عالمية.

[2] يشمل الحصة الإقليمية لمؤسسة Asia Environmental Partners, L.P. وصندوق Altima One World للتنمية الزراعية، ومجموعة سيتي بنك Citibank GTLP. ومؤسسة GTLP Standard Chartered investments للاستثمارات المصنفة رسمياً كمشاريع عالمية.

[3] تشمل القروض أدوات من نوع القروض وأشباه أسهم رأس المال. وتشمل أسهم رأس المال أدوات من نوع أسهم رأس المال وأشباه أسهم رأس المال.

درجات النواتج الإنمائية

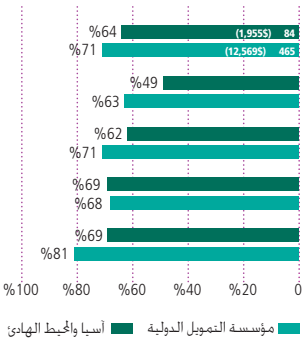

بيانات نظام تتبّع النتائج الإنمائية حتى 30 يونيو/حزيران 2009 بالنسبة للمشاريع التي تمت الموافقة عليها في فترة السنوات الميلادية 2000–2005.
ملاحظة: يمثل العدد داخل العمود عدد المشاريع المعطاة درجات. ويمثل العدد بين قوسين مجموع استثمارات المؤسسة (بملايين الدولارات) في تلك المشاريع.

الارتباطات

(التمويل بملايين الدولارات)	السنة المالية 2006	السنة المالية 2007	السنة المالية 2008	السنة المالية 2009
عدد المشاريع	41[1]	38[2]	60[3]	45[4]
عدد البلدان	5	8	8	13
تمويل لحساب المؤسسة	982	944	1,634	1,197
قروض مشتركة	243	128	59	290

[1] يشمل مؤسستي Soco Facility و Avenue Asia.
[2] يشمل مؤسسة Italcementi.
[3] يشمل مؤسستي ECOM WC-IDA و Aloe 2.
[4] يشمل مؤسسات: Altima Agro، و AEP، و GTLP Citi، و GTLP Rabo، و GTLP SCB.

البلدان الأكبر اقتراضاً من المؤسسة

البلد (الترتيب داخل المنطقة)		الحافظة (ملايين الدولارات)
1 الصين	السنة المالية 2009	2,099
	السنة المالية 2008	2,150
2 الفلبين	السنة المالية 2009	960
	السنة المالية 2008	898
3 إندونيسيا	السنة المالية 2009	735
	السنة المالية 2008	830

بابوا غينيا الجديدة

الهواتف المحمولة تساعد في نمو الاقتصاد

من خلال تقديم تمويل لشركة ديجيسل (Digicel) للاتصالات السلكية واللاسلكية في بابوا غينيا الجديدة، ساعدت مؤسسة التمويل الدولية في تحسين حياة الناس في فيجي، كيريباتي، بابوا غينيا الجديدة، وساموا، وتونغا، وفانواتو. فعبر شبكة الهاتف المحمول لشركة ديجيسل، تمكن الأفراد ومنشآت الأعمال من الحصول لأول مرة على خدمات الهواتف المحمولة الجديرة بالثقة وذات التكلفة المعقولة. ومنذ وصول شركة ديجيسل، ارتفعت معدلات انتشار الهواتف المحمولة من 3 إلى 18 في المائة، وزادت قاعدة عملاء الشركة إلى حوالي مليون مُشترك.

وقامت شركة ديجيسل بتوسيع نطاق تغطية الهواتف المحمولة بصورة ملموسة لتشمل معظم المراكز التجارية في البلاد. وزادت أيضاً أعداد المشتركين بفضل الجهود التي بذلتها شركة ديجيسل لتوسيع نطاق الشبكة لتصل إلى المجتمعات الريفية التي كان من الصعب الوصول إليها في الماضي. وبالإضافة إلى ذلك، أتاحت شركة ديجيسل خدمات الأعمال المصرفية وسداد المدفوعات عبر الهواتف المحمولة بالاشتراك مع بنك محلي وشركة الإمداد بالكهرباء.

وساهم تطوير الاتصالات السلكية واللاسلكية أيضا في تحقيق النمو الاقتصادي: فالأرقام توضح أن الاشتراك في شبكة ديجيسل للتوزيع يُسهمُ الآن في توفير سُبل كسب العيش لحوالي 30 ألف شخص. كما تفيد تقارير وزارة الخزانة بأن زيادة المنافسة أدت إلى ارتفاع بنسبة 0.7 في المائة في إجمالي الناتج المحلي للبلاد في السنة المالية 2008.

منطقة جنوب آسيا

بنغلاديش بوتان الهند ملديف نيبال سري لانكا

بلد مؤهل للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية

تَمَحْوُر إستراتيجية مؤسسة التمويل الدولية حول النمو الإقتصادي المستدام.

نظرة عامة

تضم منطقة جنوب آسيا عددا من الفقراء أكبر منه في أية منطقة أخرى من العالم، حيث يعيش فيها مليار فرد على أقل من دولارين للفرد في اليوم. وتوجد اختلالات اقتصادية خطيرة في المنطقة، ومن المتوقع أن يُلحق الانكماش الاقتصادي في العالم آثارا وأضرارا بالغة بالمناطق الأشد فقرا. وبالإضافة إلى ذلك، هناك بعض البلدان الضعيفة في هذه المنطقة نتيجةً للاحتمالات السياسية المجهولة للصراعات، أو لأنها تواجه قضايا تغير المناخ الرئيسية. ولمواجهة هذه التحديات، تتمحور إستراتيجية مؤسسة التمويل الدولية حول تحقيق النمو المستدام من خلال زيادة الوصول إلى خدمات البنية الأساسية والتمويل؛ والتركيز على المناطق الريفية والضعيفة والمنخفضة الدخل؛ وجعل تغير المناخ موضوعا محوريا في نهج المؤسسة بشأن الاستثمارات والخدمات الاستشارية على حد سواء.

الأثر الإنمائي

تتم حالياً ترجمة تركيز المؤسسة على توسيع انتشار الاستفادة من مزايا النمو الاقتصادي إلى آثار إنمائية مهمة. فمن شأن ارتباطات المؤسسة لمنطقة جنوب آسيا في السنة المالية 2009 أن تساعد في خلق 90 ألف فرصة عمل، ومساندة حوالي 50 ألف مُزارع، وتحقيق إيرادات حكومية قدرها حوالي 808 ملايين دولار طول فترة حياة المشاريع. وقد سجل حوالي 80 في المائة من استثمارات المؤسسة نواتج إنمائية عالية، حتى في الأوقات الحافلة بالتحديات. وأدى العمل الاستشاري للمؤسسة إلى توسيع نطاق الحصول على التمويل من خلال المساعدة في دعم تقديم 850 مليون دولار كقروض إضافية إلى مؤسسات الأعمال الصغيرة. واستهدف أكثر من 40 في المائة من برنامج المؤسسة المعني بهذه المنطقة تلبية احتياجات البلدان الضعيفة والبلدان المتأثرة بالصراعات – بنغلاديش، ونيبال، وسري لانكا – والولايات المنخفضة الدخل في الهند. وساعدت توصيات المؤسسة بشأن تحسين مناخ الاستثمار حكومة بنغلاديش في اعتماد أكثر من 100 تدبير لتقليص الوقت المستغرق في تطبيق الإجراءات، بما في ذلك اختصار وقت تسجيل منشأة الأعمال من 35 يوما إلى يوم واحد. وفي ولاية بيهار، وهي إحدى أفقر الولايات الهندية، تساعد المؤسسة حكومة الولاية في تنفيذ برنامج إصلاح لتشجيع الاستثمار في الصناعات الزراعية والقطاعات الأخرى. وكان ثلث استثمارات المؤسسة موجها لتلبية الاحتياجات الملحة في جنوب آسيا المتعلقة بتمويل مشاريع البنية الأساسية. وفي إطار الاستجابة لشحة تمويل التجارة، ارتبطت المؤسسة بتقديم تسهيلات قدرها 100 مليون دولار لتمويل التجارة في هذه المنطقة.

تكوين الشراكات وتعبئة الموارد

تعرّضت مصادر تمويل الاستثمارات لضغوط ناجمة من الركود الاقتصادي العالمي، بما أدى إلى زيادة خدمات تلبية احتياجات التمويل الملحة لقطاعات مثل البنية الأساسية – التي تمثل أولوية أساسية في المنطقة. وفي إطار الشراكة مع شركة تمويل تنمية البنية الأساسية المحدودة (IDFC) وهي شركة متخصصة في الوساطة المالية، ومجموعة سيتي جروب، قامت مؤسسة التمويل الدولية بمساندة الصندوق المعني بالبنية الأساسية في الهند وتدشين صندوق آخر للاستثمارات في أسهم رأس مال مشاريع البنية الأساسية بالتعاون مع مجموعة ماك كويري (Macquarie) الأسترالية، وبنك ستيت بنك أوف إنديا (State Bank of India). وسيقوم هذان الصندوقان بمساعدة الهند في تنفيذ استثمارات قابلة للاستمرار في مجالات الطاقة الكهربائية، والطرق المعتمدة في صيانتها على رسوم المرور، والموانئ، والمياه، وإدارة النفايات، إلى جانب المساعدة في خلق فرص العمل وتحسين الدخل. وبالتعاون مع المؤسسات الأخرى الشقيقة في مجموعة البنك الدولي، قام الفريق الاستشاري في مؤسسة التمويل الدولية المعني بالبنية الأساسية بوضع مجموعة قوية من المشاريع المزمعة للشراكة بين القطاعين العام والخاص بالتعاون مع حكومات الولايات الهندية، بما في ذلك مشروع إدارة النفايات الصلبة في ولاية أندرا براديش ومشروع للري في ولاية مهاراشترا. وحظيت الخدمات الاستشارية التي قدمتها المؤسسة في المنطقة – في مجالات مثل الإصلاحات المبتكرة لمناخ أنشطة الأعمال، وتنمية مؤسسات الأعمال، والبنية الأساسية، والتكيف مع تغيّر المناخ وتخفيف آثاره – بالمساندة من قبل وزارة التنمية الدولية البريطانية، ووزارة الشؤون الخارجية في هولندا، والوكالة النرويجية للتعاون الإنمائي، والمفوضية الأوروبية.

الاستدامة

من شأن نهج المؤسسة المعني بالاستدامة وتغير المناخ في منطقة جنوب آسيا أن يساعد الجهات المتعاملة معها في إبطاء نمو انبعاثات الكربون عن طريق تقديم الاستثمارات والمساندة الاستشارية لمشاريع الطاقة المتجددة، وكفاءة استخدام الطاقة، وعمليات الإنتاج النظيف. وتم تضمين مُكوّنات خاصة بتغير المناخ في حوالي ثلث مشاريع المؤسسة في السنة المالية 2009. وسيقوم صندوق تقاسم المخاطر الذي أنشأته المؤسسة لبنك سيلان التجاري بدعم القدرات المتجددة لتوليد الطاقة الكهربائية في سري لانكا. واستثمرت المؤسسة أيضا في شركة المياه والصحة في الهند (WaterHealth India)، التي تساعد في توسيع نطاق توفير مياه الشرب النظيفة بتكلفة معقولة لحوالي 3 ملايين نسمة عن طريق مساندة إنشاء أنظمة تنقية المياه في المناطق الريفية، حيث يفتقر أكثر من ثلث السكان إلى إمكانية الحصول على المياه النظيفة. كما أنه من شأن عمليات تقييم المؤسسة للإنتاج الأنظف للجهات المتعاملة معها حاليا مثل شركة جبه كيه لصناعة الورق، وتمويلها لتحقيق وفورات كبيرة في استهلاك الطاقة والمياه والموارد الأخرى المستخدمة في المصانع، أن يساعد في تقليل انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري والاقتصاد في استخدام المياه. وسوف تُنتُج وفورات كبيرة أيضا بفضل مشاريع كفاءة استخدام الطاقة المُنفّذة مع شركات قطاع الصناعات التحويلية المتعاملة مع المؤسسة في الوقت الراهن، مثل شركة غرانيولز الهندية للأدوية والمستحضرات الطبية. وتساعد المؤسسة الجهات المتعاملة معها على تنفيذ إستراتيجيات التكيف من خلال تضمين المخاطر والفرص المرتبطة بتغير المناخ في نماذج العمل الخاصة بتلك الجهات.

الاستفادة من التجارب والخبرات السابقة

في منطقة جنوب آسيا، قامت المؤسسة بزيادة أنشطتها في المناطق الضعيفة والأكثر فقرا، وأسفر عمل المؤسسة عن تحقيق نتائج سريعة أثار قوية. وسوف تواصل المؤسسة تعزيز شراكتها مع الحكومات والمانحين والمستثمرين الآخرين والأطراف الفاعلة في القطاع الخاص من أجل تحقيق التأثير الأكبر وتلبية الاحتياجات ذات الأولوية القصوى للمناطق الأقل نمواً في جنوب آسيا. وسيتم الآن في نيبال إجراء اختبار عملي للدروس التي استفادتها المؤسسة من إجراءاتها التدخلية لتحسين مناخ الأعمال في بنغلاديش. ولتوزيع منافع النمو الاقتصادي على نحو أكثر توازنا، تعمل المؤسسة في القطاع الخاص في الهند على وضع إجراءات لزيادة دخل الفقراء ومؤسسات الأعمال الصغيرة. وبموجب مبادرة المؤسسة المعنية بمشاريع مؤسسات الأعمال الصغيرة والمتوسطة، وهي مبادرة جديدة أخرى، ستقوم المؤسسة بالاستثمار في الشركات الأصغر حجما في بنغلاديش وبوتان ونيبال. كما قدمت المؤسسة والبنك الدولي مساعدة لحكومة الهند في إجراء دراسة على مستوى المناطق والأقاليم داخل البلدان حول "ممارسة أنشطة الأعمال في الهند". وسوف تساعد هذه الدراسة المدن الهندية في إجراء إصلاحات من خلال التعلم من أفضل الممارسات المتّبعة في المدن المختلفة. ولمعالجة تعرّض المنطقة لمخاطر الآثار القاسية لتغيّر المناخ، ستعمل المؤسسة بصورة متزايدة مع القطاع الخاص من أجل تنفيذ مشاريع في قطاعات الطاقة المتجددة، وكفاءة استخدام الطاقة، والإنتاج الأنظف.

نطاق وصول التنمية

المؤشر	الحافظة السنة الميلادية 2007	الحافظة السنة الميلادية 2008	توقعات أنشطة العمل الجديدة في السنة المالية 2009
قروض لمؤسسات الأعمال الصغرى والصغيرة والمتوسطة (عدد القروض)	880,683	917,517	0
قروض لمؤسسات الأعمال الصغرى والصغيرة والمتوسطة (المبالغ بملايين الدولارات)	5,407	8,476	3,758
كهرباء تم توليدها (ملايين المشتركين)	31.5	20.8	9.0
توزيع خدمات المرافق (ملايين المشتركين)[1]	1.0	0.8	3.0
توصيلات هاتف جديدة (ملايين المشتركين)	34.0	36.2	0.2
عدد المزارعين الذين تم الوصول إليهم	634,706	1,169,596	52,410
عدد المرضى الذين تم الوصول إليهم	1,523,386	2,125,991	4,000,000
فرص العمل	163,581	199,569	96,926
مشتريات محلية من السلع والخدمات (ملايين الدولارات)	5,377.8	2,374.8	1,528.0
المدفوعات للحكومة (ملايين الدولارات)	1,533.0	1,837.5	808.3

لا تتطابق البيانات الخاصة بالسنتين الميلاديتين 2008 و2007 بصورة تامة نظراً لاستنادها إلى حافظة مختلفة من الجهات المتعاملة مع المؤسسة. وتتباين بيانات نطاق الوصول الخاصة بصناعات مختارة وتعاريف المؤشرات وفترات الإبلاغ بعض الشيء فيما بين الصناعات. وقد تم تنقيح بعض البيانات من السنوات السابقة.

[1] يشمل الكهرباء والغاز والمياه.

تمويل وحافظة المشاريع

(ملايين الدولارات)	السنة المالية 2008[1]	السنة المالية 2009[1]
تمويل مرتبط به لحساب المؤسسة	1,264$	1,215$
القروض[2]	850	590
اكتتابات في أسهم رأس المال[2]	330	482
ضمانات وإدارة مخاطر	84	144
قروض مشتركة موقعة	0	0
مجموع الارتباطات الموقّعة	1,264	1,215
حافظة الارتباطات لحساب المؤسسة	3,546	4,072
حافظة الارتباطات لحساب الآخرين (مساهمات في قروض وضمانات)	635	599
مجموع حافظة الارتباطات	4,180	4,671

[1] يشمل الحصص الإقليمية لمؤسسات Asia Environmental Partners, L.P.، و GTLP Citibank، وبنك GTLP Rabobank، و GTLP Standard Chartered investments للاستثمار المصنفة رسمياً كمشاريع مالية.

[2] تشمل القروض أدوات من نوع القروض وأشباه أسهم رأس المال. وتشمل أسهم رأس المال أدوات من نوع أسهم رأس المال.

درجات النواتج الإنمائية

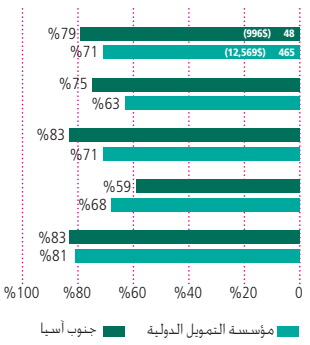

بيانات نظام تتبّع النتائج الإنمائية حتى 30 يونيو/حزيران 2009 بالنسبة للمشاريع التي تمت الموافقة عليها في فترة السنوات الميلادية 2000–2005.

ملاحظة: يمثل العدد داخل العمود عدد المشاريع المعطاة درجات. ويمثل العدد بين قوسين مجموع استثمارات المؤسسة (بملايين الدولارات) في تلك المشاريع.

الارتباطات

(التمويل بملايين الدولارات)	السنة المالية 2006	السنة المالية 2007	السنة المالية 2008	السنة المالية 2009
عدد المشاريع	125[1]	30[2]	37	47[3]
عدد البلدان	3	3	5	6
تمويل لحساب المؤسسة	507	1,073	1,264	1,215
قروض مشتركة	200	102	0	0

[1] يشمل مؤسسة Avenue Asia.

[2] يشمل مؤسسة Italcementi.

[3] يشمل مؤسسات: AEP، و GTLP Citi، و GTLP Rabo، و GTLP SCB.

البلدان الأكبر اقتراضاً من المؤسسة

البلد (الترتيب داخل المنطقة)		الحافظة (ملايين الدولارات)
1 الهند	السنة المالية 2009	3,389
	السنة المالية 2008	2,876
2 سري لانكا	السنة المالية 2009	138
	السنة المالية 2008	209
3 بنغلاديش	السنة المالية 2009	124
	السنة المالية 2008	157

قصصهم/ وحكايتنا

الهند

مؤسسة التمويل الدولية تساعد أصحابَ المشاريع على تنمية أعمالهم

بدأ سي راجا، البالغ من العمر 28 عاما، حياته المهنية في عام 1998 عاملا مساعدا في محل لخياطة الملابس في تشيناي بالهند. وبفضل المساندة التي قدمتها مؤسسة التمويل الدولية والمنظمات المحلية، يديرُ راجا الآن نشاطاً ناجحا في مجال تصنيع وتجارة الملابس.

تعلم راجا في المحل كيفية التفصيل واستخدام باترونات الخياطة والتطريز، واستطاع في خلال سنة تصميم وتصنيع ملابس لأصدقائه ومعارفه. وقرر راجا إنشاء مشروع تجاري. فاقترض 500 دولار من مؤسسة هندية تساعد الشباب المحرومين في أن يصبحوا من أصحاب مشاريع الأعمال.

يقول راجا "كان مجرد حلم يجول في الخاطر، ولكنه أضحى حقيقةً لا خيالاً".

حقق مشروع راجا لتصميم وتصنيع الملابس انطلاقة سريعة، فاحتاج إلى المزيد من رأس المال لتلبية الطلب. ولكن الحصول على قروض بتكلفة معقولة لم يكن أمرا سهلا. يقول راجا إن نشاطه كان يندرج ضمن الأعمال "عالية المخاطر".

جاءت المساعدة من جانب صندوق (BYST) للنمو الاقتصادي، وهو صندوق شاركت في إنشائه مؤسسة التمويل الدولية. إذ قام هذا الصندوق بتقديم حوالي 100 ألف دولار إلى مشروع راجا، مما مكّنه من توسيع نشاطه التجاري.

يضطلع هذا الصندوق، الذي تتضمن قائمة مؤسسيه صندوق بهارتيا يوفا شاكتي الاستثماني وشركة فينشر إيست لرأسمال المخاطرة، بتقديم تمويل يصل إلى 200 ألف دولار إلى مشاريع الأعمال الصغيرة مثل مشروع راجا. وقد قدمت مؤسسة التمويل الدولية 700 ألف دولار إلى هذا الصندوق.

ساعدت المساندة المقدمة من مؤسسة التمويل الدولية في جذب مستثمرين آخرين، إذ تمكنت شركة فينشر إيست من تعبئة موارد مالية إضافية قدرها مليوني دولار من مؤسسات مثل بنك الهند لتنمية الصناعات الصغيرة وكبار المستثمرين الأفراد. ويأمل صندوق (BYST) للنمو الاقتصادي في تعبئة 5 ملايين دولار ـ ومساعدة ما لا يقل عن 40 من منشآت الأعمال الصغيرة.

نيبال

خطوط بوذا الجوية تطير في سماء أنظف

يمثل السفر جواً أفضل وسيلة يمكن الاعتماد عليها للنقل المحلي في نيبال، بسبب وعورة التضاريس الجبلية التي تجعل شقّ الطرق أمرا بالغ الصعوبة وباهظ التكلفة. وفي عام 2008، قدمت مؤسسة التمويل الدولية قرضا طويل الأجل بما مقداره 10 ملايين دولار إلى شركة طيران بوذا، وهي شركة خطوط جوية خاصة، لمساعدتها في التوسّع وتطبيق طرق جديدة لتحقيق كفاءة استخدام الوقود. ونتيجةً لهذا التمويل الذي جاء في الوقت المناسب، تمكنت هذه الشركة من شراء طائرة جديدة متسمة بكفاءة استخدام الوقود، مما أدى إلى تخفيض بنسبة 50 في المائة في استهلاك الوقود بالنسبة للراكب/ في الساعة.

يقول بريندرا باسنت، مدير عام شركة خطوط بوذا الجوية "كان فريق عمل مؤسسة التمويل الدولية فعالا في الاستجابة لاحتياجاتنا، حيث ساعدنا في تنقيح خطة عملنا، وكان سريعا في معالجة التغيّرات المفاجئة". والواقع أن نهج التركيز على احتياجات العملاء، ووقت الاستجابة السريعة، والمزيج الجامع بين المعرفة العالمية والحضور المحلي، واتخاذ القرارات السريعة، كانت كلها عوامل بالغة الأهمية في مساعدة هذه الشركة في تحقيق الاستخدام الأمثل لفرص النمو.

ساعدت المؤسسة هذه الشركة في إجراء مقارنة معيارية وتقييمية قياسية لعملياتها ـ بما في ذلك ممارسات الأمن والسلامة ـ وأنظمة الإدارة البيئية، مثل التحكم في الضوضاء وانبعاثات الغازات، استنادا إلى مجموعة أفضل الممارسات على الصعيد العالمي.

منطقة أوروبا وآسيا الوسطى

ألبانيا أرمينيا أذربيجان بيلاروس **البوسنة والهرسك** بلغاريا كرواتيا قبرص الجمهورية التشيكية استونيا
جورجيا هنغاريا كازاخستان كوسوفو **جمهورية قيرغيز** لاتفيا ليتوانيا جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة
مالطا **مولدوفا** الجبل الأسود بولندا رومانيا الاتحاد الروسي صربيا الجمهورية السلوفاكية سلوفينيا
طاجيكستان تركيا تركمانستان أوكرانيا أوزبكستان

بلد مؤهل للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية بلدان متوسطة الدخل لديها مناطق عالية المخاطر أو جديدة في التعامل
بلد آخر متعامل مع المؤسسة

نظرة عامة

تعرضت منطقة أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى بصفة خاصة للأضرار الناجمة عن الاضطرابات الاقتصادية العالمية، حيث واجهت بعض بلدان هذه المنطقة انخفاضا بما يتجاوز 10 في المائة في النمو الاقتصادي. واستجابةً لذلك، انصبّ محور تركيز مؤسسة التمويل الدولية على تلبية الاحتياجات العاجلة والملحة المرتبطة بالأزمة – حيث ساعدت المؤسسة الجهات المتعاملة معها من خلال توفير التمويل القصير الأجل، وإعادة الهيكلة، والرسملة. وقامت المؤسسة بتدعيم إدارة حافظة العمليات، وتغيير مزيج الأدوات والمنتجات، وإعادة تركيز الخدمات الاستشارية بما يحقق الاستجابة السريعة لاحتياجات الجهات المتعاملة معها. وقدمت المؤسسة تدريبا على القضايا المتصلة بالأزمة إلى أكثر من 400 من المعنيين من أصحاب المصلحة المباشرة في القطاع المالي في جميع أنحاء المنطقة. ولعبت المؤسسة أيضا دورا رئيسيا في تنسيق استجابة المؤسسات المالية الدولية للأزمة في المنطقة، من خلال عملها مع البنك الدولي، والبنك الأوروبي للإنشاء والتعمير، والبنك الأوروبي للاستثمار. وواصلت المؤسسة تلبية الاحتياجات الأطول أمدا عن طريق زيادة إقراض المؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة، ومساندة استثمارات البنية الأساسية، وتطوير سبل تمويل أنشطة كفاءة استخدام الطاقة والإنتاج الأنظف، وتشجيع الاستثمارات والتجارة فيما بين بلدان الجنوب.

تركز مؤسسة التمويل الدولية على تلبية الاحتياجات المُلحة المرتبطة بالأزمة.

الأثر الإنمائي

نظرا لزيادة انتشار الفقر نتيجة للركود الاقتصادي العالمي، زادت المؤسسة الجهود التي تبذلها في البلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية والبلدان الخارجة من الصراعات عن طريق استثمار 543 مليون دولار في 33 مشروعا. وشكلت استثمارات المؤسسة في المناطق الأقل نموا في كازاخستان وروسيا وتركيا وأوكرانيا ما يصل إلى 28 في المائة من الاستثمارات البالغة 1.4 مليار دولار في هذه البلدان. كما زادت ارتباطات المؤسسة بأكثر من الضعف في آسيا الوسطى والقوقاز، حيث بلغت تلك الارتباطات رقما قياسيا قدره 553 مليون دولار. وواصلت الخدمات الاستشارية التركيز على مساندة البلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية، حيث جرى تدشين برامج معنية بمُناخ الاستثمار في أرمينيا وجمهورية قيرغيز، وبرنامج إقليمي لتدعيم البنية الأساسية للأسواق المالية في آسيا الوسطى. وقامت المؤسسة بمساندة البنوك المتعاملة معها، في جميع أنحاء هذه المنطقة، عن طريق توفير السيولة القصيرة الأجل التي تمسّ الحاجة إليها ورأس المال الطويل الأجل. وارتفع تمويل التجارة من قبل المؤسسة على مدار العام بأكثر من ثلاثة أمثال، حيث بلغ 224 مليون دولار. أما أعمال المؤسسة الاستشارية المعنية بتحسين البيئة المواتية لأنشطة الأعمال وأنظمة تسوية المنازعات فساعدت مؤسسات الأعمال في المنطقة على توفير حوالي 400 مليون دولار. وبمساعدة من قبل برنامج المؤسسة المعني بحوكمة الشركات، أصبحت شركة فراتيللو للتجارة، القائمة بتوزيع المواد الغذائية المجمّدة في البوسنة، أول شركة خاصة هناك يُجري عملية الطرح العام الأوّلي للاكتتاب في أسهمها. وأدى تأثير الأزمة على حافظة عمليات مؤسسة التمويل الدولية إلى انخفاض مستوى النتائج التنموية لهذه المنطقة، الذي يساوي الآن المتوسط العالمي لمشاريع المؤسسة تقريبا.

تكوين الشراكات وتعبئة الموارد

قامت مؤسسة التمويل الدولية بحشد طاقات صناديق التسهيلات والبرامج العالمية من أجل الاستجابة للأزمة في أوروبا الشرقية. فقد عملت المؤسسة مع البنك الأوروبي للإنشاء والتعمير وشركاء آخرين لتقديم 530 مليون دولار لدعم القطاع المصرفي في جورجيا، و52 مليون دولار لتنمية مزرعة سانت نيكولا للطاقة الهوائية في بلغاريا، و 72مليون دولار لتنمية مزرعة رُوتر إلكتريك لتوليد الكهرباء من طاقة الرياح في تركيا. وبالتوازي مع مؤسسات مالية أخرى، قدمت مؤسسة التمويل الدولية قرضا بلغت قيمته 68 مليون دولار إلى بلدية اسطنبول من أجل تمويل إنشاء خط جديد للسكك الحديدية. وبالإضافة إلى ذلك، نظمت المؤسسة قروضا مشتركة قدرها 840 مليون دولار إلى البنوك والمتعاملين معها من قطاع الإنتاج (القطاع الحقيقي) في المنطقة. وجرى تمويل الخدمات الاستشارية بما مقداره حوالي 24 مليون دولار في ارتباطات جديدة من قبل الشركاء المانحين من أجل تنفيذ مبادرات مثل برنامج الإنتاج الأنظف في روسيا. والبرنامج المعني بسلامة المواد الغذائية في أوكرانيا، ومبادرات حوكمة الشركات وإصلاح التشريعات في جنوب شرق أوروبا وآسيا الوسطى. ومن خلال مساندته من قبل النمسا وإيطاليا وهولندا والنرويج وسويسرا والولايات المتحدة، قام برنامج الخدمات الاستشارية المعني بالبنية الأساسية في جنوب شرق أوروبا بتعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص وتسهيل تنفيذ استثمارات قدرها 353 مليون دولار في مجالات البنية الأساسية، وخاصة مشروعين للطاقة في ألبانيا.

الاستدامة

أدت برامج مؤسسة التمويل الدولية الخاصة بالخدمات الاستشارية والاستثمار إلى تشجيع تطبيق تكنولوجيا كفاءة استخدام الطاقة والإنتاج الأنظف من أجل تخفيف آثار تغير المناخ في المنطقة. وفي السنة المالية 2009، خصصت المؤسسة 250 مليون دولار لاستثمارات الإنتاج الأنظف في روسيا التي تم استكمالها بمساعدات استشارية. واستثمرت المؤسسة ما مجموعه 566 مليون دولار في 14 مشروعا بتضمن عناصر خاصة بالطاقة النظيفة. وتقوم المؤسسة بتنفيذ برامج استشارية لمساعدة الصناعات الزراعية وشركات تصنيع الأغذية في الوفاء بالمعايير الدولية لهذه الصناعات وتعزيز سلامة المواد الغذائية. وتساعدُ المؤسسة الجهاتِ المتعاملة معها في تمويل إجراء تحسينات لتحقيق كفاءةِ استخدام الطاقة (انظر الإطار في الصفحة 65). كما تقوم المؤسسة حالياً بجلب استثمارات خاصة من أجل تمويل البنية الأساسية للطاقة البديلة، والمياه، وإدارة النفايات.

الاستفادة من التجارب والخبرات السابقة

قامت مجموعة التقييم المستقلة بمؤسسة التمويل الدولية باستعراض الخدمات الاستشارية التي قدمتها المؤسسة في منطقة أوروبا وآسيا الوسطى، ووجدت أن المبادرات على نطاق القطاعات بأكملها تميل إلى تحقيق مراتب تصنيفية أكثر ارتفاعا من حيث الفعالية الإنمائية وتأثيرا أوسع نطاقا بالمقارنة بالمبادرات الفردية. وبالبناء على هذه الاستنتاجات، تقوم المؤسسة بتطبيق نهج قطاعي شامل من أجل تنمية الصناعات الزراعية في أوكرانيا. فعلى سبيل المثال، يعمل البرنامج المعني بسلامة المواد الغذائية في أوكرانيا على الاستفادة من نجاح برنامج المعايير الفنية للمؤسسة في جنوب شرق أوروبا في زيادة عدد الشركات الأوكرانية القائمة بتنفيذ أنظمة لإدارة سلامة المواد الغذائية وتعزيز الصادرات والاستثمارات الجديدة. فمن شأن معالجة قضايا السلامة الغذائية في هذا القطاع بأكمله أن تؤدي إلى تمكين شركات تجهيز الأغذية في المنطقة من زيادة قدراتها على المنافسة، إلى جانب المساعدة في تخفيف حدة أزمة الغذاء العالمية. وساعدت المؤسسةُ أيضا في استحداث الوساطة التجارية في جنوب شرق أوروبا، باستخدام برامج راسخة من أمريكا الشمالية والاتحاد الأوروبي كنماذج يُحتذى بها. وأقبلت على تنفيذ هذه البرامج الأوساط التجارية والقضائية في ألبانيا، والبوسنة والهرسك، وجمهورية مقدونيا اليوغسلافية السابقة، والجبل الأسود، وصربيا. واستفادت المؤسسة أيضا من درس مفادُه أنه يمكنها أن تقوم من خلال تخصيص الموارد المحلية ودمج الخدمات الاستشارية والاستثمارات بزيادة مساندتها للمؤسسات الخاصة، حتى في ظل البيئة الاقتصادية الحافلة بالتحديات، وهو ما اتضح من ارتباطات المؤسسة القياسية هذا العام في آسيا الوسطى والقوقاز.

جنوب شرق أوروبا

إقراض أنشطة كفاءة استخدام الطاقة المنزلية في البوسنة والهرسك

بعودُ بوريسلاف بيترك، مدير التسويق بمؤسسة (EKI) للتمويل الأصغر، بذاكرته إلى الوراء مسترجعاً الأوضاع في عام 1996 الذي كان وقتاً عصيباً بالنسبة للبوسنيين. لكنه كان عاماً سهلاً نسبياً من منظور مؤسسته. إذ كانت الصناعة المصرفية في البوسنة ترزح تحت وطأة التثاقل والتباطؤ بينما كان الطلبُ على الائتمان على أشُدّه. وإلى حد كبير، كان في مقدور أي مؤسسة جديدة للتمويل الأصغر أن تقوم باختبار عملائها ومساعدتهم في تلبية احتياجاتهم الأساسية ـ كالبدء في مزاولة أنشطة أعمال تجارية أو إصلاح وترميم البيوت التي دمرتها الحرب التي انتهت لتوّها في البوسنة آنذاك على سبيل المثال.

لقد تغيرت الأوقات. فاحتياجات المقترضين أصبحت اليوم أكثر تعقيداً. ولتحقيق الازدهار في هذه البيئة الجديدة، ترى مؤسسة (EKI) وغيرها من مؤسسات التمويل الأصغر أن يتعين عليها أن تتحرك بصورة أسرع وبقدر أكبر من المرونة لتحددَ لنفسها مواطئ قدم متميّزة في السوق واستهداف العملاء.

تمثلت إحدى الإجابات، بالنسبة لمؤسسة (EKI)، في تنويع أدواتها ومنتجاتها. وفي عام 2006، حصلت مؤسسة (EKI) على قرض مقداره 3 ملايين يورو من مؤسسة التمويل الدولية لإنشاء برنامج جديد للإقراض من أجل تشجيع كفاءة استخدام الطاقة في المنازل.

كان هذا القرض مصحوباً بالمشورة التي قدمتها مؤسسة التمويل الدولية، بما في ذلك التدريب على كيفية تشجيع القروض الجديدة. وكان ذلك على جانب كبير من الأهمية، فبالمقارنة بالمنتجات التي باعتها مؤسسة (EKI) فور انقشاع الحرب، حيث كان إقناع الناس باتخاذ إجراءات ـ مثل تركيب طبقات عازلة في الغرف القائمة تحت سطح البيت مباشرة أو تغيير النوافذ أو الغلايات والمراجل ـ جُهداً تسويقياً شاقاً ومُضنياً. وقامت مؤسسة التمويل الدولية أيضاً بتمويل حملة تسويقية تضمنت تطوير الإعلانات التجارية في الإذاعة والتليفزيون، والنشرات الدعائية واللوحات الإعلانية.

وفي مارس/ آذار 2009، قدمت مؤسسة التمويل الدولية قرضاً قوامه مليون يورو إلى مؤسسة (EKI) لمساعدتها في مواصلة تمويل تحسينات المنازل وتركيب المعدات الموفّرة للطاقة. وبالإضافة لذلك، قدمت المؤسسة قرضاً يبلغ 6 ملايين يورو إلى مؤسسة(EKI) لتمكينها من توسيع نطاق وصولها إلى أصحاب المشاريع الصغرى في المناطق الريفية في البوسنة والهرسك.

نطاق وصول التنمية

المؤشر	الحافظة السنة الميلادية 2007	الحافظة السنة الميلادية 2008	توقعات أنشطة العمل الجديدة في السنة المالية 2009
قروض لمؤسسات الأعمال الصغرى والصغيرة والمتوسطة (عدد القروض)	1,113,154	1,063,484	691,060
قروض لمؤسسات الأعمال الصغرى والصغيرة والمتوسطة (المبالغ بملايين الدولارات)	49,934	34,391	16,230
توزيع خدمات المرافق (ملايين المشتركين)[1]	4.8	505	0.3
توصيلات هاتف جديدة (ملايين المشتركين)	3.0	2.5	0
عدد المزارعين الذين تم الوصول إليهم	721.171	683,582	150,000
عدد المرضى الذين تم الوصول إليهم	8,776	9,574	0
فرص العمل	282,953	322,623	42,245
مشتريات محلية من السلع والخدمات (ملايين الدولارات)	13,297.7	16,061.3	2,226.5
المدفوعات للحكومة (ملايين الدولارات)	3,540.8	4,167.6	277.0

لا تتطابق البيانات الخاصة بالسنتين الميلاديتين 2008 و2007 بصورة تامة نظراً لاستنادها إلى حافظة مختلفة من الجهات المتعاملة مع المؤسسة. وتتباين بيانات نطاق الوصول الخاصة بصناعات مختارة وتعاريف المؤشرات وفترات الإبلاغ بعض الشيء فيما بين الصناعات. وقد تم تنقيح بعض البيانات من السنوات السابقة. وعند تطبيق تعريف أضيق بوجه خاص، فإن البيانات الخاصة بكل من: فرص العمل والمدفوعات للحكومة والمشتريات المحلية المتعلقة بسلاسل التوريد الكبيرة لا تشمل حالياً سوى البيانات المستقاة من الشركات المرتبطة بصورة وثيقة باستثمارات مؤسسة التمويل الدولية وليس المجموعة ككل (مثلاً 8938 فرصة عمل مقابل 268 ألف فرصة عمل؛ والمدفوعات للحكومة بقيمة 23 مليون دولار مقابل 843 مليوناً؛ ومشتريات محلية بقيمة 833 مليون دولار مقابل 21.9 مليار دولار).

[1] يشمل الكهرباء والغاز والمياه.

تمويل وحافظة المشاريع

(ملايين الدولارات)	السنة المالية 2008[1]	السنة المالية 2009[2]
تمويل مرتبط به لحساب المؤسسة	2,680$	2,164$
القروض[3]	1,925	1,583
اكتتابات في أسهم رأس المال[3]	682	365
ضمانات وإدارة مخاطر	73	198
قروض مشتركة موقعة	1,041	841
مجموع الارتباطات الموقّعة	3,721	2,987
حافظة الارتباطات لحساب المؤسسة	9,038	8,809
حافظة الارتباطات لحساب الآخرين (مساهمات في قروض وضمانات)	2,225	2,599
مجموع حافظة الارتباطات	11,263	11,408

[1] يشمل الحصة الإقليمية لمؤسسات: Lydian International Ltd. و TAV Tunisia. و Melrose Facility المصنفة رسمياً كمشاريع عالمية.

[2] يشمل الحصص الإقليمية لصندوق Altima One World للتنمية الزراعية ومؤسسة Emerging Europe Growth Fund II و GTLP Citibank. وبنك GTLP Robobank. و GTLP Standard Chartered. وصندوق Macquarie Renaissance Infrastructure Fund. و Rakeen Georgia Ltd.، و Lydian International Ltd. و TAV Tunisia المصنفة رسمياً كمشاريع عالمية.

[3] تشمل القروض أدوات من نوع القروض وأشباه أسهم رأس المال. وتشمل أسهم رأس المال أدوات من نوع أسهم رأس المال وأشباه أسهم رأس المال.

درجات النواتج الإنمائية

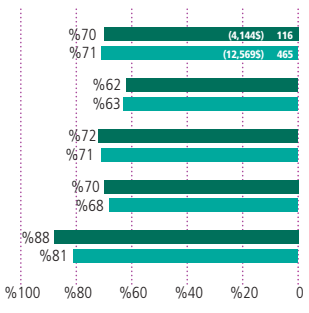

بيانات نظام تتبّع النتائج الإنمائية حتى 30 يونيو/حزيران 2009 بالنسبة للمشاريع التي تمت الموافقة عليها في فترة السنوات الميلادية 2000–2005.
ملاحظة: يمثل العدد داخل العمود عدد المشاريع المعطاة درجات، ويمثل العدد بين قوسين مجموع استثمارات المؤسسة (بملايين الدولارات) في تلك المشاريع.

الارتباطات

(التمويل بملايين الدولارات)	السنة المالية 2006	السنة المالية 2007	السنة المالية 2008	السنة المالية 2009
عدد المشاريع	80[1]	67[2]	86[3]	88[4]
عدد البلدان	17	15	19	22
تمويل لحساب المؤسسة	2,084	1,786	2,680	2,146
قروض مشتركة	241	775	1,041	841

[1] يشمل صندوق EECF II.

[2] يشمل مؤسسات Melrose II. و Melrose II Expansion. و Italcementi.

[3] يشمل مؤسسات: Lydian Resources. و Lydian Int'l RI. و Lydian RI. و TAV Tunisia. و MelroseResources.

[4] يشمل مؤسسات: Altma Agro. و Altma II. و EEGF II. و GTLP Citi. و GTLP Rabo. و GTLP CSE. و Lydian Intl III. و MRIF. و Rakeen Georgia. و RAV Tuni. Eq.

البلدان الأكبر اقتراضاً من المؤسسة

البلد (الترتيب داخل المنطقة)		الحافظة (ملايين الدولارات)
1 الاتحاد الروسي	السنة المالية 2009	2,244
	السنة المالية 2008	2,718
2 تركيا	السنة المالية 2009	1,910
	السنة المالية 2008	1,806
3 أوكرانيا	السنة المالية 2009	731
	السنة المالية 2008	651

الميزة التي تتمتع بها المؤسسة

تتمتع مؤسسة التمويل الدولية بحضور قوي في جميع أنحاء العالم، حيث أن لها 102 مكتب في 86 بلداً. ويوجد 42 من هذه المكاتب في بلدان مؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية، مما يُمكّن مؤسسة التمويل الدولية من توثيق أواصر العلاقات مع الجهات المتعاملة.

منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي

أنتيغوا وبربودا الأرجنتين جزر البهاما بربادوس بليز **بوليفيا** البرازيل شيلي كولومبيا كوستاريكا **دومينيكا** الجمهورية الدومينيكية إكوادور السلفادور **غرينادا** غواتيمالا **غيانا هايتي هندوراس** جامايكا **المكسيك** **نيكاراغوا** بنما باراغواي بيرو سانت كيتس ونيفس **سانت لوسيا** ترينيداد وتوباغو أوروغواي فنزويلا

بلد مؤهل للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية بلدان متوسطة الدخل لديها مناطق عالية المخاطر أو جديدة في التعامل
بلد آخر متعامل مع المؤسسة

ركزت مؤسسة التمويل الدولية على مساندة المؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة.

نظرة عامة

سارعت مؤسسة التمويل الدولية إلى اعتماد إستراتيجية لمواجهة التقلبات الدورية في أمريكا اللاتينية من أجل تخفيف آثار الأزمة الاقتصادية العالمية. فهذه المنطقة تتعرض بصورة مكثفة لمخاطر أسعار السلع الأولية وأسواق رأس المال العالمية، علما بأن هذين القطاعين من أشد القطاعات تأثرا بالأزمة. كما تأثرت بلدان أمريكا الوسطى والبحر الكاريبي بتباطؤ تحويلات العاملين المغتربين في الخارج، التي تشكل مصدرا رئيسيا للعملات الصعبة لهذه البلدان. وبلغت استثمارات المؤسسة 2.72 مليار دولار كما ارتبطت بتنفيذ 124 مشروعا جديدا في المنطقة في السنة المالية 2009. وركزت المؤسسة على مساندة الشركات الصغرى والصغيرة والمتوسطة. وتعتبر هذه الشركات مصدرا رئيسيا لفرص العمل، وخاصة بالنسبة للعمال المنخفضي الدخل. وقد تعرضت هذه الشركات للمعاناة بسبب جفاف منابع الائتمان في المنطقة. وقامت المؤسسة أيضا بتوسيع نطاق عملياتها في المناطق المتوسطة الدخل التي تواجه عقبات تعترض مسيرة التنمية ـ مثل منطقة شمال شرق البرازيل. كما حافظت المؤسسة على استمرار محور تركيزها على تخفيف حدة تغير المناخ من خلال قيامها، على سبيل المثال، بدعم محطات الطاقة الكهرومائية في كولومبيا ومزارع طاقة الرياح في شيلي.

الأثر الإنمائي

تقوم المؤسسة بتركيز أنشطتها في أمريكا اللاتينية من خلال العمل بصورة وثيقة مع الشركات القائمة بخدمة الفقراء وزيادة عمليات المؤسسة في المناطق الأقل نموا. وفي السنة المالية 2009، زاد عدد المشاريع الاستثمارية للمؤسسة بمقدار الضعف تقريبا في البلدان المؤهلة في هذه المنطقة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية، حيث ارتفع عدد هذه المشاريع إلى 19 مشروعا. وارتفع عدد مشاريع المؤسسة الاستشارية في البلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية إلى 21 مشروعا مقابل 15 مشروعا في العام السابق. وفي البلدان ذات الاقتصادات الأكبر حجما في المنطقة، ركزت المؤسسة على العمليات المساندة للشرائح الأقل دخلا، حيث استهدف 55 في المائة من استثماراتها خدمة هذه الشريحة السكانية. وفي إطار الاستجابة للأزمة وانقطاع تمويل التجارة، ارتبطت المؤسسة بإجراء معاملات لتمويل التجارة بما قيمته 825 مليون دولار في 16 بلدا. وعندما أصبحت موارد الائتمان شحيحة، انضمت المؤسسة إلى المؤسسات المالية الدولية الأخرى لتقديم التمويل اللازم لأعمال توسعة قناة بنما. وفي مجال الصناعات الزراعية، حققت المؤسسة زيادة ملموسة في عدد المزارعين الذين تتم خدمتهم في أمريكا اللاتينية وجنوب المكسيك من خلال الاستثمار في شركة إيكوم (ECOM) في أمريكا الوسطى، وهي شركة راسخة لتجارة البنّ. وفي السنة الصعبة التي اضطر فيها العديد من الجهات المتعاملة مع المؤسسة إلى ضغط النفقات، ارتفع مستوى النتائج التنموية التي حققتها المؤسسة في هذه المنطقة، مما يعكس ارتفاع التقدير التصنيفي للنتائج في 77 في المائة من المشاريع فوق المتوسط العالمي لمشاريع المؤسسة.

تكوين الشراكات وتعبئة الموارد

عندما أدت الأزمة العالمية إلى انخفاض تدفقات رؤوس الأموال إلى أمريكا اللاتينية، تدخلت المؤسسة لمساندة الجهات المتعاملة معها بتقديم تمويل من ميزانيتها الخاصة وتعبئة موارد من أسواق رأس المال الدولية. وقامت المؤسسة بتعبئة 720 مليون دولار من سوق القروض المشتركة ومن خلال التمويل الموازي، وهو ما يزيد قليلا عن المتوسطات الخاصة بالموارد التي تمت تعبئتها في العام الماضي. وفي صفقة مبتكرة لتعبئة الموارد في البرازيل، تعاونت المؤسسة مع صندوقين لاستثمارات أسهم رؤوس الأموال الخاصة من أجل دعم بنك دايكوفال، وهو بنك متوسط الحجم ونشط في تقديم التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم. وساعدت المؤسسةُ أيضا في تعبئة 180 مليون دولار في معاملة دين قابلة للتحويل مقومة بالعملة المحلية ومدتها 5 سنوات في أول تمويل طويل الأجل لبنك برازيلي بعد وقوع الأزمة العالمية في أواخر عام 2008. وعقدت المؤسسة أيضا اتفاقيات شراكة مع مانحين جدد من كندا وأسبانيا وسويسرا. وتمت تعبئة 25 مليون دولار لمشاريع موجهة نحو القطاع الخاص في المنطقة.

الاستدامة

حافظت المؤسسةُ على محور تركيزها على تخفيف آثار تغير المناخ، من خلال قيامها على سبيل المثال بمساندة مشاريع السدود الصغيرة لاستغلال التدفق الطبيعي لمياه النهر في توليد الطاقة الكهرومائية في كولومبيا، مما يحدّ من الآثار البيئية السلبية في المناطق الحساسة. ودعم مزارع طاقة الرياح في شيلي. ومثّلت المشاريع المرتبطة بتغير المناخ حوالي 20 في المائة من استثمارات المؤسسة في التمويل غير المرتبط بالتجارة في السنة المالية 2009. وتظل البيئة قضيةً بالغة الأهمية بالنسبة للمؤسسة التي شكلت فريق عمل مقيم في ساو باولو ليقود تنفيذ مبادرة الأمازون البرازيلية من أجل تخفيض انبعاثات الكربون الناجمة عن إزالة الغابات. وبموجب مبادرة أخرى، قدمت المؤسسة قرضا بلغت قيمته24.5 مليون دولار إلى برنامج بتستار (Petstar)، وهو برنامج مكسيكي لإعادة تدوير حوالي مليار قارورة بلاستيكية في السنة. وبعمل هذا المشروع على الحد من النفايات غير القابلة للتحلل الحيوي وإطالة عُمر مدافن القمامة في المكسيك. ولدى مشروع بتستار أيضا برنامج لتحسين أوضاع العمل لجامعي النفايات والمخلفات، الذين يمثلون إحدى الشرائح المهمّشة إلى حد كبير في المكسيك.

الاستفادة من التجارب والخبرات السابقة

قامت المؤسسة بتطوير خبراتها وتجاربها الفريدة في مساعدة الصناعات الإستخراجية والحكومات الوطنية في معالجة رسوم الامتياز والمدفوعات التحويلية وإدارة العلاقات مع المجتمعات المحلية. وقامت الخدمات الاستشارية للمؤسسة أولا بوضع برنامج تعزيز المنافع والمزايا المحلية في بيرو من أجل تحسين الشفافية والمساءلة بشأن مدفوعات رسوم الامتياز أمام المجتمعات المحلية التي تستضيف مشاريع التعدين الكبيرة. وتم إطلاق هذا البرنامج استجابة لشكاوى سكان المجتمعات المحلية من أن الحكومة المركزية والشركات المتعاملة مع المؤسسة لم تُعر اهتماما كافيا بشواغلهم ومخاوفهم. وبتضمن البرنامج إدارةَ الإيرادات من أجل تحسين أداء الاستثمارات العامة المموّلة من تحويلات رسوم الامتياز؛ وإرساء المساءلة الاجتماعية لمساعدة المجتمع المدني في جعل الحكومات المحلية أكثر خضوعا للمساءلة؛ ووضع الإرشادات التوجيهية اللازمة لتحسين فعالية الحكومات المحلية والشركات العامة. وهناك مشاريع مماثلة يجري تنفيذها في الأرجنتين وبوليفيا والبرازيل وكولومبيا وبيرو بشأن صناعات تتراوح بين النفط والبتروكيماويات والتعدين.

نطاق وصول التنمية

المؤشر	السنة الميلادية 2007	الحافظة السنة الميلادية 2008	توقعات أنشطة العمل الجديدة في السنة المالية 2009[1]
قروض لمؤسسات الأعمال الصغرى والصغيرة والمتوسطة (عدد القروض)	3,711,939	4,814,271	1,413,472
قروض لمؤسسات الأعمال الصغرى والصغيرة والمتوسطة (المبالغ بملايين الدولارات)	15,475	25,302	4,711
كهرباء تم توليدها (ملايين المشتركين)	59.4	59.7	0.7
توزيع خدمات المرافق (ملايين المشتركين)[2]	24.7	26.9	0
توصيلات هاتف جديدة (ملايين المشتركين)	1.4	0.8	1.5
عدد المزارعين الذين تم الوصول إليهم	886,579	1,281,370	52,000
عدد المرضى الذين تم الوصول إليهم	214,727	760,127	0
فرص العمل	662,299	575,323	69,290
مشتريات محلية من السلع والخدمات (ملايين الدولارات)	15,394.0	17,300.6	1,089.9
المدفوعات للحكومة (ملايين الدولارات)	9,813.4	10,228.7	10,066.0

لا تتطابق البيانات الخاصة بالسنتين الميلاديتين 2008 و2007 بصورة تامة نظراً لاستنادها إلى حافظة مختلفة من الجهات المتعاملة مع المؤسسة. وتتباين بيانات نطاق الوصول الخاصة بصناعات مختارة وتعاريف المؤشرات وفترات الإبلاغ بعض الشيء فيما بين الصناعات. وقد تم تنقيح بعض البيانات من السنوات السابقة.

[1] بالنسبة للسنة المالية 2009، تعتبر توقعات المدفوعات للإيرادات الحكومية عن المدفوعات للفترة السنوات 2009–2016 ، وتشمل 9 مليارات دولار من شركة متعاملة كبيرة في مجال البنية الأساسية في أمريكا اللاتينية.

[2] يشمل الكهرباء والغاز والمياه.

تمويل وحافظة المشاريع

(ملايين الدولارات)	السنة المالية 2008	السنة المالية 2009[1]
تمويل مرتبط به لحساب المؤسسة	2,943$	2,721$
القروض[2]	2,050	1,648
اكتتابات في أسهم رأس المال[2]	378	250
ضمانات وإدارة مخاطر	515	824
قروض مشتركة موقعة	1,169	670
مجموع الارتباطات الموقّعة	4,562	3,391
حافظة الارتباطات لحساب المؤسسة (مساهمات في قروض وضمانات)	8,234	8,776
حافظة الارتباطات لحساب الآخرين	3,086	3,425
مجموع حافظة الارتباطات	11,320	12,201

[1] يشمل الحصص الإقليمية لمؤسسات: GTLP Citibank، و GTLP Rabobank، و GTLP Standard Chartered، وصندوق إعادة الرسملة التابع لمؤسسة التمويل الدولية.

[2] تشمل القروض أدوات من نوع القروض وأشباه أسهم رأس المال. وتشمل أسهم رأس المال أدوات من نوع أسهم رأس المال وأشباه أسهم رأس المال.

درجات النوافذ الإنمائية

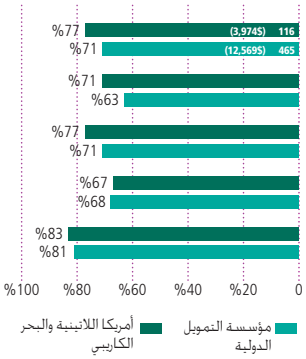

بيانات نظام تتبّع النتائج الإنمائية حتى 30 يونيو/حزيران 2009 بالنسبة للمشاريع التي تمت الموافقة عليها في فترة السنوات الميلادية 2000–2005.

ملاحظة: يمثل العدد داخل العمود عدد المشاريع المعطاة درجات. ويمثل العدد بين قوسين مجموع استثمارات المؤسسة (بملايين الدولارات) في تلك المشاريع.

الارتباطات

(التمويل بملايين الدولارات)	السنة المالية 2006	السنة المالية 2007	السنة المالية 2008	السنة المالية 2009
عدد المشاريع	69	68	81	124[1]
عدد البلدان	18	14	16	21
تمويل لحساب المؤسسة	1,747	1,781	2,943	2,721
قروض مشتركة	888	299	1,619	670

[1] يشمل مؤسسات: GTLP Citi، و GTLP Rabo، و GTLP SCB، وصندوق إعادة الرسملة التابع لمؤسسة التمويل الدولية (IFC Recap EF).

البلدان الأكبر اقتراضاً من المؤسسة

البلد (الترتيب داخل المنطقة)		الحافظة (ملايين الدولارات)
1 البرازيل	السنة المالية 2009	2,364
	السنة المالية 2008	2,487
2 الأرجنتين	السنة المالية 2009	1,054
	السنة المالية 2008	998
3 كولومبيا	السنة المالية 2009	873
	السنة المالية 2008	877

قصصُهم/ وحكاياتنا

البرازيل

سونيا كامارغو تعودُ لمقاعد الدراسة من جديد للارتقاء في السّلّم الوظيفي

لم تكن الحياة بالنسبة لسونيا كامارغو، البالغة من العمر 56 عاما، إلا أداء العمل ومواجهة التحديات وقهر الصعاب.

كانت سونيا تشغل إحدى الوظائف الحكومية في كامبيناس، وهي مدينة تقع إلى الشمال من ساو باولو في البرازيل. وبعد ترقيتها إلى وظيفة مُشرفة، فوجئت كامارغو بعقبة كبيرة تعترض مسيرتها الوظيفية. تقول كامارغو "لا يمكنني ارتقاء السلم الوظيفي بدون الحصول على شهادة أعلى".

وبفضل مؤسسة أنهانغيرا التعليمية، وهي جامعة خاصة للتعليم بعد المرحلة الثانوية تُساندها مؤسسة التمويل الدولية، تمكنت كامارغو من الحصول على شهادة التعليم العالي اللازمة لأخذ حقها في الترقية والترفيع الوظيفي.

كانت كامارغو قد تركت الدراسة قبل 20 عاما، وبدت عودتها إلى الفصل الدراسي مُفعمة بالخوف والرهبة. ولكنها لم تتخل عن حلمها في استكمال تعليمها الجامعي. تقول كامارغو "في شبابي، تمثّل اختياري في الزواج وإنجاب الأطفال وتكريس وقتي لخدمة أسرتي. ولكن بعد أن كبر أبنائي، أعتقدُ الآن أن هذا هو وقتي الذي يجب تنظيمه واستغلاله".

تشغل كامارغو الآن منصب المدير الإقليمي بتلك المصلحة الحكومية، وهي مكتب ساو باولو للتوظيف وعلاقات العمل. وتضيف كامارغو قائلة "أدين بالفضل في شغل منصبي الحالي للتعليم الذي تلقيته في أنهانغيرا. فقد تمكنت من تعزيز آفاق مسيرتي الوظيفية واستطعت التقدم بطلبات لشغل وظائف ذات مسؤوليات أكبر".

تعتبر أنهانغيرا جامعة خاصة في البرازيل، وهي رائدة في توفير التعليم الخاص فيما بعد المرحلة الثانوية، وتضم 252 ألف طالب وطالبة مسجلين في 53 حرَما جامعيا و450 مركزا للتعلّم عن بُعد. وفي عام 2008، قامت هذه الجامعة بتعليم أكثر من 750 ألف من البالغين العاملين، بمن فيهم الملتحقون والملتحقات بالتدريب المهني، وبفوق هذا العدد نظيره في أي جامعة أخرى في الأمريكتين. وكان معظم الطلاب من البالغين العاملين المنتمين إلى شرائح متوسطة الدخل والمقيمين في مناطق خارج نطاق المراكز الحضرية الرئيسية في البرازيل، حيث كانت حاجتهم ماسة إلى تعليم ذي تكلفة معقولة وجودة عالية.

وفي مايو/ أيار 2006، استثمرت المؤسسة في جامعة أنهانغيرا من خلال ارتباطها بتقديم قرض يبلغ 12 مليون دولار إلى صندوق التعليم في البرازيل، وهو صندوق استثماري أنشأه بنك باتريا الذي يُعدّ واحدا من أكبر المؤسسات المصرفية العاملة في مجال الاكتتاب في أسهم رؤوس الأموال الخاصة والاستثمار في البرازيل.

منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

أفغانستان الجزائر البحرين جمهورية مصر العربية جمهورية إيران الإسلامية العراق الأردن الكويت لبنان
الجماهيرية العربية الليبية المغرب عمان قطر باكستان المملكة العربية السعودية الجمهورية العربية السورية
تونس الإمارات العربية المتحدة الضفة الغربية وقطاع غزة الجمهورية اليمنية

بلد مؤهل للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية بلدان متوسطة الدخل لديها مناطق عالية المخاطر أو جديدة في التعامل
بلد آخر متعامل مع المؤسسة

تتضمن إستراتيجية مؤسسة التمويل الدولية زيادة القدرة على الحصول على التمويل من قبل الأطراف التي لا تحصل على خدمات تمويلية كافية.

نظرة عامة

من المتوقع تباطؤ النمو الاقتصادي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (التي تضم، لأغراض خاصة بمؤسسة التمويل الدولية، كلا من أفغانستان وباكستان) بسبب الأزمة الاقتصادية في عام 2009. فالأزمة تؤدي إلى تفاقم التحديات الإقليمية المتمثلة في ارتفاع معدلات البطالة، ومحدودية القدرة على الحصول على التمويل، وعدم كفاية البنية الأساسية المادية والمالية، وضعف الأطر التنظيمية. وتتضمن إستراتيجية المؤسسة زيادة إتاحة التمويل للأطراف التي لا تحصل على خدمات تمويل كافية، وخاصة المؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة، والمقترضين لأغراض البناء والإسكان والدراسة. وتستثمر المؤسسة في مجالات تنمية البنية الأساسية وخلق فرص العمل من خلال الاستثمارات بصورة عامة في قطاعات الصناعات التحويلية والصحة والتعليم والصناعات الزراعية. وتتصدى المؤسسة لمعالجة قضايا تغير المناخ عن طريق استكشاف الفرص المتاحة للطاقة المتجددة، وكفاءة استخدام الطاقة، والموارد المائية.
وتعطي المؤسسة أولوية لبلدان المنطقة المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية والبلدان المتأثرة بالصراعات، فضلا عن تعزيز التكامل الإقليمي من خلال تشجيع الاستثمارات فيما بين بلدان الجنوب. ولمعالجة أثر الأزمة العالمية، تقوم المؤسسة بتوفير رأس المال اللازم لمساعدة الجهات التي تتعامل معها حاليا في المنطقة على تدعيم ميزانياتها العمومية.

الأثر الإنمائي

أسفرت أنشطة المؤسسة عن زيادة العمالة وارتفاع حجم إقراض المؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة. فقد بلغت القروض القائمة التي قدمتها المؤسسة إلى المؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة 1.4 مليار دولار، مما أدى إلى توليد إيرادات حكومية قدرها 1.7 مليار دولار. وأدت استثمارات المؤسسة في قطاع التمويل الأصغر في المنطقة إلى خدمة حوالي 500 ألف امرأة مقترضة. ولتدعيم تحسينات البنية الأساسية، قامت المؤسسة بتشجيع الشراكات بين القطاعين العام والخاص وعمليات الخصخصة، واستثمرت 138 مليون دولار في البنية الأساسية. وللمساعدة في عكس مسار الانخفاض في التدفقات التجارية، ارتبطت المؤسسة بتقديم تمويل تجاري قدره 500 مليون دولار من أجل مساندة البنوك. وشهدت استثمارات المؤسسة أيضا زيادة ملموسة في أفغانستان والضفة الغربية وقطاع غزة. وحققت حافظة عمليات المؤسسة أفضل النتائج في مجالات البنية الأساسية والصناديق والأسواق المالية، بينما حققت عمليات المؤسسة نتائج أضعف في أنشطة الصناعات التحويلية الصغيرة. وكان أداء حافظة عمليات المؤسسة في البلدين اللذين لديهما قروض كبيرة ـ باكستان ومصر ـ أعلى من المتوسط الخاص بالمؤسسة بصفة عامة. ولمعالجة ضعف النتائج التنموية في بعض البلدان والقطاعات، تقوم المؤسسة بزيادة نطاق شراكتها مع شركات من الدرجة الأولى على الأصعدة المحلية والإقليمية والدولية. وأدت المؤسسة أيضا على تنمية قطاعي الصناعات الزراعية والاتصالات السلكية واللاسلكية في البلدان المتأثرة بالصراعات. وفي السنة المالية 2009، جرى تنفيذ حوالي 56 في المائة من مشاريع المؤسسة في بلدان مؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية وبلدان متأثرة بالصراعات.

تكوين الشراكات وتعبئة الموارد

نجحت المؤسسة، في خضم هذه الأزمة، في استقطاب تمويل طويل الأجل من قبل العديد من مؤسسات التمويل الإنمائي لمشروع مطار النفيضة في تونس. ومن شأن هذا المطار، الذي يتم بناؤه من خلال علاقة شراكة بين القطاعين العام والخاص، أن يؤدي لزيادة الاستثمار الأجنبي، وخلق فرص العمل، ومساندة قطاع السياحة المتنامي في تونس (انظر الصفحة 41). وفي السنة المالية 2009، تعاونت المؤسسة مع وزارة التنمية الدولية البريطانية من أجل تعزيز النمو الاقتصادي بقيادة القطاع الخاص في اليمن. وساهمت وزارة التنمية الدولية البريطانية بمبلغ 14 مليون دولار لبرنامج للخدمات الاستشارية مدته 3 سنوات من أجل تحسين مناخ الاستثمار. ويتم تنفيذ هذا البرنامج من قبل الحكومة اليمنية ومؤسسة التمويل الدولية وشركاء آخرين. وفي إطار الاستفادة من والبناء على الإرث الهائل للخدمات الاستشارية للمؤسسة، يُساندُ هذا البرنامج جهودَ الحكومة اليمنية للحد من القيود العميقة لنمو القطاع الخاص في عدة مجالات رئيسية، منها القدرة على الحصول على التمويل، والبنية الأساسية، والتدريب على الإدارة، والزراعة. ومن خلال التدريب على الإدارة في إطار برنامج المؤسسة المعني "بالتفوق في مجال أنشطة الأعمال"، تعاونت المؤسسة مع استاندرد تشارترد بنك في باكستان لتدعيم الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم في عدة قطاعات ومدن مختلفة ـ مثل قطاع التجارة في لاهور، وصناعة تحويل المعادن في غوجرانوَالا، وصناعة ضرب الأرز في سيالكوت، والمنسوجات في فيصل أباد. وبساعدُ هذا البرنامج مؤسسات في جميع أنحاء البلاد تعاني من عدم كفاية الخدمات بتمكينها من الحصول على المنتجات والأدوات البنكية المبتكرة وتدعيم قدراتها على تخطيط الأعمال والارتقاء بمهارات تسويق المنتجات.

الاستدامة

تقوم المؤسسة بتشجيع تطبيق أفضل ممارسات الاستدامة البيئية والاجتماعية من خلال استثماراتها وأعمالها الاستشارية. فمن شأن استثمار المؤسسة في شركة موارد الطاقة المبتكرة، وهي شركة قابضة تم إنشاؤها مؤخرا ومقرها في دبي، أن يساعد هذه الشركة في توفير الطاقة الكهربائية لبعض الأسواق التي تواجه تحديات كبيرة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وجنوب آسيا. وسوف تساعدُ هذه المبادرة في تحسين إمكانية التعويل على الطاقة وتلبية الطلب المتزايد على الكهرباء في المنطقة. وسوف تُساعدُ استثمارات المؤسسة هذه الشركةَ في عمليات الإنشاء والاستحواذ وامتلاك وتشغيل سلسلة من مشاريع توليد الطاقة الحرارية والمتجددة في المنطقة. وفي باكستان، تضطلع المؤسسة واتحاد البنوك الباكستانية بمساعدة البنوك في تطبيق المبادئ المصرفية القابلة للاستدامة، وتعزيز توسيع إتاحة التمويل للشرائح السكانية التي تعاني من عدم كفاية الخدمات في هذا المجال، وتشجيع الإقراض المتسم بقدر أكبر من المسؤولية الاجتماعية والبيئية. ومن خلال برنامجها المعني بإسداء المشورة في مجالات البنية الأساسية، تساعدُ المؤسسةُ الحكومة المصرية في معالجة الأثر البيئي لزيادة الطلب على خدمات الصرف الصحي في مشروع القاهرة الجديدة، وهي مدينة عمرانية جديدة من المتوقع أن يرتفع عدد المقيمين فيها من 450 ألف حاليا إلى مليوني مقيم قبل عام 2020. وتواصل المؤسسة أيضا تشجيع سيدات الأعمال في إطار جهد يرمي إلى زيادة معدل مشاركة المرأة في الأيدي العاملة في المنطقة. وفي السنة المالية 2009، تم تدريب 581 امرأة في إطار برنامج التدريب المعني "بالتفوق في مجال أنشطة الأعمال".

الاستفادة من التجارب والخبرات السابقة

خرجت المؤسسة بعدة دروس مستفادة من الزيادة المستمرة في استثماراتها وخدماتها الاستشارية في هذه المنطقة على مدى السنوات الأربع الماضية. فقد أدى التوسع في العمل الميداني لخبراء المؤسسة وتحقيق لامركزية اتخاذ القرار إلى تعاون المؤسسة بصورة أوثق مع الجهات المتعاملة معها، مما أدى إلى تعزيز قدرة المؤسسة على قياس المخاطر وتقييم الخدمات بصورة أفضل. فلدى المؤسسة الآن حوالي 235 موظفاً في المنطقة، مقابل حوالي 46 خبيرا في عام 2004. ومن شأن الحضور الميداني القوي للمؤسسة أن يساعدها في إنجاز الاستثمارات وتقديم الخدمات الاستشارية، وخاصة في أسواق صعبة مثل أفغانستان والضفة الغربية وقطاع غزة واليمن. كما أدى تواجُد المؤسسة على أرض الواقع إلى مساعدتها في الاستجابة السريعة لاحتياجات الجهات المتعاملة معها التي تأثرت بالأزمة المالية العالمية الراهنة، وذلك من خلال تمويل التجارة وتقديم رأس المال اللازم لمساندة المتعاملين مع المؤسسة في الوقت الحالي. ولتعزيز تأثير المؤسسة وتحسين القدرة على الحصول على التمويل في المنطقة، عملت المؤسسة مع البنوك الرئيسية في البحرين والكويت وسلطنة عمان وقطر والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة، وهي بنوك لديها الرؤية اللازمة وفي مركز جيد يتيح لها أن تصبح أطرافا فاعلة على الصعيد الإقليمي من خلال التوسع في هذه المنطقة وخارجها. ونظرا لازدياد خطورة شحة المياه في المنطقة، سوف يشتد تركيز المؤسسة على القضايا المتصلة بالمياه المستعملة، ومياه الشرب، واستخداماتها.

الخدمات الاستشارية للمؤسسة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

منذُ إنشاء برامجها في عام 2005، ساهمت الخدمات الاستشارية من قبل مؤسسة التمويل الدولية إلى حد كبير في تعزيز الرسالة الإنمائية للمؤسسة في هذه المنطقة.

للاطلاع على المزيد من التفاصيل حول النهج الاستشاري للمؤسسة في المنطقة، والنتائج المحققة، وأجندة التنمية المستقبلية، يُرجى زيارة الموقع التالي: www.ifc.org/mena.

نطاق وصول التنمية

المؤشر	الحافظة السنة الميلادية 2007	الحافظة السنة الميلادية 2008	توقعات أنشطة العمل الجديدة في السنة المالية 2009
قروض لمؤسسات الأعمال الصغرى والصغيرة والمتوسطة (عدد القروض)	851,713	1,375,493	104,000
قروض لمؤسسات الأعمال الصغرى والصغيرة والمتوسطة (المبالغ بملايين الدولارات)	3,612	9,180	512
كهرباء تم توليدها (ملايين المشتركين)	19.9	20.4	0
توزيع خدمات المرافق (ملايين المشتركين)[1]	2.4	2.5	0.18
عدد المزارعين الذين تم الوصول إليهم	378,511	291,099	1,298,000
عدد المرضى الذين تم الوصول إليهم	5,740	448	13,100
فرص العمل	83,378	71,895	9,825
مشتريات محلية من السلع والخدمات (ملايين الدولارات)	819.7	412.7	377.4
المدفوعات للحكومة (ملايين الدولارات)	850.3	1,747.8	444.0

لا تتطابق البيانات الخاصة بالسنتين الميلاديتين 2008 و2007 بصورة تامة نظراً لاستنادها إلى حافظة مختلفة من الجهات المتعاملة مع المؤسسة. وتتباين بيانات نطاق الوصول الخاصة بصناعات مختارة وتعاريف المؤشرات وفترات الإبلاغ بعض الشيء فيما بين الصناعات. وقد تم تنقيح بعض البيانات من السنوات السابقة.

[1] يشمل الكهرباء والغاز والمياه.

تمويل وحافظة المشاريع

(ملايين الدولارات)	السنة المالية 2008[1]	السنة المالية 2009[2]
تمويل مرتبط به لحساب المؤسسة	1,442$	1,260$
القروض[3]	818	284
اكتتابات في أسهم رأس المال[3]	267	473
ضمانات وإدارة مخاطر	358	503
قروض مشتركة موقعة	531	0
مجموع الارتباطات الموقّعة	1,973	1,260
حافظة الارتباطات لحساب المؤسسة	3,452	3,722
حافظة الارتباطات لحساب الآخرين (مساهمات في قروض وضمانات)	734	367
مجموع حافظة الارتباطات	4,186	4,090

[1] يشمل الحصص الإقليمية لمؤسستي Melrose Facility و Melrose Investments المصنفتين رسمياً كمشاريع عالمية.

[2] يشمل الحصة الإقليمية لمؤسسات: GTLP Citibank، و GTLP Rabobank، و GTLP Standard Chartered، و Rakeen Georgia Ltd.، و TAV Tunisia، و Bait Al Battejee Medical Co. المصنفة رسمياً كمشاريع عالمية.

[3] تشمل القروض أدوات من نوع القروض وأشباه أسهم رأس المال. وتشمل أسهم رأس المال أدوات من نوع أسهم رأس المال وأشباه أسهم رأس المال.

درجات النواتج الإنمائية

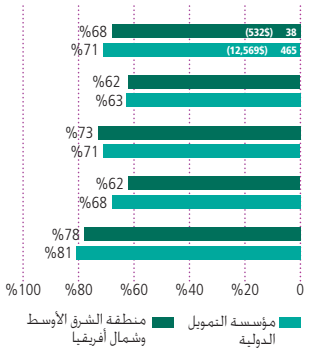

بيانات نظام تنتّج النتائج الإنمائية حتى 30 يونيو/حزيران 2009 بالنسبة للمشاريع التي تمت الموافقة عليها في فترة السنوات الميلادية 2000–2005.
ملاحظة: يمثل العدد داخل العمود عدد المشاريع المعطاة درجات، ويمثل العدد بين قوسين مجموع استثمارات المؤسسة (بملايين الدولارات) في تلك المشاريع.

الارتباطات

(التمويل بملايين الدولارات)	السنة المالية 2006	السنة المالية 2007	السنة المالية 2008	السنة المالية 2009
عدد المشاريع	29[1]	40[2]	50[3]	46[4]
عدد البلدان	12	12	12	11
تمويل لحساب المؤسسة	668	1,217	1,442	1,260
قروض مشتركة	0	210	531	0

[1] يشمل مؤسستي Soco Facility و Violia AMI.

[2] يشمل مؤسسات: Melrose II، و Melrose II Expansion، و Italcementi.

[3] يشمل مؤسسة MelroseResources.

[4] يشمل مؤسسات: GTLP Citi، و GTLP Rabo، و GTLP SCB، و Rakeen Georgia، و SGH II، و TAV Tuni. Eq.

البلدان الأكبر اقتراضاً من المؤسسة

البلد (الترتيب داخل المنطقة)		الحافظة (ملايين الدولارات)
1 باكستان	السنة المالية 2009	714
	السنة المالية 2008	665
2 مصر	السنة المالية 2009	619
	السنة المالية 2008	499
3 الأردن	السنة المالية 2009	316
	السنة المالية 2008	256

الميزة التي تتمتع بها المؤسسة

تتمتع مؤسسة التمويل الدولية بخبرات وتجارب عالمية في تشجيع الاستثمارات فيما بين بلدان الجنوب التي ستكون قوة رئيسية محركة للنمو في الأسواق الصاعدة في السنوات القادمة.

قصصهم / وحكايتنا

اليمن

تدعيم تميّز المرأة وتفوّقها في أنشطة الأعمال

قبل بضع سنوات، كانت ياسمين المطري تكتسب بشق الأنفس دخلا متواضعا من عملها كمدربة في مجال تكنولوجيا المعلومات في مدينة أبْيَن في اليمن. وساعدت مؤسسة التمويل الدولية هذه المرأة البالغة من العمر 28 عاما في أن تصبح صاحبة مشروع تجاري ناجح ـ ونموذجا تحتذي به النساء في اليمن.

التحقت ياسمين، التي كان دخلها يبلغ 10 آلاف ريال يمني (حوالي 50 دولارا) في الشهر، بدورة تدريبية في إطار برنامج المؤسسة (بيزنس إيدج)، الذي ترعاه الجهات المانحة، المعني "بالتفوق في مجال أنشطة الأعمال" ويستهدف تحسين أداء الشركات في البلدان النامية وقدرتها على المنافسة من خلال تحسين مهارات إدارة أنشطة الأعمال.

ويصعب على النساء تلقي التدريب في أبْيَن حيث جرت العادات والتقاليد على عدم تواجد النساء والرجال في بيئات مختلطة. وبعد إتمامها دورات تدريبية لاكتساب مهارات التسويق، خامرت ياسمين فكرة فتح فصول تدريبية للنساء فقط لأن العائلات سوف تشعر براحة أكبر بشأن التحاق بناتها بدورات تدريبية نسائية في مجال أنشطة الأعمال.

في العام الماضي، قامت ياسمين بشراء مركز التدريب المتعثر، وعملت فيه فأحدثت تحوّلات مهمة، ما أدى إلى وصول أرباحها إلى حوالي 100 ألف ريال يمني (حوالي 500 دولار) شهريا. ولدى ياسمين الآن 5 من المدربات اليمنيات اللواتي يعملن لحسابها في هذا المركز.

واستطاعت ياسمين تكوين خبرات وتجارب عملية جيدة في مجالات التميّز والتفوق في أنشطة الأعمال، وأوصت صديقاتها وزميلاتها بالالتحاق بهذا البرنامج. ولكن كثيرا منهن لم يستطعن تحمل تكلفة السفر إلى عدن للحصول على التدريب. واتصلت ياسمين بمؤسسة التمويل الدولية بشأن استخدام مركز التدريب الذي تملكه في أبْيَن لتقديم دورات تدريبية في مجالات التفوق والامتياز في أنشطة الأعمال.

يضم مركز ياسمين المطري حاليا 60 طالبة في برنامج تدريبي لمدة عام، بالإضافة إلى أخريات ملتحقات بدورات تدريبية فردية. وقامت بعض خريجات مركز ياسمين بافتتاح مراكز تدريب مهني خاصة بهن لمساعدة النساء على تعلم كيفية الخياطة والتطريز والحِرَف والمنتجات اليدوية.

الأثر الملموس لعمليات المؤسسة

الصين

مؤسسة التمويل الدولية والصين

يُخفي التقدم الاقتصادي القوي في الصين أحيانا التحديات التنموية الكبيرة التي تواجهه - إذ يعيشُ 125 مليون شخص في براثن الفقر إلى جانب التكاليف البيئية للنمو الاقتصادي السريع، ثم مؤخرا آثار الأزمة المالية العالمية والكوارث الطبيعية مثل زلزال سيشوان.

وتركز إستراتيجية مؤسسة التمويل الدولية على معالجة تغير المناخ، وسدّ فجوة الدخل بين المناطق الريفية والحضرية، وزيادة تدفق رأس مال الاستثمار إلى غرب الصين. وقد قامت المؤسسة بزيادة تمويل مشاريع كفاءة استخدام الطاقة من خلال التعاون الوثيق مع البنوك الصينية. وساندت الانتعاش الاقتصادي في منطقة سيشوان عن طريق الاستثمار في شركة تشنغدو لضمان ائتمانات المؤسسات الصغيرة، وبالتالي المساعدة في خلق فرص العمل. كما ساعدت الأسَر المشتغلة بالزراعة في زيادة دخلها عن طريق تقديم خدمات استشارية في مجال إدارة الغابات في غوانغكسي ومكافحة أمراض العِنب في شاندونغ.

وانطلقت مرحلة جديدة بالمبادرات التي اتخذتها مؤسسة التمويل الدولية استجابةً للأزمة المالية العالمية، مع إبراز الدور الجديد للصين في التنمية العالمية.

وإدراكا لأهمية الشبكة العالمية للمؤسسة وبرامجها التجارية، اتصلت الحكومة الصينية بالمؤسسة بشأن تحديد طرق معالجة الانقطاع الحرج في تمويل التجارة. وقدمت الصين استثمارات خاصة مقدارها 1.5 مليار دولار إلى المؤسسة لاستخدامها جزئيا في برنامج توفير السيولة للتجارة العالمية، مُرسلةً بذلك إشارة مهمة إلى المجتمع الدولي ودليلا عمليا ملموسا على تأييدها ومساندتها. وتعكس هذه العملية توسيع نطاق الشراكة بين الصين ومجموعة البنك الدولي من أجل معالجة احتياجات التنمية في الأسواق الصاعدة.

قصصُهم/ وحكاياتنا

بنك جورجيا

الحفاظ على تدفق الائتمانات

كان منزل جورج سابانادزه في المنطقة القديمة من مدينة تبليسي في جورجيا في حاجة إلى الإصلاح والترميم. فقد كانت المياه تتسرب من سقف المنزل، بالإضافة إلى تعطّل شبكة السباكة الداخلية. لم يكن المنزل صالحاً لسُكنى عائلته المتنامية. وحان الوقتُ لإصلاح المنزل وتجديده. ولكن كانت هناك عقبات في الحصول على قرض لدفع تكلفة الإصلاح من قبل سابانادزه، على الرغم من أنه موظف بإحدى المصالح الحكومية. فقد تقدم إلى العديد من البنوك الجورجية بطلب للحصول على قرض، ولكن طلبه رُفض دون إبداء الأسباب.

واليوم، وبفضل التمويل الذي قدمته مؤسسة التمويل الدولية إلى أكبر بنك في جورجيا، حصل سابانادزه على قرض بلغت قيمته 60 ألف دولار من بنك جورجيا وتمكّن من إصلاح بيته وتوسيعه. وأصبح حالياً لكل طفل من أطفاله الثلاثة – نامار، ونيكولوز، وميديا – غرفة مستقلة. يقول سابانادزه "بدأت أسرتي حياة جديدة حافلة بأسباب الراحة بعد إصلاح المنزل وتجديده".

في أعقاب الصراع الذي اندلع في جورجيا في أغسطس/ آب 2008، تحركت المؤسسة على وجه السرعة لتحقيق استقرار النظام المصرفي في جورجيا وضمان استمرار تدفق الائتمانات على الرغم من الأزمة المالية العالمية. وقدّم كل من المؤسسة والبنك الأوروبي للإنشاء والتعمير مبلغ 100 مليون دولار إلى بنك جورجيا لتمكينه من مواصلة إقراض الأفراد المتعاملين معه وإقراض الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم.

وأدت هذه المساندة الواضحة إلى تعزيز العلاقة بين المؤسسة وبنك جورجيا الذي شهد نموا مستمرا منذ عام 2000. وساعدت المساندة التي قدمتها المؤسسة للبنك في بدء صناعة قروض الرهن العقاري في جورجيا، حيث جرى تقديم أكثر من 20 ألف قرض عقاري. واشتدت المنافسة من قبل المؤسسات الأخرى مما أدى إلى تحسين شروط قروض الرهن العقاري بصورة ملموسة بالنسبة للمقترضين.

قصصهم/ وحكاياتنا

أمريكا اللاتينية

تشجيع أنشطة الأعمال الصغيرة والخدمات المصرفية للفقراء من خلال التجارة الالكترونية

تؤدي القدرة على الوصول إلى السوق الالكترونية إلى تنشيط التجارة وتحقيق المساواة في الفرص أمام أنشطة الأعمال الصغيرة والمتوسطة وإعطاء الواقعين في أسفل الهرم الاقتصادي المزيد من خيارات الحصول على السلع والخدمات.

وفي منطقة أمريكا اللاتينية حيث يعيش جزء كبير من السكان في اقتصاد نقدي، يساعد استثمار المؤسسة البالغ قدره 5 ملايين دولار في أسهم شركة دينيروميل (DineroMail) في تمكين المفتقرين إلى الخدمات البنكية من الوصول إلى التجارة الالكترونية وتمكين أنشطة الأعمال الأصغر من توسيع نطاق مبيعاتها عبر شبكة الانترنت.

وفي الوقت الحاضر، تقدم هذه الشركة التي يقع مقرها في بوينس أيرس خدماتها إلى حوالي 7500 منشأة أعمال في الأرجنتين والبرازيل وشيلي والمكسيك، حيث تُقدم خدمات المدفوعات الالكترونية عبر الانترنت بصورة يمكن التعويل عليها. وتشكل المؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة حوالي 90 في المائة من الجهات المتعاملة مع شركة دينيروميل، ويقل حجم العمالة في الكثير من تلك المؤسسات عن 5 موظفين.

ويمكن ببساطة أن يقوم أي نشاط تجاري جديد عبر الانترنت بتنزيل نسخة مجانية من نظام المدفوعات والبدء في تلقي المدفوعات بدون التعرض لعوامل المشاحنة ومضايقات الاتصال بشبكات بطاقات الائتمان المستقلة، وبدون الحاجة إلى أية مهارات فنية متخصصة. وتتقاضى شركة دينيروميل عادة رسماً صغيراً من المحال التجارية أو الأفراد على حد سواء.

يقول خوان بابلو برونزو، المسؤول التنفيذي الأول بشركة دينيروميل، "إن شركتنا تجعل من السهل على مترجم من المكسيك، مثلاً، بيع خدماته إلى باقي أنحاء العالم، أو قيام مصمم جرافيك في الأرجنتين بتطوير فرص أعمال تجارية مع عملاء لم يكن ليصل إليهم من قبل. إذا كانت لديك وسيلة للسداد، سوف تحصل على مدفوعاتك المستحقة، وهو ما يعني أن لديك نشاطا تجاريا".

ويستطيع العملاء من مستخدمي بطاقات الائتمان استخدام البطاقة في إجراء عمليات مدفوعات السداد بصورة مأمونة عن طريق شركة دينيروميل. ولكن أكثر من 60 في المائة من مستخدمي شركة دينيروميل يفضلون دفع ثمن السلع نقداً. فهم يقومون ببساطة بطبع إيصال شراء مُشفّر ودفع الثمن في أي متجر متعامل مع شبكة شركة دينيروميل. وتقوم هذه الشركة بتوسيع نطاق وصول التجارة الالكترونية إلى الذين لا يملكون بطاقات ائتمان أو حسابات بنكية، مع القيام في الوقت نفسه بتخفيض تكاليف المعاملات وزيادة الشفافية الاقتصادية.

الأثر الملموس لعمليات المؤسسة

باكستان

تمويل التجارة يحافظ على دفع حركة أنشطة الأعمال إلى الأمام

تدهورت الأوضاع العالمية في سبتمبر/ أيلول وأكتوبر/ تشرين الأول عام 2008، وواجهت باكستان التحديات والصعوبات الخاصة بها ـ من الاحتمالات المجهولة على الصعيد السياسي، وأزمة ميزان المدفوعات، وتخفيض التصنيف الائتماني للبلاد. كما جفّت منابع تمويل التجارة ـ التي تعد عاملا أساسيا لتحقيق النمو الاقتصادي في باكستان.

وسارعت مؤسسة التمويل الدولية بالتدخل، حيث قدمت إلى 11 بنكا باكستانيا منذ سبتمبر/ أيلول 2008 ضمانات بلغ مجموعها 233 مليون دولار من أجل مساندة توفير الآلات والمكائن (26 في المائة)، والنفط (21 في المائة)، والحديد والصلب (17 في المائة)، والمنتجات الزراعية (13 في المائة)، وسلع أولية أخرى.

وقام برنامج المؤسسة المعني بتمويل التجارة العالمية بتمكين البنوك الباكستانية من زيادة التجارة عبر الحدود.

وقدمت المؤسسة لأنشط شريك لها في هذا البرنامج، وهو بنك حبيب الباكستاني، ضمانات بلغت قيمتها 116 مليون دولار للحفاظ على دفع حركة أنشطة البنك إلى الأمام. وأتاحت الضمانات التي قدمتها المؤسسة لتلك الجهات إمكانية استيراد المواد الخام والمعدات الضرورية وشحن منتجاتها إلى المشترين في الخارج ـ والحفاظ على فرص عمل موظفيها

الأسواق المالية العالمية

قدمت مؤسسة التمويل الدولية حلولا موجهة وصائبة في توقيتها بشأن مؤسسات الوساطة المالية.

نظرة عامة

امتدت الأزمة المالية العالمية إلى الأسواق الصاعدة، وكان قطاع الخدمات المالية أول القطاعات وأشدها تضررا من هذه الأزمة. إذ أدت ضائقة الائتمان وانخفاض السيولة في النظام المالي إلى إعاقة قدرة مؤسسات الوساطة المالية في العديد من البلدان النامية على تمويل العمليات الجارية. وفي الوقت نفسه، أسفر التباطؤ في عموم الاقتصاد عن تدهور نوعية أصول تلك المؤسسات وانخفاض إيراداتها. واستجابت مؤسسة التمويل الدولية بصورة سريعة عن طريق توسيع نطاق عملها المعني بحوافظ الجهات المتعاملة معها ـ وهي شبكة تضم أكثر من 500 مؤسسة مالية في القطاع الخاص ـ لمساعدة هذه الجهات على توقّع وتقييم ومعالجة التحديات الناشئة عن البيئة المتغيّرة. وكانت المؤسسة في موقع الصدارة بتقديمها حلولا موجهة وصائبة في توقيتها للمشكلات النوعية التي تواجهها مؤسسات الوساطة المالية في الأسواق الصاعدة. وقامت المؤسسة بتصميم مبادرات للاستجابة للأزمة من أجل المساعدة في استعادة السيولة في قطاعي التجارة والتمويل الأصغر، وإعادة تشكيل البنية الأساسية المالية، وإدارة الأصول المتعثرة، والتخفيف من حدة الصعوبات التي تواجهها مناطق محددة.

الأثر الإنمائي

تعمل المؤسسة في الأسواق المالية من أجل إحداث توازن مضاد للآثار السيئة التي أفرزتها الأزمة المالية، وخاصة في البلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية والأسواق الأكثر ضعفا. وقد أتاحت أدوات تمويل التجارة استجابة المؤسسة السريعة لاحتياجات الجهات المتعاملة معها من أجل التصدي للأزمة وتقديم مساندة إلى الأسواق التي تواجه أشد الصعوبات. وتم إنشاء صندوق المؤسسة المعني بإعادة الرسملة في بضعة شهور، ثم بدأ استثمار 3 مليارات دولار تمت تعبئتها لدعم المؤسسات المالية المهمة بالنسبة للنظام المالي. وسرعان ما تم بعد ذلك إنشاء برنامج تعزيز التمويل الأصغر وبرنامج توفير السيولة للتجارة العالمية، الذي اجتذب عددا كبيرا من مؤسسات التمويل الإنمائي والحكومات والبنوك لسدّ الفجوة في تمويل التجارة. ونظرا لموقع المؤسسة القيادي، فقد زادت ارتباطاتها لتلك البرامج أضعافا كثيرة، مما سيساعد على زيادة أثرها الإنمائي. ولعبت المؤسسة دورا بارزا في المبادرة الإقليمية الأولى الخاصة بمنطقة وسط وشرق أوروبا التي مهدت الطريق للقيام بمبادرات بشأن أمريكا اللاتينية، ومنطقة البحر الكاريبي، وأفريقيا. وبلغ مجموع استثمارات المؤسسة حوالي 5 مليارات دولار في 255 مشروعا، منها 142 مشروعا في بلدان مؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية. وحققت المؤسسة مستويات قياسية للاستثمار في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء حيث تم استثمار ما يزيد على المليار دولار، فضلا عن الاستثمارات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

تكوين الشراكات وتعبئة الموارد

قامت مؤسسة التمويل الدولية بتعزيز جُسور التواصل مع المشاركين الآخرين في الأسواق من أجل تعبئة الموارد المالية اللازمة لضمان تحقيق استجابة مُنسّقَة لهذه الأزمة. وأسفرت المبادرات المعنية بالأسواق المالية عن استقطاب تمويل مشترك من قبل النمسا وكندا وألمانيا واليابان وهولندا والمملكة العربية السعودية والمملكة المتحدة وشركاء آخرين. وارتبطت الحكومة اليابانية، من خلال البنك الياباني للتعاون الدولي، بتقديم ملياري دولار وأصبحت عضوا مؤسسا في صندوق مؤسسة التمويل الدولية المعني بإعادة الرسملة. وتعاونت المؤسسة مع العديد من المؤسسات المعنية بالتمويل والتنمية – بما في ذلك البنك الأفريقي للتنمية، والبنك الأوروبي للإنشاء والتعمير، والبنك الأوروبي للاستثمار، وبنك التنمية للبلدان الأمريكية – بشأن تنفيذ مبادرات إقليمية مشتركة. وعقدت المؤسسة شراكة مع البنك الألماني للتنمية من أجل إطلاق برنامج تعزيز التمويل الأصغر الذي اجتذب المزيد من الاستثمارات من بنك التنمية النمساوي. وبالإضافة إلى دعم تنمية القطاع الخاص في جميع أنشطة المؤسسة، فإن المؤسسة تدرك تماما أن للقطاع الخاص دورا حيويا في التعافي من هذه الأزمة. ويقوم برنامج توفير السيولة للتجارة العالمية بتعبئة موارد مالية من مصادر من القطاعين العام والخاص وتوجيهها من خلال البنوك العالمية والإقليمية لمساندة الجهات المتعاملة معها في الأسواق الصاعدة. وبالمثل، يتم تنفيذ برنامج تعزيز التمويل الأصغر من قبل ثلاث من أبرز الجهات القائمة بإدارة صناديق القطاع الخاص.

الاستدامة

نظرا لتركيز المؤسسات المالية على الحفاظ على حصتها من السوق، فإن التحدي يتمثل هذا العام في إقناع هذه المؤسسات باستثمار ما لديها من رؤوس أموال شحيحة في مشاريع كفاءة استخدام الطاقة، والطاقة المتجددة، وإنتاج الطاقة، وتحسين سلاسل جانب العرض. ولذا استمرت مؤسسة التمويل الدولية في مساندة برامج الاستثمار المؤدية إلى تخفيف حدة تغير المناخ وضمان الاستدامة البيئية والاجتماعية. ويمثل تمويل تخفيض انبعاثات الكربون ركيزة أساسية في إستراتيجية المؤسسة المعنية بتغيّر المناخ. وقد وقعت المؤسسة هذا العام على اتفاقية مع شركة هيمادري للكيماويات والصناعات في الهند من أجل ضمان بيع شهادات تخفيض الانبعاثات الكربونية إلى مشترين في البلدان المتقدمة. ولعبت الإيرادات الناجمة من بيع شهادات تخفيض الانبعاثات دورا مهما أيضا في تنظيم تقديم قرض إلى شركة إيستر أمبينتال المعنية بالبيئة في البرازيل. وقامت المؤسسة أيضا بإطلاق أدوات وخدمات استشارية مرتبطة بتمويل تخفيض انبعاثات الكربون، وتتضمن بناء قدرات البنوك المحلية التي ستكون في النهاية قناة تدفق المبيعات بالجملة لأدوات تمويل خفض انبعاثات الكربون. وكان أول هذه البنوك المحلية هو البنك الصناعي في الصين. أما البنك المتحد في باكستان فكان أول بنك يحصل على تمويل من صندوق التمويل المستدام التابع للمؤسسة الذي يُصدر ضمانات تجارية من أجل مساندة شراء المعدات الأنظف والأكثر كفاءة من حيث استخدام الطاقة. وتواصل مسابقة صحيفة فاينانشال تايمز لجوائز العمل المصرفي المستدام، التي ترعاها مؤسسة التمويل الدولية، منح جوائز لأفضل الممارسات والإبداع والابتكار في العمل المصرفي المستدام.

الاستفادة من التجارب والخبرات السابقة

للتجارة أهمية فائقة في عالم يزداد تكاملاً. حيث يُمكنها أن تكون أداة فعالة في تنمية القطاع الخاص. إلا أن التدهور السريع للأسواق المالية العالمية دفع البنوك إلى تخفيض إقراض الأسواق الصاعدة وخفض تسهيلات تمويل التجارة بالنسبة للمستوردين والمصدّرين. وفي معالجتها لهذا الموقف، استطاعت مؤسسة التمويل الدولية الاستفادة من سجل إنجازاتها القوية في مجال تسهيل التجارة في أوقات الأزمة. فقد استجابت المؤسسة للأزمة المالية في البرازيل في عام 2002 باتخاذ مبادرة لتقديم تسهيلات تجارية مشتركة ضخمة إلى البنوك المحلية الخاصة. وقامت المؤسسة بدعم التجارة بشكل رئيسي من خلال البنوك الكورية الجنوبية أثناء الأزمة المالية الآسيوية في عام 1997. وتمثلت الاستجابة الأولى من جانب المؤسسة في عام 2008 في زيادة حجم برنامج تمويل التجارة العالمية بواقع ثلاثة أمثال من مليار إلى 3 مليارات دولار. وعلى أية حال، ساعدت خبرات وتجارب المؤسسة في سياق هذا البرنامج على إدراك أن معالجة المخاطر التي تواجهها البنوك ليست كافية في الوقت الذي يفتقر فيه الكثير من المؤسسات المالية إلى السيولة. وأدى ذلك إلى قيام المؤسسة بإنشاء برنامج توفير السيولة للتجارة العالمية، وهو برنامج يستهدف ضخ السيولة في شرايين نظام تمويل التجارة.

تمويل وحافظة المشاريع

الأسواق المالية العالمية

(ملايين الدولارات)	السنة المالية 2009	السنة المالية 2008
ارتباطات مؤسسة التمويل الدولية	4,709	4,605
قروض	1,719	1,978
اكتتابات في أسهم رأس مال	531	890
ضمانات وإدارة مخاطر	2,459	1,737
قروض مشتركة	777	1,034
مجموع الارتباطات	5,486	5,639
حافظة الارتباطات لحساب المؤسسة	12,018	12,216
لحساب الغير	2,088	1,358
مجموع الحافظة	14,107	13,574

أسهم الشركات غير المدرجة في البورصة وصناديق الاستثمار

(ملايين الدولارات)	السنة المالية 2009	السنة المالية 2008
ارتباطات مؤسسة التمويل الدولية	324	394
قروض	–	–
اكتتابات في أسهم رأس مال	324	394
ضمانات وإدارة مخاطر	–	–
قروض مشتركة	–	–
مجموع الارتباطات	324	394
حافظة الارتباطات لحساب المؤسسة	1,618	1,350
لحساب الغير	19	–
مجموع الحافظة	1,638	1,350

درجات النواتج الإنمائية

الأسواق المالية العالمية

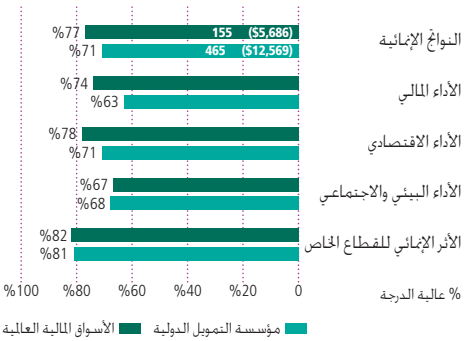

بيانات نظام تتبّع النتائج الإنمائية حتى 30 يونيو/حزيران 2009 بالنسبة للمشاريع التي تمت الموافقة عليها في فترة السنوات الميلادية 2000–2005.
ملاحظة: يمثل العدد داخل العمود عدد المشاريع المغطاة درجات. ويمثل العدد بين قوسين مجموع استثمارات المؤسسة (بملايين الدولارات) في تلك المشاريع.

أسهم الشركات غير المدرجة في البورصة وصناديق الاستثمار

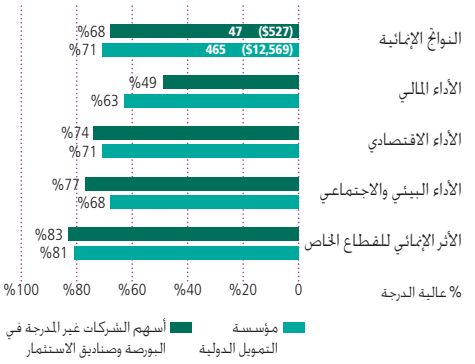

بيانات نظام تتبّع النتائج الإنمائية حتى 30 يونيو/حزيران 2009 بالنسبة للمشاريع التي تمت الموافقة عليها في فترة السنوات الميلادية 2000–2005.
ملاحظة: يمثل العدد داخل العمود عدد المشاريع المغطاة درجات. ويمثل العدد بين قوسين مجموع استثمارات المؤسسة (بملايين الدولارات) في تلك المشاريع.

ارتباطات الأسواق المالية

(التمويل بملايين الدولارات)	السنة المالية 2009	السنة المالية 2008
عدد المشاريع	255.5	176.5
عدد البلدان	84	65
تمويل من مؤسسة التمويل الدولية	5,032.3	4,999.5
قروض مشتركة	777.1	1,033.5

نطاق وصول التنمية

مجموعة الأسواق المالية العالمية

المؤشر	السنة الميلادية 2007	الحافظة السنة الميلادية 2008	توقعات أنشطة العمل الجديدة في السنة المالية 2009[1]
مؤشرات التغطية الخاصة بمؤسسات الأعمال الصغرى والصغيرة والمتوسطة وتمويل الإسكان			
فروض لمؤسسات الأعمال الصغيرة والمتوسطة الحجم (ملايين الدولارات)[2]	86,005	90,632	27,395
فروض لمؤسسات الأعمال الصغيرة والمتوسطة الحجم (ملايين القروض)[2]	1.02	1.27	0.82
فروض التمويل الأصغر (ملايين الدولارات)[2]	7,887	9,322	91,579
فروض التمويل الأصغر (ملايين القروض)[2]	6.99	8.49	72.37
فروض التمويل الإسكاني (ملايين الدولارات)[3]	14,320	13,561	5,306
فروض التمويل الإسكاني (ملايين القروض)[3]	0.51	0.54	0.06
أسهم الشركات غير المدرجة في البورصة وصناديق الاستثمار[4]			
عدد مؤسسات الأعمال الصغيرة والمتوسطة التي تم الوصول إليها	255	234	59
فرص العمل الجديدة	162,081	303,905	22,715
عدد الشركات المستثمر فيها ذات القروض عالية المخاطر/بلدان مؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية	112	189	88
عدد الشركات المستثمر فيها عالية معدلات النمو (>20% نمو/+نمو)	223	285	93

لا تتطابق البيانات الخاصة بالسنتين الميلاديتين 2008 و2007 بصورة تامة نظراً لاستنادها إلى حافظة مختلفة من الجهات المتعاملة مع المؤسسة.

[1] بالنسبة لتوقعات أنشطة الأعمال الجديدة في السنة المالية 2009، تمثل المبالغ بالدولار الحافظة الفائمة المتوقعة بنهاية السنة الميلادية 2013. ويمثل عدد القروض العدد المتوقع من القروض الجديدة التي سيتم صرفها خلال فترة السنوات الميلادية 2009–2013 من جانب المتعاملين مع مؤسسة التمويل الدولية. الذين قدمت المؤسسة لهم ارتباطات في مجالات منشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة أو التمويل الأصغر أو مشاريع الإسكان في السنة المالية 2009. وبالنسبة للسنة المالية 2009. يشمل الإفراض المتوقع للتمويل الأصغر صندوق سيولة التمويل الأصغر التابع للمؤسسة، والصندوق الثاني للاستثمار في أسهم التمويل الأصغر (Micro Vest Equity Fund II) اللذين تضم حافظة أنشطتهما القائمة 70 مليون قرض و90 مليار دولار طوال حياة المشاريع.

[2] تمثل أرقام نطاق وصول الحافظة: حافظة القروض غير المسددة فيما يتعلق بمؤسسات الأعمال الصغيرة والمتوسطة والتمويل الأصغر للمتعاملين مع المؤسسة حتى نهاية السنتين الميلاديتين 2007 و2008 بالنسبة للمؤسسات المالية/المشاريع الموجهة نحو مؤسسات الأعمال الصغرى والصغيرة والمتوسطة: وقد طلب من 197 و215 من المتعاملين مع المؤسسة رفع تقارير عن حوافظ قروضها للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتمويل الأصغر في آخر الفترة في السنتين الميلاديتين 2007 و2008 على التوالي: وقام 163 من بين 178 متعاملاً بذلك بالنسبة للسنتين الميلاديتين 2007 و 2008 على التوالي. وقد تم استنتاج البيانات الناقصة.

[3] تمثل أرقام نطاق وصول الحافظة: حافظة تمويل الإسكان غير المسددة للمتعاملين مع المؤسسة حتى نهاية السنتين الميلاديتين 2007 و2008 بالنسبة للمؤسسات المالية/المشاريع الموجهة نحو تمويل الإسكان: وقد طلب من 43 و39 من المتعاملين مع المؤسسة رفع تقارير عن حوافظ تمويل الإسكان في آخر الفترة في السنتين الميلاديتين 2007 و 2008 على التوالي: وقام 32 من بين 34 متعاملاً بذلك بالنسبة للسنتين الميلاديتين 2007 و2008 على التوالي. وقد تم استنتاج البيانات الناقصة.

[4] الحسابات الخاصة بالحافظة تستند إلى أنشطة العمل الجديدة التي ارتبطت المؤسسة بها خلال الفترة بين عام 2000 والسنة المعنيّة. وليس إلى مجموع حافظة المشاريع. وتتعلق توقعات السنة المالية 2009 بعمر الصناديق.

مؤشرات برنامج تمويل التجارة العالمية

	السنة المالية 2009	السنة المالية 2008	السنة المالية 2007	السنة المالية 2006
ضمانات (المبلغ بملايين الدولارات/ عدد الضمانات)	2,393 1,869	1,429 1,008	767 564	267 320
مؤسسات أعمال صغيرة ومتوسطة (حسب عدد الضمانات)	%73	%75	%71	%81
أفريقيا (حسب المبالغ)	%27	%41	%49	%70
فيما بين بلدان الجنوب (حسب عدد الضمانات)	%40	%34	%36	%38
مجموع المساندة للتجارة (بملايين الدولارات)	3,054	1,880	1,160	395

البنية الأساسية العالمية

بادرت مؤسسة التمويل الدولية بتكثيف مساندتها لاستثمارات البنية الأساسية والمساعدة في احتضان المشاريع ورعايتها

نظرة عامة

تعتبر الكهرباء والطرق والمياه والموارد الطبيعية والاتصالات السلكية واللاسلكية مقومات أساسية للتنمية الاقتصادية وتخفيف حدة الفقر. إلا أن انهيار الإقراض الخاص لمشاريع البنية الأساسية بسبب الأزمة المالية العالمية كانت له آثار سلبية كبيرة على الأسواق الصاعدة بصفة خاصة. وتشير أبحاث المؤسسة إلى أن المشاريع الجديدة في البلدان النامية والممولة من مصادر خاصة بما يبلغ حوالي 110 مليارات دولار مُعرّضة لمخاطر التأخر أو التأجيل بسبب نضوب منابع التمويل. ولذا قامت المؤسسة بتسريع إيقاع مساندة استثمارات البنية الأساسية، كما تساعد المؤسسة أيضا في احتضان ورعاية المشاريع من خلال صندوقها العالمي المعني بتنمية مشاريع البنية الأساسية (InfraVentures). وعلاوة على ذلك، تدخل المؤسسة في شراكة مع المؤسسات الأخرى والبلدان لوضع نهج جديد لتعبئة موارد تمويل بمستويات أكبر كثيرا مما يمكن أن تقوم المؤسسة بتقديمه بمفردها. وبالتعاون مع باقي مؤسسات مجموعة البنك الدولي، تقوم المجموعة المعنية في المؤسسة بالبنية الأساسية ـ التي تشمل النفط والغاز والتعدين وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتمويل على مستوى مناطق وأقاليم البلدان بالإضافة إلى قطاعات البنية الأساسية التقليدية ـ بتقديم التمويل والمشورة حيثما تكون هناك شراكات بين القطاعين العام والخاص لإقامة مشاريع من أجل تقديم الخدمات الضرورية للناس ولمنشآت الأعمال.

الأثر الإنمائي

تعتبر البنية الأساسية الحديثة في الوقت الحاضر، مثل الاتصالات ذات الترددات الواسعة النطاق وشبكات الهاتف المحمول، الوسيلة الأكثر كفاءة على الأغلب للوصول لخدمة الفقراء في الأماكن النائية. ففي الهند، على سبيل المثال، نفّذت المؤسسة استثمارات في شبكة وعمليات المعلومات المالية "FINO"، وهي شركة تقدم بطاقة ذكية شخصية تُمكّن حاملها من الحصول على الخدمات المالية والحصول على المدفوعات الحكومية. وتتضمن هذه البطاقة الفريدة لإثبات الشخصية معلومات شخصية مثل بيانات بصمات الأصابع، وهي أداة سهلة ومأمونة بالنسبة للذين ليست لديهم وثائق رسمية لإثبات الشخصية أو الذين لا يعرفون القراءة والكتابة. ويؤدي توزيع الإعانات الحكومية من خلال أنظمة الدفع الالكترونية إلى الحد بصورة ملموسة من الغش والاحتيال، مما يساعد بدوره في حماية كل من أموال الصناديق الحكومية وجيوب الفقراء. وتتيح هذه البطاقات كذلك إمكانية حصول الناس على القروض وسدادها، والاحتفاظ بأرصدة ادخار، والحصول على خدمات التأمين والخدمات المالية الأخرى. وساعدت استثمارات المؤسسة شركة فينو في توسيع نطاق خدمة عملائها في المناطق الريفية وشبه الريفية. وتساعدُ المؤسسةُ أيضا شركة فينو في توسيع تطبيقاتها الخاصة بالرعاية الصحية والتحويلات ومعاشات التقاعد. وفي مارس/ آذار 2009، احتفلت شركة فينو بوصول عدد عملائها إلى 5 ملايين ـ معظمهم من النساء.

تكوين الشراكات وتعبئة الموارد

نظرا لانخفاض تمويل مشاريع البنية الأساسية بمليارات الدولارات بسبب ضائقة الائتمان العالمية، تعاونت مؤسسة التمويل الدولية مع الجهات المانحة الثنائية والمتعددة الأطراف من أجل تنفيذ برنامج تسهيلات التصدي لأزمة البنية الأساسية، وهي مبادرة للمساعدة في سد فجوات التمويل في مشاريع البنية الأساسية التي يمولها القطاع الخاص أو المشاريع المشتركة بين القطاعين العام والخاص. وقد قام روبرت زوليك، رئيس مجموعة البنك الدولي، بإطلاق هذا البرنامج في إبريل/ نيسان 2009 مع العضوين الأخريْن المؤسسيْن ألمانيا وفرنسا. وطبقا للخطة الموضوعة، سوف تساهم ألمانيا بمبلغ 500 مليون يورو وفرنسا بمبلغ مليار يورو في إطار التمويل المشترك. وستقدم مؤسسة التمويل الدولية ما يصل إلى 300 مليون دولار إلى صندوق الاستثمار في أسهم رأس مال البرنامج وما يمكن أن يصل إلى ملياري دولار في إطار التمويل المشترك. وتبحث المؤسسة مع الحكومات ومصادر أخرى تعبئة تمويل يبلغ إجمالا حوالي 10 مليارات دولار، وبالنسبة لمشروع مزرعة رُوتر إلكتريك لتوليد الكهرباء من طاقة الرياح في تركيا، تدخلت المؤسسة للمساندة لأن تضييق الائتمان في الأسواق دفع البنوك التجارية إلى تخفيض قروضها للمشروع. وزاد قرض المؤسسة للمشروع إلى 55 مليون يورو إلى جانب تأكدها من تنفيذ باقي عناصر خطة تمويل المشروع أيضا. إذ قامت المؤسسة بدعوة البنك الأوروبي للإنشاء والتعمير إلى تقديم قرض، ودعت البنك الأوروبي للاستثمار لتوفير سيولة قدرها 30 مليون يورو للبنوك التجارية التي شاركت في العملية كجهات مضمونة من قبل البنك الأوروبي للاستثمار.

الاستدامة

من شأن مساندة أنظمة البنية الأساسية التي تعمل بطريقة مستدامة بيئيا واجتماعيا أن تضمن بناء عالم ليعيش فيه أطفالنا. ولنأخذ اسطنبول، العاصمة الاقتصادية لتركيا، كمثال. فالطرق القديمة في هذه المدينة لا تستطيع ببساطة تحمّل حركة 12 مليون نسمة يعيشون في المدينة وسير مركباتهم، مما يؤدي إلى تلوث شديد. وقد تعاونت المؤسسة مع مجموعة من البنوك ووكالات ائتمان الصادرات لمساعدة بلدية المدينة في استكمال تمويل إنشاء خط لقطارات مترو كاديكوي – كارتال الذي يبلغ طوله 22 كيلو مترا. وجاءت هذه المساندة في ظل تراجع الأسواق المالية. وبوصفه وسيلة نظيفة للنقل الجماعي، سيقوم هذا الخط الجديد بتقليل الاعتماد على السيارات والحافلات في واحدة من بين المدن الأعلى كثافة سكانية في العالم. ومن خلال تخفيض انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري، سيسهم هذا الاستثمار في تعزيز التزام مؤسسة التمويل الدولية بتخفيف حدة تغيّر المناخ. وفي قطاع الطاقة الكهربائية، تم لأول مرّة تنفيذ أكثر من نصف استثمارات المؤسسة في مجال الطاقة المتجددة، حيث سجلت المشاريع في هذا المجال رقما قياسيا هو 12 من أصل 18 مشروعا. وقام الفريق المعني بالمشاريع الكيميائية في المؤسسة بتنفيذ أول ثلاث معاملات تتضمن ضمانات المؤسسة الخاصة بتقديم استحقاقات مقابل خفض انبعاثات الكربون، وهي آلية تساعد الشركات في البلدان النامية في بيع اعتمادات تخفيض الكربون في السوق الدولية.

الاستفادة من التجارب والخبرات السابقة

يعكفُ معظم القائمين بتنمية الموارد الطبيعية اليوم على تنفيذ برامج استثمار مدفوعة باعتبارات المجتمعات المحلية، ولكن تجميع الدروس والخبرات القابلة للقياس الكمي بشأن فعالية هذه البرامج كان محفوفا بالتحديات، إذ أدى نقص البيانات المالية المؤكدة عن ما يسمى بالبرامج "غير المادية"، مثل البرامج الخاصة بالتدريب على المهارات المحلية والمستوصفات الصحية، إلى صعوبة تقييم المنافع التجارية لهذه البرامج وتبرير الميزانيات التي تُزاحمها أولويات مؤسسية أخرى. وتساعد المؤسسة الشركات في تحديد قيمة دولارية لمنافع برامج الاستثمار المجتمعية عن طريق وضع نموذج للتخطيط وتقدير القيمة المالية في سياق استدامة الاستثمار. ويستخدم هذا التطبيق قاعدة المعلومات العالمية للبرامج السابقة لتنمية المجتمعات وخبرات وتجارب الشركات. ومن شأن هذه المعلومات أن تساعد الشركات في التخصيص الإستراتيجي للموارد المالية للبرامج المحققة للتأثير الإيجابي الأكبر بالنسبة لمنشآت الأعمال ومجتمعاتها المحلية. وقد عمل صندوق المؤسسة المعني بتنمية المجتمعات المحلية مع شركة ريو تينتو ألكان، وشركة ديلويت، والوكالة الدولية لضمان الاستثمار، من أجل تنقيح النموذج الذي سيتم تجريبه لاحقا من قبل العديد من الجهات المتعاملة مع المؤسسة. وتتمثل الفكرة في تطوير نموذج تطبيقي يمكن استخدامه في النهاية من قبل الشركات في جميع أنحاء العالم.

تمويل وحافظة المشاريع

البنية الأساسية

(ملايين الدولارات)	السنة المالية 2009	السنة المالية 2008
ارتباطات مؤسسة التمويل الدولية		
فروض	1,140	2,143
اكتتابات في أسهم رأس مال	317	248
ضمانات وإدارة مخاطر	7	13
فروض مشتركة	367	1,279
مجموع الارتباطات	1,830	3,683
حافظة الارتباطات لحساب المؤسسة	5,907	5,314
لحساب الغير	1,845	1,989
مجموع الحافظة	7,752	7,304

تكنولوجيا المعلومات والاتصالات العالمية

(ملايين الدولارات)	السنة المالية 2009	السنة المالية 2008
ارتباطات مؤسسة التمويل الدولية	572	366
فروض	466	293
اكتتابات في أسهم رأس مال	105	72
ضمانات وإدارة مخاطر	1	0
فروض مشتركة	118	0
مجموع الارتباطات	690	366
حافظة الارتباطات لحساب المؤسسة	1,356	1,140
لحساب الغير	530	461
مجموع الحافظة	1,886	1,601

النفط والغاز والتعدين والكيماويات

(ملايين الدولارات)	السنة المالية 2009	السنة المالية 2008
ارتباطات مؤسسة التمويل الدولية	727	1,085
فروض	498	823
اكتتابات في أسهم رأس مال	211	184
ضمانات وإدارة مخاطر	18	78
فروض مشتركة	19	480
مجموع الارتباطات	747	1,565
حافظة الارتباطات لحساب المؤسسة	3,488	3,478
لحساب الغير	1,074	1,501
مجموع الحافظة	4,562	4,980

التمويل على مستوى مناطق وأقاليم البلدان

(ملايين الدولارات)	السنة المالية 2009	السنة المالية 2008
ارتباطات مؤسسة التمويل الدولية	348	49
فروض	348	29
اكتتابات في أسهم رأس مال	–	–
ضمانات وإدارة مخاطر	–	21
فروض مشتركة	–	–
مجموع الارتباطات	348	49
حافظة الارتباطات لحساب المؤسسة	506	200
لحساب الغير	–	–
مجموع الحافظة	506	200

درجات النواتج الإنمائية

البنية الأساسية

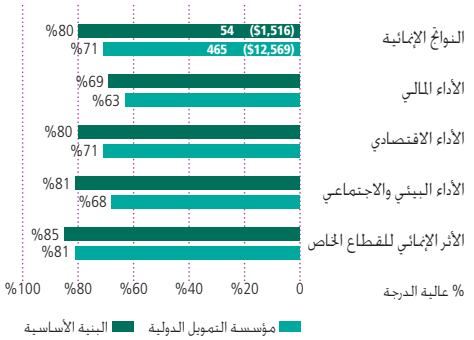

بيانات نظام تتبّع النتائج الإنمائية حتى 30 يونيو/حزيران 2009 بالنسبة للمشاريع التي تمت الموافقة عليها في فترة السنوات الميلادية 2000–2005.
ملاحظة: يمثل العدد داخل العمود عدد المشاريع المعطاة درجات. ويمثل العدد بين قوسين مجموع استثمارات المؤسسة (بملايين الدولارات) في تلك المشاريع.

تكنولوجيا المعلومات والاتصالات العالمية

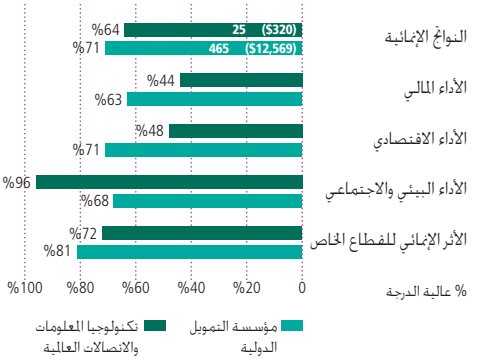

بيانات نظام تتبّع النتائج الإنمائية حتى 30 يونيو/حزيران 2009 بالنسبة للمشاريع التي تمت الموافقة عليها في فترة السنوات الميلادية 2000–2005.
ملاحظة: يمثل العدد داخل العمود عدد المشاريع المعطاة درجات. ويمثل العدد بين قوسين مجموع استثمارات المؤسسة (بملايين الدولارات) في تلك المشاريع.

النفط والغاز والتعدين والكيماويات

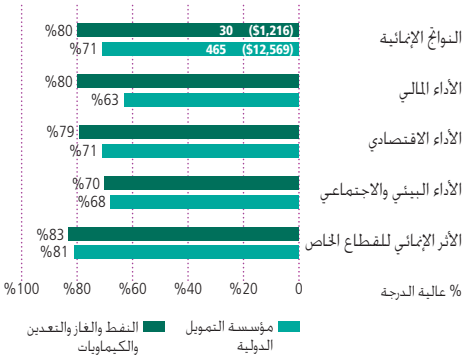

بيانات نظام تتبّع النتائج الإنمائية حتى 30 يونيو/حزيران 2009 بالنسبة للمشاريع التي تمت الموافقة عليها في فترة السنوات الميلادية 2000–2005.
ملاحظة: يمثل العدد داخل العمود عدد المشاريع المعطاة درجات. ويمثل العدد بين قوسين مجموع استثمارات المؤسسة (بملايين الدولارات) في تلك المشاريع.

نطاق وصول التنمية

مجموعات حوافظ مشاريع البنية الأساسية العالمية

المؤشر	السنة الميلادية 2007[1]	الحافظة السنة الميلادية 2008	توقعات أنشطة العمل الجديدة في السنة المالية 2009[2]
فرص العمل	305,578	443,035	44,080
المدفوعات للحكومة (ملايين الدولارات)	15,295	17,992	11,369
مشتريات محلية من السلع والخدمات (ملايين الدولارات)[4]	13,078	14,209	946
مخصصات لبرامج تنمية المجتمعات المحلية (ملايين الدولارات)[4]	148.2	164.9	3
مجموع توصيلات الهاتف (ملايين)[5]	137.4	218.7	12.0
كهرباء تم توليدها (ملايين المشتركين)	152.5	140.9	12.1
توزيع الكهرباء (ملايين المشتركين)	21.5	25.1	0.2
توزيع غاز (ملايين المشتركين)	10.7	12.5	0.3
توزيع المياه (ملايين المشتركين)	18.4	20.5	3.0
مياه مستعملة تمت معالجتها (ملايين الأمتار المكعبة سنوياً)	403.5	436.2	–
مسافرون عبر المطارات (ملايين)	85.0	92.2	15.6
زبائن النقل والطرق (ملايين)	3.8	3.5	–
طرق – عدد المركبات (ملايين)	235.6	327.5	–
ركاب القطارات (ملايين)	155.3	154.3	–
شحن بالسكك الحديدية (ملايين الأطنان)	162.6	173.8	–
موانئ: شحن/حبوب (ملايين الأطنان)	15.8	11.1	–

لا تنطابق البيانات الخاصة بالسنتين الميلاديتين 2008 و2007 بصورة تامة نظراً لاستنادها إلى حافظة مختلفة من الجهات المتعاملة مع المؤسسة. ويمكن الاطلاع على البيانات الخاصة بالتشغيل وفرص العمل والمدفوعات للحكومة حسب الصناعات على الموقع التالي: http://www.ifc.org/results. وتتباين الأفاق الزمنية الخاصة بالتوقعات فيما بين الإدارات.

[1] تم تنقيح بعض البيانات.
[2] تم تنقيح التوقعات الخاصة بالسنة الميلادية 2012، والمدفوعات للحكومات الخاصة بالسنوات الميلادية 2009-2016.
[3] تم الإبلاغ عن بيانات فرص العمل في قطاع البنية الأساسية في السنة الميلادية 2008 للمرة الأولى، وبشمل 172819 فرصة عمل من 107 شركات. لكن البيانات الخاصة بالسنة الميلادية 2007 هي بيانات جزئية (57797 فرصة عمل، 24 شركة).
[4] النفط والغاز والتعدين والكيماويات الخاص بالسنة الميلادية 2009.
[5] تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الخاصة بالسنة الميلادية 2013. تشمل توقعات المدفوعات للإيرادات الحكومية عن المدفوعات 9 مليارات دولار من شركة متعاملة كبيرة في مجال البنية الأساسية في أمريكا اللاتينية.

ارتباطات لأغراض البنية الأساسية العالمية

(التمويل بملايين الدولارات)	السنة المالية 2009	السنة المالية 2008
عدد المشاريع	95	89
عدد البلدان	51	32
تمويل من مؤسسة التمويل الدولية	3,111.5	3,904
فروض مشتركة	503.5	1,758.8

القطاع الحقيقي
(قطاع الإنتاج)

توجيه استثمارات المؤسسة وأنشطتها الاستشارية لتلبية احتياجات الإنسان الأساسية.

نظرة عامة

تضطلع استثمارات المؤسسة وأنشطتها الاستشارية في مجالات الصناعات التحويلية والصناعات الزراعية والصحة والتعليم بمعالجة احتياجات الإنسان الأساسية. وتلعب صناعات "القطاع الحقيقي" دورا محوريا في خلق فرص العمل والحَراك الاجتماعي، فضلاً عن أهميتها الفائقة في تحقيق الانتعاش الاقتصادي في البلدان النامية. ومن خلال أعمالها المعنية بهذه الصناعات، تهدف المؤسسة إلى خلق الوظائف، ومساندة الطبقة المتوسطة الناشئة، وزيادة الفرص المتاحة أمام المؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة، والحدّ من أخطار تغير المناخ. وفيما يتعلق بالصناعات التحويلية، تتضمن إستراتيجية المؤسسة مساعدة الجهات المتعاملة حاليا معها في تعزيز قدرتها على المنافسة والبقاء على الرغم من الركود الاقتصادي مع القيام في الوقت نفسه بتقوية الشركات المنافسة المنخفضة التكلفة التي تثبت قدرتها على تحقيق أثر إنمائي قوي. وفي مجال الصناعات الزراعية، استجابت المؤسسة للأزمة العالمية من خلال توفير السيولة في سلسلة جانب العرض والعمل أيضا على الحد من الأخطار الطويلة الأمد الناجمة عن شحة الأغذية وارتفاع الأسعار. وفي قطاعي الصحة والتعليم، سعت المؤسسة لتحقيق زيادة كمية ونوعية في الخدمات عن طريق إتاحة التمويل اللازم للرعاية الصحية والتعليم.

الأثر الإنمائي

فيما يتعلق بالصناعات التحويلية، تمثل هدف المؤسسة في السنة المالية 2009 في تعزيز خلق فرص العمل ومساندة تنمية وتطوير البنية الأساسية. وقدمت المؤسسة تمويلا بلغ 29.4 مليون يورو إلى شركة (Antea) لصناعة الأسمنت من أجل بناء وتشغيل مصنع من شأنه خلق 800 وظيفة جديدة إلى جانب تدعيم نشاط بناء وتشييد المساكن. واستثمرت المؤسسة أيضا 50 مليون دولار في شركة (Packages) المحدودة، وهي أكبر شركة في باكستان لصناعة الورق، من أجل مساندة هذه الشركة المنسمة بالمسؤولية الاجتماعية والتي تتيح وظائف بشكل مباشر لقرابة 3500 عامل وعاملة (انظر الإطار في الصفحة 89). وفي ميدان الصناعات الزراعية، سعت المؤسسة إلى تقوية عناصر البنية الأساسية اللازمة للحد من الهدر والفاقد فيما بعد الحصاد، مع زيادة التركيز على البلدان الأشد فقرا. وقدمت المؤسسة 20 مليون دولار إلى مجموعة (Bakhresa) من أجل بناء مرفق لمناولة الغلال والحبوب في ميناء ناكالا في موزامبيق، مما يساعد في زيادة إمدادات القمح إلى المنطقة. كما نفذت المؤسسة أول استثمارات لها في قطاع الصناعات الزراعية في بنغلاديش للمساعدة في تحديث مجموعة بران ـ وهي شركة رائدة في الصناعات الزراعية في بنغلاديش. وفي مجال التعليم، اضطلعت المؤسسة بزيادة القدرة على الحصول بتكلفة معقولة على التعليم بمستويات عالية الجودة من خلال تقديم قرض بلغت قيمته 2.5 مليون دولار إلى جامعة أشيسي في غانا لتمكينها من تعليم الطلاب من الفئات المنخفضة والمتوسطة الدخل. وفي مجال الصحة، قدمت المؤسسة تمويلا بلغ 4.5 مليون دولار إلى مستشفى أكوميت لصحة الأسرة في أفغانستان، الذي يقوم بتدريب الأطباء والممرضين والممرضات والفنيين الطبيين الذين تمس الحاجة إليهم في هذا البلد.

تكوين الشراكات وتعبئة الموارد

تسعى المؤسسة بصورة حثيثة لتعظيم أثرها الإنمائي من خلال الشراكة في العمل مع الآخرين. ففي مجال الصناعات التحويلية، قدمت المؤسسة تمويلا قدره 65 مليون دولار إلى شركة جامبيل لصناعة الأسمنت، ثم زاد هذا التمويل بواقع 110 ملايين دولار. قامت المؤسسة بتعبئتها في مشروع صفقة تمويل حائز على جائزة، مما أدى إلى مساندة بناء مصنع في كازاخستان للطريقة الجافة لصناعة الأسمنت، وهو أول مصنع صديق للبيئة في هذا المجال. وتعاونت المؤسسة بصورة وثيقة أيضا مع المجلس الوطني لتحسين نوعية الهواء والمياه من أجل إنشاء أداة مجانية يمكن تحميلها من شبكة الانترنت لمساعدة شركات منتجات الغابات في حساب آثار انبعاثات الكربون والغازات المسببة للاحتباس الحراري. وبالنسبة للصناعات الزراعية، ساعدت المؤسسة، من خلال شراكتها مع التحالف من أجل الثورة الخضراء في أفريقيا، في زيادة التمويل المتاح لصغار المزارعين مع القيام في الوقت نفسه بتحسين الخدمات اللوجستية في الأسواق والبنية الأساسية. وفي مجال الصحة، عملت المؤسسة مع وزارة الخارجية الهولندية لتمويل إجراء استقصاء عن دور القطاع الخاص في تمويل وتقديم الخدمات الصحية في مدن المستوى الثاني في المناطق الريفية في الهند، مع إمكانية استخدام نتائج هذا الاستقصاء في المساعدة في تحسين قدرة مقدمي خدمات الرعاية الصحية على الحصول على التمويل. وتعاونت المؤسسة أيضا مع مؤسسة بيل وميلندا غيتس وشركاء آخرين بشأن الصندوق المعني بالصحة في أفريقيا، الذي يقوم بتشجيع الاستثمار في المؤسسات الخاصة القائمة بتقديم خدمات الرعاية الصحية (انظر الإطار في الصفحة 116).

الاستدامة

تتمثل التحديات القائمة أمام القطاع الحقيقي في الاستدامة، والضغوط المتزايدة على الموارد الطبيعية، وتغير المناخ. وفي السنة المالية 2009، عملت المؤسسة على مواجهة هذه التحديات الثلاثة. فقامت المؤسسة، في مجال الصناعات التحويلية، باستثمار 9.3 مليون دولار في مجموعة (Simplemente Madera) في نيكاراغوا، التي قامت بانتشال وإنقاذ الأخشاب الصلبة في الغابات التي دمرها إعصار عام 2007. واستثمرت المؤسسة أيضا 60 مليون دولار في شركة (ENN) للطاقة الشمسية المحدودة في الصين، وهي شركة تتيح الكهرباء المولدة من الطاقة الشمسية بتكلفة معقولة وبصورة قابلة للاستمرار من خلال إنتاج وحدات الخلايا الفولطاضوئية لاستخدامها فوق أسطح المنازل. وفي مجال الصناعات الزراعية، قامت المؤسسة بتشجيع تطبيق أفضل ممارسات الإدارة من خلال اشتراكها في اجتماعات المائدة المستديرة المعنية بالاستدامة في عدد من الصناعات مثل زيت النخيل وفول الصويا وقصب السكر. كما قدمت المؤسسة تمويلا إلى شركة (Jain) المحدودة لأنظمة الري، وهي أكبر شركة في الهند لتصنيع شبكات الري الصغرى، وذلك من أجل تشجيع كفاءة استخدام المياه في الزراعة. وفي مجال الصحة، ساعدت إرشادات وتوجيهات المؤسسة المستشفيات المتعاملة معها على استيفاء المعايير الدولية والعمل كنموذج يُحتذى من جانب المؤسسات الصحية الأخرى. وتمكنت المؤسسة من تحقيق تأثير واسع النطاق في مجالات الصحة العامة ومكافحة التلوث. وتساعد المؤسسة كيانات القطاع الحقيقي المتعاملة معها ـ في ميادين السياحة، وتصنيع الأغذية، وتجارة التجزئة، والمستشفيات، والجامعات ـ على تخفيض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون وتوفير التكاليف عن طريق اعتماد الخيارات الخضراء الأكثر مراعاة للبيئة في تصميم وإنشاء وتشغيل المباني الجديدة أو إعادة تجهيز المباني القائمة. ويعتبر عمل المؤسسة مع فندق كوكو أوشن في غامبيا خير مثال في هذا الصدد.

الاستفادة من التجارب والخبرات السابقة

تميل شركات الصناعات التحويلية المتعاملة مع المؤسسة إلى حفظ أو خلق المزيد من فرص العمل وإنتاج مشتريات محلية بمستويات أكبر من غيرها من الشركات. إلا أن درجات تقييم هذا القطاع من حيث النواتج الإنمائية كانت أضعف تاريخيا من المتوسط العام الخاص بالمؤسسة، مما يعكس صعوبة البيئات القطرية، أو الاستثمارات الأصغر من المتوسط، أو ضعف الجهات الراعية. وفي معرض الاستجابة لذلك، عملت المؤسسة بصورة أوثق مع الجهات المتعاملة معها لتحسين عملياتها من خلال تبادل الخبرات العالمية للمؤسسة في هذا المجال وتعزيز الاستدامة المالية لتلك الجهات. وقامت المؤسسة بصورة متزايدة بتوجيه استثماراتها إلى المؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة عن طريق مؤسسات الوساطة المالية. وأدى ذلك إلى تحسين مناخ الاستثمار، وتنسيق جهود الاستثمار والأنشطة الاستشارية للاستفادة من التضافر القائم بين منافع وإمكانات هذين المجالين. ونتيجة لذلك، قامت الجهات المتعاملة مع المؤسسة بخلق المزيد من فرص العمل في عام 2008، إلى جانب دفع المزيد من الضرائب وشراء المزيد من السلع والخدمات المحلية (انظر الشكل في الصفحة التالية). كما أسفر تكثيف محور تركيز المؤسسة على تغير المناخ وتحسين المعايير البيئية والاجتماعية للجهات المتعاملة معها عن تحسين الأثر الإنمائي للمؤسسة. وفي مجال الصناعات الزراعية، وجدت المؤسسة أن الاستثمارات الأكبر تميل إلى تحقيق أداء أفضل، مثلما هو الحال بالنسبة للاستثمارات في المنتجات غير القابلة للتلف والبنية الأساسية للصناعات الزراعية. وفي قطاعي الصحة والتعليم، ساعدت الخبرات والتجارب القطاعية المتنامية للمؤسسة في تحسين مستوى النواتج الإنمائية الجيدة والملموسة بصورة فعلية. وفيما يتعلق بالأداء المالي والبيئي والاجتماعي، جاء أداء مشاريع الصحة والتعليم أعلى من المتوسط الخاص بالمؤسسة.

تمويل وحافظة المشاريع

الصناعات الزراعية

(ملايين الدولارات)	السنة المالية 2009	السنة المالية 2008
ارتباطات مؤسسة التمويل الدولية	714	762
قروض	555	605
اكتتابات في أسهم رأس مال	144	157
ضمانات وإدارة مخاطر	15	–
قروض مشتركة	110	136
مجموع الارتباطات	824	898
حافظة الارتباطات لحساب المؤسسة	2,510	2,188
لحساب الغير	522	505
مجموع الحافظة	3,031	2,693

الصناعات التحويلية والخدمات العالمية

(ملايين الدولارات)	السنة المالية 2009	السنة المالية 2008
ارتباطات مؤسسة التمويل الدولية	1,466	1,418
قروض	1,110	1,267
اكتتابات في أسهم رأس مال	355	148
ضمانات وإدارة مخاطر	2	3
قروض مشتركة	467	305
مجموع الارتباطات	1,934	1,723
حافظة الارتباطات لحساب المؤسسة	6,336	5,811
لحساب الغير	1,898	1,689
مجموع الحافظة	8,234	7,499

الرعاية الصحية والتعليم

(ملايين الدولارات)	السنة المالية 2009	السنة المالية 2008
ارتباطات مؤسسة التمويل الدولية	223	315
قروض	125	228
اكتتابات في أسهم رأس مال	82	60
ضمانات وإدارة مخاطر	17	27
قروض مشتركة	0	17
مجموع الارتباطات	223	332
حافظة الارتباطات لحساب المؤسسة	763	668
لحساب الغير	21	22
مجموع الحافظة	784	690

درجات النواتج الإنمائية

الصناعات الزراعية

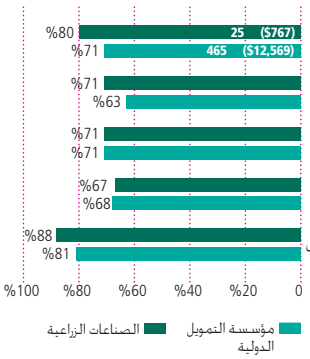

بيانات نظام تتبّع النتائج الإنمائية حتى 30 يونيو/حزيران 2009 بالنسبة للمشاريع التي تمت الموافقة عليها في فترة السنوات الميلادية 2000–2005.
ملاحظة: يمثل العدد داخل العمود عدد المشاريع المعطاة درجات. ويمثل العدد بين قوسين مجموع استثمارات المؤسسة (بملايين الدولارات) في تلك المشاريع.

الصناعات التحويلية والخدمات العالمية

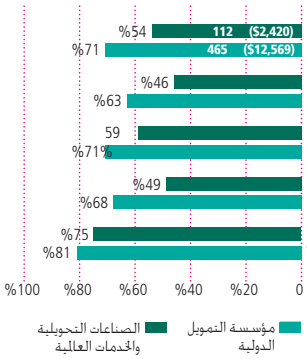

بيانات نظام تتبّع النتائج الإنمائية حتى 30 يونيو/حزيران 2009 بالنسبة للمشاريع التي تمت الموافقة عليها في فترة السنوات الميلادية 2000–2005.
ملاحظة: يمثل العدد داخل العمود عدد المشاريع المعطاة درجات. ويمثل العدد بين قوسين مجموع استثمارات المؤسسة (بملايين الدولارات) في تلك المشاريع.

الرعاية الصحية والتعليم

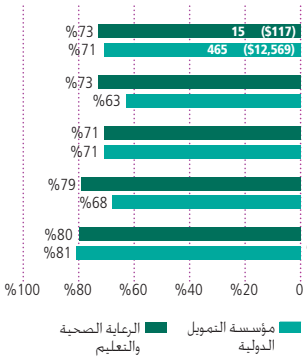

بيانات نظام تتبّع النتائج الإنمائية حتى 30 يونيو/حزيران 2009 بالنسبة للمشاريع التي تمت الموافقة عليها في فترة السنوات الميلادية 2000–2005.
ملاحظة: يمثل العدد داخل العمود عدد المشاريع المعطاة درجات. ويمثل العدد بين قوسين مجموع استثمارات المؤسسة (بملايين الدولارات) في تلك المشاريع.

نطاق وصول التنمية

مجموعة القطاعات الحقيقية

المؤشر	السنة الميلادية 2007[1]	الحافظة السنة الميلادية 2008	توقعات أنشطة العمل الجديدة في السنة المالية 2009[2]
فرص العمل	948,839	876,336	206,681
الصناعات الزراعية	400,315	295,102	98,189
الصناعات التحويلية والخدمات	504,512	528,749	72,460
الرعاية الصحية والتعليم	44.012	52,485	36,032
عدد المزارعين الذين تم الوصول إليهم (ملايين)	0.8	1.6	0.2
عدد المرضى الذين تم الوصول إليهم (ملايين)	4.7	5.5	5.6
عدد الطلبة الذين تم الوصول إليهم (ملايين)[3]	0.6	1.2	0.01
المشتريات المحلية (ملايين الدولارات)	27,313	32,778	6,360
المدفوعات للحكومة (ملايين الدولارات)	3,754	4,737	1,442

لا تتطابق البيانات الخاصة بالسنتين الميلاديتين 2008 و2007 بصورة تامة نظراً لاستنادها إلى حافظة مختلفة من الجهات المتعاملة مع المؤسسة.

[1] تم تنقيح بعض البيانات. وعند تطبيق تعريف أضيق بوجه خاص، فإن البيانات الخاصة بكل من: فرص العمل والمدفوعات للحكومة الخاصة بسلاسل النجزئة الكبيرة لا تشمل في الوقت الحالي سوى البيانات المستقاة من الشركات المرتبطة بصورة وثيقة باستثمارات مؤسسة التمويل الدولية وليس المجموعة ككل (مثلاً 8938 فرصة عمل مقابل 268 ألف فرصة عمل؛ والمدفوعات للحكومة بقيمة 23 مليون دولار مقابل 843 مليوناً؛ ومشتريات محلية بقيمة 833 مليون دولار مقابل 21.9 مليار دولار). وتم الحصول على أرقام منقحة خاصة بمشاريع الصحة الثلاثة التي أدت في السابق إلى خفض الأرقام المبلغ عنها للأعداد المرضى بواقع مليون مريض. وشملت البيانات أكثر من مليون مريض في إحدى سلاسل المستشفيات في الهند. تمتلك المؤسسة حصة فيها نسبتها 1.3 في المائة.

[2] توقعات السنة المالية 2009 هي توقعات حتى نهاية 2015.

[3] بما في ذلك الطلبة الذين تم الوصول إليهم بخدمات تكنولوجيا المعلومات في جامعات في أفريقيا (350 ألفاً في السنة الميلادية 2007، و300 ألف في السنة الميلادية 2008).

الارتباطات الخاصة بالقطاعات الحقيقية

(التمويل بملايين الدولارات)	السنة المالية 2009	السنة المالية 2008
عدد المشاريع	96.5	106.5
عدد البلدان	52	50
تمويل من مؤسسة التمويل الدولية	2,403.4	2,495.1
قروض مشتركة	577.5	457.6

الأثر الملموس لعمليات المؤسسة

ليتوانيا

تشجيع عمليات الطاقة المتجددة الصغيرة الحجم

لم ينطو انضمام ليتوانيا إلى الاتحاد الأوروبي في عام 2004 على تحقيق مزايا اقتصادية فحسب، بل تضمن أيضا التزامها بالامتثال لمجموعة من المعايير البيئية.

وتمثل أحد هذه المعايير في وجوب زيادة مقدار الطاقة المُنتَجة من مصادر متجددة بنسبة 7 في المائة بحلول عام 2010. واشتمل الوفاء بهذا الالتزام على تحديات ملموسة في بلد يتسم بالممارسات الشائعة في الهدر في استخدام الطاقة بسبب إمدادات الطاقة المنخفضة الأسعار بشكل مُصطنع التي تلقَى دعما كبيرا من قبل الحكومة.

ولمواجهة هذه التحديات، تعاونت المؤسسة مع بنك إس إي بي في ليتوانيا لتدشين برنامج تسهيلات يستهدف مساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ليتوانيا في التحوّل إلى استخدام مصادر الطاقة المتجددة. وفي إطار هذا البرنامج البالغ حجمه 10 ملايين يورو، يقوم بنك إس إي بي بتقديم مساندة شبيهة بأسهم رأس المال في شكل قروض غير ممتازة من أجل مشاريع الطاقة المحلية المتجددة، بينما تتحمل المؤسسة المخاطر الكامنة لهذه القروض. ومن المتوقع أن تؤدي هذه العملية إلى دعم تقديم قروض بحوالي 50 مليون يورو إلى منشآت الأعمال الأصغر حجما.

والواقع أن هذا البرنامج يمثل مشروعا تجريبيا عالميا لنهج يشمل تقديم القروض غير الممتازة لتمويل مشاريع الطاقة المتجددة الصغيرة الحجم من خلال البنوك التجارية. ويمكن أن تصبح هذه الآلية للتمويل المبتكر أداة مهمة لتمويل استثمارات الطاقة المستدامة وتخفيف آثار تغير المناخ. ويمكن استخدامها أيضا كنموذج لاجتذاب الاستثمار الذي تمس حاجة ليتوانيا إليه في ظل التباطؤ الاقتصادي.

الميزة التي تتمتع بها المؤسسة

تتمتع مؤسسة التمويل الدولية بسجل إنجاز حافل بالابتكار والإبداع. كما يتضح من سُرعة اتخاذ مبادرات لمواجهة الأزمة وروح الابتكار في برامج البنية الأساسية المشتركة بين القطاعين العام والخاص، والتمويل بالعملة المحلية، والتمويل المُنظّم، ونهج المعونة المستندة إلى النواتج، ورأس مال المخاطرة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم.

قصصُهم / وحكاياتنا

التمويل الأصغر

مساعدة مؤسسات التمويل الأصغر في خلق الفرص

لم يكن جيرمان غارسيا (الذي تظهر صورته إلى اليسار) يعرف شيئا عن المبادئ الأساسية للمحاسبة التجارية. ولكنه كان متأكدا من أن دخل ورشته الصغيرة للإصلاح ضئيل للغاية ولا يكفي لتلبية احتياجات أسرته.

ثم ظهرت مؤسسة (FDL)، وهي مؤسسة للتمويل الأصغر في نيكاراغوا وواحدة من أوائل المؤسسات الحاصلة على ائتمان من برنامج تعزيز التمويل الأصغر الذي أطلقته مؤسسة التمويل الدولية والبنك الألماني للتنمية. وقامت مؤسسة (FDL) بإقراض غارسيا المال اللازم لشراء معدات أفضل لورشته وعلّمته أساسيات مسك الدفاتر.

يحقق نشاط غارسيا اليوم دخلا أكبر. ويقول غارسيا "لم تكن لدي أية طريقة في السابق لدفع رسوم تعليم ابني. وها هو اليوم وقد أصبح عاملا ماهرا."

وبرنامج تعزيز التمويل الأصغر عبارة عن أداة للاستجابة للأزمة يستهدف تأمين التدفق النقدي السريع إلى أكثر من 100 مؤسسة للتمويل الأصغر، مثل مؤسسة (FDL)، لمساعدتها في التغلب على الأزمة والبناء على ما حققته من نجاحات (انظر الصفحة 36 للاطلاع على المزيد من التفاصيل). وقد قامت مؤسسة (BlueOrchard) للتمويل، وهي واحدة من ثلاث جهات مستقلة قائمة بإدارة أموال هذا البرنامج، بتقديم قرض يبلغ 3 ملايين دولار إلى مؤسسة (FDL)، مما ساعدها في الحفاظ على مستوى إقراضها في ظل تدهور أوضاع السوق.

تعتبر مؤسسة التمويل الدولية واحدة من أبرز ثلاث جهات مستثمرة في قطاع التمويل الأصغر. ويساعد عمل المؤسسة في تشكيل هذه الصناعة الناشئة التي تمكن ملايين الناس من شقّ طريقهم والخروج من براثن الفقر. إذ تصل خدمات التمويل الأصغر اليوم، حسب التقديرات، إلى 133 مليون شخص. ولكن ذلك لا يمثل إلا نسبة صغيرة من الأعداد الغفيرة من الناس الذين يمكن أن يستفيدوا من القروض الصغرى والمنتجات المالية الأخرى.

تتمثل استجابة مؤسسة التمويل الدولية في التركيز على أكبر 15 بلدا يقطنها معظم الفقراء في العالم وهي عادة خالية أو تكاد أن تكون من صناعة التمويل الأصغر. ومن شأن توسيع خدمات التمويل الأصغر في بلدان مثل البرازيل والصين وإثيوبيا وتركيا أن يُسهم بصورة ملموسة في تخفيض أعداد الفقراء.

قصصهم / وحكايتنا

أوغندا

شركة زين – بنك ستانبيك يُلبّيان الطلب على الهواتف المحمولة

كانت مجاراة الزيادة الهائلة في الطلب على منتجات الهاتف المحمول في أوغندا تمثل مشكلة معتادة أمام دينس كاتوسيجي ميتيجيكو الذي يبيع منتجات شركة زين أوغندا من بطاقات شحن أرصدة الهاتف المحمول، وأجهزة الهاتف، والسماعات ومجموعة أدوات تشغيل الهاتف المحمول.

يقول ميتيجيكو، وهو واحد من 20 تاجرا مُوزّعا لمنتجات شركة زين على محال التجزئة في أوغندا عبر شبكة من الموزعين الفرعيين، "كان هناك دائما نقص في المخزون، وكان الحصول على التمويل باهظ التكلفة، ولم نتمكن من مسايرة الطلب. ضاعت علينا فرصٌ كثيرة".

لكن الوضع تبدّل من حالٍ إلى حال. ففي عام 2009، حصل ميتيجيكو على تسهيلات للسحب على المكشوف بما قيمته مليون شلن أوغندي (حوالي 290 ألف دولار) من بنك ستانبيك أوغندا لرفع مستوى مخزون المنتجات. وقام ميتيجيكو أيضا بتمرير بعض الأموال إلى أفراد شبكته من الموزعين الفرعيين لمساعدتهم في زيادة المخزون، كما شارك في دورة تدريبية ضمن برنامج التفوق والامتياز في أنشطة الأعمال، وهو برنامج لمؤسسة التمويل الدولية معني بتدريب منشآت الأعمال الأصغر حجما على الإدارة. ويقول ميتيجيكو "لقد ساعدني هذا البرنامج بكل تأكيد في تحقيق المزيد من الأرباح".

ويأتي تقديم القرض والتدريب في إطار برنامج المؤسسة المبتكر لمساعدة شركة زين أوغندا في توسيع نطاق خدماتها في جميع أرجاء البلاد. وقد دخلت المؤسسة في برنامج مبني على تقاسم المخاطر مع بنك ستانبيك أوغندا من أجل تشجيع هذا البنك على زيادة التمويل المقدم لموزعي خدمات ومنتجات شركة زين أوغندا. وتقوم المؤسسة أيضا بتقديم خدمات استشارية لمساعدة الموزعين في تحسين ممارساتهم التجارية لزيادة الربحية. ويتمثل الهدف في معالجة نقص المخزون ورأس المال الذي يُحد من قدرة هؤلاء الموزعين على مسايرة طلب الجمهور على منتجات شركة زين.

الأثر الملموس لعمليات المؤسسة

الصين

مساعدة مقاطعة سيشوان في التعافي من آثار الزلزال المدمرة

أدى الزلزال الذي ضرب مقاطعة سيشوان في الصين في العام الماضي إلى تدمير حياة أكثر من 30 مليون شخص في منطقة تعتبر إحدى سلال الغذاء في الصين. إذ يأتي 20 في المائة من إجمالي الناتج المحلي لمقاطعة سيشوان من الزراعة - وهي نسبة تزيد كثيرا عن المتوسط الوطني - ولكن الزلزال أسفر عن انقطاع شديد في إمدادات الأسمدة مما أدى إلى الحيلولة دون تعافي قطاع الزراعة في هذه المنطقة.

وللتخفيف من حدة نقص الأسمدة، ساعدت مؤسسةُ التمويل الدولية مجموعة كويو المحدودة للتكنولوجيا الزراعية الإيكولوجية في بناء مصنع لإنتاج الأسمدة بطاقة سنوية تبلغ 450 ألف طن في مقاطعة سيشوان لخدمة أكثر من مليون مزارع. واستثمرت المؤسسة 10 ملايين دولار في شراء حصة في هذه الشركة وقدمت لها قرضا بلغت قيمته 20 مليون دولار. وساعدت المؤسسةُ هذه الشركة أيضا في الحصول على تمويل إضافي مقداره 44 مليون دولار من أحد البنوك الصينية في وقت اتسم بنضوب السيولة في أسواق الائتمان إلى حد كبير.

إن عمليات تشييد المصنع جارية على قدم وساق، ومن المتوقع أن يقوم هذا المرفق الجديد بخلق ألف وظيفة محلية حسب التقديرات، وتحقيق إيرادات قوامها 35 مليون دولار لشركات البناء في المنطقة، وضخ 27 مليون دولار في الاقتصاد الصيني من خلال عمليات شراء المعدات. وسيقوم المصنع الجديد بإنتاج أسمدة عالية النوعية مما يُمكّن المزارعين في مقاطعة سيشوان من توسيع نطاق إنتاج الأغذية بالإضافة إلى زيادة دخلهم وتحسين مستوى معيشتهم.

تقوم مجموعة كويو أيضا بتدريب المزارعين المحليين على تطبيق أفضل الممارسات في استخدام الأسمدة. فالكثير من المزارعين في هذه المنطقة يستخدمون طرقا أقل تقدما في استخدام الأسمدة، مما يؤدي في أغلب الأحيان إلى فقدان ما يصل إلى 50 في المائة من المغذيات. ويضطلع الخبراء الزراعيون في مجموعة كويو بمساعدة المزارعين في تحسين استخدام الأسمدة من خلال تحليل التربة، وتنفيذ الاختيارات السليمة، والتوقيت الصائب، وتحسين غلّة المحاصيل بصورة ملموسة.

الميزة التي تتمتع بها المؤسسة

تتمتع مؤسسة التمويل الدولية بخبرات عميقة في الأسواق المالية، والبنية الأساسية، والصناعات الزراعية، وكافة المجالات ذات الاحتياجات الخاصة إلى تخفيف حدة الأزمة والتعافي منها.

الأثر الملموس لعمليات المؤسسة

الهند

زيادة الحصول على الرعاية الصحية الرفيعة المستوى

تتطلب الزيادة السكانية وارتفاع أعداد المسنّين في الهند توفير المزيد من الرعاية الصحية وتحسينها. فقد أدى نمط الحياة وأمراض الشيخوخة إلى خلق طلب على الرعاية الصحية التخصصية، ولا سيما في المدن الأصغر حجما. وتقوم مؤسسة التمويل الدولية بمد يد العون والمساعدة لتلبية هذه الاحتياجات من خلال العمل مع اثنتين من أبرز المؤسسات القائمة بتقديم خدمات الرعاية الصحية، وهما مجموعة مستشفيات أبولو المحدودة وشركة معهد ماكس المحدودة للرعاية الصحية، اللتين ترتبطان بعلاقات شراكة مع مؤسسة التمويل الدولية منذ أمد طويل.

في السنة المالية 2009، وافقت المؤسسة على تقديم قرض يبلغ 50 مليون دولار إلى مجموعة مستشفيات أبولو لتوسيع نطاق شبكة "وصول خدماتها" إلى المدن الثانوية والمناطق شبه الريفية. وستقوم هذه المجموعة بإنشاء 15 مرفقا للرعاية التخصصية (المستوى الثالث) على مدى السنوات الثلاث القادمة، وهي المرة الأولى لتقديم رعاية صحية تخصصية بتكلفة منخفضة إلى الشرائح السكانية المحدودة والمنخفضة الدخل. وتعتبر مستشفيات أبولو إحدى الجهات الرئيسية المتعاملة مع المؤسسة على الصعيدين الإقليمي والعالمي بسبب استعدادها للاستثمار في المدن الصغيرة والأسواق الصاعدة الأخرى خارج الهند. والمؤسسة هي أحد المساهمين في مجموعة مستشفيات أبولو منذ عام 2005.

تستثمر مؤسسة التمويل الدولية أيضا ما يعادل حوالي 31 مليون دولار في مؤسسة ماكس الهند من أجل زيادة إتاحة الخدمات الصحية وتنويعها والمساعدة في وصول الخدمات إلى المدن الأصغر حجما. ومن شأن استثمار المؤسسة في أسهم رأس مال شركة معهد ماكس المحدودة للرعاية الصحية، وهي شركة تابعة لمؤسسة ماكس الهند، أن يُضيف ألف سرير في المستشفيات في منطقة نيودلهي الكبرى من خلال بناء مستشفيات جديدة في شاليمار باغ ونويدا وضواحيها والارتقاء بمستوى المرافق الصحية القائمة. وسوف تقوم هذه الشركة أيضا ببناء مستشفى في دهرادون في ولاية أوتار براديش. والمؤسسة هي أحد المساهمين في معهد ماكس للرعاية الصحية منذ عام 2007.

سيؤدي هذان المشروعان إلى خلق عدد كبير من فرص العمل المحلية للأطباء والممرضين والفنيين الصحيين. وتقوم مجموعة مستشفيات أبولو أيضا بتوظيف الاختصاصيين من أصل هندي عند عودتهم إلى الوطن من المملكة المتحدة أو الولايات المتحدة.

الأثر الملموس لعمليات المؤسسة

باكستان

المساعدة في تعزيز نجاح جهة متعاملة مع المؤسسة ومتسمة بمراعاة المسؤولية الاجتماعية والبيئية

وصلت شركة (Packages) المحدودة، وهي من أبرز الشركات العاملة في باكستان، إلى نقطة يجب عندها اتخاذ بعض القرارات الصعبة.

ففي ظل التحديات الاقتصادية العالمية، علمت الشركة أنها في حاجة إلى مساندة قاعدة رأس مالها وإيجاد طرق لخفض النفقات والمصروفات ـ بدون أدنى تذبذب في الالتزام بمسؤوليتها البيئية والاجتماعية.

تقوم هذه الشركة المنتجة لمجموعة متنوعة من مواد التعبئة والتغليف بتوظيف 3500 عامل متفرغ. كما وجد 27 ألف شخص آخرين فرص عمل موثوقة كموّردين أو مقدمي خدمات تكميلية لهذه الشركة. ومن شأن تخفيض عدد الوظائف أن يُحدثَ تأثيرا مدمرا في بلد تحيط به فعليا آثار الأزمة الاقتصادية المتزايدة، وأعداد كبيرة من الفقراء، وعدم الاستقرار السياسي.

تقوم مؤسسة التمويل الدولية بتقديم تمويل إلى شركة (Packages) منذ عام 1964، وكان من الطبيعي أن تتدخل المؤسسة لمد يد العون والمساعدة. في السنة المالية 2009، استثمرت المؤسسة 50 مليون دولار في أسهم رأس مال هذه الشركة لتدعيم مركزها المالي ومساعدتها في التصدي للأزمة الاقتصادية العالمية وسداد بعض ديونها والاستثمار في مجموعة من أنشطة تحسين البيئة.

وسوف يساعدُ التمويل المقدّم من المؤسسة في شروع شركة (Packages) في تنفيذ عدة مبادرات، منها سداد 128 مليون دولار من الديون التي في ذمتها، والحصول على أنظمة استعادة الحرارة المفقودة وأنظمة أخرى من أجل تقليل استهلاك المياه في مصانعها، وتوسيع نطاق أنظمة إعادة تدوير مخلفات الورق لخفض تكاليف المواد الخام وتقليص بصمة الكربون (انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري).

من شأن الجولة الجديدة للاستثمار أن تمكن هذه الشركة من مواصلة تنفيذ مبادراتها المهمة المعنية بتنمية المجتمعات المحلية ومساندة التعليم، وهي المبادرات التي أدت إلى استمرار 2300 طفل في الدراسة من خلال برنامج تحديث 9 مدارس، منها 3 مدارس للفتيات. كما أدت هذه الجهود إلى زيادة حصول القرى النائية على المياه العذبة النظيفة والمساعدة بالتالي في الحد من الإصابة بالأمراض المنقولة بالمياه التي يمكن أن تؤدي إلى الوفاة.

العمليات والنتائج

تساعد مؤسسةُ التمويل الدولية الشركاتِ الخاصة، والصناعات، والحكومات من خلال إتاحة المشورة، وحل المشكلات، وأنشطة التدريب. ويتضمن عمل المؤسسة إسداء المشورة للحكومات الوطنية والمحلية حول كيفية تحسين مناخ الاستثمار وتدعيم البنية الأساسية الضرورية. كما تساعد المستثمرين المتعاملين معها على صقل ميزتهم التنافسية، وتحسين حوكمة الشركات، وعلى أن يصبحوا أكثر قدرة على تحقيق الاستدامة.

أصبحت الخدمات الاستشارية جزءا مهما من عمل المؤسسة وأداةً لا غنى عنها من أجل مدّ جسور التواصل وتوسيع نطاق الأثر الإنمائي للمؤسسة. وفي السنة المالية 2009، اعتمدت المؤسسة 227 مشروعا استشاريا في 66 بلدا. ويتم تدبير التمويل اللازم من قبل الشركاء المانحين، والأرباح المحتجزة للمؤسسة، ومساهمات الجهات المتعاملة معها.

تضطلع المؤسسة بتلبية الحاجة الماسّة في البلدان النامية إلى المشورة عن كيفية بناء قطاع خاص مفعم بالقوة والنشاط. وتمثل أنشطة الأعمال الاستشارية ميزة نسبية فريدة للمؤسسة. كما تُسدي المشورة إلى الحكومات حول طرق تحفيز التنمية من خلال علاقات الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

يجري تقديم الخدمات الاستشارية والاستثمارات على نحو يتسم بالتتابع من قبل المؤسسة، إما معا أو بصورة منفصلةً، حسب احتياجات البلد أو الجهة المتعاملة مع المؤسسة. ويمكن أن تؤدي مشورة المؤسسة إلى توسيع فرص الاستثمار أو زيادة نطاق الآثار الناجمة عن استثمارات المؤسسة.

ويركز حوالي 40 في المائة من المشاريع الاستشارية للمؤسسة على تحسين مناخ الاستثمار، وخاصة في البلدان الأشد فقرا. وعادة ما تكون الحكومات هي الجهات المتعاملة مع المؤسسة في هذا الشأن. فعلى سبيل المثال، تقوم الحكومات، بمساندة من المؤسسة، بتنفيذ الإصلاحات اللازمة لتسهيل إجراءات بدء أنشطة الأعمال وتأسيس الشركات وزيادة كفاءة القواعد التنظيمية.

أما المشاريع التي تمثل نسبة 60 في المائة الأخرى فتركز على المؤسسات والشركات الخاصة. وتحقق هذه المشاريع أثرا قويا عند توضيحها المبررات التجارية لتطبيق الممارسات السليمة، وعندما تنتشر المعرفة بشأن هذه الممارسات على نطاق واسع كمنفعة عامة يستفيد منها الجميع. وتقوم المؤسسة، مثلا، بمساندة مؤسسات التمويل الأصغر في البلدان المتأثرة بالصراعات، وإسداء المشورة إلى البنوك المحلية بشأن الإقراض المرتبط بمشاريع كفاءة استخدام الطاقة.

في السنة المالية 2009، نفذت المؤسسة مشاريع استشارية في 29 بلدا متأثرا بالصراعات. ونظرا لأن هذه البلدان محفوفة في أغلب الأحيان بالمخاطر الشديدة من منظور المستثمرين من القطاع الخاص، فإن عمل المؤسسة الاستشاري يؤدي دورا هاما في وضع الأسس اللازمة للاستثمار في المستقبل.

تنظمُ المؤسسة عملها الاستشاري في خمسة مجالات للنشاط بما ينسق مع إستراتيجية عملياتها، هي: القدرة على الحصول على التمويل، وتقديم المشورة للشركات، والاستدامة البيئية والاجتماعية، والبنية الأساسية، ومناخ الاستثمار.

حظيت الخدمات الاستشارية للمؤسسة بمساندة قوية ومتنامية من الجهات المانحة، حيث استقطبت في السنوات الأخيرة حوالي 200 مليون دولار في المتوسط سنويا من حوالي 32 حكومة مانحة وعدد متزايد من المؤسسات المتعددة الأطراف والمانحين من القطاع الخاص مثل مؤسسات العمل الخيري. كما زادت أيضا المساهمات المقدمة من الجهات المتعاملة مع المؤسسة. ويتم تحديد تقاسم التكاليف وفقا لطبيعة الخدمة المقدمة ـ مدى خلق المنافع التي تتجاوز نطاق الجهة المتعاملة مع المؤسسة.

قصصُهم/ وحكايتنا

نيجيريا

برنامج المؤسسة المعني بالشركات الصغيرة والمتوسطة: "طوق النجاة" لأصحاب مشاريع الأعمال

أكملت سعيدة شونوكي، صاحبة مشروع تجاري صغير في لاغوس في نيجيريا، حضور دورة تدريبية في إدارة مشاريع الأعمال ولكنها واجهت على الفور تحدياً جديداً - يتمثل في كيفية اختيار عاملين جدد لمشروعها المتنامي في مجال العلف الحيواني.

لم يكن في وسعها تحمّل تكلفة الاستعانة باستشاري. ولكنها تذكرت برنامجاً وردت الإشارة إليه في سياق الدورة التدريبية التي حضرتها عن الإدارة: وهو برنامج مؤسسة التمويل الدولية المعني بالشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم (SME Toolkit)، وهو مُورد على شبكة الانترنت يتيح نماذج واستمارات الأعمال، والتدريب، ومجموعة من الأدوات التي تساعد الشركات الصغيرة والمتوسطة في الأسواق الصاعدة على تحقيق النمو والنجاح. تصف شونوكي هذا البرنامج بأنه كان بالنسبة لها "طوق النجاة".

من خلال استخدام المعلومات والأدوات المتاحة على الموقع الالكتروني لهذا البرنامج، استطاعت شونوكي تحديد المرشحين للمقابلات الشخصية وتبسيط عملية الاختيار كما تمكنت، قبل إجراء المقابلات الشخصية، من تحسين العمل التحضيري من قبل فريقها المعني بالاختيار وأخيراً، استطاعت شونوكي صياغة خطاب عرض الوظائف مُستفيدةً من النموذج المتاح على موقع البرنامج. لم يكن ذلك كل ما في الأمر - فقد ساعدتها مجموعة الأدوات في توفير تكاليف مالية أيضاً.

تقول شونوكي "أنفقت 4 آلاف نايرا (حوالي 25 دولاراً)، وكان بمكن أن تزيد نفقاتي بواقع 20 ضعفاً للحصول على نفس الخدمة من مكان آخر".

أعطت مجموعة أدوات التدريب شونوكي الثقة في دخول مسابقة خاصة بكتابة خطة لمشروع أعمال. وكان أن فازت شونوكي بجائزة المسابقة التي نظمتها هيئة مؤسسات أبوجا، فاكتسبت مكانة مرموقة في مجتمع الأعمال التجارية ولفتت نظر العديد من أصحاب مشاريع الأعمال الشباب الذين بدءوا في التوافد عليها طالبين النصح وراجين المشورة عن كيفية وضع خطة عمل جيدة.

تم إطلاق البرنامج المعني بالشركات الصغيرة والمتوسطة (www.smetoolkit.org) في عام 2002. وفي عام 2006، تعاونت المؤسسة مع شركة آي بي إم لتعزيز وتوسيع قدرات أدوات البرنامج، بما في ذلك سمات وخصائص التعاضد. استثمرت شركة آي بي إم أكثر من 3 ملايين دولار في التطوير الفني لهذا البرنامج. ويتم دعم البرنامج أيضاً بموارد مالية من الشركاء المانحين.

وقد تم إطلاق البرنامج باستخدام 16 لغة في أكثر من 30 سوقاً، ويقوم بزيارته أكثر من 3.5 مليون زائر في السنة.

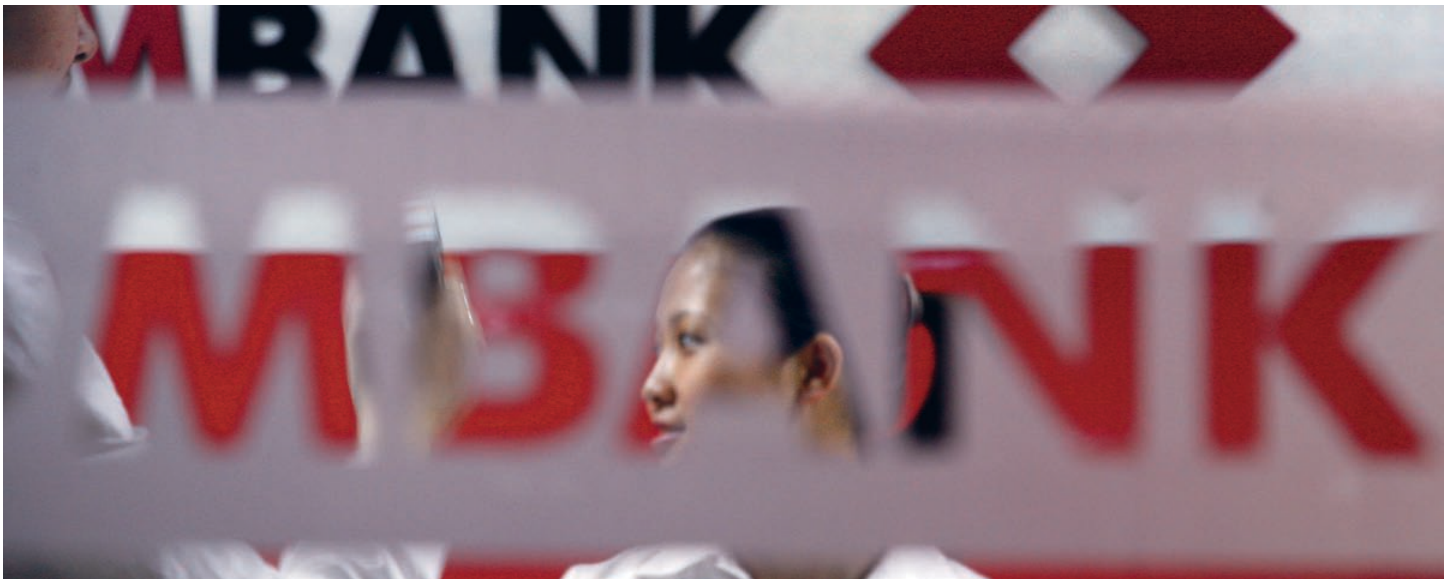

القدرة على الحصول على التمويل

ما تفعله المؤسسة في هذا المجال

يعاني أكثر من 3 مليارات شخص في البلدان النامية من شدة ضعف أو انعدام القدرة على الحصول على الخدمات المالية. ومن شأن نشاط المؤسسة المعني بالقدرة على الحصول على التمويل أن يُساعد في زيادة توافر الخدمات المالية بتكلفة معقولة، مع التركيز على المؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة.

في السنة المالية 2009، كان للمؤسسة 298 مشروعا وبرنامجا في 72 بلدا ـ منها 141 مشروعا في بلدان مؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية و58 مشروعا في البلدان الضعيفة والمتأثرة بالصراعات. وتمثل هذه المشاريع نفقات تبلغ 54.5 مليون دولار، وكان حوالي 36 في المائة من إنفاق المؤسسة في بلدان مؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية و14 في المائة في البلدان الضعيفة والمتأثرة بالصراعات.

الخدمات الاستشارية

مؤسسة التمويل الدولية تدعم بنك سانت لوسيا بالتمويل والمشورة

يعتبر بنك سانت لوسيا أكبر مؤسسة مصرفية في جزيرة سانت لوسيا في البحر الكاريبي، حيث يبلغ حصته 40 في المائة من السوق. ويقدم هذا البنك مجموعة عريضة من الخدمات البنكية، وتم مؤخرا توسيع نطاق تركيزه على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ووافقت المؤسسة قبل عام على تقديم قرض استثماري قدره 20 مليون دولار إلى بنك سانت لوسيا لمساندة الخدمات التي يقدمها للشركات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وبالإضافة إلى هذا الاستثمار، أدت الخدمات الاستشارية التي قدمتها المؤسسة إلى مساعدة هذا البنك في تنفيذ إستراتيجيته الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. ولدى البنك الآن وحدة مخصصة كلياً لتلبية احتياجات منشآت الأعمال الأصغر حجما.

وبعد البدء في تنفيذ المشروع المصرفي المعني بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وجد بنك سانت لوسيا نفسه مضطرا لمعالجة الآثار المحلية للأزمة المالية العالمية، التي أبرزت مجالات يمكن تحسينها في إدارة المخاطر في البنك. واستجابت المؤسسة على الفور بعرض إجراء تقييم المخاطر، وساعد إنجاز هذا التقييم البنك في تحسين فهمه لقدراته على إدارة المخاطر واتخاذ الخطوات اللازمة لتعزيز تلك القدرات. ويعتبر هذا البنك المحلي الرئيسي على درجة أفضل من الجاهزية والاستعداد لمواجهة العواصف المالية في المستقبل.

وحصل هذا المشروع أيضا على دعم من الوكالة الكندية للتنمية الدولية، وهي جهة شريكة مانحة لبرامج الخدمات الاستشارية في بلدان الكاريبي الناطقة بالإنجليزية.

تمثل صعوبة حصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الخدمات المالية عقبة كبيرة أمام نمو القطاع الخاص في منطقة البحر الكاريبي، وزادت هذه الصعوبة بصفة خاصة نتيجة للأزمة المالية العالمية. ولهذا السبب تركز إستراتيجية مؤسسة التمويل الدولية على تحسين قدرة المؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة على الحصول على التمويل من خلال علاقات الشراكة بين المؤسسة والمؤسسات المالية المحلية.

الميزة التي تتمتع بها المؤسسة

تجمع مؤسسة التمويل الدولية بين الاستثمار والأنشطة الاستشارية من أجل زيادة الأثر الإنمائي وتلبية احتياجات الجهات المتعاملة مع المؤسسة.

كيف تعمل المؤسسة في هذا المجال

تضطلع المؤسسة بتقديم المشورة بشأن القدرة على الحصول على التمويل. ويتم ذلك بشكل رئيسي من خلال المكاتب الإقليمية التي يعمل بها أكثر من 130 خبيرا وموظفا متفرغا. وتقوم المؤسسة بتنسيق هذه الخدمات أيضا مع البنك الدولي من أجل إسداء المشورة على صعيد السياسات وتنفيذ إجراءات التدخل المشترك. وتركز المؤسسة على ثلاثة ميادين رئيسية:

– **بناء المؤسسات المصرفية والمؤسسات المالية غير المصرفية**، مع تركيز الاهتمام بالبنوك القائمة بخدمة الشركات الصغيرة أو المتوسطة أو تقديم التمويل الأصغر، وتمويل الإسكان، والتأجير التمويلي، وتمويل التجارة، والتأمين، وتمويل الطاقة المستدامة. وقد ساعدت الخدمات الاستشارية من قبل المؤسسة بنك مسقط في وضع الإستراتيجية، والتسويق، وتطوير الأدوات والمنتجات اللازمة لتحقيق نمو العمليات المربحة الخاصة بالشركات الصغيرة والمتوسطة، وزاد حجم هذه العمليات بأكثر من الضعف.

– **تحسين البنية الأساسية المالية**، مثل مراكز الاستعلام والتصنيف الائتماني، وأسواق الأوراق المالية، ومكاتب تسجيل الضمانات العينية، وأنظمة الدفع والتحويلات. ومساندة من مؤسسة التمويل الدولية، أطلقت مصر في عام 2008 أول شركة خاصة للاستعلام الائتماني (الشركة المصرية للاستعلام الائتماني ش. م. م "I-Score")، التي تلقت أكثر من مليون طلب للاستعلام عن الجدارة الائتمانية.

– **تحسين الإطار القانوني والتنظيمي** للمساعدة في تطوير وتحسين البيئة المواتية لزيادة القدرة على الحصول على التمويل. وقامت المؤسسة بصياغة قانون المعاملات المضمونة الذي اعتمدته رواندا، وهو يمكن المؤسسات المالية من تقديم قروض مكفولة بضمانات، ومن ثم تحسين القدرة على الحصول على الائتمان.

في سياق الاستجابة للأزمة، ساعدت مؤسسة التمويل الدولية المؤسسات المالية الشريكة من خلال تحسين إدارة المخاطر في مجالات الحوكمة، وإدارة الأصول والخصوم والسيولة، ومعايير كفاية رأس المال، ومخاطر الائتمان. كما أن من شأن متابعة حافظة قروض المؤسسة وأنشطة التسوية أن تساعد الجهات المتعاملة معها على اجتناب تفاقم نضوب رأس المال في القطاع المالي والحد من مخاطر دوام مفعول الضائقة الائتمانية. وتقوم المؤسسة أيضا بتطوير أدوات ومنتجات جديدة مثل الأعمال المصرفية عن طريق الهاتف المحمول، وخدمات تأمين المزارعين المستندة إلى مؤشر الأحوال الجوية، والتمويل الزراعي.

الإنفاق على المشاريع في السنة المالية 2009

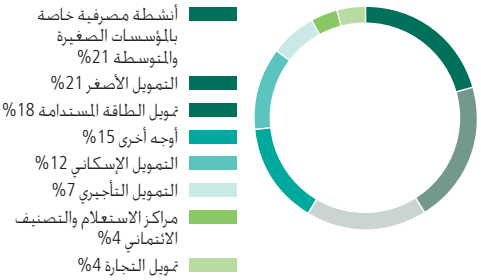

النتائج التنموية

الأداة	الإطار الزمني*	النتائج
أنشطة مصرفية خاصة بمؤسسات الأعمال الصغيرة والمتوسطة	2008	**قدّم المتعاملون مع المؤسسة مبلغ 41.3 مليار دولار من الموارد التمويلية لصالح 486550 مؤسسة صغيرة ومتوسطة.**
التمويل الأصغر	2008	**قدّم المتعاملون مع المؤسسة مبلغ 4.5 مليار دولار من الموارد التمويلية إلى 5 ملايين مؤسسة من مؤسسات التمويل الأصغر.**
تمويل الإسكان	2008	**قدّم المتعاملون مع المؤسسة مبلغ 3.1 مليار دولار من قروض تمويل الإسكان إلى 57734 من أصحاب المنازل.**
التأجير التمويلي	2008	**قدّم المتعاملون مع المؤسسة مبلغ 1.7 مليار دولار من التمويل التأجيري إلى 18211 مؤسسة تأجير تمويلي صغرى وصغيرة ومتوسطة**
مراكز الاستعلام والتصنيف الائتماني	2008	**تلقت مراكز الاستعلام والتصنيف الائتماني التي ساعدت المؤسسة في إنشائها أو تحسينها في 13 بلداً ما مجموعه 38.9 مليون طلب استعلام ائتماني، وساعدت على تحقيق موارد تمويلية بقيمة 19 مليار دولار.**

* حجم الحافظة القائمة حسبما أفاد المتعاملون مع المؤسسة الذين حصلوا على خدمات استشارية بالنسبة للسنة الميلادية 2008. للاطلاع على الأرقام الكاملة الخاصة بالمتعاملين مع المؤسسة من المؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة، انظر الصفحة 119.

تقديم المشورة للشركات

ما تفعله المؤسسة في هذا المجال

تسدي مؤسسة التمويل الدولية المشورة للمستثمرين الحاليين والمحتملين المتعاملين معها

يركز نشاط العمل هنا على ثلاثة ميادين هي: تحسين حوكمة الشركات، وبناء أسواق للشركات الصغيرة والمتوسطة وتحسين قدراتها الإدارية، وتعزيز المسؤولية الاجتماعية للشركات. في السنة المالية 2009، بلغ إجمالي نشاط تقديم المشورة للشركات 37.7 مليون دولار، علما بأن المؤسسة نشطة في 73 بلدا. وتضمنت أنشطة المؤسسة 127 مشروعا في البلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية و50 مشروعا في البلدان الضعيفة والمتأثرة بالصراعات. وبلغ نصيب البلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية حوالي 44 في المائة من إنفاق المؤسسة في هذا المجال، مقابل 16 في المائة منه في البلدان الضعيفة والمتأثرة بالصراعات.

تحسين حوكمة الشركات

تسدي مؤسسة التمويل الدولية المشورة إلى الشركات والبنوك حول كيفية تقوية ممارسات حوكمة الشركات وتساعدُها في بناء القدرات المؤسسية القابلة للاستدامة لتمكينها من جذب رأس المال وتحسين أدائها ومواجهة الأزمات المالية بصورة أفضل. وتركز الأنشطة على تحسين ممارسات مجالس إدارة الشركات، وحقوق المساهمين، والضوابط الداخلية والخارجية، وإدارة المخاطر، والشفافية، ورفع التقارير.

بناء أسواق للشركات الصغيرة والمتوسطة وتحسين قدراتها الإدارية

تساعد المؤسسة الشركات المتعاملة معها في مجالات الصناعات الإستخراجية والاتصالات السلكية واللاسلكية والصناعات الزراعية والصناعات التحويلية في التواصل مع منشآت الأعمال الصغيرة وتشغيلها كمورّدين أو موزعين للسلع والخدمات. وتقوم المؤسسة بتسهيل حصول منشآت الأعمال الصغيرة على التمويل وتقديم التدريب اللازم لاكتسابها المهارات التجارية والفنية، وبالتالي تعزيز قدرتها على المنافسة. كما تقوم المؤسسة بتزويد الشركات الصغيرة والمتوسطة في جميع القطاعات بالمعلومات ومهارات الإدارة العملية، بعد تكييفها حسب الاحتياجات المحلية.

تعزيز المسؤولية الاجتماعية للشركات

تساعد مؤسسة التمويل الدولية الشركات في وضع مناهج إستراتيجية بشأن الانخراط مع المجتمعات المحلية ودعم برامج الاستثمار المجتمعية الناجحة والمستدامة والمتسقة مع أهداف وغايات أنشطة أعمال تلك الشركات. وتستخدم المؤسسة أدوات مصممة خصيصا لمساعدة الجهات المتعاملة معها في وضع نهج إستراتيجي بشأن الاستدامة، بما يتوازى ويتسق مع الأولويات الأساسية لأنشطة الأعمال، فضلا عن مساعدة تلك الجهات في إعداد أول تقرير عن الاستدامة. وتعمل المؤسسة مع السلطات المحلية والوطنية من أجل مساعدة الشركات في تعظيم فعاليتها وخضوعها للمساءلة فيما يتعلق بالمدفوعات المقدمة إلى الحكومة وممثلي المجتمعات المحلية والتي يتم تخصيصها للاستثمار في التنمية المحلية.

كيف تعمل المؤسسة في هذا المجال

تتعاون المؤسسة بصورة وثيقة مع الكيانات العالمية والمحلية من أجل توسيع نطاق أثرها الإنمائي وضمان استدامة تعاملها مع الشركاء. وتعمل المؤسسة مع الهيئات المختصة في وضع الإجراءات والقواعد التنظيمية، والمعاهد المعنية بحوكمة الشركات، ومراكز إعداد وتأهيل المديرين، والمؤسسات التعليمية، ووسائل الإعلام، لتشجيع تطبيق أفضل الممارسات في مجال حوكمة الشركات. وأقامت المؤسسة ـ بالتعاون مع كلية كيندي بجامعة هارفارد والمنتدى الدولي لقيادي قطاع الأعمال ـ مائدة مستديرة لتعزيز الروابط فيما بين أنشطة الأعمال، بغرض تمكين الشركات الأكبر حجماً من تبادل خبراتها بشأن أفضل الممارسات للبرامج التي تربط بين الشركات الصغيرة والمتوسطة في مختلف مراحل سلسلة جانب العرض. وبالتعاون مع شبكة المساءلة (AccountAbility)، وهي مجموعة من مؤسسات الفكر الإستراتيجي المعنية بالاستدامة العالمية، والمبادرة العالمية للإبلاغ (GRI)، وضعت المؤسسة مجموعة من الأدوات والمناهج لمساعدة الشركات في ضمان قيام أنشطتها الاجتماعية والبيئية بتحقيق قيمة تجارية من حيث الإيرادات، وتخفيض التكاليف، وتحسين السّمُعة. وفي إطار الشراكة مع شركة آي بي إم، ومقدمي محتويات البرامج، والشركاء المحليين القطريين أو الإقليميين، والمساندة من قبل برنامج جوجل للمنح، تقوم المؤسسة بتوسيع نطاق أدوات برنامج المؤسسة المعني بالشركات الصغيرة والمتوسطة. ويقوم برنامج المؤسسة المعني بالتفوق والامتياز في أنشطة الأعمال بمنح حقوق امتياز للشركات المحلية القائمة ببيع خدمات التدريب، وبناء قدرات المدربين المحليين، والدخول في علاقات شراكة مع الشركات لتعزيز المهارات الإدارية لسلاسل جانب العرض الخاصة بها. وانضمت المؤسسة إلى شركاء مثل المجلس العالمي للأعمال التجارية من أجل التنمية المستدامة، واليونسكو، والصندوق العالمي للأحياء البرية، وشركة نستلة، وشركة كوكاكولا، لدعم تطوير أفضل الممارسات والأدوات العالمية الكفيلة بتمكين الشركات من إدارة استخدام المياه بصورة قابلة للاستدامة في مختلف مراحل سلاسل جانب العرض.

الإنفاق على المشاريع في السنة المالية 2009

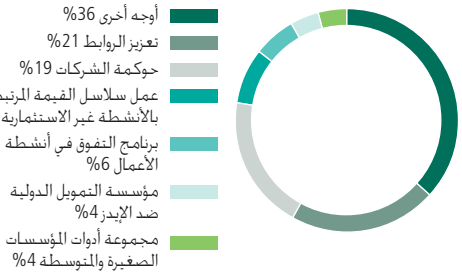

النتائج التنموية

الأداة	الإطار الزمني*	النتائج
حوكمة الشركات	2008–2007	قدّمت المؤسسة خدمات استشارية إلى 23 ألف شخص، بما في ذلك 2400 من النساء؛ وأجرت ما مجموعه ألف جلسة مشاورة، وسهلت استثمارات قدرها 1.4 مليار دولار عززتها الشركات لمشاريع المؤسسة.
تقديم الحلول في مجال إدارة مؤسسات الأعمال الصغيرة والمتوسطة	2008–2007	مكنت المؤسسة ما يبلغ 62 ألف شخص (18 ألف مؤسسة صغيرة ومتوسطة) من الحصول على تدريب في مجالات الإدارة داخل الفصل الدراسي على برنامج المؤسسة المعني بالتفوق والامتياز في أنشطة الأعمال (Business Edge) وبرنامج المؤسسة المعني بالشركات الصغيرة والمتوسطة (SME Toolkit)، وقام 4.7 مليون شخص بزيارة موقع برنامج (SME Toolkit) على شبكة الإنترنت على مستوى العالم.
الروابط والمبادرات ذات الصلة	2008–2007	ساعدت مؤسسة التمويل الدولية مؤسسات الأعمال الصغيرة والمتوسطة على الفوز بما مجموعه 1100 عقد بقيمة 366 مليون دولار؛ كما غطت 138 ألف شخص (بما في ذلك 13100 من النساء) من خلال 1600 نشاط تدريبي وحلقة عمل وغير ذلك من أنشطة بناء القدرات.

* الفترة من 1 يوليو/تموز 2007 حتى 31 ديسمبر/كانون الأول 2008.

قصصهم/ وحكايتنا

زامبيا

مؤسسة التمويل الدولية تساعد مُزارعاً في ارتياد آفاق الزراعة التجارية

استقال وبسدم مابابي من وظيفته كميكانيكي سيارات وسائق شاحنة في لوساكا، زامبيا، متوقعا أنه سوف يحصل على دخل أفضل من العمل كمزارع. ولكن كانت هناك مشكلة: فقد واجهت مابابي تحديات وصعوبات في نقل منتجاته إلى السوق.

يقول مابابي، البالغ من العمر 45 عاما وهو متزوج ولديه خمسة أطفال، "قمت بشراء المزرعة في عام 2002، ولكنه لم يتم تهيئتها باستثناء إعداد وتمهيد هكتار واحد من الأراضي، دون تنمية أصول المزرعة".

من خلال عمل مؤسسة التمويل الدولية مع الشركاء، قام برنامج المؤسسة المعني بالسلاسل الشاملة لجانب العرض بتمكين مابابي من الحصول على التمويل، ومستلزمات الإنتاج المستندة إلى السوق، والمساندة الفنية، والتدريب على الأعمال التجارية، وساعده البرنامج في أن يُصبح واحدا من المزارعين التجاريين.

قام مابابي بزيادة مساحة مزرعته إلى 328 هكتارا. وأدت المساندة من قبل المؤسسة وشركائها الآخرين إلى تمكينه من مضاعفة إنتاجية محصول الذّرة.

بالإضافة إلى إتاحة القدرة على الحصول على التمويل، أقامت المؤسسة علاقات شراكة مع موردي مستلزمات الإنتاج من أجل تقديم المساندة الفنية إلى المزارعين. ومع غرفة زامبيا لاتحادات الشركات الصغيرة والمتوسطة من أجل توفير التدريب على الأعمال التجارية.

قدمت شركة أومنيا لصناعة الأسمدة مساندة فنية في مجال فحص عينات التربة واستخدام الأسمدة. وقامت بزيارات ميدانية إلى المزارع للإشراف على استخدام الأسمدة، وقياس مساحات الحقول وتقييم غلات المحاصيل. وقام المركز الزراعي الرئيسي بإسداء المشورة حول طرق حماية المحاصيل مثل مكافحة الأعشاب الضارة والحشرات والآفات.

قامت غرفة زامبيا بتوفير التدريب في مجالات مسك الدفاتر والسجلات، وإدارة التدفقات النقدية، وإعداد الميزانية. وقام مابابي ببناء مكتب في المزرعة حيث يجري الآن حفظ جميع الدفاتر والسجلات الزراعية. ويعتزم مابابي شراء آلة حصاد يجرها جرّار زراعي لتمكينه من حصد المحاصيل وتعبئتها في أكياس في خلال أسبوعين بدلا من شهرين.

الاستدامة البيئية والاجتماعية

ما تفعله المؤسسة في هذا المجال

تقوم المؤسسة بتعزيز الاعتماد الواسع النطاق لنماذج الأعمال المربحة والسليمة على صعيد البيئة والتنمية الاجتماعية. وتتصدى مشاريع المؤسسة لتذليل الحواجز والعقبات في الأسواق التي تحول دون قيام القطاع الخاص باعتماد هذه النماذج.

تركز المؤسسة على ثلاثة ميادين: معالجة تغير المناخ، وتفعيل معايير العمل وتعبئة رأس المال الاجتماعي، ومنع فقدان التنوع البيولوجي.

في السنة المالية 2009، بلغ إجمالي نفقات المؤسسة في مجال نشاط الاستدامة البيئية والاجتماعية 16 مليون دولار، وكانت المؤسسة نشطة في 44 بلدا. وتضمنت أنشطة المؤسسة 41 مشروعا في البلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية و12 مشروعا في البلدان الضعيفة المتأثرة بالصراعات. وكان حوالي 16 في المائة من نفقات المؤسسة من نصيب البلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية و5 في المائة للبلدان المتأثرة بالصراعات.

معالجة تغير المناخ

تُسدي المؤسسة المشورة للجهات المتعاملة معها حول طرق تحسين عملياتها الصناعية والاقتصاد في استهلاك الطاقة والمياه والمواد الخام. وتقوم المؤسسة أيضا بتعزيز تنمية أسواق الطاقة المستدامة، والتعاون مع الشركات واتحادات مؤسسات الأعمال، وزيادة وعي الجمهور العام، ومعالجة التحديات الفنية والمالية من أجل توسيع نطاق استخدام الطاقة المتجددة وتحسين كفاءة استخدام الطاقة. وتساندُ المؤسسةُ المستثمرين في إطار جهودها المعنية باعتماد إستراتيجيات الحافظة المنخفضة الكربون من خلال تطوير أدوات ومنتجات الاستثمار التي تساعدُ في تخفيف حدة تغير المناخ.

تفعيل معايير العمل وتعبئة الأصول الاجتماعية

تعمل المؤسسة مع الشركاء من أجل تحسين امتثال منشآت الأعمال لمعايير العمل الأساسية، وتحقيق استفادة العاملين وتعزيز قدرتهم التنافسية. وتقدم المؤسسة لسيدات الأعمال أيضا مزيدا من فرص نمو أنشطة الأعمال من خلال تحسين قدرتهن على الحصول على التمويل وتحسين الإجراءات المنظمة للأسواق التي يعملن فيها. وبالإضافة لذلك، تدعمُ المؤسسة المستثمرين الراغبين في وضع إستراتيجية لتعظيم عائداتهم الاجتماعية، مثل المساواة بين الجنسين. فضلا عن تحقيق أكبر زيادة ممكنة في العائد المالي.

الحد من فقدان التنوع البيولوجي

لدفع الأسواق إلى العمل من أجل حفظ الموائل، تساند المؤسسة أنشطة وضع ونشر المعايير البيئية. وتستفيد مؤسسات الأعمال من اكتساب القدرة على الوصول إلى الأسواق، وزيادة كفاءة استخدام الموارد، وتعزيز أمن الإمدادات، وزيادة قيمة المنتجات المميزة. والواقع أن خلق الفرص أمام منشآت الأعمال للحد من فقدان التنوع البيولوجي في قطاعي الزراعة والحراجة يمثل العامل الجوهري لمشاركة المؤسسة. وإلى جانب ذلك، تقوم المؤسسة بتشجيع أدوات الاستثمار الجديدة الداعمة لحماية التنوع البيولوجي، مثل سندات الحراجة المستدامة والمنتجات الجديدة للخدمات البيئية.

كيف تعمل المؤسسة في هذا المجال

تقدم المؤسسة برنامجا فريدا لتفعيل حراك الأسواق نحو تحقيق الاستدامة البيئية، وتتبع المؤسسة نهجا قائما على الاستفادة التطبيقية من مواطن قوتها. ويتضمن ذلك خبرات وتجارب المؤسسة، وشبكاتها المتنوعة، وقدرتها على الجمع بين مختلف الأطراف في الأسواق الصاعدة التي يمكن أن تستفيد من تعزيز الاستدامة من خلال الخدمات الاستشارية. وتقيم المؤسسة علاقات شراكة مع الجهات المتعاملة معها من أجل التعاون فيما يتجاوز نطاق أية معاملة مالية فردية لتحقيق التضافر بشأن الإستراتيجية والعمليات مع المنظمات المتمتعة بالخبرات والتجارب العملية، ومن ثم الوصول إلى تعزيز وتكميل خبرات المؤسسة وتجاربها. كما تقيمُ المؤسسة شراكات دائمة مع المانحين من أجل زيادة أثرها الإنمائي. وعلاوة على إسداء المشورة، تقدمُ المؤسسة التمويل للجهات المتعاملة معها القائمة باختبار نماذج أعمال جديدة بهدف تحقيق الاستدامة.

النتائج التنموية

الأداة	الإطار الزمني*	النتائج
القدرة التنافسية من خلال معايير العمل	السنة المالية 2009	في كمبوديا، ساعد مشروع مشترك بين مؤسسة التمويل الدولية ومنظمة العمل الدولية على تحسين ظروف العمل لأكثر من 99 ألف عامل في صناعة الملابس في البلاد.
المعايير الإيكولوجية وسلاسل جانب العرض المستدامة	السنة المالية 2009	أتاحت المؤسسة مجموعة أدوات لأصحاب المصلحة المباشرة من الجمهور بشأن أفضل الممارسات الخاصة بموازنة التنوع البيولوجي للتعويض عن الأضرار التي لا يمكن تجنبها التي تلحق بالتنوع البيولوجي.
أدوات من أجل الاستثمار المستدام	السنة المالية 2009	ساندت مؤسسة التمويل الدولية إنشاء مؤشر (S&P ESG India Index) في الهند (وهو مربوط بمؤشر S&P CNX Nifty) الذي يدرج 50 شركة أظهرت مستوى مرتفعا من الالتزام بالوفاء بالمعايير البيئية والاجتماعية والمتعلقة بالحوكمة.
الإنتاج الأنظف	السنة المالية 2009	أسفرت تقييمات الإنتاج الأنظف عن القيام باستثمارات مقدارها 10 ملايين دولار في التكنولوجيات المتسمة بكفاءة استخدام الطاقة بغرض الحد من انبعاثات الغازات المحدثة للانحباس الحراري.

فيتنام

تعاون القوى العاملة ومنشآت الأعمال لزيادة القدرة على المنافسة

تساعد مبادرة "مكان عمل أفضل" في فيتنام المؤسسات الفيتنامية في أن تصبح أكثر قدرة على المنافسة من خلال تحسين أوضاع العمل والعلاقات بين الإدارة والعمال وإطلاق أواصر التعاون الوثيق بين المشترين والموردين.

من المتوقع أن تؤدي هذه المبادرة، التي انطلقت في عام 2008، إلى تحسين أوضاع حوالي 150 ألف عامل على مدى سنتين ثم ما يصل إلى 700 ألف عامل في نهاية السنة الخامسة من تاريخ إطلاق المبادرة. وتقوم هذه المبادرة، التي تنفذها مؤسسة التمويل الدولية ومنظمة العمل الدولية، بالجمع بين تقييمات المؤسسات المستقلة وتوفير الخدمات الاستشارية والتدريب لمنشآت الأعمال من أجل مساندة التحسينات العملية عبر التعاون في مكان العمل.

تستخدم مبادرة "مكان عمل أفضل" في فيتنام مبدأ شفافية رفع التقارير لتعزيز المساءلة وقياس التقدم المحرز بمضي الوقت. وفي وسع المصانع استخدام تقارير المشروع لإثبات تحسّن الأداء وتطبيق خطط العلاج أمام المشترين الدوليين وتقليل عمليات المراجعة والتدقيق من قبل المشترين، مما يؤدي بدوره إلى تحرير موارد قيّمة. ويتضمن المشروع فرصا لتدريب العمال والمشرفين.

استضافت مؤسسة التمويل الدولية ومنظمة العمل الدولية أول اجتماع لمنتدى المشترين الفيتناميين في أكتوبر/ تشرين الأول 2008، وتم في خلال هذا الاجتماع صياغة مبادئ مشاركة المشترين الدوليين. ووقّع على هذه المبادئ بالفعل 11 من أصل 17 شركة دولية ذات أسماء تجارية مميزة للإعراب عن قوة الالتزام بمساندة مبادرة "مكان عمل أفضل ـ فيتنام"، بما في ذلك شركة (Abercrombie & Fitch) و (Gap Inc.) و (H&M) ومجموعة (Jones Apparel) و (Wal-Mart) و (Levi Strauss & Co.).

الميزة التي تتمتع بها المؤسسة

تتيح مؤسسة التمويل الدولية الاستفادة من معارفها العالمية والقدرات المرتبطة بها – بما في ذلك معرفة الجوانب الفنية، وقضايا الأسواق والصناعات؛ فضلا عن الريادة والقيادة في وضع المعايير البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات؛ وتقديم المساعدة اللازمة لتحسين مناخ الاستثمار.

المشورة بشأن البنية الأساسية

ما تفعله المؤسسة في هذا المجال

تسدي المؤسسةُ المشورة للحكومات بشأن مشاركة القطاع الخاص في مشاريع البنية الأساسية والخدمات العامة الأخرى. وتساعد المشورة التي تقدمها المؤسسة على خلق فرص الاستثمار المؤدية لتحقيق النمو الاقتصادي الطويل الأجل وتحسين مستويات المعيشة في البلدان المتعاملة مع المؤسسة.

تُوازن المشورة التي تقدمها المؤسسة في مجال البنية الأساسية بين احتياجات المستثمرين واعتبارات السياسة العامة واحتياجات المجتمعات المحلية، مع القيام في الوقت نفسه بتدعيم توسيع نطاق الاستفادة من البنية الأساسية والخدمات العامة، بما في ذلك الصحة والتعليم.

ألبانيا

الشراكات بين القطاعين العام والخاص تُسفر عن المزيد من الإنارة وإشعال المصابيح

سرعان ما سيحصل أكثر من 3.4 مليون شخص ـ ظل معظمهم يعاني الأمرّين من نقص الطاقة الكهربائية على مدى عشرات السنين ـ على خدمات محسنة وموثوقة ومعقولة التكلفة للإمداد بالكهرباء، وذلك بفضل مساعدة مؤسسة التمويل الدولية التي مكنت الحكومة من زيادة مشاركة القطاع الخاص في قطاع الطاقة في البلاد.

بوصفها المستشار الرئيسي للحكومة، ساعدت مؤسسة التمويل الدولية، بالتعاون مع البنك الدولي، ألبانيا في أن تُنجز في سنوات قليلة ما عجزت عن تحقيقه في 20 سنة: سنّ قانون جديد بشأن منح الامتيازات، وإنشاء وحدة خاصة في وزارات الاقتصاد والتجارة والطاقة لتعمل مع القطاع الخاص، وتنفيذ برنامج تجريبي لقيام شركة خاصة ببناء وتشغيل محطة أشتا للطاقة الكهرومائية، وخصخصة توزيع الكهرباء بالتجزئة.

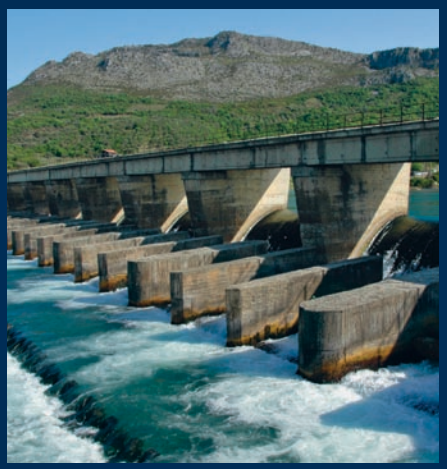

في سبتمبر/ أيلول 2008، وقعت الحكومة الألبانية على اتفاقية امتياز مع شركة فيربوند النمساوية لإنشاء محطة أشتا بطاقة تتيح خدمة 100 ألف أسرة. وسوف تستخدم هذه المحطة تكنولوجيا مبتكرة تتميز بتقليل الآثار السلبية على البيئة إلى أدنى حد ممكن. وسوف يجتذب هذا المشروع للبلاد استثمارا أجنبيا مباشرا تبلغ قيمته 166 مليون يورو. فضلا عن تحقيق وفورات تبلغ أكثر من 35 مليون يورو في واردات الكهرباء.

نصحت مؤسسة التمويل الدولية أيضا حكومة ألبانيا بخصخصة الشركة الوطنية لتوزيع الكهرباء. وساعد الضمان الجزئي للمخاطر من قبل البنك الدولي في زيادة اهتمام المستثمرين. وتم اختيار شركة (CEZ) من الجمهورية التشيكية للحصول على حصة الأغلبية (76 في المائة). وستقوم الشركة بتحسين كفاءة استخدام الطاقة بصورة ملموسة وتخفيض خسائر الكهرباء بواقع النصف في خلال سنوات التشغيل الخمس الأولى. وبالتالي الحد من هدر الطاقة بواقع 100 ألف جيجا واط ساعة في السنة، مع ما لذلك من تأثير رئيسي على تغير المناخ.

يأتي العمل الاستشاري للمؤسسة في مجال البنية الأساسية في جنوب شرق أوروبا في إطار برنامج يتم تمويله بصورة مشتركة من قبل حكومات النمسا وإيطاليا وهولندا والسويد والولايات المتحدة. كما قام برنامج (DevCo)، وهو برنامج متعدد المانحين أنشأته المؤسسة ووزارة التنمية الدولية البريطانية، بتمويل جزء من التكاليف.

تتضمن مجالات أدوات ومنتجات المؤسسة:

التفويضات الاستشارية

يتمثل نشاط المؤسسة الاستشاري الأكثر رسوخا بشأن البنية الأساسية في مساعدة الحكومات على إقامة وتنفيذ الشراكات بين القطاعين العام والخاص. وفي إطار التركيز على أسواق البلدان عالية المخاطر أو الجديدة في التعامل، تهدف جهود المؤسسة إلى توسيع نطاق القدرة على الحصول على الخدمات العامة في مجالات مثل الطاقة الكهربائية والمياه والصرف الصحي والنقل والصحة والتعليم. ومن خلال هذه الشراكات، تستفيد الحكومات من خبرات القطاع الخاص، وأساليبه في الإدارة، والتمويل المتاح في تحسين تقديم الخدمات.

مساعدة الشركات الخاصة

تقدم المؤسسة أيضا المشورة إلى الكيانات الخاصة في مجالات مثل التدريب وبناء القدرات ودراسات الجدوى الأولية والدراسات الفنية. ويشمل ذلك برنامج مدارس أفريقيا الذي يقدم المشورة والتمويل إلى 500 مدرسة خاصة في 10 بلدان أفريقية، مُتيحا بذلك زيادة القدرة على الحصول على التعليم لمائة ألف طالب وطالبة.

مساندة توسيع نطاق الاستفادة من الخدمات

في سياق هدف تحسين الاستفادة إلى خدمات البنية الأساسية الأفضل، يجمع هذا الحل المتكامل بين تقديم الخدمات الاستشارية إلى الحكومات وبناء قدرات المؤسسات الخاصة الراعية. ويتضمن هذا الحل إسداء المشورة إلى الجهات القائمة بتقديم خدمات البنية الأساسية الصغيرة الحجم والمشاريع المنطوية على مِنح المربوطة بالأداء.

تقدم المؤسسة أيضا مشورة بشأن الأعمال المسبقة مثل المبادرات القطاعية ودراسات السوق والجدوى وبناء القدرات.

في السنة المالية 2009، بلغ إجمالي نفقات المؤسسة في أنشطة المشورة في مجال البنية الأساسية 165.8 مليون دولار، وكانت جهود المؤسسة نشطة في هذا المجال في 49 بلدا. وتضمنت الأنشطة 46 مشروعا في البلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية و16 مشروعا في البلدان الضعيفة والمتأثرة بالصراعات. وكان حوالي 27 في المائة من نفقات المؤسسة في هذا المجال لصالح البلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية و18 في المائة منها للبلدان الضعيفة والمتأثرة بالصراعات.

كيف تعمل المؤسسة في هذا المجال

أدى سجل إنجازات المؤسسة وما عُرف عنها من الموضوعية الشفافية إلى جعلها المؤسسة الرئيسية المتعددة الأطراف لتقديم المشورة في هذا المجال. وفي خلال السنة المالية 2009، وقعت المؤسسة على تنفيذ عمليتين تتسمان بالابتكار بشأن النقل الجوي في بوتان وإدارة صوامع الغلال في الهند.

وأدى عمل المؤسسة الاستشاري في ألبانيا إلى توقيعها على اتفاقية امتياز إنشاء أول محطة رئيسية للطاقة الكهرومائية في البلاد منذ 30 عاما وخصخصة شركة توزيع الكهرباء. أما العملية الثالثة بشأن الطاقة الكهربائية في المناطق الريفية في الفلبين فاختُتمت بالتوقيع على اتفاقية جديدة للإمداد بالطاقة الكهربائية تتيح حصول 185 ألف شخص على الكهرباء لأول مرة.

الإنفاق على المشاريع في السنة المالية 2009

النتائج التنموية

الأداة	الإطار الزمني*	النتائج
التفويضات الاستشارية	السنوات المالية 2009–2008	من المتوقع أن تقوم المشاريع التي أسفرت عن مناقصات عامة ناجحة تم اختيار مشغلين من القطاع الخاص للقيام بها بتزويد 5.6 مليون شخص بالقدرة على الحصول على خدمات محسنة، والمساعدة في تحقيق 670 مليون دولار من منافع المالية العامة للحكومات، وتسهيل استثمارات بقيمة 1.5 مليار دولار.

مُناخ الاستثمار

ما تفعله المؤسسة في هذا المجال

تقوم المؤسسة بمساعدة حكومات البلدان النامية والبلدان الماضية في طريق التحول إلى اقتصاد السوق على تحسين بيئة أنشطة الأعمال.

تقدم مؤسسة التمويل الدولية استشارات معدة خصيصا عن كيفية تحسين وتبسيط النظم والإجراءات وتشجيع استبقاء الاستثمار، مما يساعد في تعزيز قدرة الأسواق على المنافسة، وتحقيق النمو الاقتصادي، وخلق فرص العمل. وفي السنة المالية 2009، أنفقت المؤسسة في النشاط المعني بمناخ الاستثمار ما مجموعه 51.3 مليون دولار، وكانت المؤسسة نشطة في 69 بلدا من خلال 214 مشروعا استشاريا. وتضمنت أنشطة المؤسسة 89 مشروعا في البلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية و62 مشروعا في البلدان والمتأثرة بالصراعات. وتم إنفاق حوالي 56 في المائة من ذلك المبلغ في بلدان مؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية.

مُناخ الاستثمار

ممارسة أنشطة الأعمال: خلق الفرصة من خلال تطبيق القواعد الرشيدة

شابٌ يمتلك أحد مشاريع الأعمال في مصر، وطالبٌ حاصل على درجة الماجستير في إدارة الأعمال في كولومبيا، وخبير اقتصادي في جنوب أفريقيا، ووزير في كازاخستان، ومستثمر في الهند. في كل عام، يجذب تقرير ممارسة أنشطة الأعمال – وهو مطبوعة سنوية مشتركة بين البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية ـ جمهورا عريضا ومتنوعا من الراغبين في معرفة المقاييس الموضوعية لمدى نجاعة الإجراءات الحكومية المنظمة لممارسة أنشطة الأعمال، وإنفاذ العقود، وجهود الإصلاح فيما بين البلدان في العالم.

يركز تقرير ممارسة أنشطة الأعمال على الإجراءات المتصلة بدورة حياة المؤسسة الصغيرة أو المتوسطة في القطاع الرسمي في أكثر المدن اكتظاظا بالسكان في كل بلد. ويرتكز الترتيب التصنيفي على 10 من سيناريوهات الحالات المعيارية – بدء النشاط التجاري، واستخراج تراخيص البناء، وتوظيف العاملين، والحصول على الائتمان، وحماية المستثمرين، ودفع الضرائب، والتجارة عبر الحدود، وإنفاذ العقود، وتصفية النشاط التجاري.

يقوم المنطلق الأساسي للتقرير على أن النشاط الاقتصادي يتطلب توافر قواعد رشيدة. وفي سياق الأزمة المالية، تؤثر الإجراءات المنظمة لأنشطة الأعمال على مدى نجاح قدرة الشركات في التغلب على الركود الاقتصادي والاستفادة من الفرص الجديدة الناشئة. وتهدف المؤسسة إلى تشجيع الإجراءات الحكومية التي يتم تصميمها بطرق تحقق كفاءتها وإتاحتها لجميع الأطراف، وتضمن بساطة تنفيذها.

وقد سجل تقرير ممارسة أنشطة الأعمال أكثر من ألف إصلاح للإجراءات الحكومية المنظمة لأنشطة الأعمال في العالم منذ عام 2004. ونظرا لقيامه بتتبع الإجراءات الحكومية المنظمة لأنشطة الأعمال، فإن هذا التقرير مفيدٌ أيضا كأداة تحفيز وإثراء للنقاش الدائر بشأن السياسات إلى جانب أنه يشجع الحكومات ويساندها في خلق وتهيئة الأوضاع المشجعة للشركات والداعمة لخلق فرص العمل بالإضافة إلى توليد الإيرادات. وتقوم تقارير ممارسة أنشطة الأعمال المعنية بمناطق وأقاليم البلدان برصد الاختلافات والفوارق بين الإجراءات الحكومية المنظمة لأنشطة الأعمال وتنفيذها بين المدن داخل بلدٍ واحد أو منطقةٍ واحدة.

للمزيد من المعلومات، يُرجى زيارة الموقع التالي: www.doingbusiness.org.

الميزة التي تتمتع بها المؤسسة

تساعد مؤسسة التمويل الدولية البلدان النامية على تحسين مناخ الاستثمار، وهو شرط جوهريٌ مسبق لتحقيق النمو القوي والمستدام للقطاع الخاص.

كيف تعمل المؤسسة في هذا المجال

تتيح المؤسسة منبراً لتقديم خدمات المشورة الخاصة بمناخ الاستثمار بالتعاون الوثيق مع الشركاء المانحين. ويتم تنفيذ معظم برامج المؤسسة في هذا الشأن ميدانياً. وتعمل المؤسسة بصورة وثيقة مع زميلاتها من المؤسسات المعنية بالاستثمار وشركائها في مجموعة البنك الدولي ـ الوكالة الدولية لضمان الاستثمار وباقي إدارات مجموعة البنك الدولي.

تنظم المؤسسة عملها حول الأدوات الأساسية التالية: تبسيط الحواجز التنظيمية التي تعوق دخول مؤسسات الأعمال، وإجراءات عملها والأنظمة الضريبية ذات الصلة؛ وتسهيل التجارة عبر الحدود من خلال مساعدة الجهات المتعاملة مع المؤسسة في بناء الأنظمة والخدمات اللوجستية التجارية المتسمة بالكفاءة؛ وسرعة الاستجابة للحكومات بشأن الإصلاحات التي يغطيها مشروع تقرير ممارسة أنشطة الأعمال، ووضع معايير مرجعية لمقارنتها على مستوى المناطق والأقاليم؛ والآليات البديلة لتسوية المنازعات؛ وسياسات الاستثمار وتشجيعه. وتقوم المؤسسة أيضاً بمساندة الإصلاحات في قطاعات محددة، كالصناعات الزراعية والسياحة، ومساعدة الجهات المتعاملة معها في إنشاء مناطق اقتصادية خاصة قادرة على الاستمرار، ومساندة البرامج المعنية بتعزيز الحوار بين القطاعين العام والخاص. وبالإضافة إلى ذلك، تعمل المؤسسة على تنفيذ مبادرة خاصة تركز على تحسين الرعاية الصحية في منطقة تحظى بالأولوية بالنسبة للمؤسسة وهي منطقة أفريقيا جنوب الصحراء.

تركز مساعدة المؤسسة للبلدان المتعاملة معها على مجالين رئيسيين: تصميم وتحفيز ومساندة الإصلاحات التنظيمية التي تدعم البيئات المواتية لأنشطة الأعمال والتجارة؛ ومعالجة مواطن الضعف التي تعتري الأطر القانونية والسياسات مع الاستفادة من أوجه التحسن في استهداف تشجيع الاستثمار.

الإنفاق على المشاريع في السنة المالية 2009

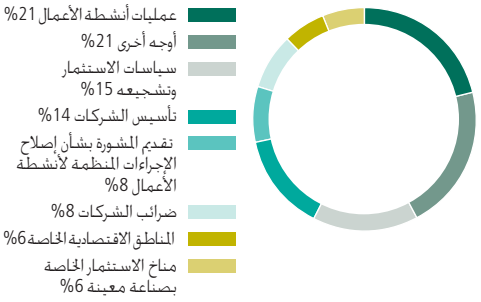

تم توسيع نطاق خدمات المؤسسة وإعادة تركيزها من أجل الاستجابة للأزمة المالية العالمية. وفي ظل الطلب المتزايد، عززت المؤسسة قدرتها على تقديم المشورة في مجالات تبسيط النظم الضريبية، والخدمات اللوجستية للتبادل التجاري، وتصميم وتنفيذ الإصلاحات المحددة كإصلاحات مرغوبة في تقرير ممارسة أنشطة الأعمال. وتقوم المؤسسة بتحويل تركيز عملها المعني بسياسة الاستثمار وتشجيعه إلى خلق فرص العمل وخدمات المتابعة والرعاية اللاحقة للمستثمرين. وفي إطار استجابة مجموعة البنك الدولي للأزمة، تقوم المؤسسة أيضا بمساعدة البلدان المتعاملة معها الساعية لتحسين أنظمة إجراءات إعسار الشركات.

النتائج التنموية

الأداة	الإطار الزمني*	النتائج
ضرائب الشركات	السنوات المالية 2009–2008	أدى الإصلاح الضريبي في بوركينا فاصو إلى خفض سعر الضريبة على دخل الشركات وسعر الضريبة على أرباح الأسهم، مما وفر على الشركات ما يقدر بحوالي 50 مليون دولار. ورفع الترتيب التصنيفي للبلد بواقع 16 مركزا في تقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2009.
الآليات البديلة لتسوية المنازعات	السنوات المالية 2009–2008	تم افتتاح 10 مراكز لتسوية المنازعات في كل من: صربيا، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، والبوسنة والهرسك. وتم بنجاح التوسط في أكثر من 2000 منازعة، وأدت جهود الوساطة إلى الإفراج عن 60 مليون دولار من الأصول المجمدة في السابق في ثلاثة بلدان.
بدء النشاط التجاري (تأسيس الشركات)	السنوات المالية 2009–2008	أدى تبسيط إجراءات تسجيل الشركات في بيلاروس إلى اختصار الوقت اللازم لمعالجة الطلبات من 20 يوما إلى يوم واحد فقط، مما وفر على القطاع الخاص ما يقدر بحوالي 34 مليون دولار. كما أدى عمل المؤسسة الاستشاري إلى استثمارات لها بقيمة 53.5 مليون دولار في قطاعي الصناعات التحويلية والخدمات.
الخدمات اللوجستية الخاصة بالتجارة	السنوات المالية 2009–2008	تم تخفيض الوقت الكلي اللازم لاستيفاء متطلبات عمليات التصدير من 60 يوما إلى 42 يوما في رواندا، في الوقت الذي تم فيه خفض الوقت الكلي اللازم لاستيفاء متطلبات الاستيراد من 95 يوما إلى 42 يوما، وتم إلغاء تراخيص الاستيراد والتصدير.
الخدمات الاستشارية المتعلقة بإصلاح الإجراءات المنظمة لممارسة أنشطة الأعمال	السنوات المالية 2009–2008	أتبعت كولومبيا انضمامها إلى "قائمة البلدان الأكثر تطبيقاً للإصلاحات" في تقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2009 بمزيد من الإصلاحات في السنة المالية 2009، وشمل ذلك تبسيط الإجراءات الحكومية المتعلقة بتسجيل منشآت الأعمال الجديدة ونقل الملكية. كما أدى قانون جديد للمعلومات الائتمانية إلى توسيع المعلومات المتاحة حول المقترضين المحتملين.

قصصهم وحكايتُنا

الفصل الرابع:

كيفية عمل المؤسسة

تقوم الانجازات التي حققتها مؤسسة التمويل الدولية في مجال خلق الفرص على مدى التزامها نحو الناس ـ المتعاملين معها، وشركائها، وموظفيها البالغ عددهم حوالي 3500 من الرجال والنساء. ويتجلى ذلك الالتزام في ثقافة مؤسسية تنشد التفوق والالتزام والنزاهة والعمل الجماعي، وتركز على تحقيق النتائج في وقت يتسم بسرعة التغير.

تسعى مؤسسة التمويل الدولية جاهدة لترسيخ أفضل ممارسات العمل في كافة جوانب عملياتها ـ في نظام حوكمتها، وخضوعها للمساءلة أمام أصحاب المصلحة المباشرة المعنيين، وتركيزها على تحقيق التنمية المستدامة. وتمشياً مع التزامها بالتوجه حيث تشتد الحاجة إليها، يعمل أكثر من نصف جهاز موظفي المؤسسة في الوقت الحالي في مكاتبها المنتشرة في بلدان العالم النامية. ويجسد موظفو المؤسسة تنوّع البلدان التي تقدم لها الخدمات. فنحو ثلثي جهاز موظفيها العاملين بدوام كامل هم من بلدان العالم النامية.

وتعظم المؤسسة أثرها الإنمائي من خلال العمل في إطار شراكة مع مجموعة واسعة النطاق من الجهات والمؤسسات ـ بما في ذلك الحكومات المانحة، ومؤسسات العمل الخيري، ومؤسسات التمويل الإنمائي، والمنظمات غير الحكومية.

ثقافة مؤسسة التمويل الدولية، وأدواتها ومنتجاتها، وخبراؤها وموظفوها ـ الذين يعملون في 102 مدينة في 86 بلداً.

خدمة المتعاملين مع المؤسسة في الأوقات الصعبة

منذ اندلاع الأزمة المالية العالمية، يركز جهاز موظفي مؤسسة التمويل الدولية على مساندة المتعاملين معها في بيئة حافلة بالتحديات، وعلى تطوير أدوات ومنتجات بغرض التخفيف من حدة الآثار الاقتصادية للأزمة على القطاع الخاص في بلدان العالم النامية.

يلتزم جهاز موظفي مؤسسة التمويل الدولية التزاماً عميقاً بتحقيق رسالة المؤسسة المتعلقة بخلق الفرص للناس للخلاص من براثن الفقر. ويتيح موظفو المؤسسة للمتعاملين معها مزيجاً قوياً من الخبرات العالمية والمعرفة المحلية التي تسهّل لها الاستجابة بسرعة للاحتياجات المتغيّرة.

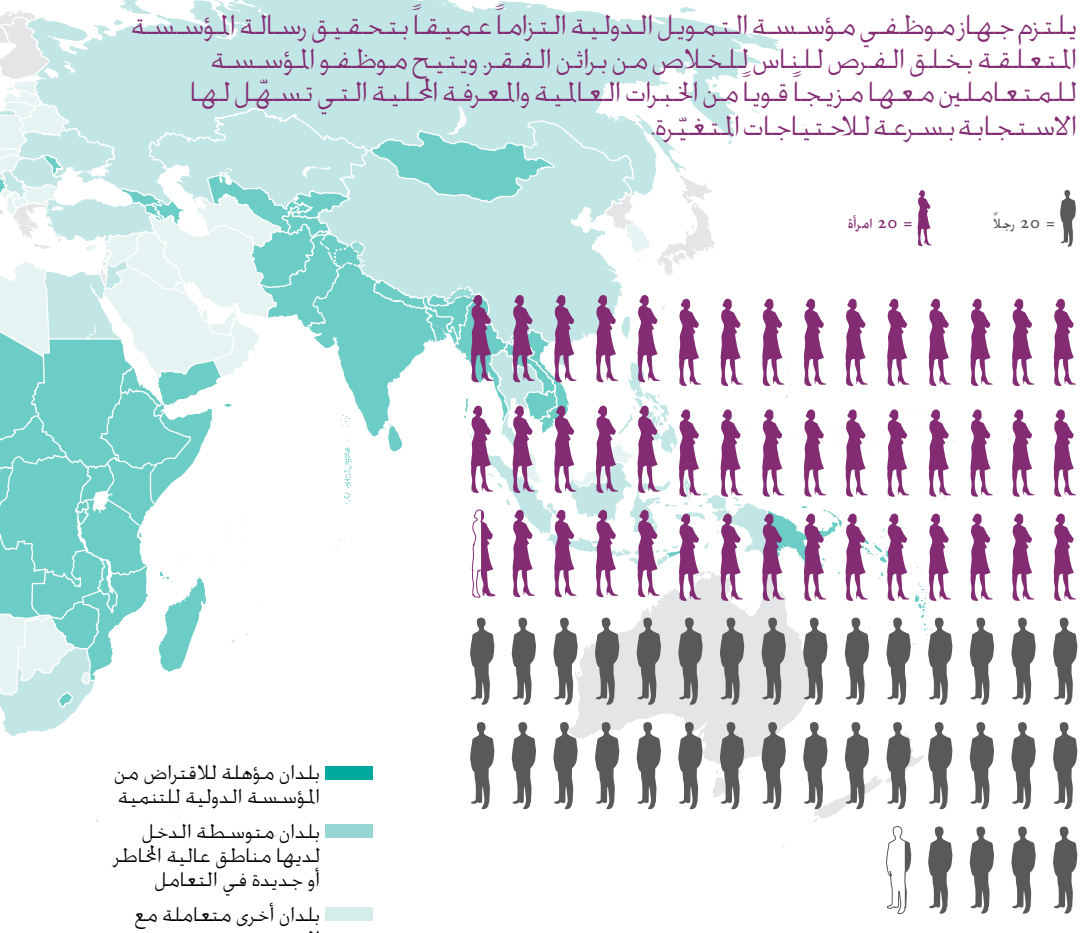

جهاز موظفي المؤسسة في المقر الرئيسي

1,575	المجموع
891	امرأة
684	رجلاً

من نحن

موظفو مؤسسة التمويل الدولية يعملون في

102 مدينة

في

86 بلداً

منها

41 بلداً من البلدان الأكثر فقراً في العالم

(البلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية)
يمثل جهاز موظفي المؤسسة

135 بلداً

منها

موطنون من 53 بلداً مؤهلاً للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية

يعمل حالياً 54 في المائة من موظفيها في مكاتب ميدانية، مقابل 43 في المائة في السنة المالية 2004.

ويتسم جهاز موظفي المؤسسة بالتنوّع. فالتنوّع يُثري منظور المؤسسة، ويسهّل استنباط أفكار جديدة ويساعد المؤسسة في الاستجابة بمزيد من الفعالية للمتعاملين معها ولأصحاب المصلحة المباشرة المعنيين. ويمثل موظفو المؤسسة من البلدان النامية 63 في المائة من جهاز موظفيها. تشغل نسبة 54 في المائة منهم مستوى متخصص فما فوق.

أين تعمل المؤسسة

	السنة المالية 2004	السنة المالية 2009
المكاتب الميدانية	963 (43%)	1,827 (54%)
واشنطن	1,291 (57%)	1,575 (46%)
المجموع	2,254	3,402

المنشأ الإقليمي للموظفين المتفرغين

	السنة المالية 2004	السنة المالية 2009
المكاتب الميدانية	963 (43%)	1,252 (37%)
واشنطن	1,291 (57%)	2,150 (63%)
المجموع	2,254	3,402

المنشأ الإقليمي لكافة الموظفين من مستوى متخصص فما فوق

	السنة المالية 2004	السنة المالية 2009
المكاتب الميدانية	647 (53%)	919 (46%)
واشنطن	584 (47%)	1,072 (54%)
المجموع	1,231	1,991

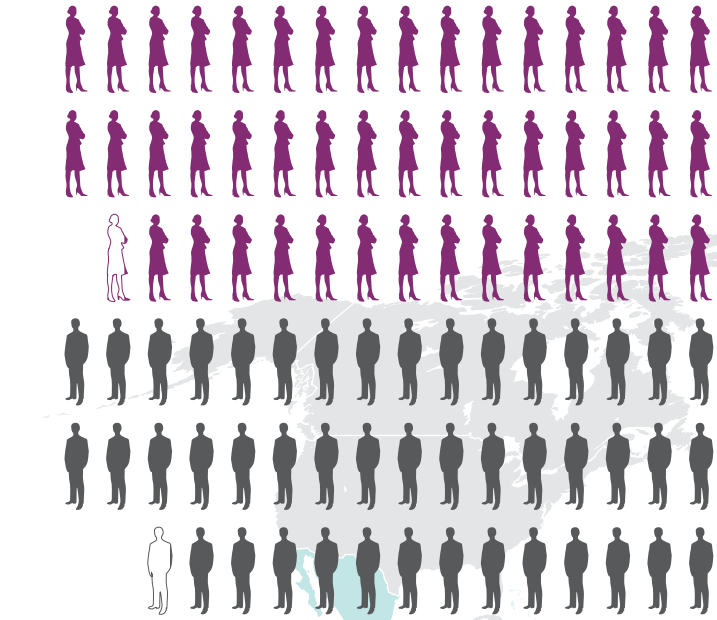

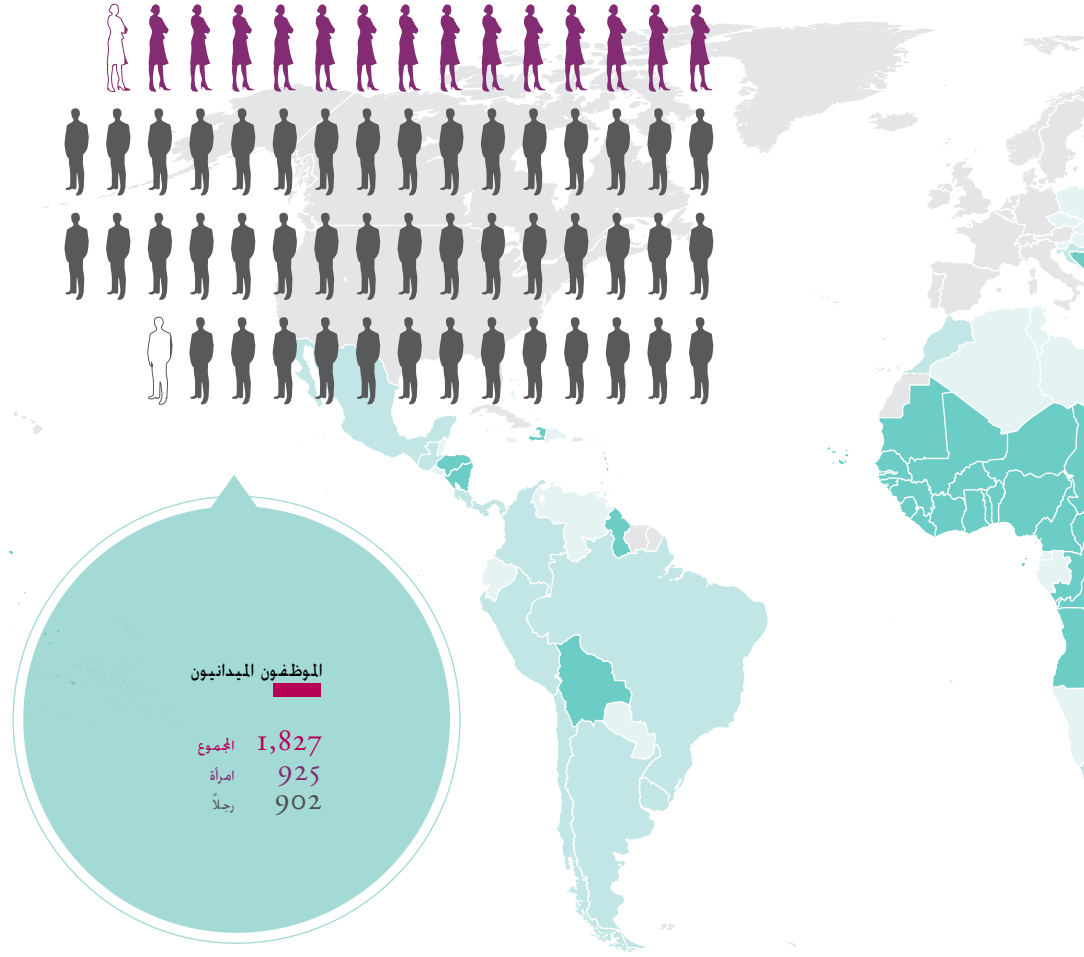

التركيز على الأولويات

بعد فترة من النمو المرتفع في معدلات التوظيف (زيادة نسبتها 58 في المائة خلال الفترة من السنة المالية 2003 إلى السنة المالية 2008)، تركز مؤسسة التمويل الدولية حالياً على إدماج موظفيها الجدد، وتقوية المهارات الأساسية، وتوفير فرص تطوير مهنية على الصعيد العالمي. ويتم توجيه جهود التوظيف إلى مجالات العمليات ذات الأولوية، ويشمل ذلك مبادرات الاستثمار الجديدة، وتقديم المساندة لمؤسسات الأعمال الصغيرة والمتوسطة الحجم. وتعمل المؤسسة أيضاً على تعميق عملياتها في البلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية حيث يوجد لديها الآن 663 موظفاً، أو ما نسبته 36 في المائة من جميع موظفيها في مكاتبها الميدانية.

ومن أجل بناء تقاليد مؤسسية متجانسة بين قوة عمل منتشرة في سائر مكاتبها الميدانية، يحضر الموظفون الجدد تدريباً تمهيدياً لتعريفهم بطبيعة المؤسسة، وما تقوم بعمله، وكيفية عملها. وتشمل برامج التدريب الجارية حالياً: استعراض الأوضاع الائتمانية، والمهارات الرئيسية، وتنمية مهارات القيادة. وفي السنة المالية 2009، تضاعفت نسبة حضور الدورات بشكل عام. ويتم حالياً تنظيم أكثر من 70 في المائة من أنشطة التدريب التي قامت المؤسسة برعايتها في مكاتبها الميدانية، كما تتوفر ندوات التعلم عبر شبكة الإنترنت حسب الطلب في أي مكان في العالم.

بالإضافة إلى ذلك، استحدثت المؤسسة بنية أساسية وأدوات بغرض زيادة فعالية تبادل المعارف وأفضل الممارسات الحاسمة الأهمية فيما بين المناطق. ولمواصلة الجهود الرامية إلى تنمية قوة عمل تتمتع بمهارات عالية، قامت المؤسسة بتطبيق إطار وظيفي عالمي يتيح نهجاً مؤسسياً بشأن إدارة التطوير الوظيفي ويوجه موظفيها نحو الفرص المهنية التي تسهم في تحقيق رسالة المؤسسة.

مشاركة جهاز موظفي المؤسسة في التدريب في السنة المالية 2009

	التدريب المنجز	عدد الساعات
مهارات أساسية	19,148	96,107
الائتمان	685	41,178
مهارات القيادة	690	13,564
المجموع	20,523	150,848

التواجد العالمي – نمو عدد موظفي المؤسسة في المكاتب القطرية

	السنة المالية 2004	السنة المالية 2009
مجموع مكاتب المؤسسة الميدانية	87	101
مكاتب المؤسسة مع البنك الدولي للإنشاء والتعمير	41	62
مكاتب مع دوائر الخدمات الاستشارية والاستثمار	20	60

إدماج الاستثمار والخدمات الاستشارية

ازدادت عمليات الخدمات الاستشارية التي تقوم بها مؤسسة التمويل الدولية زيادة كبيرة منذ السنة المالية 2006. واليوم، يشكل موظفو وخبراء الخدمات الاستشارية 34 في المائة من قوة العمل بالمؤسسة. فقد تمت برامج المشورة في مكاتب المؤسسة الميدانية، بالقرب من المتعاملين معها، حيث يوجد حالياً أكثر من 80 في المائة من جهاز موظفيها وخبرائها الاستشاريين خارج واشنطن العاصمة، و 34 في المائة في البلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية. وغالباً ما يكون الطلب أعلى على الخدمات الاستشارية في البيئات الأكثر صعوبة، مثل البلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية والبلدان الخارجة من صراعات والمناطق عالية المخاطر أو الجديدة في التعامل. ويرجع ذلك إلى أن هذه الأسواق لم تتطور بما فيه الكفاية لاستيعاب الاستثمارات. ويمثل المزيج الفريد الذي تتيحه المؤسسة من الاستثمارات والخدمات الاستشارية عرضاً جذاباً للمتعاملين معها. ونتيجة لذلك، أصبح تعزيز تكامل عمليات الاستثمار والخدمات الاستشارية أولوية إستراتيجية بالنسبة للمؤسسة.

برامج المزايا

تقدم مؤسسة التمويل الدولية مجموعة من المزايا التنافسية، بما في ذلك التأمين الصحي وخطة التقاعد. فموظفو المؤسسة في المقر الرئيسي في واشنطن تغطيهم شركة Aetna، التي تم التعاقد معها من خلال عملية توريد تنافسية مفتوحة. وتغطي الموظفين الآخرين شركة La Garantie Médicale et Chirurgicale، وهي شركة رعاية صحية دولية. وتكاليف التأمين الطبي مشتركة بين المؤسسة والموظفين ـ بواقع 75 في المائة تتحملها المؤسسة و 25 في المائة يتحملها الموظف.

وتُعتبر خطة المعاشات التقاعدية التي تخص المؤسسة جزءاً من خطة المعاشات التقاعدية في مجموعة البنك الدولي، وتستند إلى مكوّنين اثنين للمزايا ـ الأول هو سنوات الخدمة والراتب وسن التقاعد، والثاني هو خطة ادخار نقدي تشمل اشتراكات إلزامية تساوي 5 في المائة من الراتب تضيف إليها المؤسسة نسبة 10 في المائة سنوياً. وتشمل مزايا المعاش التقاعدي الموروثة من خطط المعاشات التقاعدية السابقة في مجموعة البنك الدولي منحة نهاية الخدمة ودفعات نقدية إضافية.

توزّع كافة الموظفين المتفرغين حسب الجنس الشخصي

	السنة المالية 2004	السنة المالية 2009
رجال	1,121 (50%)	1,586 (47%)
نساء	1,133 (50%)	1,816 (53%)
المجموع	2,254	3,402

توزع كافة الموظفين من مستوى متخصص فما فوق حسب الجنس الشخصي

	السنة المالية 2004	السنة المالية 2009
رجال	844 (69%)	1,211 (61%)
نساء	387 (31%)	780 (39%)
المجموع	1,231	1,991

حوكمة المؤسسة

من اليسار إلى اليمين: (وقوفاً) Toga McIntosh, Sun Vithespongse, Abdulhamid Alkhalifa (Alt.), Dante Contreras, Rudolf Treffers, Eli Whitney Debevoise, Svein Aass, Louis Philippe Ong Seng, Pulok Chatterji, Samy Watson, Merza Hasan, Konstantin Franz Huber, Toru Shikibu, Michel Mordasini, Sid Ahmed Dib, Ambroise Fayolle, José Rojas; (جالساً) Carolina Renteria Rodriguez, James Hagan, Jiayi Zou, Alexey Kvasov, Susanna Moorehead, Michael Hofmann, Giovanni Majnoni. غير ظاهر في الصورة Abdulrahman Almofadhi.

مؤسسة التمويل الدولية هي مؤسسة دولية أنشئت في عام 1956، وهي إحدى مؤسسات مجموعة البنك الدولي التي تضمّ أيضاً: البنك الدولي للإنشاء والتعمير (IBRD)، والمؤسسة الدولية للتنمية (IDA) (يشكلان معاً البنك الدولي)، والوكالة الدولية لضمان الاستثمار (MIGA)، والمركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار (ICSID). وتعتبر مؤسسة التمويل الدولية شخصية اعتبارية مستقلة ومتميزة عن باقي مؤسسات مجموعة البنك الدولي، ولها ما يخصها من: اتفاقية إنشاء، وأسهم رأس مال، وهيكلية مالية، وجهاز إدارة، وجهاز موظفين. وعضويتها مفتوحة فقط للبلدان الأعضاء في البنك الدولي. وحتى 30 يونيو/حزيران 2009، بلغ عدد البلدان المساهمة بكافة أسهم رأس مالها 182 بلداً عضواً.

تقوم البلدان الأعضاء بتوجيه برامج المؤسسة وأنشطتها. ويعيّن كل منها محافظاً واحداً ومحافظاً مناوباً. ويتمتع مجلس المحافظين بصلاحيات مؤسسية مخولة له، ويقوم بتفويض معظم تلك الصلاحيات إلى مجلس الإدارة المكوّن من 24 مديراً تنفيذياً. وتُرجّح حقوقهم في التصويت على القضايا التي تعرض عليهم وفقاً للحصة التي يمثّلها كل منهم من رأس مال المؤسسة. ويجتمع المديرون التنفيذيون بانتظام في مقر مجموعة البنك الدولي في واشنطن العاصمة، حيث يستعرضون ويبتّون في عمليات الاستثمار ويضعون التوجيهات الإستراتيجية العامة لإرشاد عمل جهاز إدارة المؤسسة.

روبرت ب. زوليك هو رئيس المؤسسة ورئيس مؤسسات مجموعة البنك الدولي، كما يتولى رئاسة مجالس المديرين التنفيذيين لتلك المؤسسات. أما لارس هـ. ثونبل فهو نائب الرئيس التنفيذي لشؤون مؤسسة التمويل الدولية والمسؤول التنفيذي الأول فيها، وهو يشرف على إستراتيجية المؤسسة وعملياتها بصفة عامة.

المديرون التنفيذيون (المناوبون)

Svein Aass (Jens Haarlov)	Giovanni Majnoni (Nuno Mota Pinto)
Abdulrahman M. Almofadhi (Abdulhamid Alkhalifa)	Toga McIntosh (Hassan Ahmed Taha)
Pulok Chatterji (Kazi M. Aminul Islam)	Susanna Moorehead (Stewart James)
Dante Contreras (Felix Alberto Camarasa)	Michel Mordasini (Michal Krupinski)
E. Whitney Debevoise (vacant)	Louis Philippe Ong Seng (Agapito Mendes Dias)
Sid Ahmed Dib (Javed Talat)	Carolina Renteria (Rogerio Studart)
Ambroise Fayolle (Frederick Jeske-Schonhoven)	José A. Rojas (Marta Garcia Jauregui)
James Hagan (Do-Hyeong Kim)	Toru Shikibu (Masato Kanda)
Merza H. Hasan (Ayman Alkaffas)	Rudolf Treffers (Claudiu Doltu)
Michael Hofmann (Ruediger Von Kleist)	Sun Vithespongse (Irfa Ampri)
Konstantin Huber (Gino Alzetta)	Samy Watson (Ishmael Lightbourne)
Alexey Kvasov (Eugene Miagkov)	Jiayi Zou (Yang Yingming)

عدد البلدان الأعضاء بمؤسسة التمويل الدولية – مساندة قوية من قبل البلدان المساهمة

مجموع الاكتتابات حسب البلدان الأعضاء

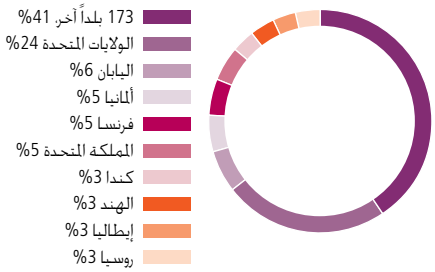

هيكل رواتب جهاز الموظفين* (واشنطن، العاصمة حتى 30 يونيو/حزيران 2009)

الدرجة	نماذج عن المناصب	الحد الأدنى (بالدولار)	المرجع في السوق (بالدولار)	الحد الأعلى (بالدولار)	الموظفون في هذه الدرجة (%)	متوسط راتب الدرجة (بالدولار)	متوسط المزايا**
GA	مساعد مكتبي	23,760	30,880	40,130	%0.1	33,568	15,696
GB	مساعد فريق، تقني معلومات	30,110	39,150	54,810	%1.1	40,251	18,822
GC	مساعد برنامج، مساعد معلوماتي	37,670	48,980	68,580	%10.7	51,062	23,876
GD	مساعد برنامج أول، أخصائي معلوماتي، مساعد لشؤون الموازنة	42,610	55,390	77,550	%8.5	62,416	29,186
GE	مُحلل	57,040	74,140	103,790	%10.0	72,609	33,952
GF	مهني مختص	76,420	99,340	139,080	%18.3	93,442	43,694
GG	مهني مختص أول	102,140	132,790	185,900	%30.9	129,091	60,363
GH	مدير، رئيس مهنيين مختصّين	142,250	184,950	239,000	%17.1	178,244	83,347
GI	مدير، مستشار أول	188,000	248,900	282,000	%2.9	232,820	108,866
GJ	نائب الرئيس	256,760	287,570	322,000	%0.4	287,652	134,506
GK	مدير منتدب، نائب تنفيذي للرئيس	282,010	319,810	351,740	%0.1	336,267	126,822

ملاحظة: لأن موظفي مجموعة البنك الدولي من غير مواطني الولايات المتحدة الأمريكية غير مكلفين بدفع ضريبة الدخل على مستحقاتهم من مجموعة البنك الدولي، يتم حساب رواتبهم على أساس الصافي بعد الضرائب، وهو ما يعادل عادة الراتب بعد اقتطاع الضرائب بالنسبة لموظفي المنظمات والشركات المقارنة التي يتم قياساً عليها اتفاق سلم رواتب موظفي مجموعة البنك الدولي. ولا تصل إلى الثلث الأعلى من سلم الرواتب إلا قلة صغيرة نسبياً.

*لا تنطبق هذه الأرقام على المدير التنفيذي والمدير التنفيذي المناوب الممثلين للولايات المتحدة، فهما خاضعان لحدود الرواتب القصوى التي يفرضها الكونغرس الأمريكي.

**بما في ذلك الإجازات السنوية، والتأمين الصحي وعلى الحياة وضد الإعاقة، ومزايا نهاية الخدمة المتجمعة، ومزايا أخرى غير الرواتب.

المساءلة

تتولى ثلاث وحدات مستقلة الإشراف على مؤسسة التمويل الدولية، ويزيد ذلك من مستوى المساءلة بالمؤسسة.

المستحقات

تعتبر الإرشادات الخاصة بمستحقات موظفي مؤسسة التمويل الدولية جزءاً من إطار مجموعة البنك الدولي. وتعتبر تنافسية المستحقات على الصعيد الدولي ضرورية من أجل قدرة المؤسسة على اجتذاب والاحتفاظ بجهاز موظفين متنوّع ومؤهل للعمل في وظائف ومناصب خاضعة لمسابقات التعيين الدولية. فهيكلية رواتب مجموعة البنك الدولي بشأن الموظفين الذين يتم تعيينهم في مقر المؤسسة في واشنطن تتحدّد بالرجوع إلى السوق الأمريكية، فهي دائماً تنافسية على الصعيد العالمي. ويجري استعراض تلك التنافسية كل أربع سنوات. أما رواتب الموظفين الذين يتم تعيينهم في المكاتب والبلدان خارج الولايات المتحدة فتستند إلى التنافسية المحلية، حسبما تحددها استقصاءات مستقلة للسوق المحلية.

وبناءً على وضع مجموعة البنك الدولي كمؤسسة متعددة الأطراف، يتم تحديد مستحقات موظفيها على أساس الراتب الصافي بعد الضرائب.

مستحقات جهاز الإدارة التنفيذي

يحدد مجلس المديرين التنفيذيين راتب رئيس مجموعة البنك الدولي. أما هيكل رواتب نائب الرئيس والمسؤول التنفيذي الأول لشؤون مؤسسة التمويل الدولية فيتم تحديده في نقطة متوسطة بين هيكل رواتب موظفيها على أعلى مستوى – حسب ما يتم تحديده سنوياً في إطار استقصاء مستقل لسوق المستحقات في الولايات المتحدة الأمريكية – ورواتب رئيس مجموعة البنك الدولي. ويتسم هيكل رواتب جهاز الإدارة التنفيذي للمؤسسة بالشفافية. ويتلقى الرئيس روبرت ب. زوليك راتباً قدره 441980 دولاراً صافياً بعد الضرائب؛ أما الراتب الذي يتلقاه نائب الرئيس والمسؤول التنفيذي الأول لارس ثونيل فيبلغ 347050 دولاراً صافياً بعد الضرائب. وليست هنالك مجموعات حوافز لجهاز الإدارة التنفيذي.

برامج الحوافز

تشكل اعتبارات الموارد البشرية جزءاً لا يتجزأ من إستراتيجية مؤسسة التمويل الدولية وخطط عملها، والمحرك الرئيسي لتنفيذ الإستراتيجية. وتضطلع خطط الموارد البشرية بدور بارز في مداولات المؤسسة في مختلف مراحل دورة التخطيط، بما في ذلك استخدام الحوافز.

أوقفت المؤسسة هذه السنة برامج الأجور المتغيرة ومزايا الاستبقاء لديها استجابة للتغير الذي طرأ على ظروف الأسواق. وفي إطار خريطة لمبدأ الحيطة المالية، ستراجع المؤسسة قرار الإيقاف عندما يتحسن كل من مناخ الأعمال ونتائجها المالية. وستقوم أيضاً بتحسين هذه البرامج. ومازالت لتقدير العمل المتميز الذي يقوم به جهاز موظفيها وفرق العمل أهمية كبيرة في ثقافة المؤسسة القائمة على الأداء الرفيع.

مكتب المحقق/المستشار لشؤون التقيّد بالأنظمة

مكتب المحقق/المستشار لشؤون التقيّد بالأنظمة هو آلية انتصاف مستقلة خاصة بمؤسسة التمويل الدولية والوكالة الدولية لضمان الاستثمار، يتبع مباشرة رئيس مجموعة البنك الدولي. وتتمثل رسالته في مساعدة المؤسسة والوكالة في المعالجة المنصفة والموضوعية والبناءة لشكاوى الأشخاص المتأثرين من جراء المشاريع، وتحسين النتائج الاجتماعية والبيئية للمشاريع التي تضطلعان فيها بدور ما.

ولمكتب المحقق/المستشار لشؤون التقيّد بالأنظمة ثلاثة أدوار متميزة. دور المحقق – حيث يستجيب للشكاوى من خلال العمل على تحديد أسباب النزاع، ومساعدة أصحاب المصلحة المباشرة على حل شواغلهم من خلال المساعدة في عملية التفاوض. وفي إطار دوره المتعلق بالتأكد من الالتزام بالسياسات والإرشادات والإجراءات والأنظمة، يقوم مكتب المحقق/المستشار بعمليات مراجعة للأداء الاجتماعي والبيئي للمؤسسة والوكالة، ولاسيما فيما يتعلق بالمشاريع الحساسة. وتتسم عمليات المراجعة التي يقوم بها بالاستقلالية عن جهود الضبط الداخلية، ولكنها مكملة لها.

وفي إطار دوره الاستشاري، يقدم المكتب المشورة المستقلة لرئيس مجموعة البنك الدولي وجهاز إدارة المؤسسة والوكالة بشأن السياسات البيئية والاجتماعية الأوسع نطاقاً بغرض تحسين الفعالية المؤسسية بطريقة منهجية. ولا يقوم بإسداء المشورة بشأن مشاريع محددة. وفي السنة المالية 2009، أدى عمله الاستشاري إلى مبادرة تجريبية لقياس النتائج التنموية على مستوى المشروع قامت بها وحدة الفعالية الإنمائية التابعة للمؤسسة. واعتمد مكتب المؤسسة في بيرو الإرشادات الخاصة بالرصد القائم على المشاركة بخصوص حافظة مشاريع المؤسسة في مجال التعدين ببيرو. ويسهم مكتب المحقق/المستشار حالياً في تنفيذ استعراض المؤسسة الخاص بمعايير الأداء وسياستها المعنية بالإفصاح عن المعلومات (انظر الصفحة 111).

وقد قام مكتب المحقق/المستشار بتوسيع نطاق وصوله ليشمل موظفي المؤسسة بغرض زيادة فهم إجراءاتها والدروس المستفادة من عملها، وكذلك المجتمع المدني وأصحاب المصلحة المباشرة الآخرين بغرض زيادة الوعي بالمساءلة وآلية الانتصاف في المؤسسة.

وفي السنة المالية 2009، استجاب مكتب المحقق/المستشار لما يبلغ 16 شكوى مؤهلة حول 14 مشروعاً للمؤسسة في تسعة بلدان.

يمكن الاطلاع على المزيد من المعلومات عن مكتب المحقق/المستشار لشؤون التقيّد بالأنظمة في الموقع: www.cao-ombudsman.org.

مجموعة التقييم المستقلة

تسعى مؤسسة التمويل الدولية جاهدة إلى التعلّم من خبراتها وتجاربها العملية. وتقوم مجموعة التقييم المستقلة بتقييم عمليات المؤسسة منذ عام 1996. حيث ترفع تقاريرها إلى مجلس إدارة المؤسسة من خلال المدير العام لشؤون التقييم بمجموعة البنك الدولي. وفي السنة الماضية، قامت المجموعة بصورة مستقلة بتقييم أداء 62 عملية استثمار من عمليات المؤسسة كما قيمت 58 مشروعاً من مشاريع الخدمات الاستشارية. وأصدرت المجموعة ثمانية تقارير تقييم قطرية وقطاعية ومؤسسية وخاصة بمحاور التركيز حددت نقاط قوة ومواطن ضعف في عمليات المؤسسة وأوصت بطرق لتحسين فعالية المؤسسة. ومما يحظى بأهمية خاصة تقريرُ مجموعة التقييم الذي صدر في الوقت المناسب بشأن الدروس المستفادة من الأزمات المالية الماضية، وأهميتها في مواجهة الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة.

وركز التقرير الرئيسي لمجموعة التقييم المستقلة الذي صدر مؤخراً بعنوان "التقييم المستقل للفعالية الإنمائية لمؤسسة التمويل الدولية 2009" على الخدمات الاستشارية التي تقدمها المؤسسة. وقدمت مجموعة التقييم المستقلة عدة توصيات منها أن تقوم المؤسسة بوضع إستراتيجية عامة للخدمات الاستشارية بغية تعزيز الاستدامة والأثر، والقيام بالمزيد من الإجراءات التدخلية المستندة إلى البرامج، وبناء التزام المتعاملين معها من خلال زيادة المساهمة النقدية في المشاريع، وتحسين قياس الأداء وإدارة المعارف. وتقوم مؤسسة التمويل الدولية ومجموعة التقييم المستقلة بتتبّع التوصيات بغية التأكد من التقيّد بالأنظمة ورفع التقارير عن الأوضاع إلى مجلس إدارة المؤسسة.

وعلى الرغم من استقلالية مجموعة التقييم المستقلة، فهي تشجع التعلّم من خلال التقييم الذاتي، وتعمل على نحو وثيق مع جهاز موظفي المؤسسة للتأكد من فهمهم للحلول القائمة على أفضل الممارسات وتطبيقها تطبيقاً صحيحاً بهدف تحسين الفعالية الإنمائية لمشاريع الاستثمار والخدمات الاستشارية التابعة للقطاع الخاص.

وتشارك مجموعة التقييم المستقلة في برامج التدريب التي تقوم بها المؤسسة في واشنطن العاصمة وفي المكاتب الميدانية بهدف زيادة الوعي بأهمية الفعالية الإنمائية من خلال تبادل نتائج عمليات التقييم والدروس المستفادة منها. وبدءاً من 2006، بموجب سياستها الجديدة بشأن الإفصاح عن المعلومات، فقد أفصحت المجموعة عن تقاريرها والنتائج التي تتوصل إليها للجمهور العام ووسّعت أنشطة الاتصالات التي تقوم بها بغية الوصول إلى أصحاب المصلحة المعنيين خارج المؤسسة.

يمكن الاطلاع على تقارير مجموعة التقييم المستقلة على الموقع: www.ifc.org/IEG.

إدارة المراجعة الداخلية

تساعد إدارة المراجعة الداخلية مجموعة البنك الدولي على تحقيق رسالتها من خلال التأكيد الموضوعي وتقديم المشورة لزيادة القيمة؛ وتعزيز عملية إدارة المخاطر والرقابة، والحوكمة؛ وتحسين المساءلة عن تحقيق النتائج. وتؤدي الإدارة عملها في كافة أنشطة المؤسسة (شاملة العمليات الممولة من موارد الصناديق الاستئمانية) حسب المعايير الدولية المتعارف عليها لممارسة مهنة المراجعة الداخلية التي يضعها معهد المراجعين الداخليين.

وتركز عمليات المراجعة بصفة رئيسية على تحديد ما إذا كانت عملية إدارة المخاطر والرقابة وإجراءات الحوكمة في مجموعة البنك تتيح تأكيداً معقولاً بدقة المعلومات المالية والإدارية والتشغيلية وإمكانية التعويل عليها وحسن توقيتها؛ والحصول على الموارد بصورة اقتصادية واستخدامها على نحو يتسم بالكفاءة؛ والحفاظ على الأصول؛ والتزام أنشطة المؤسسة بالسياسات والعقود والقوانين واللوائح السارية؛ وتحقيق الأهداف المرجوة من العمل.

مسؤولية العمل

الالتزام بالشفافية

باعتبارها مؤسسة تمويل عالمية متعددة الأطراف لها عمليات في العديد من المناطق والقطاعات، تؤثر مؤسسة التمويل الدولية على مجموعة متنوعة من أصحاب المصلحة المباشرة. وتؤمن المؤسسة بأن الشفافية والمساءلة تشكلان عنصرين أساسيين لتحقيق رسالتها الإنمائية ولتدعيم ثقة الجمهور العام فيها وفي المتعاملين معها. وتتيح المؤسسة للجمهور معلومات بشأن استثماراتها والخدمات الاستشارية التي تمكن المتعاملين معها والشركاء وأصحاب المصلحة المباشرة من تحسين فهم أنشطتها وإجراء نقاش مستنير بشأنها.

وتسعى المؤسسة في أحيان كثيرة للحصول على معلومات وملاحظات تقييمية بغرض تحديد القضايا ذات الأهمية بالنسبة لفئات أصحاب المصلحة المباشرة. وتشمل هذه المعلومات إجراء استقصاء سنوي للمتعاملين معها، والتواصل المستمر مع أصحاب المصلحة المباشرة ـ بما في ذلك: ممثلين عن المجتمع المدني، والمجتمعات المحلية المتأثرة بمشاريع المؤسسة، واتحادات الصناعات، والحكومات، ومؤسسات التمويل الدولية، والأوساط الأكاديمية.

البوابة الإلكترونية للمؤسسة الخاصة بالإفصاح عن المعلومات

طورت مؤسسة التمويل الدولية بوابة إلكترونية مبتكرة خاصة بالإفصاح عن المعلومات لتكون موقعاً مركزياً على شبكة الإنترنت لكل ما يتعلق بالمؤسسة من المعلومات والسياسات والمعايير والاستثمارات المقترحة والمعلومات التقييمية التي يرفعها أصحاب المصلحة المباشرة. وتنشر هذه البوابة سياسة الإفصاح عن المعلومات في ست لغات مختلفة، وهي مرتبطة بمعايير الأداء وسياسات الأثر البيئي والاجتماعي في المؤسسة.

ويرتبط هذا الموقع، بوجه خاص، بقاعدة بيانات المشاريع التي تحتوي معلومات عن المتعاملين مع المؤسسة، وملخصات الاستثمارات المقترحة، والاستعراضات البيئية والاجتماعية وتدابير التخفيف من حدة المخاطر، والأثر الإنمائي المتوقع. وجرى توسيع نطاق قاعدة البيانات هذه لتشمل مشاريع الخدمات الاستشارية التي تقدمها المؤسسة. وتشجع البوابة الإلكترونية الخاصة بالإفصاح عن المعلومات أصحاب المصلحة المباشرة على تقديم مرئياتهم حيث تسمح للمستخدمين بطرح أسئلتهم أو تقديم أية تعليقات أو ملاحظات حول مشاريع محددة. وتحاول المؤسسة الإجابة عن كافة الأسئلة والاستفسارات المتعلقة بالإفصاح عن المعلومات في غضون 30 يوماً من تاريخ تلقيها، علماً بأن متوسط زمن الإجابة يبلغ 21 يوماً.

وبالنسبة لمن يشعر من بين الجمهور العام أن رفض الطلب الأولي للمعلومات كان غير معقول أو أن السياسة المعنية لم يتم تطبيقها على نحو سليم، أقامت المؤسسة آلية شكاوى.. ويقوم المستشار المعني بشؤون سياسات الإفصاح عن المعلومات باستعراض الشكاوى، ويرفع تقاريره مباشرة إلى نائب الرئيس والمسؤول التنفيذي الأول لشؤون مؤسسة التمويل الدولية.

وقد أتاح إنشاء البوابة الإلكترونية الخاصة بالإفصاح عن المعلومات لأصحاب المصلحة المباشرة قدرة أكبر للحصول على المعلومات بشأن استثمارات المؤسسة ومشاريعها وسياساتها. كما أنها أفادت المؤسسة من خلال إقامة حوار مفتوح مع أصحاب المصلحة المباشرة والأطراف المعنية على مستوى العالم. وأبرز تقرير المساءلة العالمية 2008 الصادر عن منظمة ذي ون وورلد ترست (One World Trust)، وهو منظمة بريطانية غير حكومية، البوابة الإلكترونية للمؤسسة الخاصة بالإفصاح عن المعلومات باعتبارها مثالاً على الممارسات الجيدة في الشفافية المؤسسية. للاطلاع على المزيد من المعلومات، انظر الموقع: www.ifc.org/disclosure.

التشجيع على تحقيق الاستدامة

تسعى مؤسسة التمويل الدولية جاهدة للتأكد من اتساق طريقة إدارتها لأنشطة أعمالها مع التزامها المؤسسي بتحقيق الاستدامة، وما تطالب به المتعاملين معها. ففي السنة المالية 2009، التزمت المؤسسة بخفض استهلاك الكهرباء في أكبر مكاتبها – مبنى مقرها الرئيسي في واشنطن العاصمة – بحوالي 10 في المائة على مدى السنوات الخمس التالية، علماً بأن نصف مجموع موظفي المؤسسة تقريباً يعملون في واشنطن.

كما تقدمت المؤسسة بطلب للحصول على شهادة الريادة في مجالي الطاقة والتصميم البيئي لمكتبها في واشنطن العاصمة.

وفي السنة المالية 2009، أطلقت مؤسسة التمويل الدولية برنامجاً مبتكراً لزيادة الوعي بهدف إلى تبادل الطرق البسيطة التي تمكن موظفيها من ترشيد استخدام الموارد في أماكن العمل، مما يساعد على الحد من الآثار البيئية – والتكلفة – الناشئة عن أنشطة عملياتها. ويتواصل متطوعون من موظفي المؤسسة، يُطلق عليهم أنصار البيئة "Footprint Champions" مع زملائهم بالعمل بشكل منفرد لمناقشة مجموعة متنوعة من الخطوات المحددة لتحقيق ذلك والإجابة على أسئلتهم. وسيتم البدء في تنفيذ هذا البرنامج، الذي جرت تجربته في مكتب المؤسسة بواشنطن، في كافة مكاتبها القطرية في السنة المالية 2010 بمجرد إدماج الدروس المستقاة من الجهد الأولي.

وتقدم مسابقة "التحدي الناشئ عن البصمة البيئية" التي تجريها المؤسسة سنوياً جوائز مالية لموظفي المؤسسة الذين قاموا بتنفيذ أساليب مبتكرة من شأنها الحد من البصمة البيئية للمؤسسة، ومساعدة المجتمعات المحلية. ويتم تقديم مقترحات المشاركة من كافة أنحاء العالم، وتتولى لجنة من كبار موظفي المؤسسة تقييمها والحكم عليها على أساس مزايا من قبيل الجدوى، وسهولة المحاكاة، والإبداع.

في عام 2009، فاز موظفون من إدارة الموارد البشرية بالمؤسسة بجائزة على مقترحهم بتطوير نموذج للتعلم الإلكتروني عن التحاور الفعال عن طريق شبكة الإنترنت، وذلك بغرض تقليل السفر لأغراض الاجتماعات. وفاز موظفون من مكتب المؤسسة في داكا على مبادرتهم للاستفادة من أحد التقاليد السائدة في بنغلاديش الخاصة بالعروض التمثيلية المتنقلة المعروفة باسم "Jatras" في توعية طلاب الجامعات عن تغير المناخ ودور الشباب في التصدي لأزمة المناخ.

ومازالت عمليات المؤسسة في مختلف أنحاء العالم محايدة من حيث انبعاثات غاز الكربون (carbon neutral). ويتيح نظام تم تركيبه حديثاً لإدارة بيانات انبعاثات غاز الكربون للمكاتب القطرية إمكانية تتبع البيانات الخاصة باستخدامات الطاقة وانبعاثات غاز الكربون في حينه، مما يمكن المديرين من وضع إستراتيجيات على المستوى المحلي للحد من هذه الانبعاثات. وترد تفاصيل منهجية المؤسسة الخاصة بحساب المستوى السنوي لانبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري لعملياتها في خطة مجموعة البنك الدولي لإدارة مستوى انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري (IMP) التي يمكن الاطلاع عليها على الموقع: www.ifc.org/footprint.

وفي 2008، بلغ مجموع الانبعاثات الكربونية من الأنشطة الداخلية لعمليات المؤسسة على الصعيد العالمي 37454 متراً مكعباً من مكافئ ثاني أكسيد الكربون. ومن أجل التعويض عن البصمة الكربونية الناجمة عن أنشطة عملياتها على الصعيد العالمي، اشترت المؤسسة حقوق انبعاثات غاز الكربون من المشروع المعني بتغيير نوع الوقود المستخدم لدى مصنعي السيراميك في البرازيل. وفي إطار هذا المشروع، تتوقف منشآت إنتاج السيراميك الصغيرة في شمال وشمال شرق البرازيل عن استخدام الحطب المحلي أو أنواع الوقود الأحفوري في أفران (قمائن) الحرق، والاستعاضة عنها بالطاقة المتجددة المستخرجة من مصادر الكتلة الحيوية مثل بذور الأكاي وقشور الأرز وجوز الهند. وقامت بتطوير هذا المشروع الشركة الاجتماعية للكربون (Social Carbon Company)، وهي عبارة عن شراكة بين مؤسسة كانتور سي أو2 إي (CantorCO2e) الخبيرة في الاتجار في الكربون ومطوري المنهجية الاجتماعية لإدارة الكربون ومؤسسي المعهد البرازيلي للبيئة (Instituto Ecológica of Brazil)، وهو منظمة غير حكومية متخصصة في بحوث تغير المناخ، والحد من آثاره من خلال المشاريع الخاصة بالصون، والحفاظ على البيئة، والتنمية المستدامة.

وحقق مشروع تغيير نوع الوقود آثاراً بيئية واجتماعية إيجابية. إذ يساعد على الحد من إزالة الغابات في منطقة الأمازون، ويعود بالنفع على الأطراف الفاعلة المشاركة في المشاريع، ويقدم المساندة لصغار منتجي السيراميك من خلال بيع حقوق انبعاثات غاز الكربون (carbon offsets) والمساعدة من خلال تحديد مصادر الطاقة من الكتلة الإحيائية وكيفية تناولها، وإدخال تعديلات في المعدات وعمليات التصنيع. ويجري إصدار وحدات كربون طوعية بموجب معيار الكربون الطوعي، وتسجيلها في السجل البيئي (Markit Environmental Registry) الذي يشكل بنية أساسية للأسواق المالية الخاصة بالسلع الأولية البيئية.

كيفية عمل المؤسسة

القاهرة

الورق المعاد تدويره لم يبدو بهذه الجودة من قبل

بطاقات كتابة جميلة، وحقائب فاخرة للهدايا، وأدوات كتابية فريدة ـ هذه هي دورة الحياة الثانية للأوراق المستخدمة من مكتب مؤسسة التمويل الدولية بالقاهرة. فقد دخل مكتب المؤسسة في علاقة شراكة مع جمعية حماية البيئة، وهي منظمة غير حكومية تعمل مع مجموعة تتألف من 250 شابة يقمن بإعادة تدوير الأوراق لصناعة منتجات يدوية وبيعها في الأسواق والمحال التجارية ـ وهو ما يجسد روح العمل الحر واحترام البيئة في أفضل صورهما.

وأطلق مكتب القاهرة مؤخراً عملية لجمع النفايات الورقية تشمل كافة الشركات التي تستأجر مقرات لها في مبنى البرج الإداري الذي يقع فيه مكتب المؤسسة. وينم تقديم هذه النفايات إلى جمعية "رسالة"، وهي منظمة غير هادفة للربح تدير مشاريع لمساعدة المحتاجين في مصر، وتشجع العمل التطوعي. وتبيع "رسالة" النفايات الورقية لتحقيق الدخل اللازم لتمويل مشاريعها.

وكانت مكاتب مؤسسة التمويل الدولية الخاصة بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا الأولى على مستوى المؤسسة التي تعتمد نهجاً إقليمياً يهدف إلى تخفيض بصمتها البيئية. وشملت المبادرات: تركيب صنابير مياه تتسم بكفاءة استخدام الطاقة من شأنها المساعدة على خفض استهلاك المياه بدرجة كبيرة، واستبدال أدوات المطبخ ذات الاستخدام لمرة واحدة بأطباق صيني وأكواب زجاجية في الاجتماعات في كافة المكاتب بالمنطقة، وزيادة الوعي بين موظفي المؤسسة بشأن كيفية خفض البصمة البيئية داخل بيوتهم من خلال توزيع أكياس قابلة لإعادة الاستخدام، ودليل عن كيفية "مراعاة البيئة" داخل المنزل.

حصر انبعاثات غاز الكربون في السنة المالية 2008 في أنشطة العمليات الداخلية للمؤسسة على الصعيد العالمي

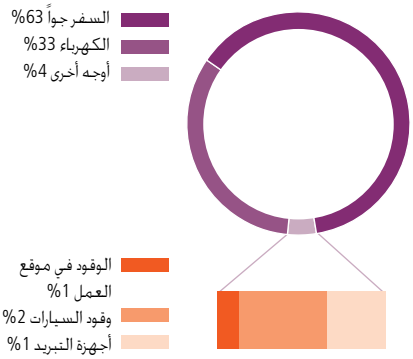

إجمالي الانبعاثات ـ غازات ثاني أكسيد الكربون والميثان وأكسيد النتروز ـ معبراً عنها بما يعادل الطن المتري من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون (tCO_2e).
ملاحظة: للاطلاع على المعلومات التامة عن بصمة أنشطة المؤسسة، بما في ذلك خطة إدارة حصر انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري وحصر انبعاثات غاز الكربون في عمليات المؤسسة في السنة المالية 2009 (بمجرد إنجازه)، يرجى الرجوع إلى الموقع: www.ifc.org/footprint.

نهج المؤسسة نحو تحقيق الاستدامة

يستند نهج مؤسسة التمويل الدولية نحو تحقيق الاستدامة إلى الإيمان بأن النمو الاقتصادي السليم المدفوع باعتبارات تنمية القطاع الخاص يكتسي أهمية حاسمة في جهود الحد من الفقر. وتأخذ المؤسسة بعين الاعتبار أربعة أبعاد لتحقيق الاستدامة في استثماراتها وعملياتها وخدماتها الاستشارية في مختلف أنحاء العالم – هي الأبعاد المالية والاقتصادية والبيئية والاجتماعية:

— الاستدامة المالية للمؤسسة والمتعاملين معها تكفل أن بوسعهما معاً المساهمة في جهود التنمية على الأمد الطويل.

— الاستدامة الاقتصادية للمشاريع والشركات التي تمولها المؤسسة تعني أنها تساهم في اقتصادات البلدان المضيفة.

— الاستدامة البيئية في عمليات وسلاسل جانب العرض الخاصة بالمتعاملين مع المؤسسة تساعد على حماية الموارد الطبيعية والحفاظ عليها، والتخفيف من حدة التأثير البيئي لعمل المؤسسة، ومعالجة قضية تغير المناخ التي تحظى بأولوية على مستوى العالم.

— مساندة تحقيق الاستدامة الاجتماعية من خلال تحسين مستويات المعيشة والعمل، والحد من الفقر، والاهتمام برفاهة المجتمعات المحلية، ومراعاة حقوق الإنسان الأساسية.

وتلتزم المؤسسة بضمان مشاركة الفقراء أو المعرضين للمعاناة في جني منافع التنمية الاقتصادية، وأن تتم عملية التنمية بطريقة مستدامة بيئياً. كما تنظر إلى الاستدامة على أنها فرصة لتغيير شكل الأسواق، وحفز روح الابتكار في مجالات جديدة، وإضافة القيمة إلى المتعاملين معها عن طريق مساعدتهم على تحسين أداء أعمالهم.

تحمل المخاطر وإدارتها

أبرزت الأزمة المالية الراهنة الأهمية البالغة لضمان تطبيق الممارسات التفاعلية في إدارة المخاطر. وفي ضوء زيادة المخاطر المالية، تركز المؤسسة حالياً بدرجة أكبر على إدارة حافظة عملياتها وإدارة المخاطر مع القيام في الوقت نفسه بدور مناهض للتقلبات الدورية لدعم القطاع الخاص في البلدان المتعاملة معها. ويتيح هذا النهج المعزز أثناء فترات الاحتمالات المالية المجهولة للمؤسسة إمكانية تحمل المخاطر بصورة أكثر ذكاءً عندما تصبح الأسواق أكثر صعوبة. وفي جهد مستمر للوصول إلى المتعاملين معها، واصلت المؤسسة توسيع أنشطتها والنمو والأخذ باللامركزية في مهام إدارة المخاطر بالمؤسسة، وذلك مع نقل المزيد من عملياتها وضوابط الرقابة على المخاطر إلى مكاتبها الميدانية بالقرب من المتعاملين معها.

وتضطلع مؤسسة التمويل الدولية بإدارة المخاطر بغرض حماية قدراتها على الإقراض والاستثمار سواء للمقترضين في البلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية أو المقترضين في البلدان المتوسطة الدخل الذين يعودون حالياً إلى المؤسسة مع انسحاب المقرضين من القطاع الخاص من الأسواق الأكثر خطورة. للمزيد من المعلومات، يرجى الاطلاع على وثيقة مناقشات وتحليلات جهاز الإدارة التي تناقش مجالات تركيز إدارة المخاطر بالمؤسسة على موقع الإنترنت: www.ifc.org/annualreport.

تقوم المؤسسة بحساب تصنيف المخاطر البيئية والاجتماعية بالنسبة لاستثماراتها منذ عام 2000. وتصنف الاستثمارات التي بها درجة من الخطورة حسبما يعكسها تصنيفها البيئي والاجتماعي على أنها A، أو B، أو FI. وعادة ما يقوم أخصائيون بيئيون واجتماعيون بالمؤسسة بإعطاء هذا التصنيف وتحديثه مرة واحدة كل عام، استناداً إلى تقارير يرفعها المتعاملون مع المؤسسة وإلى الزيارات الميدانية لمواقع المشاريع. ويتوقف تواتر هذه الزيارات على درجة تصنيف المخاطر الخاصة بأية عملية استثمار ومستوى أدائها على أساس بنود خطة العمل المتفق عليها.

ولزيادة تعزيز إدارة المخاطر البيئية والاجتماعية بها، ركزت المؤسسة هذا العام على خفض "فجوة المعرفة" على الصعيدين البيئي والاجتماعي في حافظة مشاريعها. وتشير هذه الفجوة إلى النسبة المئوية للشركات في حافظة المؤسسة التي لم تتلق معلومات بأخر المستجدات عن الأداء البيئي والاجتماعي خلال العامين الأخيرين. وجرى خفض هذه الفجوة في المعارف من 12.5 في المائة في السنة المالية 2008 إلى 6.4 في المائة في السنة المالية 2009.

مؤسسة التمويل الدولية ومكافحة الفساد

الفساد هو أحد أكبر العوائق أمام التنمية الاقتصادية والاجتماعية في العالم، وأثاره شديدة الوطأة على الفقراء بوجه خاص، وهم الأكثر تضرراً من تراجع النشاط الاقتصادي، والأكثر اعتماداً على الخدمات العامة، والأقل قدرة على دفع التكاليف الإضافية المصاحبة للرشاوى والتدليس وغير ذلك من الأشكال الأخرى للفساد. ويؤدي الفساد كذلك إلى زيادة تكلفة ممارسة أنشطة الأعمال زيادة كبيرة في الكثير من البلدان النامية.

ولذلك، تتسق مكافحة الفساد مع رسالة مؤسسة التمويل الدولية في تشجيع استثمارات القطاع الخاص القابلة للاستمرار في البلدان النامية، بما يساعد على الحد من الفقر وتحسين أحوال الناس المعيشية. فعلى سبيل المثال، يمكن للعديد من أشكال أنشطة المؤسسة، مثلاً، تلك التي تعزز الانفتاح والمنافسة وتشجع تحسين أنظمة حوكمة الشركات، أن تكون أدوات فعالة في مكافحة الفساد.

تحتوي إرشادات مؤسسة التمويل الدولية وممارساتها الخاصة بالاستثمار عمليات وإجراءات تستهدف التخفيف من حدة مخاطر الفساد في مشاريعها. وفي سياق الالتزام بالعناية الواجبة، تستهدف المؤسسة التأكد من نزاهة شركائها المحتملين والمحيطة دون وقوع أية ممارسات غير أخلاقية أو غير قانونية، مثل التدليس والفساد في مشاريعها. وتقوم المؤسسة بالتحقق بدقة من خلفية ونزاهة الشركاء المحتملين والأطراف المتعاملة معهم ـ بما في ذلك الجهات الراعية وجهاز الإدارة والمساهمين أو الملاك، وذلك اعتماداً على المعلومات التي تحصل عليها على أرض الواقع، وكذلك على مصادر أخرى من قبيل قواعد البيانات المتاحة للجمهور.

وبشكل موقف مؤسسة التمويل الدولية من مكافحة الفساد جزءاً لا يتجزأ من الوثائق القانونية التي تنظم استثماراتها. ويخول ارتكاب أية جهة متعاملة في أي مشروع للمؤسسة لأفعال التدليس أو الفساد للمؤسسة الحق في إلغاء مدفوعات القرض أو إنهاء التسهيل. كما يمكن توقيع عقوبات على الأفراد أو الكيانات التي يثبت – بموجب إجراءات فرض العقوبات في مجموعة البنك الدولي – تورطهم أو تورطها في ممارسات فساد أو تدليس أو تواطؤ أو إكراه أو في ممارسات معرقلة فيما يتصل بأي من مشاريع المؤسسة. وتشمل العقوبات نشر اسم الشخص أو الجهة على موقع الإنترنت للجمهور، وقد تشمل الحرمان من التعامل مع مجموعة البنك الدولي (عدم الأهلية للحصول على التمويل من المجموعة).

%12.5
السنة المالية 2008

"فجوة المعرفة" على الصعيدين البيئي والاجتماعي في حافظة المؤسسة

%6.4
السنة المالية 2009

بنغلاديش

مؤسسة التمويل الدولية تساعد على تمكين المرأة من خلال إتاحة فرص العمل

باتت نسيمة خاتون (صورة إلى اليمين) أكثر ثقة ـ في قدرتها على العمل والكسب، والمساهمة بشكل ملموس في رفاهة عائلتها.

بدأت هذه الأم التي تبلغ من العمر 30 عاماً ولديها طفلان العمل لدى مجموعة بران PRAN، وهي شركة رائدة في مجال تجهيز المنتجات الزراعية في بنغلاديش، كعاملة باليومية قبل ثمانية أعوام. ونظراً لجديتها وتفانيها في العمل، تم تعيينها بدوام كامل وترقت في السلم الوظيفي إلى أن أصبحت مشرفة في قسم تجهيز الطماطم في مصنع شركة بران في مقاطعة نانور الواقعة على مسافة 250 كيلومتراً شمال غرب داكا.

تقدم المؤسسة حالياً قرضاً بمبلغ 15 مليون دولار إلى مجموعة بران لمساعدتها على تحديث منشآتها وتوسيع المساندة المقدمة إلى الموردين المحليين وصغار المزارعين في الوقت الذي تخلق فيه المزيد من فرص العمل.

تقول خاتون، "قبل العمل هنا، لم أكن أعلم أن بوسع النساء أيضاً أن يعملن ويكسبن قوت يومهن. لقد أصبحت الآن أكثر ذكاءً ودراية وتعلمت الكثير عن تمكين المرأة وعن الحياة".

توفر مجموعة بران منتجات غذائية مجهزة ومعبأة عالية الجودة ومنخفضة التكلفة للشرائح ذات الدخل المنخفض والمتوسطة الدخل في بنغلاديش وبلدان أخرى، وهي من أكثر الأسماء التجارية شهرة وشعبية في بنغلاديش ولها منتجات في ست فئات، هي: الوجبات الخفيفة، والحلوى، والعصائر وغيرها من المشروبات، والتوابل، ومنتجات الألبان، والأرز الممتاز.

وتجني عائلة خاتون حالياً ثمار اجتهادها ودأبها في العمل. فأختها الصغرى واظبت على الدراسة وحصلت أخيراً أيضاً على فرصة عمل مع مجموعة بران، حيث يعمل أيضاً زوج خاتون وأختها الأخرى وزوج أختها. ولم يعد والد خاتون المسنّ في حاجة إلى العمل في جر عربة الريكاشة للمساهمة في توفير لقمة العيش لعائلته، إذ بات في مقدور العائلة حالياً أن تلبي احتياجاته من خدمات الرعاية الصحية. واستطاعت هذه العائلة المكونة من تسعة أفراد أن تنتقل من سكنها المؤقت إلى بيت ملائم مبني من الطوب.

بالرغم من زيادة عدد سكان المناطق الحضرية في بنغلاديش، يجد جانب كبير من السكان صعوبة في الحصول على المواد الغذائية المجهزة والمعبأة. ويرجع ذلك إلى قلة شركات تجهيز المواد الغذائية المحلية، الأمر الذي يعني هدر المنتجات الزراعية القابلة للتلف، وضياع الفرص لخلق الوظائف. ويُعتبر استثمار المؤسسة في شركة بران الأول من نوعه في قطاع الصناعات الزراعية الذي يكتسي أهمية كبيرة من الناحيتين الإستراتيجية والاقتصادية في بنغلاديش.

معايير مؤسسة التمويل الدولية الخاصة بالأداء

تُعتبر معايير مؤسسة التمويل الدولية الخاصة بالأداء البيئي والاجتماعي، التي اعتمدتها في عام 2006، أكثر ملاءمة لأنشطة الأعمال مقارنة بالسياسات السابقة حيث إنها تحدد متطلبات وأهدافاً واضحة بدلاً من فرض قوائم "بأعمال محددة". وتشمل هذه المعايير حالياً اعتبارات ومتطلبات العمل الشاملة لضمان سلامة المجتمعات المحلية. ولم تتم تغطية العديد من هذه المتطلبات بشكل واضح وصريح ضمن الإطار السابق.

لاقت هذه المعايير الجديدة ترحيباً من جانب المؤسسات المالية الرئيسية التي تعمل في مجال تمويل المشاريع. وجرى إدماجها في إرشادات تمويل المشاريع المعروفة بمبادئ التعادل (انظر العامود الجانبي إلى اليمين). وخلال السنوات الثلاث الأخيرة منذ البدء في تنفيذ هذه المعايير، يعكف خبراء المؤسسة في المجالين البيئي والاجتماعي ومسؤولو الاستثمار بالمؤسسة، بجانب المتعاملين معها وغيرهم من أصحاب المصلحة المباشرة، كالمنظمات غير الحكومية، على تحديد الإجراءات الناجحة وتلك التي قد تحتاج إلى المزيد من التنقيح.

وفي الوقت نفسه، تطور السياق الذي يتم خلاله تطبيق هذه المعايير، حيث برزت قضايا تغير المناخ والمياه إلى صدارة أجندة القضايا الدولية. وقد قامت مؤسسات الأعمال بجهود كبيرة بشأن قضايا حقوق الإنسان. كما تؤدي الأزمة المالية الراهنة إلى تفاقم قضايا العمل والعمال، مثل تسريح العمالة وزيادة معدلات البطالة. وعلى ذلك، قد يتعين تحديث معايير الأداء. وستبدأ مؤسسة التمويل الدولية في إجراء مشاورات مع أصحاب المصلحة المباشرة في السنة المالية 2010 في إطار استعراض لهذه المعايير، على أن يتم إنجازها في السنة التالية. وزيادة على ذلك، يجري مكتب المحقق/المستشار لشؤون التقيّد بالأنظمة بالمؤسسة حالياً استعراضاً مستقلاً لكيفية تطبيق المؤسسة لمعايير الأداء، مع التركيز على مجالات السياسات التي لها أكبر أثر مباشر على المجتمعات المحلية المتأثرة بمشاريع المؤسسة.

وفي السنة المالية 2009، قام أكثر من 250 عملية استثمار وافق عليها مجلس إدارة المؤسسة بتطبيق معايير الأداء باعتبارها تصنيفاً أولياً للمشاريع. ومن بين هذه العمليات، تم اعتبار 3 عمليات استثمار في قطاع الإنتاج منطوية على آثار سلبية كبيرة محتملة، وأن 126 عملية كانت ضمن الفئة B أو انطوت على آثار محدودة، مما اقتضى تطبيق متعمق لبعض هذه المعايير أو جميعها. كما تم اعتبار 38 عملية استثمار أخرى منطوية على قدر ضئيل من الآثار، أو غير منطوية على أية آثار. أما على صعيد استثمارات المؤسسة البالغ عددها 85 عملية استثمار مع مؤسسات الوساطة المالية، فقد جرى التعامل معها وفقاً لإجراء جديد يستهدف تمكين المؤسسة من إدارة المخاطر البيئية والاجتماعية في هذه العمليات، وذلك استناداً إلى نهج قائم على ثلاثة مستويات وتحليل المخاطر: قائمة العمليات المستبعدة، والقوانين الوطنية، ومعايير الأداء.

للاطلاع على المزيد من المعلومات عن سياسة المؤسسة ومعايير الأداء الخاصة بها، يرجى زيارة الموقع: http://www.ifc.org/ifcext/sustainability.nsf/Content/EnvSocStandards.

الصين

مبادئ التوازن والصين

حققت الصين تقدماً كبيراً في الأنشطة المصرفية "المراعية للبيئة" في أواخر العام الماضي عندما قام أحد بنوكها التجارية الرئيسية باعتماد مبادئ التوازن (Equator Principles)، وهي مجموعة من الإرشادات الطوعية الخاصة بتمويل المشاريع، وذلك استناداً إلى المعايير الاجتماعية والبيئية للمؤسسة.

وأصبح البنك الصناعي، وهو أحد المتعاملين مع المؤسسة، أول مؤسسة مالية في الصين تعتمد هذه المبادئ، مما كان إيذاناً بإطلاق حملة "الأنشطة المصرفية المراعية للبيئة" لتشجيع الأدوات والمنتجات المبتكرة دعماً لتحقيق كفاءة استخدام الطاقة بالنسبة لمؤسسات الأعمال الصغيرة والمتوسطة الحجم. وأكدت هذه الخطوة التزام البنك الصناعي بتحقيق الاستدامة والريادة في مجال المسؤولية الاجتماعية للشركات.

وتحدد هذه المبادئ المعايير الخاصة بتمويل المشاريع التي تصل تكلفة الواحد منها إلى 10 ملايين دولار أو أكثر. وهناك حالياً 69 مؤسسة مالية على مستوى العالم تعتمد مبادئ التوازن، منها 16 مؤسسة في بلدان الأسواق الصاعدة. بالإضافة إلى ذلك، قامت 32 من وكالات ائتمان الصادرات في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي و16 مؤسسة تمويل إنمائي أوروبية بقياس وتقييم مشاريعها في القطاع الخاص باستخدام مبادئ التوازن.

وتكمل المؤسسات المالية التي تلتزم بمبادئ التوازن استثمارات مؤسسات التمويل الدولية في الكثير من البلدان النامية. ففي السنة المالية 2009، قدمت 27 مؤسسة من هذه المؤسسات ما نسبته 78 في المائة من القروض المشتركة الجديدة في استثمارات مؤسسة التمويل الدولية. وتقوم المؤسسة سنوياً بعقد المناسبة الثانية لجماعة التعلّم من أجل المؤسسات ووكالات ائتمان الصادرات وغيرها من المؤسسات المالية المتعددة الأطراف والثنائية التي تطبق مبادئ التوازن.

ويشكل اعتماد البنك الصناعي لهذه المبادئ دعماً لسياسة الائتمان المراعية للبيئة في الصين التي تساعد على تحسين النقيد بالإجراءات الحكومية البيئية في البلاد من خلال تقييد قدرة الشركات على الحصول على الائتمان التجاري إذا تجاوزت التقييمات البيئية الإجبارية أو لم تجتز تدابير فحص مستويات التلوث. وتعمل المؤسسة مع الحكومة الصينية والبنوك على إدخال المعايير والممارسات البيئية والاجتماعية الجيدة، وعلى مساندة تحقيق الاستدامة في أنشطة القطاع المالي في الصين.

مجالات العمل

القروض

تمول مؤسسة التمويل الدولية المشاريع والشركات من خلال قروض لحسابها الخاص، بآجال استحقاق تتراوح بصفة عامة بين سبعة أعوام و12 عاماً، ولو أن آجال بعض قروضها التي قدمتها جرى تمديدها إلى 20 عاماً. وتقدم المؤسسة أيضاً قروضاً إلى بنوك وسيطة، وشركات تمويل تأجيري، ومؤسسات مالية أخرى بغرض إعادة إقراضها، وخاصة إلى مؤسسات الأعمال الأصغر حجماً.

وعلى الرغم من أنه جرت العادة أن تصدر المؤسسة قروضها بعملات البلدان الصناعية الكبرى، فقد جعلت من أولوياتها الفصوى تنظيم أدوات ومنتجات بالعملات المحلية. وبنهاية السنة المالية 2009، شملت حافظة قروض المؤسسة المدفوعة قروضاً مقومة بعملات محلية مثل الريال البرازيلي، واليوان الصيني، والروبية الهندية، والروبية الإندونيسية، والبيزو المكسيكي، والروبل الروسي، والرند الجنوب أفريقي.

وفي السنة المالية 2009، قدمت المؤسسة ارتباطات بقيمة 5.96 مليار دولار من القروض الجديدة. وحتى 30 يونيو/حزيران 2009، شكلت القروض 75 في المائة من حافظة استثمارات المؤسسة المدفوعة.

التجارة العالمية

%10–
2008

برنامج تمويل التجارة العالمية التابع للمؤسسة (بما يعادل مليارات الدولارات)

1.5
السنة المالية 2008

3.0
السنة المالية 2009

الاستثمارات في أسهم رأس المال

توفر الاستثمارات في أسهم رأس المال المساندة الإنمائية ورؤوس الأموال الطويلة الأجل التي تشتد الحاجة إليها بالنسبة لأصحاب مشاريع العمل الحر ومؤسسات الأعمال في القطاع الخاص. وتتيح هذه الاستثمارات أيضاً الفرص لمساندة الإصلاحات، وخاصة في مجال حوكمة الشركات، وتعزيز المسؤولية الاجتماعية.

وتخاطر المؤسسة برأسمالها الخاص بقيامها بشراء أسهم في الشركات، وكذلك في صناديق الاستثمار في أسهم الشركات غير المدرجة في البورصة. ويشكل ذلك جزءاً مهماً في حافظة المؤسسة، وبلغ مجموعه 8.5 مليار دولار بنهاية السنة المالية 2009 (محسوبة وفقاً للقيمة العادلة).

وتستثمر مؤسسة التمويل الدولية بصفة عامة ما بين 5-20 في المائة في أسهم رأس مال الشركة المعنية. وتفضل المؤسسة أن تقوم الشركات التي تستثمر فيها بتوسيع نطاق ملكية الأسهم وتشجعها على ذلك من خلال قيد أسهم الشركة بالبورصة، مما يؤدي بدوره إلى تعميق أسواق رأس المال المحلية. كما تقوم المؤسسة بالاستثمار من خلال الأدوات الوسيطة، بما في ذلك قروض المشاركة في الأرباح، والقروض القابلة للتحويل، والأسهم الممتازة.

وشكلت استثمارات المؤسسة في أسهم رأس المال نسبة 18 في المائة من حافظة استثماراتها المدفوعة.

القروض المشتركة

يُعتبر برنامج "القروض من الفئة B" التابع لمؤسسة التمويل الدولية، وهو أقدم برنامج إقراض مشترك على مستوى بنوك التنمية المتعددة الأطراف، أداة مهمة من أجل تعبئة رؤوس الأموال اللازمة لتلبية احتياجات التنمية. ومنذ إنشائه في عام 1957، قام هذا البرنامج بتعبئة أكثر من 32 مليار دولار من أكثر من 560 مؤسسة مالية لصالح مشاريع في أكثر من 100 بلد. وفي السنة المالية 2009، قامت المؤسسة بتعبئة 2.2 مليار دولار من القروض من الفئة B (1.86 مليار دولار) والقروض الموازية (374.4 مليون دولار) لصالح المتعاملين معها. وحتى 30 يونيو/حزيران 2009، بلغت حافظة القروض المشتركة التي ارتبطت المؤسسة بتقديمها حوالي 8 مليارات دولار، بالإضافة إلى ذلك، تشارك المؤسسة في تقديم قروض موازية.

المبادرات الجديدة

في السنة المالية 2009، أطلقت مؤسسة التمويل الدولية سلسلة من المبادرات للاستجابة للأزمة المالية العالمية، حيث ركزت على تحسين القدرة على الحصول على السيولة من أجل التجارة، والبنية الأساسية، والتمويل الأصغر، وزيادة على هذا، تستهدف هذه المبادرات تحسين الملاءة المالية للمتعاملين مع القطاع المالي وقطاع الإنتاج (القطاع الحقيقي). ومن أجل توسيع تأثير المؤسسة، تشمل هذه المبادرات تركيزاً محدداً على تعبئة الموارد من الجهات الشريكة للمؤسسة – بما في ذلك الحكومات، وبنوك التنمية الإقليمية، والقطاع الخاص. ومن خلال هذه المبادرات، قامت المؤسسة بتعبئة 1.56 مليار دولار من شركائها من البلدان وبنوك التنمية الإقليمية.

الأدوات المالية المنظمة والمورقة

تستخدم مؤسسة التمويل الدولية الأدوات المالية المنظمة والمورقة (المحولة إلى أوراق مالية) لتوفير أشكال تمويل تتسم بفعالية التكاليف لم يكن ممكناً للمتعاملين معها الحصول عليها بسهولة بطريقة أخرى. وتشمل هذه الأدوات: ضمانات جزئية للائتمانات، وتسهيلات منظمة للسيولة، وتحويل مخاطر الحوافظ، وعمليات التوريق، وتمويلاً إسلامياً. وتستخدم المؤسسة خبراتها العملية في مجال هيكلة الأدوات المالية – بجانب تصنيفها الائتماني الدولي من الفئة (AAA) – لمساعدة المتعاملين معها على تنويع مصادر تمويلهم، ومد آجال استحقاق القروض التي حصلوا عليها، والحصول على التمويل بالعملة التي يختارونها.

ومن خلال الأدوات المالية المنظمة والمورقة، قامت المؤسسة بتعبئة ما مجموعه 169 مليون دولار من أجل المتعاملين معها في السنة المالية 2009.

تمويل التجارة

يكفل برنامج تمويل التجارة العالمية التابع لمؤسسة التمويل الدولية وفاء المؤسسات المالية المعتمدة في بلدان الأسواق الصاعدة بالتزامات السداد المتعلقة بالتجارة. ويعمل هذا البرنامج على توسيع قدرات البنوك وتكميلها لتقديم تمويل التجارة من خلال التخفيف من حدة المخاطر على أساس كل معاملة على حدة لما مجموعه 154 بنكاً في أكثر من 70 بلداً – منها بوليفيا، وبوركينا فاصو، وجورجيا، ومالي، وباراغواي، ورواندا، وسيراليون، والضفة الغربية وقطاع غزة. وفي ديسمبر/كانون الأول 2008، تمت زيادة سقف هذا البرنامج من 1.5 مليار دولار إلى 3 مليارات دولار في إطار برنامج الاستجابة للأزمة العالمية الذي اعتمدته المؤسسة.

ومنذ بدء برنامج التجارة في عام 2005، أصدرت المؤسسة أكثر من 3200 ضمان بلغ مجموع قيمتها 4.8 مليار دولار. وفي السنة المالية 2009، أصدرت المؤسسة أكثر من 1800 ضمان بلغ مجموع قيمتها 2.4 مليار دولار، ساند أكثر من 70 في المائة منها التجارة مع مؤسسات الأعمال الصغيرة والمتوسطة الحجم. وفي السنة المالية 2009، أصدرت المؤسسة أكثر من 50 في المائة من مجموع هذه الضمانات لصالح البلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية، وساند حوالي 35 في المائة من مجموع هذه الضمانات المصدرة قطاع الزراعة، وهو أحد القطاعات التي تحظى بأهمية إستراتيجية بالنسبة للمؤسسة.

وفي السنة المالية 2009، توسعت أدوات تمويل التجارة التابعة للمؤسسة بصفة عامة لتشمل برنامج توفير السيولة للتجارة العالمية (GTLP)، ويتيح هذا البرنامج، وهو مبادرة للتصدي للأزمة العالمية، موارد تمويلية لمساندة الأنشطة التجارية للبنوك العالمية والإقليمية. وفي السنة المالية 2009، ارتبطت المؤسسة بتقديم ما مجموعه 500 مليون دولار في برنامج توفير السيولة للتجارة العالمية لحسابها الخاص.

كما تتيح المؤسسة المساندة للبنوك المتعاملة معها من خلال التدريب والخدمات الاستشارية. ومنذ يونيو/حزيران 2006، استفاد أكثر من 1425 مصرفياً ومستوراً ومصدراً من أكثر من 50 بلداً من 68 دورة تدريبية تتعلق بالتجارة والخدمات الاستشارية في موقع العمل. وفي السنة المالية 2009، جرى عقد دورات تدريبية في كل من: جمهورية الكونغو الديمقراطية، والأردن، وكينيا، ومنغوليا، ونيجيريا، وفييتنام، وزامبيا.

خدمات الخزانة

تمول مؤسسة التمويل الدولية أنشطتها الإقراضية عن طريق إصدار سندات في أسواق رأس المال الدولية. وغالباً ما تكون المؤسسة هي أول جهة متعددة الأطراف تصدر سندات بالعملات المحلية في بلدان الأسواق الصاعدة. ومعظم ما تقرضه المؤسسة مقوم بالدولار، غير أنها تقترض بمجموعة متنوعة من العملات بغرض: تنويع مصادر الحصول على التمويل، وتخفيض تكاليف الاقتراض، والمساعدة على تنمية أسواق رأس المال المحلية.

وقد ظلت اقتراضات المؤسسة مسايرة لأنشطتها الإقراضية. وبلغ مجموع ما اقترضته من قروض جديدة في الأسواق الدولية ما يعادل 9.1 مليار دولار في السنة المالية 2009.

إدارة السيولة

حتى 30 يونيو/حزيران 2009، بلغ إجمالي الأصول السائلة الواردة بالميزانية العمومية لمؤسسة التمويل الدولية 17.9 مليار دولار مقابل 14.6 مليار دولار في السنة المالية السابقة. ويجري الاحتفاظ بمعظم الأصول السائلة بالدولار الأمريكي، رغم أن المؤسسة تحتفظ بمبالغ صغيرة باليورو والين الياباني. ويتم تحديد مستوى هذه الأصول بغرض ضمان توافر موارد كافية للوفاء بالارتباطات، حتى في أوقات الضغوط التي تتعرض لها الأسواق.

الميزة التي تتمتع بها المؤسسة

تمنح مؤسسة التمويل الدولية تمويلاً طويل الأجل إلى القطاع الخاص – في شكل قروض واستثمار في أسهم رأس المال، وهو ما تحتاج إليه منشآت الأعمال كي تنمو في ظل استحقاق آجال ديونها الحالية.

إدارة الحوافظ

تلعب إدارة الحوافظ دوراً أساسياً في ضمان أن تؤدي استثمارات مؤسسة التمويل الدولية إلى خلق مؤسسات ناجحة ومستدامة بيئياً تابعة للقطاع الخاص. وفي البيئة الاقتصادية الحالية المتسمة بالاحتمالات المجهولة، يُعتبر الدور الذي تضطلع به إدارة الحوافظ حالياً أكثر أهمية من أي وقت مضى. فمنذ بدء الأزمة الراهنة، يعمل خبراء المؤسسة المعنيون بإدارة الحوافظ بأسلوب تفاعلي مع الشركات المتعاملة مع المؤسسة لتقييم مواطن الضعف واحتمالات التعرض لمخاطر لكل من تلك الشركات والمؤسسة. كما خصصت المؤسسة موارد إضافية لعمليات الحوافظ، وتمت زيادة العاملين في مجال إدارة الحوافظ. وأجرت المؤسسة اختباراً لقياس قدرة الحافظة على تحمل الضغوط (portfolio stress testing)، وواصلت استعراض مزيج أدواتها وتكييفها بغرض تعظيم الأثر الإنمائي، وكذلك العائد المالي.

تقوم مؤسسة التمويل الدولية، على أساس مستمر، برصد مدى التقيد باتفاقيات الاستثمار، وتقوم بزيارة مرافق العمل للتحقق من أوضاع المشاريع، وتساعد في إيجاد حلول لمعالجة المشاريع التي يحتمل أن تعاني من مشاكل. وتتتبع المؤسسة أيضاً النواتج الإنمائية للمشاريع فيما يتعلق بالأداء البيئي والاجتماعي، وتتولى وحدات الحوافظ الكائنة في المكاتب القطرية في أغلب الأحيان عمليات الرقابة. وتشرف إدارة المؤسسة على عمليات الرقابة من خلال استعراض حافظة الاستثمار بأكملها كل ثلاثة أشهر. ويساند عملية إدارة الحوافظ نظام لتصنيف مخاطر الائتمان. وتتم إحاطة البنوك المشاركة في قروض المؤسسة علماً بصورة منتظمة بتطورات المشاريع. وتتشاور المؤسسة مع هذه البنوك أو تسعى للحصول على موافقتها حسب الاقتضاء.

عندما تنشأ مصاعب مالية، تحدد إدارة المؤسسة احتياطيات معينة ضد خسائر القروض على أساس الاستعراضات والمراجعات التي تقوم بها وحدات إدارة الحافظة وما تقدمه من توصيات، ووفقاً للسياسات والطرق التي وافق عليها مراجعو الحسابات الخارجيون بالمؤسسة. وبالنسبة للمشاريع التي تواجه مشاكل حادة، تقرر وحدة العمليات الخاصة الإجراءات العلاجية الملائمة. وتسعى هذه الوحدة إلى التفاوض على اتفاقيات مع جميع الدائنين والمساهمين لتقاسم أعباء إعادة الهيكلة كي يتسنى حل المشاكل، مع استمرار المشاريع في العمل. وفي الحالات الاستثنائية، عندما تصل الأطراف إلى طريق مسدود، تتخذ المؤسسة جميع التدابير اللازمة والملائمة لحماية مصالحها.

ويشترط أن تمتثل الاستثمارات لمعايير الأداء لدى مؤسسة التمويل الدولية، وهي تعتبر من بين أقوى وأشمل أطر إدارة المخاطر البيئية والاجتماعية الخاصة بالمؤسسات المالية. وتقوم المؤسسة برصد الأداء والمخاطر المتعلقة بالاستثمار، وعندما تحدث أية مشاكل، يساعد أخصائيو المؤسسة المتعاملين معها في إيجاد الحلول والتخفيف من وقعها على البيئة والمجتمعات المحلية المتضررة. ويتم رصد النتائج التنموية من خلال نظام تتبّع النواتج الإنمائية (DOTS) للمؤسسة، وهو نظام رائد في العمل الإنمائي.

كفاية رأس المال والقدرات المالية

تقوم مؤسسة التمويل الدولية بتقييم كفاية رأس مالها من خلال قياس احتياجات نموها ومستوى مخاطر الاستثمارات الحالية والمتوقعة مقارنة بالحد الأدنى الثابت لكفاية رأس المال بالنسبة لتلك الاحتياجات.

تحدد مؤسسة التمويل الدولية الحد الأدنى لرأس مالها المطلوب باستخدام نهج رأس المال الاقتصادي القائم على رأس المال والتسعير والمخاطر (CAPRI)، وهو نهج يميز بين الأصول على أساس القياسات الإحصائية للمخاطر. ووفقاً لهذا النهج، تحتفظ المؤسسة بمستوى أدنى من إجمالي الموارد المتاحة (بما في ذلك رأس المال المدفوع، وصافي الأرباح المحتجزة بعد خصم المخصصات والأرباح المؤكدة التي لم تتحقق بعد، وإجمالي احتياطي خسائر القروض) بما يعادل الخسائر المحتملة لكافة مخاطر القروض المدرجة وغير المدرجة في الميزانية العمومية المقدرة عند مستويات ترى المؤسسة أنها تتسق مع التمتع بدرجة التصنيف الائتماني AAA.

وتتسق طريقة المؤسسة لحساب كفاية رأس المال القائمة على طريقة رأس المال الاقتصادي، مع الأخذ في الاعتبار الرسالة الفريدة للمؤسسة المتعلقة بتنمية القطاع الخاص وطبيعتها المناهضة للتقلبات الدورية، مع أفضل الممارسات في الصناعة، وهي مصممة بحيث تتيح دعماً رأسمالياً كافياً من أجل الحفاظ على التصنيف الائتماني AAA. وحتى في ظل مستوى كفاية رأس المال الأكثر تشدداً الذي يقتضيه التمتع بتصنيف ائتماني من فئة AAA، فإن المؤسسة قد تخطت دائماً الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال بهامش كبير.

في نهاية السنة المالية 2009، بلغ الحد الأدنى للموارد المطلوبة 10.9 مليار دولار في حين بلغ إجمالي الموارد المتاحة لدى المؤسسة 14.8 مليار دولار، وبلغت نسبة المديونية (الرفع المالي) للمؤسسة 2.1 إلى 1، وهي في حدود المستوى الذي تقضي به السياسات المالية للمؤسسة تماماً وهو 4 إلى 1.

ويتشكل إجمالي الموارد المتاحة للمؤسسة من: رأسمالها المدفوع، والأرباح المحتجزة بعد خصم المخصصات والأرباح المؤكدة التي لم تتحقق بعد، وإجمالي احتياطيات خسائر القروض. وتساعد القدرة المالية للمؤسسة على مساندة أعمالها القائمة، والتوفيق بين فرص النمو المتوسط الأجل، والخطط الإستراتيجية، وتتيح سداً مانعاً يكفل لها الصمود أمام ما يحدث من الصدمات أو أزمات في بعض البلدان المتعاملة معها أو تراجع الأسواق العالمية بصفة عامة، مع الإبقاء على قدرتها على الاحتفاظ بالتصنيف الائتماني من فئة AAA، والقيام بدور مناهض للتقلبات الدورية.

يعكس نجاح مؤسسة التمويل الدولية في تشجيع تنمية القطاع الخاص العديد من شراكاتها المبتكرة مع الحكومات، ومؤسسات العمل الخيري، والمجتمع المدني.

تعظم مؤسسة التمويل الدولية النتائج من خلال التعاون مع الآخرين ممن يشتركون معها في الأهداف. ويساعدها هذا التعاون على تحقيق ما لا يمكنها تحقيقه بمفردها، حيث يُمكّنها من تعبئة مواردها والاستفادة من المميزات التنافسية التي يتمتع بها كل من شركائها، ويتيح لها أيضاً تبادل المعارف، ويساعدها على تحسين تصميم البرامج وتنفيذها.

في السنة المالية 2009، شاركت المؤسسة مع مجموعة متنوعة من الشركاء في التصدي للتحديات التي تتصدر أولويات أجندة التنمية ـ وشمل ذلك أزمة الغذاء، وتغيّر المناخ، وتقديم المعونات إلى البلدان الضعيفة والمتأثرة بالصراعات.

التعهدات المالية المقدمة لصالح خدمات مؤسسة التمويل الدولية الاستشارية (بما يعادل ملايين الدولارات)

الجهات المانحة	السنة المالية 2008	السنة المالية 2009
الحكومات	164.53	185.81
شركاء مؤسسيون/متعددو الأطراف	33.82	64.52
جهات شريكة/مؤسسات تابعة للقطاع الخاص	12.37	0.71
المجموع	210.72	251.04

التعهدات المالية المقدمة من المانحين من الشركاء المؤسسيين والقطاع الخاص لصالح خدمات مؤسسة التمويل الدولية الاستشارية (بما يعادل ملايين الدولارات)

الجهات المانحة	السنة المالية 2008	السنة المالية 2009
البنك الأفريقي للتنمية	0.53	0.00
مصرف التنمية الكاريبي	0.00	0.40
المفوضية الأوروبية	15.23	31.13
مؤسسة التحالف العالمي لتحسين التغذية (GAIN)	1.0	0.00
مؤسسة غيتس	3.30	0.00
صندوق البيئة العالمية	16.00	32.94
المؤسسة الدولية للتنمية	1.00	0.00
بنك التنمية للبلدان الأمريكية	1.01	0.00
البنك الإسلامي للتنمية	0.00	0.04
وكالات الأمم المتحدة	0.05	0.02
مانحون آخرون تابعون للقطاع الخاص	8.07	0.71
المجموع	46.19	65.23

التعهدات المالية المقدمة لصالح خدمات مؤسسة التمويل الدولية الاستشارية حسب البلدان*
(بما يعادل ملايين الدولارات)

الحكومات	السنة المالية 2008	السنة المالية 2009
أستراليا	3.27	5.58
النمسا	15.75	16.46
بلجيكا	1.47	0.00
كندا	2.16	17.66
الدانمرك	2.92	5.34
فنلندا	10.86	2.28
فرنسا	0.03	3.25
ألمانيا	0.00	1.39
آيسلندا	0.55	0.00
أيرلندا	4.41	7.94
إيطاليا	0.51	0.74
اليابان	2.93	2.62
لكسمبرغ	1.93	1.90
هولندا	22.68	44.75
نيوزيلندا	1.23	4.00
النرويج	10.28	15.44
البرتغال	0.00	0.70
جنوب أفريقيا	0.62	0.00
أسبانيا	1.47	6.79
السويد	5.59	1.28
سويسرا	12.11	27.13
المملكة المتحدة	57.55	19.24
الولايات المتحدة	6.20	1.34
المجموع	164.53	185.81

*أرقام غير مدققة

الميزة التي تتمتع بها المؤسسة

مؤسسة التمويل الدولية تضطلع بقوة بتعبئة رؤوس الأموال من الغير، ليس فقط من خلال برنامجها الخاص بالقروض المشتركة والتمويل المنظم، ولكن أيضاً من خلال المجالات الأحدث عهداً، مثل مبادرات الاستجابة للأزمات، والشركة التابعة لها المعنية بإدارة الأصول.

الشراكات – تعظيم تأثير المؤسسة

تسعى مؤسسة التمويل الدولية جاهدة إلى تحقيق أفضل النواتج الإنمائية من خلال العمل بالشراكة مع طائفة عريضة من الجهات والمؤسسات ـ شاملة الحكومات المانحة، والمؤسسات الخيرية، والمنظمات الدولية، والمنظمات غير الحكومية.

وتؤدي الشراكات المتعددة التي أقامتها المؤسسة إلى توسيع نطاق تأثيرها على تنمية القطاع الخاص، كما يؤدي العمل المشترك إلى تعزيز فرص نجاح شركائها في الأسواق الصاعدة. وتوضح المؤسسة لشركائها كيفية استثمار أموالهم – وأموالها، وهي تولي أولوية كبيرة لتتبّع النتائج التنموية لمشاركاتها والتعلّم منها. وتقر الحكومات، والمؤسسات، والمانحون الآخرون، والشركاء بالمساهمة التي تضطلع بها المؤسسة في مجهوداتهم – وأن حجم العمل التعاوني الذي تقوم به قد ازداد نتيجة لذلك.

الشراكات

دور المؤسسة في هيكل المعونات

كيفية عمل المؤسسة

وفقاً لتقديرات البنك الدولي، تبلغ احتياجات التمويل الدولية في البلدان النامية ما مجموعه 959 مليار دولار في عام 2009، بما في ذلك أرصدة الحسابات الجارية والديون المستحقة السداد. وفي السنوات الأخيرة، جاءت معظم الموارد التمويلية من القطاع الخاص.

لكن تدفقات رؤوس الأموال الخاصة إلى بلدان الأسواق الصاعدة شهدت تراجعاً حاداً نتيجة للأزمة العالمية، واستجابة لذلك، يخطط العديد من بنوك التنمية المتعددة الأطراف الموجهة نحو القطاع الخاص للقيام بزيادات كبيرة في حجم التمويل الذي تقدمه. فعلى سبيل المثال، يخطط البنك الأوروبي للإنشاء والتعمير زيادة حجم أعماله بواقع 20 في المائة لتصل إلى 7 مليارات يورو (9.9 مليار دولار). كما يدرس العديد من بنوك التنمية المتعددة الأطراف إجراء زيادات في رأسمالها بغرض تدعيم مقدرتها على تقديم الموارد التمويلية.

مؤسسة التمويل الدولية هي البنك الرئيسي المتعدد الأطراف الذي يركز على القطاع الخاص، ويشكل ما تقدمه حوالي 30 في المائة من ارتباطات التمويل التي تقدمها المؤسسات المالية الدولية. وتعمل المؤسسة بصورة منتظمة في إطار علاقة شراكة مع المؤسسات المالية الدولية الأخرى، التي يتطلع الكثير منها إلى خبرات المؤسسة لمساعدتها على تنمية أعمالها مع القطاع الخاص في مجالي الاستثمارات والخدمات الاستشارية. وبالنظر إلى نمو الطلب على التمويل من القطاع الخاص، تتمتع المؤسسة بمركز فريد يمكنها من الاستفادة من دورها الريادي العالمي.

وتلعب المؤسسة دوراً رياديا عالمياً في مجالات من قبيل: المعايير البيئية والاجتماعية، وتحسين مناخ الاستثمار، وحوكمة الشركات، وروابط سلاسل جانب العرض، وعمليات الخصخصة. ولدى المؤسسة مجموعة أساسية مؤثرة من الأنشطة، وسجل إنجاز حافل بالابتكار والإبداع، ووفورات في الحجم تتجاوز ما لدى المؤسسات الأخرى. وما يميز المؤسسة عن غيرها، تركيزها على قياس النتائج المتعلقة بالفعالية الإنمائية.

العمل مع أوساط المانحين

في سنة حافلة بتحديات غير مسبوقة، واصلت مؤسسة التمويل الدولية بناء علاقات شراكة قوية مع أوساط المانحين، ما مكنها من توسيع نطاق ما تقدمه من خدمات استشارية وتعزيزها على مستوى العالم. وقدم الشركاء المانحون مساندة إضافية لمساعدة المؤسسة على الاستجابة بسرعة للأزمة المالية العالمية، والتركيز على أولويات التنمية الأساسية بالنسبة لها ـ الدول المتأثرة بالصراعات، والصحة، والتعليم، والطاقة، وتغير المناخ.

الميزة التي تتمتع بها المؤسسة

تتمتع مؤسسة التمويل الدولية بسمعة عالمية راسخة وقوة على الجمع بين مختلف الأطراف، مما يعود بالنفع ليس فقط على المتعاملين معها ولكن يمكنها أيضاً من مواصلة القيام بدور ريادي بين بنوك التنمية المتعددة الأطراف في القطاع الخاص التي يتطلع الكثير منها إلى المؤسسة لمساعدتها على تنمية أعمالها مع القطاع الخاص.

في السنة المالية 2009، ساعد الشركاء المانحون في تمويل توسيع العمليات الاستشارية للمؤسسة، وبلغت مساهماتهم مستوىً قياسياً مقداره 251 مليون دولار من الارتباطات الجديدة مقابل 210 ملايين دولار في السنة المالية 2008. وترجع هذه الزيادة بشكل رئيسي إلى تجديد العديد من البرامج الإقليمية والعالمية وتوسيعها وبدء برامج جديدة للخدمات الاستشارية.

تتألف أوساط المانحين للمؤسسة حالياً من 32 حكومة مانحة وعدد من الجهات المانحة المتعددة الأطراف والمؤسسية والخاصة. وشمل الشركاء المانحون الرئيسيون بالمؤسسة في السنة المالية 2009 كلاً من: أستراليا، والنمسا، وكندا، والمفوضية الأوروبية، وصندوق البيئة العالمية، وأيرلندا، وهولندا، والنرويج، وسويسرا، والمملكة المتحدة. وقد رحبت المؤسسة بعودة البرتغال بوصفها جهة مانحة نشطة لها مساهماتها في صندوق الخدمات الاستشارية الاستثماني للبلدان الناطقة بالبرتغالية الذي سيساند تلك البلدان.

وفي إطار الاستجابة لهذه الأزمة، أطلقت المؤسسة مبادرة الخدمات الاستشارية للاستجابة للأزمة الذي يُتوقع أن يقوم بتعبئة ما يصل إلى 40 مليون دولار على مدى ثلاث سنوات. وحتى الآن، قدمت النمسا ولكسمبورغ وهولندا مساندة مالية لهذه المبادرة.

ومن أجل معالجة قضايا البيئة والطاقة المتجددة وتغير المناخ، تضافرت جهود المؤسسة مع جهود كل من: النمسا، وكندا، والدانمرك، واليابان، ولكسمبورغ، وهولندا، والنرويج، والمملكة المتحدة،وغيرهم من الشركاء. وأضافت هولندا آلية تمويل بمبلغ 20.3 مليون دولار لمساندة مشاريع الطاقة المتجددة في البلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية، وخاصة في أفريقيا، على مدى أربع سنوات.

وتشكل الأسواق العالية المخاطر أو الجديدة في التعامل إحدى الأولويات الإستراتيجية للمؤسسة، وهي تشمل الكثير من البلدان المتأثرة بالصراعات. ففي السنة المالية 2009، أطلقت المؤسسة برنامجاً متعدد المانحين برأسمال قدره 25 مليون دولار يمتد لخمس سنوات يعنى بتنمية القطاع الخاص في الدول المتأثرة بالصراعات في أفريقيا. وحظيت هذه المبادرة بدعم ومساندة من كل من: أيرلندا وهولندا والنرويج وغيرهم من المانحين (انظر الصفحة 43).

وخلال هذه السنة، طورت المؤسسة برنامج تأمين عالمي مستند إلى مؤشرات، وهو وسيلة مبتكرة لتوسيع القدرة على الحصول على التأمين ضد الزلازل والفيضانات وموجات الجفاف والأعاصير في البلدان النامية، وخاصة بالنسبة للمزارعين. وكانت المفوضية الأوروبية وهولندا أول المانحين لهذا البرنامج.

وفي السنة المالية 2009، عملت المؤسسة مع المانحين للاشتراك في النُهُج والمنهجيات المستخدمة في قياس النتائج في مجال الخدمات الاستشارية. وتشمل بعض مجالات التعاون: اعتماد مؤشرات معيارية، ووضع تدابير لقياس الكفاءة؛ والتقييمات المشتركة للمشاريع والبرامج.

الشراكات

مبادئ الشراكات

كيفية عمل المؤسسة

تسعى مؤسسة التمويل الدولية، من خلال علاقات الشراكة مع الحكومات المانحة وحكومات البلدان المضيفة والمؤسسات الإنمائية الأخرى ومؤسسات العمل الخيري والجهات المتعاملة معها، إلى تعظيم تأثيرها الإنمائي. وتكتسي هذه الشراكات أهمية خاصة في بيئة تعاني من قلة الموارد في وقت يواجه فيه العالم الآثار الناجمة عن أزمة مالية واقتصادية غير مسبوقة.

قامت المؤسسة بصياغة المبادئ الأساسية للشراكات بغرض بيان كيفية مشاركتها مع الشركاء المانحين، وكيفية ضمان أن يكمل ويعزز أحدهما الآخر:

— تقوم المؤسسة والشركاء المانحون بتجميع موارد كل منها لتحقيق الهدف المشترك المتمثل في تشجيع التنمية المستدامة للقطاع الخاص في بلدان الأسواق الصاعدة.

— تقوم المؤسسة والشركاء المانحون بخلق الفرص لتبادل المعارف ووجهات النظر حول الإستراتيجيات والنُهُج لاعتمادها في الخدمات الاستشارية التي تديرها المؤسسة. وتأخذ الفرص الخاصة بالمشاورات الإستراتيجية أشكالاً متعددة، وتكون في بعض الأحيان في شكل اتفاق رسمي، أو اتفاق خاص يقوم على التفاعل والتواصل المستمرين.

— تزود المؤسسة الشركاء المانحين بما تصدره بصورة منتظمة من تقارير مالية وتقارير خاصة بعملياتها، بما يتيح للمانحين فهم كيفية قيام المؤسسة بإنفاق أموالهم، وتقييم مدى التقدم المحرز على صعيد المشاريع، وإتاحة معلومات تقييمية في الوقت المناسب.

— يهتم المستفيدون، وكذلك أصحاب المصلحة المباشرة الآخرون في الشركاء المانحين والبلدان المتعاملة مع المؤسسة، بالآثار الناشئة عن برامج الخدمات الاستشارية التي تديرها المؤسسة ومستوى كفاءتها. ولذلك، تعمل المؤسسة على تعزيز قياس النتائج، وتبادل المعارف ونشرها، وإبراز الدور الذي يضطلع به الشركاء المانحون.

أفريقيا جنوب الصحراء

تدعيم الرعاية الصحية التي يقدمها القطاع الخاص

يعاني سكان بلدان أفريقيا جنوب الصحراء من أسوأ المؤشرات الصحية في المتوسط على مستوى العالم. وتعمل مؤسسة التمويل الدولية حالياً على إدخال نُهُج مبتكرة للمساعدة في التصدي لهذه التحديات، حيث تقوم باستثمار 20 مليون دولار في صندوق الصحة في أفريقيا، وهو صندوق خاص للاستثمار في أسهم رأس المال يستهدف زيادة القدرة على الحصول على السلع والخدمات ذات الصلة بالصحة من أجل الأفارقة الذين يعانون من نقص الخدمات، ولاسيما الفقراء.

وهذا الصندوق هو مبادرة مشتركة لكل من: مؤسسة التمويل الدولية، والبنك الأفريقي للتنمية، والوكالة الألمانية للاستثمار والتنمية (ذراع البنك الألماني للتنمية المعني بالتعامل مع القطاع الخاص)، ومؤسسة بيل وميلندا غيتس. ومن المتوقع أن يرتفع الحجم الأولي المستهدف لرأسمال الصندوق والبالغ 100 مليون دولار إلى حوالي 300 مليون دولار على مدى خمس سنوات.

وقدم الشركاء ارتباطات مقدارها 57 مليون دولار في الإقفال الأول لهذا الصندوق. وسيقوم هذا الصندوق بالاستثمار في مؤسسات الأعمال الأفريقية الصغيرة والمتوسطة الحجم التي تتيح خدمات الرعاية الصحية المسؤولة اجتماعياً، مثل العيادات والمعامل؛ ومؤسسات تمويل الرعاية الصحية ومؤسسات التوزيع والتجزئة ذات الصلة؛ وشركات المستحضرات الصيدلانية الصغيرة؛ والصناعات الخفيفة ذات الصلة بالصحة؛ والتعليم الطبي. ويأتي هذا الصندوق في إطار مبادرة الصحة في أفريقيا التي ترعاها مؤسسة التمويل الدولية والبنك الدولي، والتي تعتزم المؤسسة من خلالها تعبئة ما يصل إلى مليار دولار في شكل استثمارات وخدمات استشارية على مدى خمس سنوات.

وتم إطلاق هذا الصندوق في أعقاب نشر تقرير للمؤسسة بعنوان "نشاط أعمال الرعاية الصحية في أفريقيا لعام 2007" ركز على كيفية تحسين الأحوال المعيشية للناس من خلال تكوين علاقات شراكة مع القطاع الخاص. وبالإضافة إلى الاستثمار في أسهم رأس المال، تقوم المؤسسة بتحسين القدرة على الحصول على التمويل الطويل الأجل بالنسبة للشركات الأصغر حجماً المشاركة في تقديم الرعاية الصحية من خلال مؤسسات الوساطة المالية المحلية. وتعمل المؤسسة، بالتعاون مع البنك الدولي وغيره من الشركاء، مع الحكومات المعنية لمساعدتها على تحسين الاستفادة من القطاع الخاص لتحقيق الأهداف الصحية على المستوى الوطني.

كما تعكف المؤسسة على إعداد أول تقرير يصدر كل عامين عن مناخ الاستثمار في مجال الرعاية الصحية في المنطقة في إطار إستراتيجيتها الرامية إلى تحسين البيئة الملائمة لازدهار خدمات الرعاية الصحية التي يقدمها القطاع الخاص.

العمل مع مؤسسات العمل الخيري

تشجع مؤسسة التمويل الدولية إقامة علاقات شراكات قوية مع المؤسسات والجمعيات الخيرية والشركات. وتقوم المؤسسة، من خلال هذه الشراكات، بإجراء الأبحاث وتطوير قيادات تتسم بعمق التفكير، وتنظيم الفعاليات والمناسبات لمناقشة القضايا ذات الاهتمام المشترك. وتقاسم المخاطر وتُثمن مؤسسات العمل الخيري العمل مع مؤسسة التمويل الدولية نظراً لتواجدها العالمي، وعلاقاتها مع القطاع الخاص، وما تقدمه من استثمارات وخدمات استشارية، وصلاتها مع مجموعة البنك الدولي.

أصدرت مؤسسة آسبا، بالاشتراك مع مؤسسة التمويل الدولية، دراستين لمساعدة كمبوديا على مواجهة الأزمة الاقتصادية الراهنة. وترى هاتان الدراستان أن في مقدور كمبوديا، من خلال قيامها بتسهيل إجراءات تأسيس منشآت الأعمال وإدارتها وخفض تكلفتها وزيادة شفافيتها، تحسين قدرتها على المنافسة في الأسواق الدولية والمحلية على السواء.

وتتعاون مؤسسة التمويل الدولية مع التحالف من أجل الثورة الخضراء في أفريقيا لإتاحة الائتمان والتمويل لصغار المزارعين والصناعات الزراعية في مختلف أنحاء أفريقيا جنوب الصحراء. وستركز الشراكة بين المؤسسة وهذا التحالف على تطوير حوافز وأدوات تستند إلى آليات السوق بغرض زيادة الإنتاجية الزراعية. وستعمل المؤسستان معاً على تعزيز شراكات التحالف مع المستثمرين والبنوك التجارية الوطنية لإتاحة القروض للمزارعين والصناعات الزراعية، مثل الشركات الأصغر حجماً العاملة في مجال تجارة البذور. وتهدف المؤسسة والتحالف إلى توسيع شبكات الموزعين الزراعيين بغرض زيادة توافر المستلزمات والخبرات الزراعية في المناطق الريفية، فضلاً عن مساندة التمويل على طول سلسلة القيم الخاصة بصناعة الأسمدة، بما في ذلك توريد الأسمدة على مستوى المنطقة.

ودخلت مؤسسة إدوينغ ماريون كوفمان (Ewing Marion Kauffman)، التي تشجع تنظيم مشاريع العمل الحر، في شراكة مع مؤسسة التمويل الدولية والبنك الدولي لإجراء دراسات بشأن قدرة سيدات الأعمال على الحصول على التمويل. وأجرت مؤسسة التمويل الدولية ومجموعة بحوث التنمية التابعة للبنك الدولي ومؤسسة كوفمان استقصاءً لمجموعة البنك الدولي عن تنظيم مشاريع العمل الحر في عام 2008 يقيس أنشطة مشاريع العمل الحر في أكثر من 100 بلد نام وصناعي في مختلف أنحاء العالم على مدى فترة تمتد لثماني سنوات من 2000 وحتى 2007.

العمل مع المجتمع المدني

تشارك مؤسسة التمويل الدولية في العمل مع المجتمع المدني، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية، على الصعيد المؤسسي وعلى صعيد تنفيذ المشاريع، حيث تقيم حواراً متواصلاً بشأن الكثير من جوانب عملياتها وإستراتيجيتها وسياساتها، كما تتعاون بشأن مجموعة متنوعة من المبادرات.

وتعمل المؤسسة مع فريق مجموعة البنك الدولي المعني بالمجتمع المدني للتواصل مع منظمات المجتمع المدني على أساس منتظم. فعلى سبيل المثال، عقد كبار خبراء المؤسسة اجتماعات مائدة مستديرة مع ممثلين عن المجتمع المدني لمناقشة الأزمة المالية وأثرها على الفقراء. ولدى المؤسسة كذلك العديد من الفرق الاستشارية التي تتيح معلومات تقييمية وتقدم توصيات بشأن إستراتيجياتها وسياساتها في مختلف المجالات. كما يُجري مكتب المحقق/المستشار المختص بالشكاوى المتعلقة بالتقيد بالأنظمة، بالتعاون مع فرق مشاريع المؤسسة، اتصالات مع المجتمعات المحلية، ومنظمات المجتمع المدني، وغير ذلك من أصحاب المصلحة المباشرة من خلال عمله.

ويجمع الفريق الاستشاري المعني بالعمل والعمال التابع للمؤسسة معاً أخصائيين في مجال العمل والعمال من المجتمع المدني، والأوساط الأكاديمية، والنقابات العمالية، والقطاع الخاص، بغرض تقديم معلومات وملاحظات تقييمية عن تنفيذ معيار أداء المؤسسة الخاص بالعمل والعمال، ومبادراتها الأخرى بشأن حقوق العمال. وللمؤسسة كذلك فريق استشاري خارجي معني بالصناعات الإستخراجية، يضم ممثلين عن المجتمع المدني والصناعة الذين يطرحون آراءهم ووجهات نظرهم بشأن أنشطة المؤسسة والبنك الدولي في هذا القطاع. وفي السنة المالية 2009، أنشأت المؤسسة فريقاً استشارياً خارجياً لإسداء المشورة بشأن استعراض معايير أدائها.

وقد بدأت المؤسسة، في السنوات الأخيرة، في تنفيذ علاقات شراكة إستراتيجية مع منظمات غير حكومية على مستوى العمليات، مما أدى إلى تحسين المشاريع وتعزيز أثرها الإنمائي. وتشمل الأمثلة: التعاون مع الشبكة العالمية للتجارة في منتجات الأحراج التابعة للصندوق العالمي للحياة البرّية بغرض تشجيع الحراجة المستدامة مع التحالف من أجل الغابات المطيرة لمساعدة مزارعي البن في أمريكا الوسطى وجنوب المكسيك، والعمل مع منظمة أوكسفام هونغ كونغ لتنمية أنشطة سياحية قابلة للاستمرار في كمبوديا وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية. كما دخلت المؤسسة في شراكة مع الصندوق العالمي للحياة البرية لتشجيع تحسين ممارسات الإدارة الزراعية في عدد من الصناعات مثل: القطن، وزيت النخيل، وزيت الصويا، وقصب السكر.

الشراكات

إقامة شراكة مع المجتمع المدني من أجل إنتاج البن على نحو مستدام

ساعدت مؤسسة التمويل الدولية الآلاف من صغار مزارعي البن في أمريكا الوسطى على زيادة دخلهم من خلال تطبيق ممارسات زراعية مستدامة، والعمل بالتعاون مع الشركة العالمية للسلع الأولية (ECOM)، وشركة نسله لإنتاج المواد الغذائية والمشروبات، والتحالف من أجل الغابات المطيرة، وهو منظمة غير حكومية تركز على الزراعة المستدامة.

وأتاحت المؤسسة قرضاً قدره 25 مليون دولار إلى الشركة العالمية للسلع الأولية (ECOM)، التي تستخدم هذه الأموال في أنشطة منح الائتمانات الصغرى إلى منتجي البن في كل من هندوراس ونيكاراغوا. وموّلت المؤسسة بالتعاون مع شركة نسله برامج تدريبية لمساعدة المزارعين على زراعة أصناف هجينة جديدة مما أتاح لمحصولهم من البن ميزة تنافسية في الأسواق المكتظة بالأنواع الأخرى، وتحسين أساليب الزراعة والحصاد.

ويصدر التحالف من أجل الغابات المطيرة شهادة للمحصول حتى يمكن للمزارعين المطالبة بسعر أعلى في السوق لمنتجاتهم ذات النوعية الأفضل. ويستفيد المزارعون ليس فقط من زيادة الكفاءة التي تساعدهم على طلب سعر أعلى، لكن أيضاً من خلال إمكانية إقامة علاقة عمل طويلة الأجل مع شركة نسله.

ويستفيد هذا المشروع من خبرات مؤسسة التمويل الدولية في بناء الأسواق وتطوير سلاسل جانب العرض لإقامة روابط مع المنتجين، وشركات تحميص البن، والمصدرين، والمستهلكين. ويعود المشروع بالنفع على كافة الأطراف من خلال المساعدة على تطوير منتج ذي نوعية أفضل وملائم من الناحيتين الاجتماعية والبيئية. والنتيجة: زيادة الإنتاجية وارتفاع أرباح المزارعين، وخلق المزيد من فرص العمل للعمال الذين يتم توظيفهم.

النتائج التنموية

نظرة عامة

يقيس نظام تتبّع النواتج الإنمائية (DOTS) لمؤسسة التمويل الدولية الفعالية الإنمائية لاستثماراتها وعملها الاستشاري.

وبدءاً من التقرير السنوي للمؤسسة لعام 2007، أصبحت المؤسسة أول بنك إنمائي متعدد الأطراف يقوم بالإبلاغ عن النتائج التنموية لحافظة استثماراتها بالكامل. وتكليف شركة خارجية بمراجعة مدى تطبيقها لمنهجيتها المعتمدة والنتائج المبلغ عنها، وذلك في إطار التأكيد على الأوجه غير المالية لنظام الإبلاغ بالمؤسسة. ومنذ عام 2008، تقوم المؤسسة برفع تقارير عن التغيرات التي طرأت على النتائج التنموية بالنسبة للاستثمارات مقارنة بالسنة الماضية، وعن النتائج الخاصة بالتقييمات المتعمقة بالنسبة للخدمات الاستشارية. وفي السنة المالية 2008، أطلقت المؤسسة أيضاً بوابة إلكترونية للنتائج التنموية على شبكة الإنترنت (www.ifc.org/results).

في السنة المالية 2009، قامت مجموعة التقييم المستقلة بمؤسسة التمويل الدولية، في تقريرها الذي يصدر كل عامين بشأن تقييم العمليات، بتقييم أنظمة وعمليات المؤسسة بغرض رصد وتقييم النتائج التنموية، بما في ذلك نظام تتبّع النواتج الإنمائية. ووجد هذا التقييم أن نظام التتبع يتيح تقييمات حالية وغير متحيزة للأداء الإنمائي لحافظة الاستثمارات القائمة بكاملها، كما أنه يتيح معلومات يمكن التعويل عليها قبل تقييم المشروع وبعده.

ووجد التقرير أيضاً أن بيانات الرصد والتقييم الخاصة بالمؤسسة بشأن الأداء الإنمائي، بما في ذلك عملية تتبع النواتج، يجري استخدامها حالياً في إثراء معلومات وضع إستراتيجيات المؤسسة، بالإضافة إلى الوقوف على التقدم المحرز مع المبادرات المؤسسية كالأخذ باللامركزية. ومن بين العوامل التي تحظى بأهمية خاصة الآليات التي طبقتها المؤسسة للربط بين الحوافز ونتائج المشاريع من خلال مكافآت الأداء. وفي هذا الصدد، قال التقرير: "هكذا، أصبحت مؤسسة التمويل الدولية في طليعة الجهات القائمة بقياس الأداء المتصل بتنمية القطاع الخاص فيما بين بنوك التنمية المتعددة الأطراف".

كما أصدرت مجموعة التقييم المستقلة تقريراً آخر ركز على الخدمات الاستشارية التي تقدمها المؤسسة بعنوان "التقييم المستقل للفعالية الإنمائية لمؤسسة التمويل الدولية 2009". انظر الصفحة 107.

ويتسق إطار التقييم في المؤسسة بخصوص الاستثمارات مع معايير الممارسات السليمة المتعلقة بتقييم القطاع الخاص التي اتفقت عليها بنوك التنمية المتعددة الأطراف، وتم بناء نظام التتبع على هذا الأساس.

كيف تقيس مؤسسة التمويل الدولية نتائجها

يتيح نظام تتبّع النواتج الإنمائية (DOTS) إمكانية تتبع آنية للنتائج طوال مراحل دورة حياة المشروع. ومنذ عام 2005، يقوم خبراء المؤسسة، بالنسبة لكافة المشاريع الجديدة، بتحديد مؤشرات واضحة وموحدة ويمكن التحقق منها لها أسس وأهداف محددة عند بداية أي مشروع. ومن ثم، يقوموا بتتبع التقدم المحرز على مدار مرحلة الإشراف، مما يسمح بإتاحة معلومات تقييمية حديثة للعمليات. وبالنسبة للمشاريع السابقة لعام 2005 والركائز الأساسية لعمل المؤسسة كتنمية القطاع الخاص، وفي بعض الحالات، التنمية البيئية والاجتماعية، تكون هذه المعايير أحياناً أقل تحديداً، ولذلك تستند الدرجات التقييمية المعطاة إلى أحكام نوعية بدرجة أكبر.

وبالنسبة للاستثمارات، تشكل درجة النواتج الإنمائية العامة مزيجاً مركباً من فئات الأداء الأربع التي تستقي معلوماتها من نتائج المؤشرات الخاصة بصناعة معيّنة. كما تشكل، بالنسبة للخدمات الاستشارية، مزيجاً مركباً من الأهمية الإستراتيجية العامة للخدمات الاستشارية، وفعاليتها (وفقاً لمخرجات المشروع ونواتجه، وأثره) بالإضافة إلى مستوى كفاءتها. وينبغي لكي يتمكن أي مشروع من الحصول على درجة عالية للنواتج الإنمائية أن يساهم مساهمة إيجابية في جهود التنمية في البلد المضيف.

ويتيح هذا التقرير تقديرات نظام تتبّع النواتج الإنمائية – النسبة المئوية للمشاريع التي حصلت على درجة مرتفعة – في النصف الأعلى من سلم التقدير – بالنسبة للمؤسسة بشكل عام، وحسب المناطق والصناعات.

نتائج الاستثمارات

اتسمت النتائج التنموية لمؤسسة التمويل الدولية هذه السنة بالاستقرار مقارنة بالسنة الماضية – حيث حاز 71 في المائة من الاستثمارات على درجة تقييم عالية. لكن تحت هذا الاستقرار الظاهري، تغيرت النتائج التنموية لكافة الصناعات والمناطق تقريباً، مما يعكس ولو بشكل جزئي مدى حساسياتها المختلفة للأثار الناشئة عن الأزمة العالمية الراهنة.

وفيما بين إدارات الصناعات بالمؤسسة، شهدت الصناعات الزراعية، والنفط والغاز والتعدين والكيماويات، والبنية الأساسية تحقيق أقوى النتائج التنموية. وارتفع تقدير نظام تتبّع النواتج الإنمائية بواقع 28 نقطة مئوية ليصل إلى 80 في المائة. ويرجع هذا التحسن جزئياً إلى إلغاء عدد كبير من المشاريع الأقدم ذات التقييم المنخفض من جهة، ودخول عدد كبير من المشاريع الأحدث التي حازت على درجات مرتفعة في نطاق الإبلاغ بالمؤسسة من جهة أخرى. علاوة على ذلك، يرجع الأداء الأكثر قوة إلى أن الأزمة لم تؤثر بقوة بعد على الكثير من مشاريع الصناعات الزراعية.

وتراجعت النتائج التنموية لاثنتين من إدارات المؤسسة – إدارة أسهم الشركات غير المدرجة في البورصة وصناديق الاستثمار، وإدارة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات – بحوالي 10 نقاط مئوية. وبالنسبة لإدارة أسهم الشركات غير المدرجة في البورصة وصناديق الاستثمار، انعكس التدهور في معظمه على تراجع نشاط أسواق الاكتتابات في الأسهم. أما بالنسبة لإدارة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، يرجع السبب في التدهور الحاصل إلى دخول المؤسسة بعيداً عن مشاريع قطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية التي كانت في العادة ناجحة للغاية، نحو مشاريع تكنولوجيا المعلومات والكابلات وخدمات الاتصالات واسعة النطاق التي تُعتبر أكثر ابتكاراً وحفولاً بالمخاطر.

ومازال أداء إدارة الصناعات التحويلية والخدمات العالمية هو الأضعف على مستوى إدارات الصناعات، على الرغم من وجود تباينات كبيرة فيما بين المناطق (إذ حصل 73 في المائة من المشاريع على درجة عالية في منطقة جنوب آسيا، لكن الأداء كان ضعيفاً على وجه الخصوص في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء) مما أكد حساسية مشاريع الصناعات التحويلية – وخاصة المشاريع التي تشمل منشآت الأعمال الصغيرة – تجاه مناخ الاستثمار الصعب وضعف مرافق البنية الأساسية. واستجابة لذلك، ركزت إستراتيجية المؤسسة في السنوات الأخيرة باطراد على تحسين مناخ الاستثمار ومرافق البنية الأساسية في البلدان المتعاملة معها، مع التحول في الوقت نفسه بعيداً عن تقديم المساندة المباشرة إلى منشآت الأعمال، نحو المساندة غير المباشرة من خلال مؤسسات الوساطة المالية.

وكما هو الحال في السنة المالية 2008، كانت النتائج المرجحة بحجم استثمارات المؤسسة أكثر قوة، حيث حازت نسبة 82 في المائة من الاستثمارات على درجة عالية. وارتفعت النتائج المرجحة في كافة الصناعات والمناطق، مما يشير في المتوسط إلى أن الاستثمارات والشركات الأكبر حجماً تميل إلى تحقيق أداء أفضل.

ويُعزى ذلك في جانب منه إلى ارتفاع مستوى المخاطر التي تتعرض لها مؤسسات الأعمال والاستثمارات الصغيرة، وإلى تمتع الشركات الأكبر حجماً بوفورات الحجم، وغالباً ما يصاحب ذلك وجود جهاز إدارة أفضل والتزام بحوكمة الشركات، مما يسهل على الشركات التغلب على بيئات الأعمال الصعبة والصدمات الخارجية. وفي منطقة أفريقيا جنوب الصحراء، على سبيل المثال، كانت النتائج المرجحة أعلى بواقع 25 نقطة مئوية من النتائج غير المرجحة، وهي الأعلى على مستوى المناطق، مما يؤكد أن المشاريع الأكبر حجماً كانت قادرة على التغلب على التحديات في المنطقة وتحقيق نتائج تنموية قوية للغاية، في حين كانت الاستثمارات الأصغر حجماً معرضة بوجه خاص لمناخ استثمار صعب، وضعف مرافق البنية الأساسية، ومحدودية القدرة على الحصول على التمويل.

وفيما بين إدارات المناطق، كانت منطقة أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى الأكثر تأثراً من جراء الأزمة الراهنة. ففي السنة المالية 2008، حصلت إدارة هذه المنطقة على أعلى درجة في إطار نظام تتبّع النواتج الإنمائية مقارنة بباقي إدارات المناطق بالمؤسسة (84 في المائة). إلا أنها شهدت هذا العام أكبر تراجعاً على مستوى إدارات المناطق بالمؤسسة – بلغ 14 نقطة مئوية. ومن المتوقع أن تشهد المنطقة انكماشاً اقتصادياً حاداً في عام 2009، بعد

النواتج الإنمائية: الاستثمارات

فئة الأداء	المؤشرات العامة والمعايير المرجعية	أمثلة على مؤشرات محددة مقيمة على أساس الأهداف
الأداء الاقتصادي	العائد على المجتمع، مثلاً، العائد الاقتصادي يبلغ 10 في المائة أو أكثر	أعداد توصيلات الخدمات الأساسية، والقروض الممنوحة إلى مؤسسات أعمال صغيرة، والحاصلين على فرص عمل، ومدفوعات الضرائب
الأداء المالي	العائد على جهات التمويل، مثلاً، العائد المالي عند المتوسط المرجح لتكلفة رأس المال أو يزيد	العائد على رأس المال المستثمر، والعائد على صافي الأصول، والمشروع المنفذة في الوقت المحدد وحسب الميزانية المخططة
الأداء البيئي والاجتماعي	المشروع يفي بمعايير مؤسسة التمويل الدولية الخاصة بالأداء	إدخال تحسينات على الإدارة البيئية والاجتماعية؛ مستويات الانبعاثات والنفايات السائلة، وبرامج تنمية المجتمعات المحلية
الأثر الإنمائي للقطاع الخاص	مشروع يساهم في تحسين القطاع الخاص بما يتجاوز الشركة المالكة للمشروع	الأثر الإيضاحي (الشركات الأخرى التي تقوم بمحاكاة نهج أو أداة أو خدمة جديدة)، والروابط إلى الشركات الأخرى التابعة للقطاع الخاص، وتحسينات حوكمة الشركات

الخدمات الاستشارية

فئة الأداء	المؤشرات العامة والمعايير المرجعية	أمثلة على مؤشرات محددة مقيمة على أساس الأهداف
الأهمية الإستراتيجية	الأثر المحتمل على الاقتصاد محلياً وعلى صعيد الأقاليم والبلدان	مساهمات المتعاملين مع المؤسسة والانساق مع الإستراتيجية القطرية
الكفاءة	العائد على الاستثمار في عمليات الخدمات الاستشارية	نسب التكلفة ــ المنافع، والمشروعات المنفذة في الوقت المحدد وحسب الميزانية
الفعالية	المشروع يسهم في إدخال تحسينات على الجهة المتعاملة مع المؤسسة، والمنتفعين، والقطاع الخاص الأشمل	تحسينات في العمليات، وتعزيز الاستثمارات، وخلق فرص عمل، وزيادة إيرادات المنتفعين، وتحقيق وفورات في التكلفة نتيجة لإصلاحات السياسات

تحقيق معدلات نمو قوية في السنوات القليلة الماضية.

ونتيجة لذلك، باتت المكاسب التي تحققت في السابق على صعيد الحد من الفقر عرضة للانتكاس. وقد اتخذت مؤسسة التمويل الدولية عدة مبادرات لوضع حد لهذا التراجع في المنطقة، حيث أتاحت رأس المال لمساندة المتعاملين معها حالياً في قطاعات أساسية من خلال التمويل القصير الأجل، والضمانات، والاستثمارات في أشباه الأسهم، وتمويل التجارة، والخدمات الاستشارية. بالإضافة إلى ذلك، ساعدت المؤسسة على تعبئة رؤوس الأموال لصالح المنطقة من خلال مبادرات متعددة الأطراف، مثل برنامج التسهيلات المصرفية لمنطقة أوروبا الشرقية، وصندوق المؤسسة المعني بإعادة الرسملة، وصندوق توفير السيولة للتجارة العالمية.

وقد تأثرت منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي من جراء تراجع التمويل بالديون بسبب الأزمة، وانخفاض أسعار السلع الأولية، وتباطؤ التحويلات. ومع ذلك، وكما هو الحال في باقي المناطق باستثناء شرق أوروبا وآسيا الوسطى، لم تتضرر النتائج التنموية للشركات المتعاملة مع مؤسسة التمويل الدولية. وفي واقع الأمر، شهدت منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي زيادة في تقديرات نظام تتبّع النواتج الإنمائية من 67 في المائة في السنة المالية 2008 إلى 77 في المائة في السنة المالية 2009. ويرجع ذلك إلى إسقاط العديد من المشاريع القديمة التي تأثرت من جراء أزمة الأرجنتين من نطاق الإبلاغ، بينما كان أداء المشاريع الحديثة التي شملها نظام التتبع بعد عام 2005 جيداً للغاية.

نتائج مشاريع الخدمات الاستشارية

حتى 30 يونيو/حزيران 2008، حازت نسبة 68 في المائة من مشاريع الخدمات الاستشارية التي تقدمها مؤسسة التمويل الدولية – التي أقفلت في السنة المالية 2008 ويمكن تقييمها لتحديد فعاليتها الإنمائية – على درجة عالية. وتقوم هذه النتائج على استعراض شمل 112 تقريراً من تقارير الإنجاز التي تم تقديمها خلال الفترة بين 1 سبتمبر/أيلول 2007 و 30 يونيو/حزيران 2008. ومن هذا العدد، يمكن تقييم 71 تقريراً لتحديد فعاليتها الإنمائية.

وجرى استبعاد المشاريع التي لم يمكن تقييمها لتحديد فعاليتها الإنمائية من هذا التحليل نظراً لعدم تحقيق النواتج والأثر المرجو منها حتى 30 يونيو/حزيران 2008. وحتى الآن، لم يتم بعد إجراء استعراض لتقارير إنجاز المشاريع المرفوعة في السنة المالية 2009.

تتباين النتائج التنموية حسب مجالات أنشطة الأعمال: ففي مجال القدرة على الحصول على التمويل، حقق 74 في المائة من المشاريع درجات عالية؛ و 93 في المائة في مجال تقديم المشورة بشأن البنية الأساسية؛ و 69 في المائة في مجال تقديم المشورة للشركات؛ و 50 في المائة في مجال تحقيق الاستدامة البيئية والاجتماعية؛ و 48 في المائة في مجال مناخ الاستثمار. كما تباين مستوى الأداء فيما بين المناطق. ففي منطقة أوروبا وآسيا الوسطى، حازت كافة المشاريع على درجات عالية بنسبة 100 في المائة؛ و 77 في المائة في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي؛ و 70 في المائة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا؛ و 56 في المائة في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء؛ و 43 في المائة في منطقة جنوب آسيا.

وفي سبتمبر/أيلول 2007، أنشأت مؤسسة التمويل الدولية نظاماً لقياس الفعالية الإنمائية لخدماتها الاستشارية.

نطاق التغطية الإنمائية للشركات المتعاملة مع المؤسسة

	الحافظة السنة الميلادية 2007	الحافظة السنة الميلادية 2008
الاستثمارات		
فرص العمل التي تمت إتاحتها (ملايين فرص العمل)[1]	1.9	2.1
قروض التمويل الأصغر		
العدد (ملايين)	7.0	8.5
المبلغ (بمليارات من الدولارات)	7.9	9.3
قروض مؤسسات الأعمال الصغيرة والمتوسطة الحجم		
العدد (ملايين)	1.0	1.3
المبلغ (بمليارات من الدولارات)	86.0	90.6
عدد المشتركين المنتفعين بالخدمات:		
توليد الكهرباء (بالملايين)	152.5	140.9
توزيع الكهرباء (ملايين)	21.6	25.2
توزيع المياه (ملايين)	18.7	20.5
توزيع الغاز (ملايين)	10.7	12.5
مجموع توصيلات الهاتف (ملايين)	139.7	220.1
عدد المرضى الذين تم الوصول إليهم (ملايين)[2]	4.7	5.5
عدد الطلبة الذين تم الوصول إليهم (ملايين)	0.6	1.2
مدفوعات للموردين للحكومة:		
مشتريات محل بة من السلع والخدمات (مليارات الدولارات)[1]	40.4	47.0
المساهمة في الإيرادات الحكومية أو في تحقيق وفورات (مليارات الدولارات)	19.0	22.7

لا تتطابق البيانات الخاصة بالسنتين الميلاديتين 2008 و 2007 بصورة تامة نظراً لاستنادها إلى حافظة مختلفة من الجهات المتعاملة مع المؤسسة. وتتباين تعاريف المؤشرات وفترات الإبلاغ بعض الشيء فيما بين الصناعات. وتم تنقيح بعض بيانات السنة الميلادية 2007.

[1] إدارات مختارة فقط. فرص العمل: البيانات الخاصة بالسنة الميلادية 2008 تشمل قطاع البنية الأساسية (172819 فرصة عمل، 107 شركات). لكن البيانات الخاصة بالسنة الميلادية 2007 هي بيانات جزئية (57797 فرصة عمل، 24 شركة).

[2] تشمل أكثر بقليل من مليون مريض في سلسلة مستشفيات في الهند، لمؤسسة التمويل الدولية حصة بواقع 1.3%.

النتائج التنموية

تباين قوة الأداء الإنمائي حسب مجالات أنشطة الأعمال

تشمل النتائج التنموية مجموعة متنوعة من المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية والمالية المختلفة تبعاً لمجالات أنشطة الأعمال وأنواع الأدوات والمنتجات. وتقوم مؤسسة التمويل الدولية بتتبع نطاق كل مشروع يحقق التأثير المستهدف، مثل الأنواع المختلفة التالية للنتائج التنموية للمشاريع:

— القدرة على الحصول على التمويل: على مدى السنوات الخمس الأخيرة، ساعدت المؤسسة على إنشاء مراكز استعلام وتصنيف ائتماني أو تحسينها بدرجة كبيرة في 13 بلداً، منها مصر وغواتيمالا ونيجيريا وباكستان ورومانيا. في عام 2008، تلقت مراكز الاستعلام والتصنيف الائتماني ما مجموعه 38.9 مليون طلب استعلام ائتماني، مما ساعد على تحقيق موارد تمويلية بقيمة حوالي 19 مليار دولار.

— تقديم المشورة للشركات: أدى برنامج يستهدف تنمية الموردين تسانده المؤسسة جرى إطلاقه في 2007 في إحدى المقاطعات الواقعة في جنوب أفريقيا – حيث تستشري أوضاع الفقر والبطالة – إلى تمكين مؤسسات الأعمال المحلية الصغيرة والمتوسطة الحجم من الفوز بعقود بقيمة 54 مليون دولار مع إحدى الشركات الكبيرة المتعاملة مع المؤسسة. وتعمل المؤسسة مع هذه الشركة بغرض مساعدة منشآت الأعمال الأصغر في الحصول على تمويل بقيمة 2.3 مليون دولار.

— الاستدامة البيئية والاجتماعية: قام صندوق عالمي للطاقة المتجددة وكفاءة استخدام الطاقة تسانده المؤسسة وبعمل منذ عام 2005 بتمويل تكنولوجيات أدت إلى تفادي 197 ألف طن متري من انبعاثات الغازات المسبّبة للاحتباس الحراري . ويعادل ذلك تقريباً الانبعاثات السنوية الناجمة من 36 ألف سيارة ركاب.

— البنية الأساسية: في يونيو/حزيران 2009، منحت الحكومة المصرية امتيازاً مدته 20 عاماً يتعلق بمحطة معالجة الصرف الصحي في القاهرة الكبرى، وهو الأول من نوعه في إطار برنامج شراكة بين القطاعين العام والخاص في مصر. ومن المتوقع أن يؤدي هذا المشروع إلى تحسين الصرف الصحي لأكثر من مليون شخص.

— مناخ الاستثمار: نتيجة للعمل الاستشاري الذي قام به فريق تقرير ممارسة أنشطة الأعمال المشترك بين البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية، خفضت طاجيكستان الحد الأدنى المطلوب لرأس المال للشركات بأكثر من 90 في المائة، ووضعت الأساس اللازم لإنشاء سجل ائتماني جديد.

النتائج التنموية لاستثمارات المؤسسة

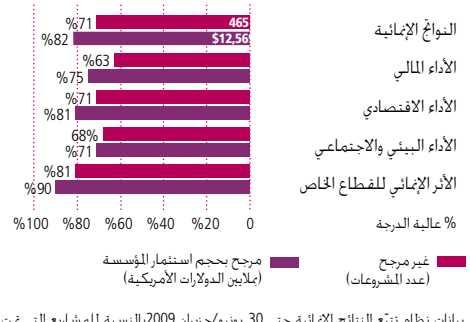

بيانات نظام تتبّع النتائج الإنمائية حتى 30 يونيو/حزيران 2009 بالنسبة للمشاريع التي تمت الموافقة عليها في فترة السنوات الميلادية 2000–2005.

النتائج التنموية حسب الصناعات: السنة المالية 2008 مقابل السنة المالية 2009

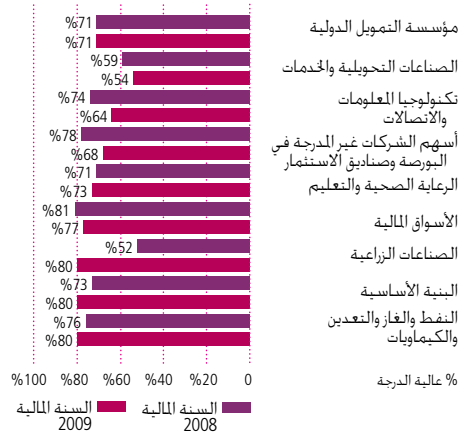

السنة المالية 2008: بيانات نظام تتبّع النتائج الإنمائية حتى 30 يونيو/حزيران 2008 بالنسبة للمشاريع التي تمت الموافقة عليها في فترة السنوات الميلادية 1999–2004.
السنة المالية 2009: بيانات نظام تتبّع النتائج الإنمائية حتى 30 يونيو/حزيران 2009 بالنسبة للمشاريع التي تمت الموافقة عليها في فترة السنوات الميلادية 2000–2005.

النتائج التنموية حسب المناطق: السنة المالية 2008 مقابل السنة المالية 2009

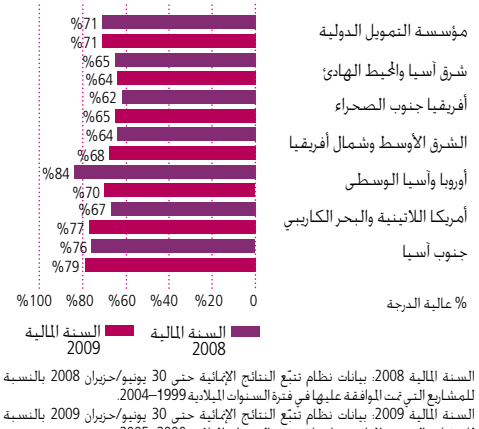

السنة المالية 2008: بيانات نظام تتبّع النتائج الإنمائية حتى 30 يونيو/حزيران 2008 بالنسبة للمشاريع التي تمت الموافقة عليها في فترة السنوات الميلادية 1999–2004.
السنة المالية 2009: بيانات نظام تتبّع النتائج الإنمائية حتى 30 يونيو/حزيران 2009 بالنسبة للمشاريع التي تمت الموافقة عليها في فترة السنوات الميلادية 2000–2005.

ما هي المجالات التي يغطيها نظام تتبّع النواتج الإنمائية

يغطي نظام التتبع في مؤسسة التمويل الدولية كافة المشاريع الجارية في حافظتها بالنسبة لكل من الاستثمارات والخدمات الاستشارية. وتبدأ عملية التتبع بوضع الأهداف الأولية، واستخدام المؤشرات المعيارية حسب الصناعات أو مجالات النشاط، وتقوم بتتبع المنجزات طوال مراحل دورة المشروع حتى إقفاله.

بالنسبة **لعمليات الاستثمار**، يغطي نظام تتبّع النواتج الإنمائية جميع الشركات التي تخضع لإشراف المؤسسة والبالغ عددها 1375 شركة، ويركز هذا التقرير على 465 عملية استثمار تمت الموافقة عليها خلال فترة السنوات 2000-2005 والتي بلغت من النضج درجة تُمكّن المؤسسة من تقييمها. ويجري سنوياً تحريك مجموعة الاستثمارات التي يغطيها التقرير إلى الأمام بواقع عام واحد، ولا تقوم المؤسسة بتقييم الاستثمارات الأحدث عهداً نظراً لأنها لم تصل بعد إلى درجة النضج التي تُمكن المؤسسة من تقييمها. وكذلك الحال بالنسبة للاستثمارات الأقدم عهداً التي تكون أقل أهمية بالنسبة لعمليات اليوم، ولأن كثيراً منها قد أقفل بالفعل. وتتناول المؤسسة أيضاً نطاق التغطية الحالية لجميع الاستثمارات الجارية في حافظة المؤسسة. وتقيس مؤشرات التغطية عدد الأشخاص الذين تصل إليهم السلع والخدمات التي تقدمها إليهم الجهات المتعاملة مع المؤسسة، أو المنفعة المالية التي تعود على أطراف محددة من أصحاب المصلحة المتأثرين بأنشطة هذه الجهات.

ومن الضروري التنويه بأن نطاق تغطية المتعاملين مع المؤسسة ليس نأياً فقط عن استثمارات المؤسسة: فالمؤسسة دائماً ما تكون مستثمراً من أصحاب حصص الأقلية، وفي بعض الأحيان يكون استثمارها صغيراً مقارنة بالحجم الكلي للمشروع. بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن تساهم شركة واحدة أحياناً بنسبة كبيرة في نطاق الوصول الكلي للمتعاملين مع المؤسسة. فعلى سبيل المثال، تشمل أرقام نطاق الوصول لعام 2008 الخاصة بإحدى الشركات الكبيرة المتعاملة مع المؤسسة في أمريكا اللاتينية فروضاً بقيمة حوالي 11.7 مليار دولار إلى حوالي 900 ألف من مؤسسات الأعمال الصغرى والصغيرة والمتوسطة الحجم، على الرغم من أن المؤسسة لم تستثمر فيها سوى نحو 350 مليون دولار. ويشمل ذلك أيضاً حوالي مليون مريض في إحدى سلاسل المستشفيات الأسيوية التي تبلغ حصة المؤسسة في أسهمها 1.3 في المائة.

وبالنسبة **للخدمات الاستشارية**، يغطي نظام تتبّع النواتج الإنمائية كافة المشاريع الجارية أو المنجزة أو المتوقفة التي كانت جارية في عام 2005. وتضم حافظة الإشراف في الربع الأخير من السنة المالية 2009 ما مجموعه 589 مشروعاً جارياً ومغلقاً (حتى 30 يونيو/حزيران 2009). ويبرز هذا التقرير نتائج أنشطة البرامج التي تم قياسها والإبلاغ عنها أثناء دورات الإشراف السابقة. ويغطي هذا النظام كذلك تقييمات خاصة بما مجموعه 112 مشروعاً منجزاً.

ولا تقوم أنظمة تتبع النواتج الإنمائية برصد بعض أنواع مشاريع الاستثمار، وحسب الأرقام، شملت أهم المشاريع المستبعدة: مشاريع كانت في مراحل مبكرة من دورة المشروع، ومشاريع تعتبر توسعاً في مشاريع قائمة، ومشاريع مؤلفة من عدة استثمارات، ومشاريع صغيرة تشكل في العادة مكونات من برامج أكبر، وأدوات مالية معينة مثل عمليات المقايضات وإصدار الحقوق (شراء الأسهم).

التعلّم واستخدام النتائج

تستخدم مؤسسة التمويل الدولية النتائج التنموية بغرض إثراء معلومات إستراتيجيتها وعملياتها وبرامج حوافزها على كافة المستويات. ويجري دمج النتائج في إستراتيجيات الإدارات والإستراتيجية العامة، كما يجري استعراضها على مستوى الحوافظ. ويُطلب من الفرق المسؤولة عن الاستثمارات ومشاريع الخدمات الاستشارية المنفردة أن تحدد في وثائق مشاريعها كيفية تطبيق الدروس المستفادة.

الميزة التي تتمتع بها المؤسسة

مؤسسة التمويل الدولية رائدة في قياس النتائج التنموية ورفع التقارير بشأنها من خلال نظام التقييم الخاص بها الذي يُعتبر من بين أفضل الممارسات فيما بين بنوك التنمية المتعددة الأطراف.

كيف تخلق مؤسسة التمويل الدولية الفرص

قامت مؤسسة التمويل الدولية، بناءً على النتائج السابقة، بحساب مدى استفادتها من استثماراتها والنتائج التنموية المتحققة. وباستخدام عينة عشوائية تمثل مشاريع المؤسسة على مدى إطار زمني طويل نسبياً غطى أوضاعاً اقتصادية سلبية وأخرى إيجابية بالنسبة للأسواق الصاعدة، استنبطت المؤسسة نتائج إستقرائية من واقع عينة من مشاريعها تم تقييمها تقييماً متعمقاً في نطاق المشاريع التي تم إعطاؤها درجات في إطار نظام التتبع، وهي النتائج التي نوردها هنا.

تتيح مؤسسة التمويل الدولية فروضاً واستثمارات في أسهم رأس المال. وعلى الرغم من أن الاستثمارات في أسهم رأس المال تتطلب أن تجنب المؤسسة مزيداً من رؤوس الأموال، فإنها عادة ما تمكن المؤسسة من تعبئة المزيد من الأموال من مستثمرين آخرين. وعلى الجانب الآخر، تتطلب القروض أن تجنب المؤسسة مبالغ أقل من رؤوس الأموال، لكنها تستقطب في العادة موارد تمويلية أقل من المستثمرين الآخرين. وبصفة عامة، يؤدي كل دولار من استثمارات المؤسسة في أسهم رأس المال أو القروض إلى تعبئة ما قيمته 17.5 دولار من تكاليف المشاريع التي تساندها.

وتؤدي هذه المشاريع بدورها إلى تحقيق منافع تتجاوز بكثير معدل العائد الحالي من المخاطر، وترجع القيمة المضافة لهذه المشاريع إلى المستثمرين في شكل أرباح، وإلى مجموعة متنوعة من أصحاب المصلحة المباشرة الآخرين في أشكال عديدة مختلفة، منها: حصول العملاء على سلع وخدمات جديدة وبأسعار معقولة أو نوعية أفضل؛ وحصول الموظفين على فرص عمل أفضل؛ وزيادة المبيعات لدى الموردين؛ وزيادة حصيلة الضرائب والمدفوعات الأخرى التي تحصل عليها الحكومات؛ واستفادة الجيران من برامج تنمية المجتمعات المحلية.

وتشير تقديرات مؤسسة التمويل الدولية إلى أن كل دولار من رأسمالها المستثمر يؤدي إلى قيمة مضافة كلية في حدود 11.50 دولار – أو حوالي 66 سنتاً لكل دولار من تكاليف المشروع. ويكتسي خلق القيمة المضافة والفرص أهمية خاصة في ظل بيئة اقتصادية مناوئة مع وجود توقعات سلبية لنمو الاقتصاد العالمي في 2009.

تؤدي الأشكال المختلفة من الاستثمارات إلى آثار إنمائية متفاوتة بدرجة كبيرة على مختلف فئات أصحاب المصلحة المباشرة. وعلى الرغم من أن مؤسسة التمويل الدولية لا تستطيع أن تجزم بعدد المستفيدين باطراد من المشاريع التي تساندها، فإن بوسعها حساب العدد الكلي للمستفيدين من الجهات المتعاملة التي تساندها مشاريع المؤسسة. فمقابل كل مليون دولار من استثمارات المؤسسة في الماضي، أتاح المتعاملون معها في مجال البنية الأساسية توصيلات المرافق لأكثر من 80 ألف شخص، كما ساند المتعاملون معها في مجال الأسواق المالية 430 مؤسسة أعمال صغرى وصغيرة ومتوسطة الحجم من خلال قروض يبلغ مجموع قيمتها 15 مليون دولار.

يمكن الاطلاع على أمثلة للمنافع العائدة على مختلف فئات أصحاب المصلحة المباشرة في القسم المعنون "خلق الفرص" في الصفحتين 26-27. للمزيد من المعلومات عن المنهجية المستخدمة، انظر الموقع: www.ifc.org/results.

النتائج التنموية

إدماج نتائج الاستثمارات والخدمات الاستشارية

سيساعد إعداد تقارير عن نتائج عمل مؤسسة التمويل الدولية أصحاب المصلحة المباشرة في المستقبل على فهم كيفية التوفيق بين استثمارات المؤسسة وعملها الاستشاري. ففي مجال البنية الأساسية، على سبيل المثال، تقوم المؤسسة باستثمارات مباشرة وتسدي النصح والمشورة إلى الحكومات بشأن مشاركة القطاع الخاص في تقديم خدمات البنية الأساسية. وستعبئ استثمارات المؤسسة ومشاريعها الاستشارية في السنة المالية 2009 مجتمعة أكثر من 1.5 مليار دولار أمريكي، وتعود بالفائدة على 20 مليون عميل، كما ستتيح إيرادات أو وفورات في حدود 13.5 مليار دولار لحكومات البلدان المضيفة. وعبأت حافظة مشاريع المؤسسة الجاري تنفيذها في مجال البنية الأساسية في السنة المالية 2008 استثمارات من القطاع الخاص بمبلغ 33.5 مليار دولار، وأفادت خدماتها 435 مليون مشترك، وساهمت بمبلغ 6.4 مليار دولار من الإيرادات أو الوفورات للحكومات المعنية.

التعلّم والنتائج

قياس الآثار الاجتماعية والاقتصادية لأحد المتعاملين مع المؤسسة على سلاسل جانب العرض

شركة كارتونيز أمريكا (Cartones America)، إحدى الجهات المتعاملة مع مؤسسة التمويل الدولية منذ عام 2003، هي شركة عائلية أساساً تعمل في مجال تصنيع ألواح التغليف وصناديق الورق المقوى، ومنتجات التعبئة ذات الصلة في كولومبيا. وهي تمتلك أيضاً منشآت صناعية في كل من شيلي، وإكوادور، وبيرو، وفنزويلا.

وتصنع شركة كارتونيز أمريكا منتجاتها من النفايات الورقية ونفايات الكرتون المعادة تدويرها، التي تحصل عليها من سلاسل جانب العرض التي تبدأ من جامعي النفايات وتنتهي بمراكز التجميع الكبيرة. وتتعامل الشركة مباشرةً مع المستودعات الكبيرة، رغم أنها تعتمد اعتماداً كبيراً على جامعي النفايات المستفيدين من أنشطة الشركة ـ الذين يشكلون أدنى شريحة في سلاسل جانب العرض.

وتركز دراسة لقياس الأثر أجرتها المؤسسة على تأثير هذه الشركة على مختلف مراحل سلاسل جانب العرض، بما في ذلك الآثار الاجتماعية والاقتصادية. وتظهر النتائج الأولية أن مجموع فرص العمل في سلاسل جانب العرض التابعة للشركة في حدود 12030 وظيفة في بوغوتا وكالي، بما في ذلك 5600 شخص يعملون بصورة مباشرة. وفي المتوسط، يعول كل شخص يعمل في شبكة جمع النفايات الورقية أربعة أشخاص آخرين ـ بما في ذلك أفراد عائلته. ونتيجة لذلك، فإن أنشطة الشركة تعود بالنفع على 48 ألف شخص بصورة غير مباشرة.

كما تظهر هذه الدراسة أن دخل العاملين في هذه الشركة يتسق بصفة عامة مع الحد الأدنى للأجور في كولومبيا، وإن كان مستوى الدخل الخاص بالعاملين في المستودعات العائلية الصغيرة في سلاسل جانب العرض أعلى من ذلك، حيث يبلغ نحو 322 دولاراً في الشهر للشخص.

وبصفة عامة، يفوق عدد الرجال العاملين في سلاسل جانب العرض عدد النساء، إلا أن النساء يشكلن نحو 50 في المائة من القوى العاملة في المجال العائلية الصغيرة الحجم نظراً لأنهن يقمن في العادة بفرز المواد.

سينم نشر النتائج النهائية في سبتمبر/أيلول 2009.

تعزيز قياس النتائج

تسعى مؤسسة التمويل الدولية إلى تحسين نظام تتبع النواتج الإنمائية الخاص بها من خلال إطلاق نظام تتبع النواتج الإنمائية 2 "DOTS-2" في السنة المالية 2010. وسيتيح النظام الجديد للمؤسسة إمكانية قياس أدائها الإنمائي ونطاق وصول التنمية على نحو أسرع وأدق وبقدر أكبر من التفاصيل. وسيواصل نظام تتبع النواتج الإنمائية 2 توحيد المؤشرات فيما بين المناطق والصناعات، كما سيعزز المؤشرات نفسها بدرجة كبيرة. وستتمكن المؤسسة من مقارنة النتائج الفعلية باستخدام خطوط الأساس والتوقعات الأصلية بدرجة أسرع وأدق، كما سيتم تطبيق النتائج على العمليات الجديدة مبكراً.

علاوة على ذلك، بالنظر إلى إدماج مؤشرات الأداء وبياناته بصورة منتظمة في وثائق المشاريع في كافة مراحل دورة حياة المشروع، سيتم تبسيط عملية الإبلاغ وتوحيدها في كافة إدارات المؤسسة. وستستند إستراتيجيات المؤسسة الخاصة بالاستثمار إلى بيانات النتائج ومدى التزام المؤسسة بقياس النتائج التنموية والإبلاغ بشأنها، وسيساعد ذلك في نهاية المطاف على تعزيز الأثر الإنمائي للمؤسسة على أساس مستمر.

وينظر إلى إطار قياس النتائج بمؤسسة التمويل الدولية على أنه إحدى أفضل الممارسات بين بنوك التنمية المتعددة الأطراف. وتقوم المؤسسة باستمرار بتبادل خبراتها مع الأوساط الأوسع نطاقاً للعاملين في مجال التنمية، بما في ذلك بنوك التنمية المتعددة الأطراف الأخرى، ومؤسسات العمل الخيري، والمانحين. ولا تفتأ المؤسسة، منذ عام 2005، تشجع على تحسين جهود قياس النتائج التنموية وتنسيقها فيما بين بنوك التنمية المتعددة الأطراف من خلال النظام المشترك لتقييم الأداء، وهو عملية تقييم ذاتي سنوي يقودها بالتناوب كل عام بنك مختلف من بنوك التنمية المتعددة الأطراف. وقادت مجموعة البنك الدولي عملية إعداد تقرير عام 2008 (المتاح على شبكة الإنترنت: www.ifc.org/results، تحت عنوان "نظرائنا"). وجمعت مؤسسة التمويل الدولية مساهمات من كافة بنوك التنمية المتعددة الأطراف بشأن عمليات القطاع الخاص.

تقييمات متعمقة لعمليات تقييم الأثر

تقييم الأثر الطويل الأمد لأنشطة مؤسسة التمويل الدولية، بما في ذلك آثارها على الحد من الفقر، هو عملية صعبة بالنسبة لكل من عمليات الاستثمار والخدمات الاستشارية. ولإتاحة تقييم أكثر تعمقاً للخدمات الاستشارية، أنجزت المؤسسة 19 تقييماً خارجياً في السنة المالية 2009. كما شرعت في تنفيذ 34 تقييماً تجريبياً أو كمّياً. تم إنجاز عشرة منها في هذه السنة، عدد كبير منها في البلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية والبلدان المتأثرة بالصراعات.

فعلى سبيل المثال، أظهر تقييم تجريبي للخدمات الاستشارية التي تقدمها المؤسسة لبنك أفغانستان الأول للتمويل الأصغر (First Microfinance Bank of Afghanistan) أن 80 في المائة من عملائه أفادوا بتحقيق زيادات في الأرباح عن العام السابق، وأرجعوا هذه الزيادة إلى القروض التجارية التي حصلوا عليها. في حين لم يفد سوى 50 في المائة من غير المتعاملين مع البنك ـ الذين لهم نفس الظروف ـ بأنهم حققوا أرباحاً خلال الفترة نفسها. علاوة على ذلك، فإن نطاق وصول هذا البنك الذي يغطي 28 ألف مقترض كان أعلى بواقع ثلاثة أضعاف عن نطاق وصول مؤسسات التمويل الأصغر المشابهة في بلدان أخرى متأثرة بالصراعات.

وبالنسبة للاستثمارات، تجري المؤسسة حالياً العديد من دراسات الحالات بغرض تقييم الأثر الإنمائي لمشاريع المتعاملين معها بقدر أكبر من التعمق. ويتيح الإطاران الواردان في هذه الصفحة أمثلة في هذا الصدد.

التعلّم والنتائج

إقراض منشآت الأعمال الصغيرة يصل إلى الفقراء ويساعد على زيادة الأجور

لا يُعرف سوى القليل نسبياً عن تأثير القروض التي تقدمها منشآت الأعمال الصغيرة على خلق فرص العمل والحد من الفقر أو كيفية تتبع هذه البيانات على نحو يتسم بفعالية التكلفة. ولتسليط الضوء على هذه القضية، أجرت مؤسسة شوركاب إكستشينج (ShoreCap Exchange)، وهي منظمة لا تهدف إلى تحقيق الربح مقرها في الولايات المتحدة، دراسة على بنك براك (BRAC) في بنغلاديش، وهو أحد المتعاملين مع مؤسسة التمويل الدولية.

وأجرت هذه الدراسة استقصاءً شمل عينة عشوائية بها أكثر من ألف منشأة أعمال صغيرة متعاملة مع بنك براك وموظفيها الذين يزيد عددهم على 7 آلاف. وقد تلقت منشآت الأعمال هذه قروضاً بقل متوسط الواحد منها عن 7 آلاف دولار بأجل استحقاق مدته 21 شهراً. ويبلغ عدد الموظفين في كل منها ما بين 3-12 موظفاً، تبعاً لطبيعة القطاع الذي تعمل فيه.

ووجدت هذه الدراسة أن هناك علاقة ارتباط بين ارتفاع أجور ورواتب الموظفين من جهة وزيادة مستويات مهارتهم وطول مدة خدمتهم بالشركات من جهة أخرى.

وباستخدام بطاقات قياس الأداء عن أوضاع الفقر، وجدت الدراسة أن حوالي 20 في المائة في المتوسط من العاملين لدى الجهات المتعاملة مع بنك براك هم من الفقراء، وأن معدلات الفقر بين العاملين في مجالات الصناعات الزراعية والخدمات وقطاعات الصناعات التحويلية ـ حيث توظف منشآت الأعمال النساء والعمالة غير الماهرة ـ أعلى مقارنة بالمعدلات السائدة في قطاع التجارة.

واستناداً إلى هذه المؤشرات الخمسة، وضعت هذه الدراسة بطاقة لقياس الأداء على مستوى الشركة يمكنها تقدير معدلات الفقر بين الموظفين. ويمكن لمنشآت الأعمال الصغيرة العاملة في مجال الإقراض – بقليل من الجهد ـ تتبع هذه المتغيرات الخمسة في طلبات الحصول على القروض، مما سيمكنها من تحسين الإجراءات الداخلية، وتوفير بيانات قيمة للمستثمرين ذوي التوجه الإنمائي، وللمجال برمته. للاطلاع على المزيد من التفاصيل، انظر نافذة قياس نتائج المؤسسة على الموقع: www.ifc.org/results.

ERNST & YOUNG
Quality In Everything We Do

تقرير تأكيد مستقل بشأن مجموعة مختارة من المعلومات المتعلقة بالتنمية المستدامة

بناءً على الطلب الذي تقدمت به مؤسسة التمويل الدولية، أجرينا مراجعة على مجموعة مختارة من المعلومات المتعلقة بالتنمية المستدامة للسنة المالية المنتهية في 30 يونيو/حزيران 2009 في التقرير السنوي للمؤسسة، وتضمن ذلك المؤشرات الكمية ("المؤشرات") والبيانات النوعية ("البيانات") ذات الصلة بالمجالات الجوهرية التالية:

المجالات	البيانات	المؤشرات
الأداء البيئي والاجتماعي للمشاريع	عدد مشاريع الاستثمار التي تمت الموافقة عليها في إطار فئة التصنيف البيئي والاجتماعي (الصفحة 111)؛ "فجوة المعرفة" على الصعيدين البيئي والاجتماعي (الصفحة 109)	• الارتباطات حسب فئة التصنيف البيئي والاجتماعي (الصفحة 56): الفئة: A، الارتباطات (ملايين الدولارات): 446، عدد المشاريع: 4 الفئة: B، الارتباطات (ملايين الدولارات): 4,283، عدد المشاريع: 137 الفئة: C، الارتباطات (ملايين الدولارات): 2,096، عدد المشاريع: 104 الفئة: F1، الارتباطات (ملايين الدولارات): 2,991، عدد المشاريع: 109 الفئة: N، الارتباطات (ملايين الدولارات): 731، عدد المشاريع: 93 • الإنفاق في مجال الخدمات الاستشارية المتعلقة بتحقيق الاستدامة البيئية والاجتماعية (الصفحة 96): 16 مليون دولار
الفعالية الإنمائية للاستثمارات والخدمات الاستشارية	قسم "النتائج التنموية" (الصفحات: 118–120)	• درجات الفعالية الإنمائية للاستثمارات (الصفحة 119): 71 في المائة "عالية الدرجة"[1] • درجة الفعالية الإنمائية للخدمات الاستشارية (الصفحة 119): 68 في المائة "عالية الدرجة"
الاشتمال المالي: قروض التمويل الأصغر والقروض المقدمة إلى مؤسسات الأعمال الصغيرة والمتوسطة الحجم		• عدد ومبالغ قروض التمويل الأصغر والقروض المقدمة إلى مؤسسات الأعمال الصغيرة والمتوسطة الحجم (الصفحة 119): نوع القروض: التمويل الأصغر، عدد القروض (بالملايين): 8.5، المبلغ (بمليارات من الدولارات): 9.3 نوع القروض: مؤسسات الأعمال الصغيرة والمتوسطة الحجم، عدد القروض (بالملايين): 1.3، المبلغ (بمليارات من الدولارات): 90.6
تغير المناخ	الالتزام بزيادة الاستثمارات بواقع 3 أمثال في مجال مشاريع الطاقة المتجددة وكفاءة استخدام الطاقة، وذلك من فترة السنوات المالية 2005-2007 إلى السنوات المالية 2009-2011 (الصفحة 45)؛ تمويل خفض انبعاثات غاز الكربون (الصفحة 78)	• مبلغ الاستثمارات المرتبط بتقديمه في مجالي الطاقة المتجددة وكفاءة استخدام الطاقة (الصفحة 44): 1034 مليون دولار
البصمة البيئية والمسؤولية الاجتماعية للمؤسسة	الالتزام بخفض استهلاك الكهرباء وبتحقيق تعادل الكربون (الصفحة 108)؛ وقسم "من نحن" (الصفحة 104)؛ وجدولا "توزع الموظفين حسب نوع الجنس" (الصفحة 105)	• البصمة الكربونية (الصفحة 108): 37454 طناً من مكافئ ثاني أكسيد الكربون في السنة المالية 2008
مبادرات الاستجابة للأزمات في القطاع الخاص	"مبادرات الاستجابة للأزمات" (الصفحتان 36-37)، وصندوق الرسملة (الصفحة 53)؛ والبرامج الاستشارية لمساندة القطاع المالي (الصفحة 44)؛ ومبادرة الخدمات الاستشارية للاستجابة للأزمة (الصفحة 115)	
العمل في البلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية	حجم استثمارات مؤسسة التمويل الدولية وعدد المشاريع في السنة المالية 2009 (الصفحة 29)، وعدد المشاريع المشتركة لمجموعة البنك الدولي في البلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية (الصفحة 29)	
شحة المياه والتنوع البيولوجي	"تخفيض معدل فقدان التنوع البيولوجي" (الصفحة 97)؛ الاستجابة لشحة المياه (الصفحة 45)	
المساءلة	أنشطة مكتب المحقق/المستشار لشؤون التقيد بالأنظمة ومجموعة التقييم المستقلة (الصفحة 107)؛ "العمل مع المجتمع المدني" (الصفحة 117)	

[1] النتائج التنموية الخاصة باستثمارات المؤسسة في السنة المالية 2009 (% عالية الدرجة):

إجمالي الحافظة (% عالية الدرجة)	غير مرجح (عدد المشاريع)	مرجح بحجم الاستثمارات
النواتج الإنمائية	71%	82%
الأداء المالي	63%	75%
الأداء الاقتصادي	71%	81%
الأداء البيئي والاجتماعي	68%	71%
الأثر الإنمائي للقطاع الخاص	81%	90%

النتائج الإنمائية حسب الصناعات	(% عالية الدرجة)
النفط والغاز والتعدين والكيماويات	80
البنية الأساسية	80
الصناعات الزراعية	80
الأسواق المالية	77
الرعاية الصحية والتعليم	73
أسهم الشركات غير المدرجة في البورصة وصناديق الاستثمار	68
تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	64
الصناعات التحويلية والخدمات	54

النتائج الإنمائية حسب المناطق	(% عالية الدرجة)
جنوب آسيا	79
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	77
أوروبا وآسيا الوسطى	70
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	68
أفريقيا جنوب الصحراء	65
شرق آسيا والمحيط الهادئ	64

تستهدف مراجعتنا الحصول على تأكيد محدود النطاق[2] بأنه:

1. تم إعداد هذه المؤشرات وفقاً لمعايير رفع التقارير السارية في عام 2009 ("معايير رفع التقارير")، التي تستند إلى تعليمات مؤسسة التمويل الدولية، وإجراءاتها، وإرشاداتها الخاصة بكل من المؤشرات المستخدمة، والتي يرد موجز بشأنها في التعليقات المدونة بجانب عرض المؤشرات في التقرير السنوي أو على الموقع الإلكتروني للمؤسسة؛ و

2. تم عرض البيانات وفقاً لسياسة مؤسسة التمويل الدولية المعنية بالإفصاح عن المعلومات" ومبادئ الملاءمة والاكتمال والموثوقية، والحياد والوضوح طبقاً للمعايير الدولية[3].

إن جهاز إدارة مؤسسة التمويل الدولية مسؤول عن إعداد المؤشرات والبيانات بهدف تقديم المعلومات بشأن معايير رفع التقارير، وإعداد التقرير السنوي.

وتتمثل مسؤوليتنا في إبداء الرأي بشأن المؤشرات والبيانات على أساس المراجعة التي قمنا بها. وقد قمنا بهذه المراجعة وفقاً لمعيار المراجعة الدولية (ISAE 3000) المعني بمهام التأكيد من الاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC)[4]، علماً بأن استقلاليتنا محددة وفقاً لمدونة آداب السلوك المهني الصادرة عن الاتحاد الدولي للمحاسبين.

طبيعة مراجعتنا ونطاقها

قمنا بالمراجعة التالية حتى يمكننا إبداء رأينا:

— قمنا بتقييم معايير وسياسات ومبادئ رفع التقارير من حيث مدى ملاءمتها واكتمالها وحيادها وموثوقيتها.

— قمنا بمراجعة محتوى التقرير السنوي حتى يمكن تحديد البيانات الأساسية المتعلقة بمجالات الاستدامة المدرجة أعلاه. واخترنا بيانات اعتبرت ملزمة، وذات أهمية خاصة لأصحاب المصلحة المباشرة، وتنطوي على مخاطر محتملة على السمعة بالنسبة للمؤسسة، مع بيانات بشأن إدارة مسؤولية المؤسسة وأدائها.

— على مستوى المجموعات، أجرينا مقابلات مع الأشخاص المسؤولين عن رفع التقارير بغرض تقييم مدى تطبيق معايير رفع التقارير أو إثبات صحة البيانات.

— قمنا على المستوى نفسه بتطبيق إجراءات تحليلية، وتحققنا – على أساس الاختبار – من صحة الحسابات وتوحيد المؤشرات.

— قمنا بجمع المستندات المؤيدة للمؤشرات أو البيانات، مثل التقارير المرفوعة إلى مجلس المديرين التنفيذيين أو الاجتماعات الأخرى، وعقود القروض، والعروض والتقارير والدراسات الداخلية والخارجية، أو نتائج الاستقصاءات.

— قمنا بمراجعة طريقة عرض البيانات والمؤشرات في التقرير السنوي والإيضاحات المصاحبة بشأن المنهجية.

محددات مراجعتنا

اقتصرت مراجعتنا على البيانات والمؤشرات المحددة في الجدول المبين أعلاه، ولم تغط الإفصاحات الأخرى الواردة في التقرير السنوي.

اقتصرت اختباراتنا على توثيق المراجعات والمقابلات التي تمت في مقر مؤسسة التمويل الدولية في واشنطن العاصمة، ولم نشارك في أية أنشطة مع أصحاب المصلحة المباشرة الخارجيين، أو الجهات المتعاملة مع المؤسسة، أو مكاتب المؤسسة الميدانية، ولم نقم كذلك بالتثبت من المعلومات الخاصة بأمثلة المشاريع الواردة في التقرير السنوي.

معلومات بشأن معايير رفع التقارير وعملية إعداد البيانات

فيما يتعلق بمعايير إعداد التقارير وسياسات ومبادئ إعداد البيانات، نود إبداء الملاحظات التالية:

الملاءمة

تعرض مؤسسة التمويل الدولية معلومات الاستدامة بشأن أثر عملها والمخاطر البيئية والاجتماعية، وآثار ونواتج المشاريع الممولة من مواردها بصورة مباشرة أو من خلال مؤسسات وساطة مالية، وهي مماثلة للمعلومات الصادرة عن بنوك التنمية المتعددة الأطراف الأخرى. وفيما يتعلق بالملاءمة، تبذل المؤسسة جهداً خاصاً لتقييم نتائجها التنموية، ولاسيما من خلال نظام تتبع النواتج الإنمائية (DOTS).

تصدر مؤسسة التمويل الدولية تقريراً سنوياً متكاملاً. ويجب إضفاء الصبغة الرسمية على عملية تحديد القضايا الجوهرية للاستدامة الواجب إدراجها في التقرير السنوي للمؤسسة. ويمكن أن يركز التقرير السنوي بدرجة أكبر على القضايا الجوهرية الأساسية ذات الصلة بالاستدامة.

الاكتمال

تستهدف حدود رفع التقارير بشأن المؤشرات تغطية كافة أنشطة المؤسسة ذات الصلة، وقد تمت الإشارة إلى هذه الحدود التي يغطيها بالفعل كل من المؤشرات في التعليقات الواردة بجانب البيانات في التقرير السنوي. ومع ذلك، يتعين إضفاء الصبغة الرسمية على حدود المؤشرات وقواعد الاستبعاد (مثلاً، الفترة الزمنية التي تمت تغطيتها، والأنشطة، وأنواع القروض).

الموثوقية

يجب تعزيز إجراءات رفع التقارير والضوابط الداخلية وإضفاء الصبغة الرسمية عليها بالنسبة لكافة المؤشرات والبيانات، وبخاصة بالنسبة للمؤشرات ذات الصلة "بالاستثمارات في مجالي الطاقة المتجددة وكفاءة استخدام الطاقة". و"الفعالية الإنمائية للخدمات الاستشارية"، والارتباطات حسب فئة التصنيف البيئي والاجتماعي".

الحياد والوضوح

تتيح مؤسسة التمويل الدولية معلومات بشأن المنهجيات المستخدمة في وضع المؤشرات في التعليقات الواردة بجانب البيانات المنشورة، وبخاصة بالنسبة للمؤشرات المتصلة بالبصمة الكربونية، والاستثمارات في مجالي الطاقة المتجددة وكفاءة استخدام الطاقة، والتمويل الأصغر، والقروض المقدمة إلى مؤسسات الأعمال الصغيرة والمتوسطة، أو في قسم "النتائج التنموية" في الصفحة 118.

تنقسم المعلومات في بعض الأحيان بين عدة أقسام منفصلة من التقرير السنوي مما يجعلها أقل وضوحاً وصعبة الفهم. ومن شأن عرض وتحليل هذه المعلومات بشكل أكثر توازناً أن يؤدي كذلك إلى تحسين جودة التقرير.

الخاتمة

بناءً على مراجعتنا، لم يصل إلى علمنا أي أمر يجعلنا نعتقد:

— بأن هذه المؤشرات لم يتم إعدادها – من جميع النواحي الجوهرية – وفقاً لمعايير رفع التقارير؛ و

— بأن هذه البيانات لم يتم عرضها – من جميع النواحي الجوهرية – وفقاً لسياسة مؤسسة التمويل الدولية المعنية بالإفصاح عن المعلومات" ومبادئ الملاءمة والاكتمال والموثوقية، والحياد والوضوح طبقاً للمعايير الدولية.

Paris-La Défense، فرنسا، 21 أغسطس/آب 2009

ERNST & YOUNG

Quality In Everything We Do

مراجعون مستقلون
ERNST & YOUNG et Associés

Eric Duvaud

[2] يستدعي الحصول على مستوى أعلى من التأكيدات مزيداً من العمل المكثف.

[3] معيار المراجعة الدولية 3000 (ISAE 3000) من الاتحاد الدولي للمحاسبين، والمبادرة العالمية للإبلاغ (GRI)، أو معيار المساءلة AA1000.

[4] معيار المراجعة الدولية 3000 (ISAE 3000)، "مهام التأكيد بخلاف مراجعة المعلومات المالية التاريخية"، الاتحاد الدولي للمحاسبين، ومجلس المعايير الدولية للمراجعة والتأكيدات، ديسمبر/كانون الأول 2003.

اختصارات وأسماء مختصرة

AGRA	تحالف الثورة الخضراء في أفريقيا
CAO	مكتب المحقق / المستشار لشؤون التقيّد بالأنظمة
CAPRI	نهج رأس المال الاقتصادي (رأس المال، والتسعير، والمخاطر)
CY	سنة ميلادية
DEG	ذراع الوكالة الألمانية للتنمية المعني بالتعامل مع القطاع الخاص
DFI	مؤسسة تمويل إنمائي
DFID	وزارة التنمية الدولية البريطانية
DOTS	نظام تتبّع النواخ الإنمائية
EBRD	البنك الأوروبي للإنشاء والتعمير
FMO	شركة التمويل الإنمائي الهولندي
FY	سنة مالية
GBF	صندوق تدعيم منشآت الأعمال الشعبية
GTLP	برنامج توفير السيولة للتجارة العالمية
IBRD	البنك الدولي للإنشاء والتعمير (البنك الدولي)
ICF	برنامج تسهيلات التصدي لأزمة البنية الأساسية (برنامج تسهيلات المؤسسة للاستجابة للأزمة)
IDA	المؤسسة الدولية للتنمية
IEG	مجموعة التقييم المستقلة
IFI	مؤسسة مالية دولية
ILO	المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار
KfW	البنك الألماني للتنمية
LNG	الغاز الطبيعي المسال
MIGA	الوكالة الدولية لضمان الاستثمار
MSMEs	مؤسسات الأعمال الصغرى والصغيرة والمتوسطة
OeEB	البنك الإنمائي النمساوي
PPP	الشراكة بين القطاعين العام والخاص
PROPARCO	مؤسسة التنمية والمشاركة للتعاون الاقتصادي الفرنسية
SMEs	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم
UNESCO	منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة

عملية إنتاج التقرير

هذا العمل من إعداد قسم العلاقات التجارية بمؤسسة التمويل الدولية.

التصميم

Addison
www.addison.com

الطباعة

Schmitz Press
www.schmitzpress.com

التصوير الفوتوغرافي

الغلاف من اليسار إلى اليمين (باتجاه حركة عقارب الساعة):
GoGo Images, Photolibrary; Image Source, Getty Images; Photosindia, Getty Images; Image Source, Getty Images; Laura Literio, Photolibrary; Glen Allison, Jupiter Images; Image Source, Veer; Andrew Howe, Getty Images; Richard Lord, Mibanco; Rich Field; Corbis, Veer.

التصميم الداخلي

من اليسار إلى اليمين (باتجاه حركة عقارب الساعة):
غلاف يمكن طيه: Michael Higgens, John Marsh, Richard Lord
الصفحة 1 Masterfile
الصفحة 2 George Kavanagh
الصفحة 3 George Kavanagh
الصفحة 6 George Kavanagh
الصفحة 7 George Kavanagh
الصفحة 10 Leonardo Cato, Addison
الصفحة 11 Richard Lord
الصفحة 12 George Kavanagh
الصفحة 13 George Kavanagh
الصفحة 18 Rusanganwa Laurent, Simone D. McCourtie, World Bank
الصفحة 19 Iwan Bagus
الصفحة 20 Colin Shepherd, Chris Triplaar, Ilya Sverdlov
الصفحة 24 Mike Kemp, Jupiter Images
الصفحة 25 BWEA, Bradford L. Roberts, Teresa Ha
الصفحتان 31–30 Iwan Bagus
الصفحة 33 BRAC, Richard Lord, CairnIndia, Bai Tushum
الصفحة 37 Colin Shepherd, George Kavanagh
الصفحة 38 Richard Lord
الصفحة 39 Panama Canal Authority
الصفحة 40 ACLEDA Bank
الصفحة 41 Aéroports de Paris (ADP), Patrick Carpenter
الصفحة 42 Peru LNG
الصفحة 45 Photo Shelter
الصفحة 47 Magrabi Hospitals & Centers, Ltd.
الصفحتان 49–48 Sattyakee D'com Bjuyan
الصفحة 51 Chris Triplaar
الصفحة 52 Arne Hoel
الصفحة 59 Photo Shelter
الصفحة 61 Yvonne Igo
الصفحة 67 Anhanguera Educacional. Chrs.
الصفحة 69 Yasmine Computer Center
الصفحتان 71–70 Photo Shelter
الصفحتان 73–72 Teresa Ha
الصفحتان 75–74 Accion International
الصفحة 84 iStock
الصفحة 85 FDL, Nicaragua
الصفحة 86 Celtel—Stanbic, Uganda
الصفحة 87 Eric Yi
الصفحة 88 Dr. Hari Prasad, Apollo Hospital
الصفحة 89 iStock
الصفحة 91 Esimike Isi
الصفحة 92 Patrick Carpenter
الصفحة 94 Fotosearch Value, Photolibrary
الصفحة 95 Siobhan Franklin
الصفحة 96 John Marsh
الصفحة 97 George Kavanagh
الصفحة 98 Queen Alia International Airport
الصفحة 99 DevCo
الصفحة 100 Laurent Corthay, IFC
الصفحة 110 Gazi Nafis Ahmed
الصفحة 111 Photo Shelter
الصفحة 117 Deborah Gish
الصفحة 121 BRAC

موقع مؤسسة التمويل الدولية على شبكة الإنترنت

يتيح موقع مؤسسة التمويل الدولية على شبكة الإنترنت (www.ifc.org) معلومات شاملة عن كافة أوجه أنشطة عملها. فهو يشمل معلومات الاتصال بمكاتبها في مختلف أنحاء العالم، والنشرات الصحفية والموضوعات والبيانات الخاصة بقياس النتائج، ووثائق الإفصاح عن المعلومات الخاصة بعمليات الاستثمار المقترحة، والسياسات والإرشادات الأساسية التي تؤثر على المؤسسة والشركات المتعاملة معها.

وتتيح النسخة الإلكترونية للتقرير السنوي لمؤسسة التمويل الدولية لعام 2009 إمكانية تنزيل كافة المواد الواردة في هذا المجلد والترجمات عند توّفرها بصيغة (PDF). وهي متاحة على الموقع التالي: www.ifc.org/annualreport.

كما يتيح هذا الموقع الإلكتروني مزيداً من المعلومات بشأن الاستدامة، بما في ذلك مؤشر المبادرة العالمية للإبلاغ.

خطاب إلى مجلس المحافظين

طلب مجلس المديرين التنفيذيين بمؤسسة التمويل الدولية إعداد هذا التقرير السنوي وفقاً للنظام الداخلي لمؤسسة التمويل الدولية. وقد قدم روبرت ب. زوليك رئيس المؤسسة ورئيس مجلس المديرين التنفيذيين هذا التقرير، مرفقاً به البيانات (القوائم) المالية المراجعة، إلى مجلس المحافظين.

ويسر المديرون التنفيذيون الإفادة بأن المؤسسة قد قامت، بالنسبة للسنة المالية المنتهية في 30 يونيو/حزيران 2009، بزيادة أثر عملها الإنمائي المستدام من خلال استثماراتها وخدماتها الاستشارية في القطاع الخاص.

ضرورة أن تسنح للناس فرصة الخلاص من الفقر

ستخف حدة الأزمة العالمية في نهاية المطاف، لكن من المحتمل أن تبقى آثارها على الفئات الأكثر عرضة للمعاناة في العالم لسنوات.

مؤسسات الأعمال الخاصة هي مفتاح تحقيق التنمية المستدامة

في وقت تشح فيه الموارد الحكومية، سيتعين على القطاع الخاص أن يستأنف دوره كقاطرة للتنمية الاقتصادية، إذ مازالت هناك احتياجات هائلة لاستثمارات القطاع الخاص في بلدان الأسواق الصاعدة.

مؤسسة التمويل الدولية رائدة في مجال تمويل التنمية من خلال القطاع الخاص

باعتبارها البنك الإنمائي المتعدد الأطراف الوحيد الذي ينحصر تركيزه على تنمية القطاع الخاص، لدى مؤسسة التمويل الدولية مجموعة أساسية مؤثرة من الأنشطة، وسجل إنجاز حافل بالابتكار والإبداع ووفورات لا تتوافر عند غيرها من المؤسسات.

خلق الفرص حيثما تمسّ الحاجة إليها ™

من خلال: توفير رأس المال اللازم لمساعدة مؤسسات الأعمال على توسيع أنشطتها، وإسداء المشورة التي تساعدها على أن تصبح أكثر ربحية وكفاءة، ووضع المعايير العالمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة. بالإضافة إلى حشد المزيد من المستثمرين لمساندة استثماراتنا وتعظيم أثر المؤسسة الإنمائي.

مصادر متباينة
مجموعة المنتجات المستخدمة من غابات
تتم إدارتها بصورة جيدة ومصادر خاضعة
للرقابة. والخشاب أو الياف معاد تدويرها
رقم الشهادة: SW-COC-002370
مجلس رعاية الغابات 1996
FSC

Pennsylvania Avenue, NW 2121
Washington, DC 20433 USA
202-473-3800

WWW.IFC.ORG

IFC
International
Finance
Corporation
World Bank Group